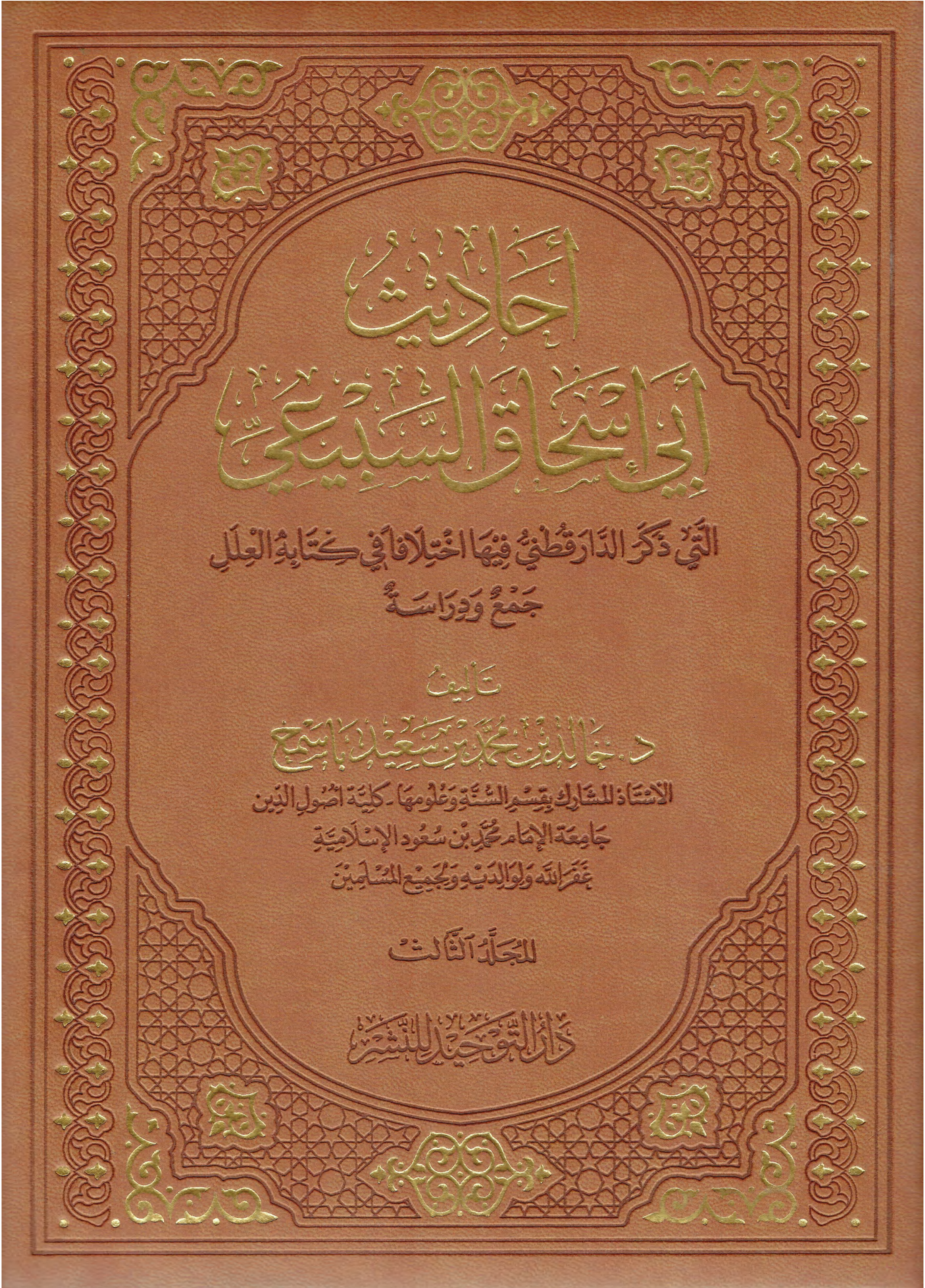
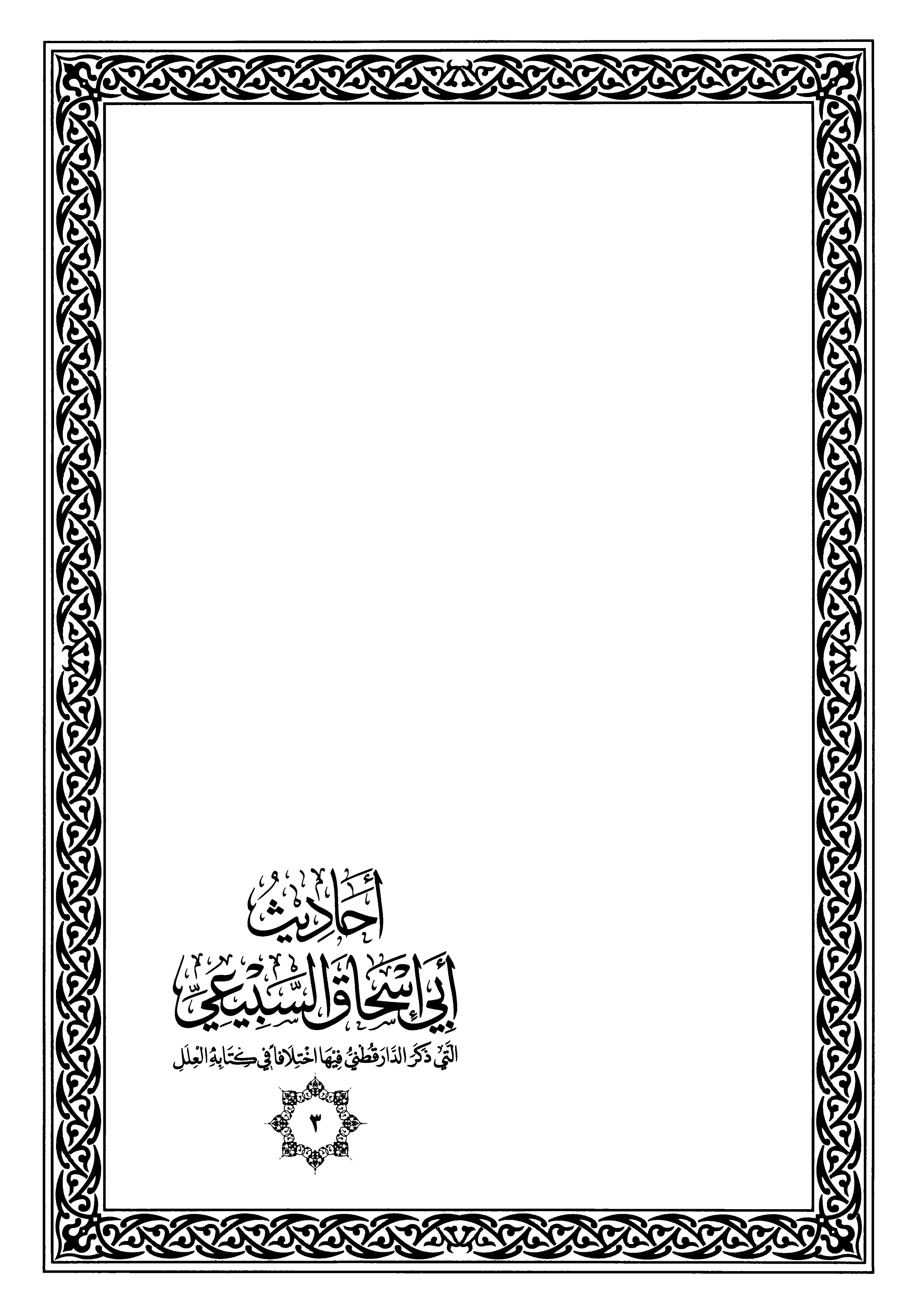

أحاديث
أبي إسحاق السبيعي
التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل
جمع ودراسة
تأليف
د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
غفر الله وله ولوالديه ولجميع المسلمين
المجلد الثالث
دار التوحيد للنشر



أحاديث أبي إسحاق السبيعي

التي ذكر الدارقطني فيها اختلافًا في كتابه العلل

٣

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باسمح، خالد محمد سعيد

أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها إختلافاً في كتابه العلل جمع ودراسة./خالد محمد باسمح-الرياض،١٤٣٥هـ

٣ مج

ردمك ٤-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٤٧٠٤-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

١- الحديث - علل　　　أ- العنوان

ديوي ٢٣١،٣　　　١٤٣٥/٣١٣٢

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١٣٢

ردمك: ٤-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٤٧٠٤-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

الطبعة الأولى

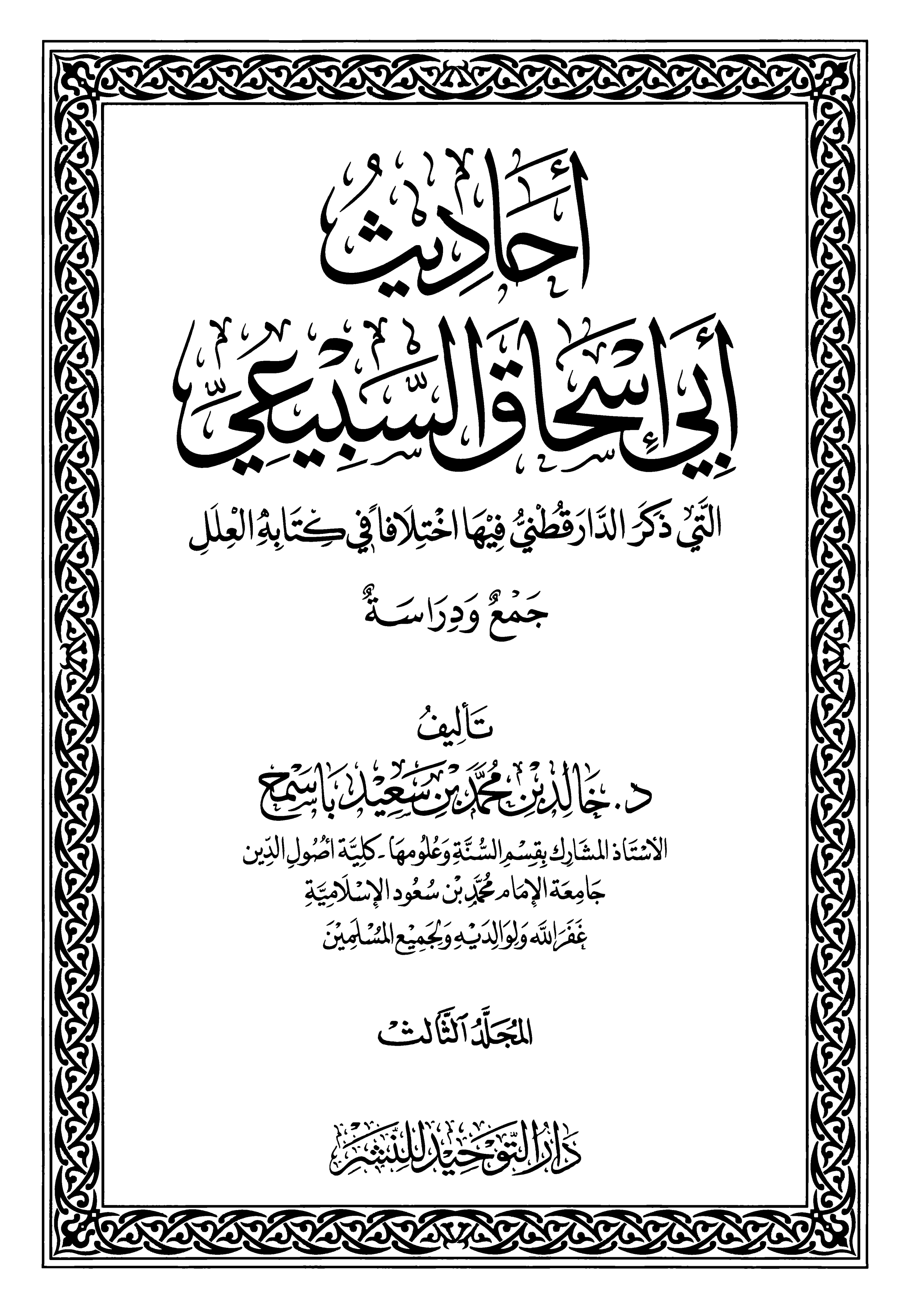
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



الرياض - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

darattawheed@yahoo.com



أحاديث أبي إسحاق السبيعي

التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل

جمع ودراسة

تأليف

د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح

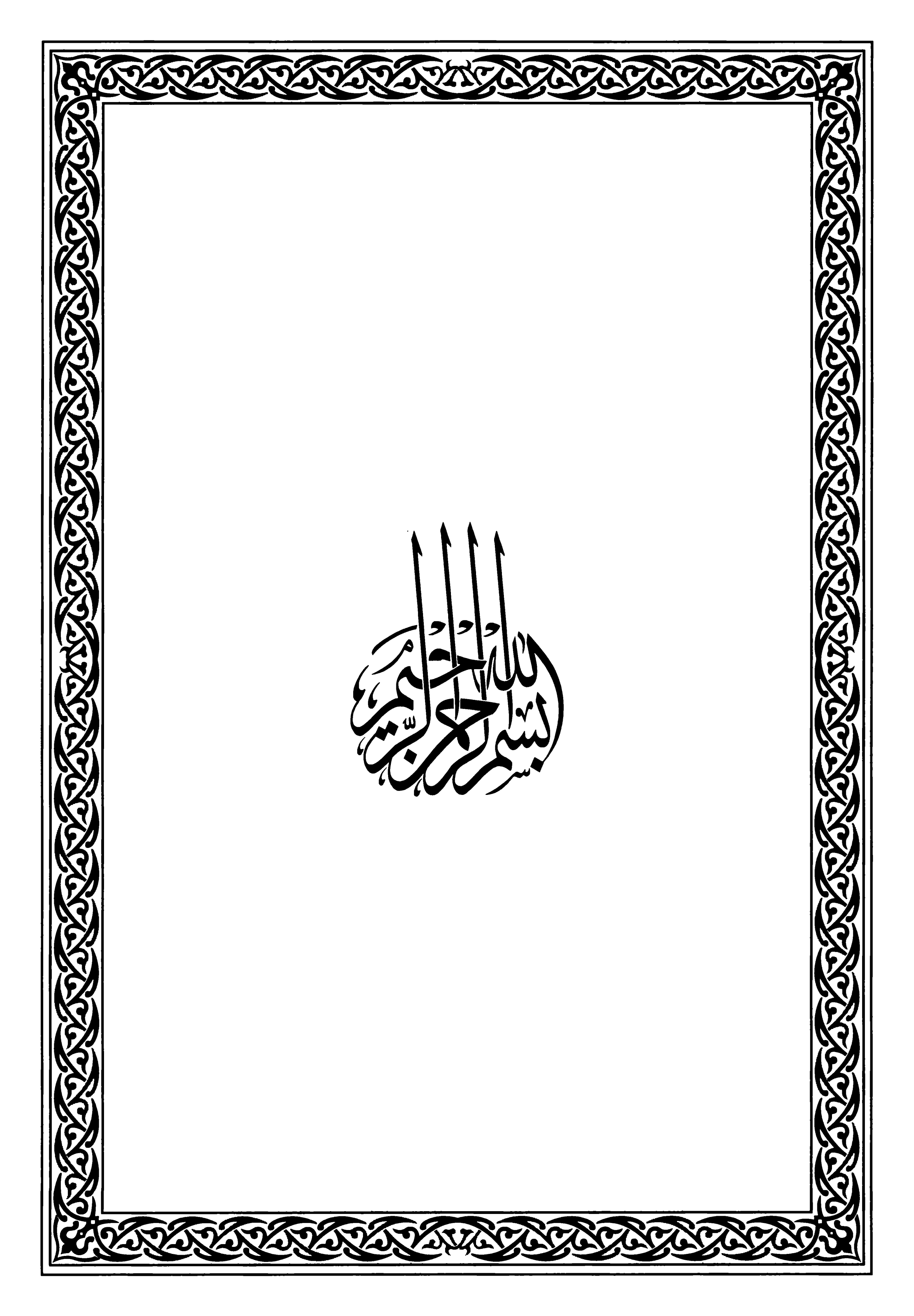
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غفر الله وله والديه ولجميع المسلمين

المجلد الثالث

دار التوحيد للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه: «كانت الأنبياء يركبون الحمير، ويلبسون الصوف، ويحلبون الشاة».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه من قوله، وفي آخره: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار اسمه عفير، ولم يتابع على هذه الكلمة.

وخالفه علي بن عَابِس، فرواه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه ورفعه، ولم يذكر الكلام الأخير»[(1)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

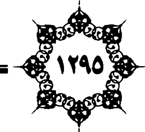
٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) «العلل» (٥/٣٠٣/س٨٩٩).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله موقوفاً.

أخرجه الطيالسي (٣٢٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥٧٤٧)، وابن عساكر (٤/٢٣١) ـ وابن سعد (١/٤٩٢)، وأبو يعلى (٥٠٢٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤/٢٣١) ـ والطحاوي في «شرح المشكل» (١٥٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٨٢/ح١٠٢٧٤)، وفي «المعجم الأوسط» (٧٨٤٢)، وابن عدي (٧/٢٧٣)، وابن عساكر (٤/٢٣٢) من طريق يزيد ابن عطاء.

والإمام أحمد في «الزهد» (٣٣٧) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

كلاهما (يزيد، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن عبد الله ﷺ قال: «كانت الأنبياء يركبون الحمر، ويلبسون الصوف، ويحلبون الشاة، وكان لرسول الله ﷺ حمار اسمه عفير»، والباقون نحوه، ولفظ أبي يعلى، والطبراني، وابن عدي مقتصر على القطعة الأخيرة فقط، ورواية الثَّوْري بالقطعة الأولى دون ذكر حمار النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن علي بن عَابِس، عنه به، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

أخرجه الحاكم (٤/ ١٨٧)، والبيهقي في «الشعب» (٥٧٤٦) من طريق إسرائيل، عنه به، بنحوه دون القطعة الأخيرة.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

سفيان الثَّوْري، ويزيد بن عطاء اليَشْكُرِيُّ، وهو لَيِّنُ الحديث تقدم.

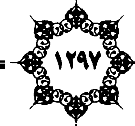
ووقع في هذا الوجه وهم ليزيد من جهة زيادته في الحديث ذكر حمار النبي ﷺ، وهذا الذي عناه الدارقطني ﵀ بقوله: «ولم يتابع على هذه الكلمة»، وكذلك ذكر الطبراني في «المعجم الأوسط»، فالمحفوظ عن أبي إسحاق رواية حديث الحمار بإسناد آخر كما سيأتي.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس.

والأقرب أن كلا الوجهين محفوظ، وقد زاد إسرائيل ذكر أبي الأحوص، وهو ثقة في جدّه، وله اختصاص به.

وأما المحفوظ عن أبي إسحاق في تسمية حمار النبي ﷺ فإسناد آخر



أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٤٩) وغيرهما من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

والترمذي (٢٦٤٣) وغيره من طريق الثَّوْري،

كلاهما (سلام، والثَّوْري) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ على حمار يقال له: عفير، فقال النبي ﷺ: «يا معاذ هل تدري حق الله على عباده؟ وما حق العباد على الله» الحديث، وهذا لفظ البخاري.

الحكم على الحديث:

الحديث رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً صحيح، أما عن أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه فمنقطع.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً، أو قتله نبي، ومصور، وإمام جائر».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه زياد بن خيثمة، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

ورفعه أيضاً أبو حذيفة، عن الثَّوْري.

ووقفه ابن مهدي، ويحيى القطان، وأبو أحمد الزُّبَيْري، عن الثَّوْري.

وكذلك رواه العلاء بن المسيب، وإبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي إسحاق مرفوعاً، والموقوف أصح.

ورواه حسين بن واقد، عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً، ولا يصح عن أبي وائل...

وقال مغيرة بن مسلم: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً، قال ذلك شبابة، عن المغيرة»(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

(١) «العلل» (٥/٣٠٤/س٩٠٠).



١ ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٥ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (١٠٥) من طريق العلاء بن المسيب.

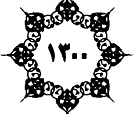
والدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٠٥) من طريق عمر بن شبه، عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري.

كلاهما (العلاء، والثَّوْري) عنه به، ولفظ العلاء: «إن أشد أهل النار عذاباً: رجلٌ قَتَلَ نبياً، أو قتلَهُ نبيٌّ، أو مصورٌ»، وأحال الدارقطني باللفظ.

وعلقه الدارقطني عن زياد بن خيثمة، وإبراهيم بن طَهْمَان، عن أبي إسحاق، ولم أقف عليه، وستأتي رواية ابن طَهْمَان على الوجه الثاني.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

أخرجه معمر (١٩٤٨٧).



والدارقطني في «العلل» (٥/٣٠٤) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ج٧٣/٢٥٨/أ) عن إسحاق بن الحسن ابن ميمون، عن أبي حذيفة،

كلاهما (الزُّبَيْري، وأبو حذيفة) عن الثَّوْري.

وأبو عمرو محمد بن أحمد الحِيْرِيُّ في «فوائد الحاج» (ج٤/٦٧/أ)، وفي «المنتقى من السؤالات» (٩٥/ب) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

وابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/١٠٦) من طريق شعبة.

أربعتهم (معمر، والثَّوْري، وإبراهيم، وشعبة) عن به، بنحوه.

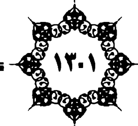
وعلقه الدارقطني عن ابن مهدي، ويحيى القطان، عن الثَّوْري، ولم أقف عليها.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

علقه الدارقطني عن حسين بن واقد، عن أبي إسحاق به، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

علقه الدارقطني عن شبابة، عن مغيرة بن مسلم، عنه به، ولم أقف عليه.



الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن الحارث، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٦٠/ح١٠٤٩٧) من طريق عبد الله بن بشر الرَّقِّيِّ، عنه به، بنحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث عن الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

أبو حذيفة موسى مسعود النَّهْدِيُّ، وقد اختلف عليه أيضاً، فروى عنه الوجه الأول:

عمر بن شبه البصري البغدادي، ثقة[1].

وروى عن أبي حذيفة الوجه الثاني:

إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، إمام ثقة[2].

ويظهر أن الاختلاف من أبي حذيفة نفسه، فإنه ليس بالضابط لحديث الثَّوْري، ولم يتابع على رفع الحديث عنه[3].

وروى عن الثَّوْري الوجه الثاني:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٣٨٦/ت٤٢٥٥).

(٢) «السير» (١٣/٤١٠).

(٣) «أطراف الأفراد» (٣٨٩٤).

أبو أحمد عبد الله بن محمد الزُّبَيْري، وعلقه الدارقطني عن ابن مهدي، والقطان متابعة لأبي أحمد، فإن صح عنهما فلا إشكال فيه عن الثَّوْري، أما إذا لم يكن كذلك فالذي يظهر لي أن الزُّبَيْري أحسن حالاً في الثَّوْري من أبي حذيفة عند الجمهور إلا العجلي، والذي يقوي قول الزُّبَيْري عن الثَّوْري ما سيأتي من ذكر المتابعات لهذا الوجه عن أبي إسحاق خلافاً للقول الأول الذي رواه أبو حذيفة.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فكما يأتي:

فالوجه الأول رواه عنه:

العلاء بن المسيب الأَسَدِيُّ، ثقة تقدم[1].

وتقدم أنه مرجوح عن الثَّوْري.

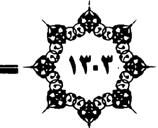
وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شعبة، ومعمر بن راشد، وإبراهيم بن طَهْمَان، والثَّوْري ـ في الأرجح عنه ـ وهذا محفوظ عن أبي إسحاق، فرواته ثقات.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

عبد الله بن بشر الرَّقِّيُّ، له مناكير عن الحفاظ كالزهري، والأعمش

(١) انظر: (ص١٥٧).



ونحوهم تدل على أنه يهم كثيراً[1]، وقوله في ذا الوجه: عن الحارث غريب جداً، فلم يتابع عليه، ولا يقبل قوله عن مثل أبي إسحاق.

وقد ذهب الإمام الدارقطني رحمه الله إلى أن الوجه الثاني الموقوف أصح، وهو ظاهر لأن رواته أثبت في أبي إسحاق من رواة الأوجه الأخرى.

والحديث من طريق أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه منقطع كما تقدم.

وقد جاء من طريق آخر عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، فروى الإمام أحمد (٣٨٦٨)، والبزار (١٧٢٨) من طريق أبان بن يزيد، عن عاصم بن بَهْدَلَةَ، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه نحوه ولم يذكر البزار المصورين.

فأبان بن يزيد العطار ثقة[2]، وعاصم بن أبي النَّجُود الأَسَدِيُّ، صدوق[3]، وأبو وائل شقيق بن سلمة ثقة ثبت[4]، إلا أن هذا الوجه غريب، فقد قال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن عاصم، عن أبي وائل إلا أبان».

وأخرج البخاري منه (٥٩٥٠) ما يتعلق بالمصورين من طريق مسلم بن

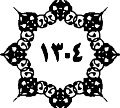
---

(١) «تهذيب الكمال» (١٤/٣٣٦/ت٣١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (٥/١٦٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢/٢٤/ت١٤٣).

(٣) السابق (١٣/٤٧٣/ت٣٠٠٢).

(٤) السابق (١٢/٥٤٨/ت٢٧٦٧).



صَبِيْحٍ الهَمْدَانِيِّ قال: كنا مع مسروق في دار يسار بن نُمير، فرأى في صُفَّتِهِ تماثيلَ، فقال: سمعت عبد الله ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً منقطع.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي عبيدة، عن عبد لله رضي الله عنه: «تزوج النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها وهي ابنة ست سنين، ودخل بها وهي ابنة تسع سنين».

فقال: «يرويه إسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

ورواه غيرهما عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة مرسلاً، والمرسل أشبه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موصولاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عائشة رضي الله عنها.

٤ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد مرسلاً.

(١) «العلل» (٥/٣٠٥/س٩٠١).

الوجـه الأول: أبـو إسـحاق، عـن أبـي عبيـدة، عـن عبـد الله ﷺ موصولاً.

أخرجه الترمذي في «العلل الكبير ـ ترتيبه» (١/ ٤٥٩) عن يحيى بن أكثم،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٣٥٠) عن إسحاق بن راهويه،

كلاهما (يحيى، وإسحاق) عن يحيى بن آدم،

والعقيلي (٤/ ١٣٢٣) من طريق مالك بن سليمان الهروي،

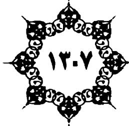
والخطيب (١١/ ٢٧٥) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

ثلاثتهم (يحيى، ومالك، وأبو أحمد) عن إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٨٤/ ح١٠٢٧٩) عن محمد بن موسى البَرْبَرِيِّ، عن عبد الرحمن بن صالح الأَزْدِيِّ، عن يحيى بن آدم، عن شريك النَّخَعِيِّ.

كلاهما (إسرائيل، وشريك) عنه به، ولفظ الترمذي: عن عبد الله ﷺ قال: تزوج رسول الله ﷺ عائشة ﷺ وهي ابنة ست سنين، ودخل بها وهي ابنة تسع سنين، وقبض وهي ابنة ثمان عشرة، ولفظ الخطيب مثله، ولم يذكر النسائي القطعة الأخيرة، ولفظ العقيلي: تزوج عائشة وهي ابنة تسع.

وعلقه الدارقطني عن يونس ولم أقف عليه.



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخرجه ابن سعد (٦٠/٨) عن أبي نعيم،

والعقيلي (١٣٢٣/٤) من طريق عبد الله بن رجاء،

كلاهما (أبو نعيم، وعبد الله) عن إسرائيل.

وابن سعد (٦٠/٨) عن وكيع، عن الثَّوْري.

كلاهما (إسرائيل، والثَّوْري) عنه به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٣٤٩)، وفي «المجتبى» (٣٢٥٧) عن قتيبة بن سعيد،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٣/ح٥٣) من طريق سعيد بن عمرو الأَشْعَثِيِّ،

والبيهقي في «البعث والنشور» (١٢٥) من طريق علي بن الحسن القَافْلاني، عن محمد بن سابق،

ثلاثتهم (قتيبة، وسعيد، ومحمد) عن عَبْثَرِ بن القاسم، عن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ.

والطبراني (٢٣/٢٣/ح٥٤) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن شريك النَّخَعِيِّ.



وفي (٢٣/٢٣/ح٥٥) من طريق معاوية بن هشام، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (مُطَرِّفٌ، وشريك، والثَّوْري) عنه به، ولفظ قتيبة، عن مطرف: «عن أبي عبيدة قال: قالت عائشة ﵂ قالت: تزوجني رسول الله ﷺ لتسع سنين، وصحبته تسعاً»، ولفظ سعيد، ومحمد عن مطرف مثله إلا أن سعيداً قال: «عن عائشة»، وزاد محمد حديث السؤال عن الكوثر.

ولفظ الثَّوْري نحوه، أما الحِمَّانِيُّ عن شريك فقال في لفظه: «أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبع سنين، وبنى بها وهي بنت تسع».

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد مرسلاً.

أخرجه ابن سعد (٨/٦٠) عن عبد الوهاب بن عطاء، عن إسرائيل، عنه، وأحال على لفظ أبي نعيم وهو بنحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

ـ يحيى بن آدم، تقدم مراراً، وهو ثقة، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على ذا الوجه: يحيى بن أكثم التميمي، صدوق[1]، وإسحاق بن راهويه

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/٢٠٧/ت٦٧٨٨).



الإمام الثبت[1].

ورواه عن يحيى بن آدم: عبد الرحمن بن صالح الأَزْدِيُّ، وهو صدوق[2]، فأسنده عن يحيى، عن شريك بدل إسرائيل، لكن الراوي عن عبد الرحمن الأَزْدِيِّ: محمد بن موسى البَرْبَرِيُّ ليس بالقوي[3]، فالرواية لا تثبت، فالصحيح عن يحيى بن آدم قول ابن راهويه، وابن أكثم.

وبقي من رواة الوجه الأول عن إسرائيل:

- مالك بن سليمان الهروي، ضعيف يروي مناكير[4].

- أبو أحمد الزُّبَيْري، تقدم مراراً، ثقة.

وروى عن إسرائيل الوجه الثاني:

- أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، ثقة ثبت تقدم غير مرة.

- عبد الله بن رجاء، تقدم أيضاً وهو ثقة في إسرائيل خاصة.

وروى الوجه الرابع عن إسرائيل:

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، صدوق يخطئ[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٣٧٣/ت٣٣٢).

(٢) السابق (١٧/١٧٧/ت٣٨٥١).

(٣) «اللسان» (٧/١٨).

(٤) السابق (٦/٨٣).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٩/ت٣٦٠٥)..



ولم يحك الدارقطني رحمه الله اختلافاً على إسرائيل، بل حكى عنه الوجه الأول فقط فلعله لم يقف على غيره، وقد سئل البخاري رحمه الله عن رواية يحيى ابن آدم في الوجه الأول فقال: «هذا خطأ، إنما هو أبو إسحاق، عن أبي عبيدة: أن النبي ﷺ تزوج عائشة، هكذا حدثوا عن إسرائيل، عن أبي إسحاق..».

والذي رجحه البخاري هو الأظهر لأن رواة الوجه الثاني المرسل أثبت، ومتابعة أبي أحمد الزُّبَيْري لا تفيد لأنه دونهم أيضاً، وأما رواية مالك الهروي فإن العقيلي أنكرها عليه، ولعله لم يقف على ذا الوجه من غير روايته، ويشبه أن الرواة الذين وصلوه قد سلكوا الجادة.

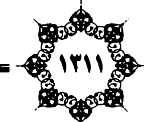
وأما رواية عبد الوهاب على الوجه الرابع فقد أغرب بها، ثم هو بصري ليس كباقي الرواة هنا عن إسرائيل كوفيين عدا مالك، فليس هذا بمحفوظ عن إسرائيل.

٢ـ شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، وروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن آدم، تقدم بيان الخلاف عليه وأن الرواية عنه، عن شريك لا تثبت.

وروى عن شريك الوجه الثالث:

يحيى الحِمَّانِيُّ، وتقدم مراراً، فلا يصح عن شريك وخالف الناس في



السبعِ السنينَ.

٣ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الثاني:

وكيع بن الجراح الإمام الحافظ تقدم غير مرة.

وروى عن الثَّوْري الوجه الثالث:

معاوية بن هشام القصار، تقدم وهو صدوق صاحب أوهام، وحديثه عن الثَّوْري خاصة ليس بالقوي، فالمحفوظ عن الثَّوْري قول وكيع.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

روى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل، والثَّوْري، فهذا محفوظ.

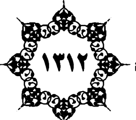
وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

مُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الحَارِثِيُّ الكوفي، تقدم أنه ثقة باتفاق، وسماعه بالنظر إلى طبقته يظهر أنه قديم.

وقد رجح الإمام الدارقطني ﵀ هنا بين الوجهين الأول، والثاني، ولم يذكر الثالث، ورأى المرسل أشبه.

أما الإمام البخاري ﵀ فخطَّأَ الأولَ، ورجح الثاني، ثم حكى الوجه الثالث وسكت عنه.

وساق الإمام النسائي ﵀ رواية قتيبة، عن مُطَرِّفٍ على الوجه الثالث



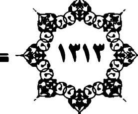
ثم قال: «خالفه إسرائيل في إسناده ومتنه»، ثم ساق رواية يحيى، عن إسرائيل على الوجه الأول ثم قال: «مُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الكوفي أثبت من إسرائيل، وحديثه أشبه بالصواب والله أعلم».

ويُلاحظ من كلام الأئمة الاتفاق على إعلال الوجه الأول، وقد سبق أنه غير محفوظ عن رواته، فليس بمحفوظ عن أبي إسحاق.

ويبقي أن البخاري رحمه الله مع حكايته رواية مطرف اختار الوجه المرسل، فكأن رواية مطرف محمولة عنده على التحديث بقصة عائشة رضي الله عنها لا أنها عن أبي عبيدة، عن عائشة رضي الله عنها مسندة، فبقي الإرسال على حاله في كلا الروايتين ويقويه صيغة الرواية، ففي لفظ قتيبة، ومحمد بن سابق: «عن أبي عبيدة قال: قالت عائشة»، فلم يصرح بسماعه منها، فإذا صارت الحكاية للقصة لم تكن العنعنة في رواية سعيد الأَشْعَثِيِّ، عن مُطَرِّفٍ مؤثرة أو دالة على الاتصال.

فإن نُوزعتُ في هذا التقرير، فيمكن القول بأن اختيار النسائي رحمه الله فيه بحث، والأقرب هو الوجه الثاني، لأن الثَّوْري تابع إسرائيل، فاجتماعهما مقدم على قول مُطَرِّفٍ وحده.

وأمر آخر بخصوص الرواية عن أبي إسحاق، فإن مُطَرِّفاً ليس خصيصاً بأبي إسحاق، ومن هذه الجهة يمكن منازعة النسائي رحمه الله في الترجيح، ويقويه



ما سبق في اختيار البخاري رحمه الله، وإن رجع الأمر إلى مجرد الحفظ دون نظر إلى الاختصاص فيقال: الثَّوْري أحفظ وأثبت من مُطَرِّفٍ فقوله مقدم، وقد تابعه إسرائيل.

وعليه فرجحان الوجه الثاني أقرب والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة مرسل.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد لله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد، وعن الخلاف على أبي إسحاق فيه.

فقال: «رواه شعبة، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، ومعمر، وأبو الأحوص، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وأبو بكر بن عياش، وشريك، ومحمد ابن جابر، وفطر بن خليفة، وهشام الكوفي، وأبو أيوب الإفريقي، وعمرو ابن قيس المُلائي، وعبيدة بن الأسود، وسلمة بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

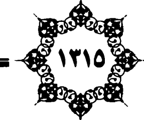
واختلف عن الثَّوْري، فرواه الأَشْجَعِيُّ، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وأبي عبيدة.

وقال عبد الرزاق: عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود.

وقال قبيصة، وأبو حذيفة: عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وأبي عبيدة.

وكذلك قال مؤمل، وعبد الله بن الوليد العدني، عن الثَّوْري.

ورواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه، قاله سعيد بن عمرو، عن عَبْثَرٍ، عنه.



ورواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه.

ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وأبي الأحوص، وعمرو بن ميمون، وأصحاب عبد الله رضي الله عنه، عن عبد الله رضي الله عنه.

وكذلك قال سعاد بن سليمان.

وقال زهير بن معاوية: عن أبي إسحاق: سألت أبا الأحوص، وربيعَ ابنَ خُثَيْمٍ، ومسروقاً، وعبيدة، والأسود، وقص الحديث عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه.

وروى هذا الحديث ـ حديث التشهد ـ مضافاً إليه خطبة الحاجة:

سفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين جميعاً، حدث به عنه أبو شهاب الحَنَّاط، تفرد به محمد بن عبد الوهاب عنه.

وكذلك رواه عَبْثَرٌ، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

وتابعهما: عبد الرحمن المَسْعُودِيِّ، ويونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل بن يونس، كلهم رووه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد مرفوعاً إلى



النبي ﷺ الخطبتين جميعاً، إلا أن إسرائيل من بينهم أضاف إلى أبي الأحوص: أبا عبيدة.

وكل الأقاويل صحاح عن أبي إسحاق، إلا ما قال زيد بن أبي أُنَيْسَةَ من ذكر علقمة، فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً.

وحدث بحديث التشهد: موسى بن أيوب النَّصِيْبِيُّ، عن وكيع، عن الثَّوْري فقال: عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي الأحوص ووهم، والصحيح: عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ وقد تقدم.

وروى أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه خطبة الحاجة موقوفاً.

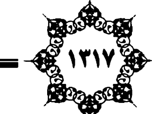
ورفعه محمد بن جابر، عن أبي إسحاق.

ورواه يحي بن أبي زائدة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص ـ وحده ـ عن عبد الله رضي الله عنه ورفعه.

ورواه عن أبيه زكريا، وعن يوسف بن أبي إسحاق بهذا الإسناد موقوفاً.

وروى عبيد الله بن موسى، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه حديث خطبة الحاجة مرفوعاً.

ورواه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، عن أبي إسحاق كذلك



ـ أيضاً ـ مرفوعاً، وأغرب في آخره، فذكر أن أبا عبيدة قال: سمعته من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه في الجمع بين حديث التشهد، وخطبة الحاجة وتفريقهما، وفي الإسناد على سبعة عشر وجهاً:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٦ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

---

(١) «العلل» (٥/٣٠٩/س٩٠٤).



٧ـ أبو إسحاق، عن الأسود، وأبي الأحوص، وعمرو بن ميمون، وأصحاب عبد الله رضي الله عنه، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٨ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والرَّبيع بن خُثَيْم، ومسروق، وعبيدة السلماني، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

٩ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد والخطبة مرفوعاً.

١٠ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد والخطبة مرفوعاً.

١١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة مرفوعاً.

١٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة موقوفاً.

١٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

١٤ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة موقوفاً.

١٥ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.



١٦ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة مرفوعاً.

١٧ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبي الكَنُود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

أخرجه الطيالسي (٣٠٢)ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٧٨/٧)ـ.

والإمام أحمد (٤١٦٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٣)، وفي «المجتبى» (١١٦٣)، وابن خزيمة (٧٢٠)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ م» (٣٦٥) من طريق غندر،

وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٣/٣/ح١٥٣٠) من طريق مسلم بن إبراهيم،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٦٣/١) من طريق سعيد بن عامر، ووهب،

وابن حبان (١٩٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٧/١٠/ح٩٩١٢) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٧٨/٧)ـ من طريق أبي الوليد، ومحمد ابن كثير،

سبعتهم (أبو داود، وغندر، ومسلم، وسعيد، ووهب، وأبو الوليد، ومحمد) عن شعبة.

وعبد الرزاق (٣٠٦٣) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٣٨٧٧)، والطبراني (٩٩٠٩/١٠) ـ عن معمر.

وابن أبي شيبة في «المسند» (٤٢٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٣٦٢، ١٤٠٧)، ومكرم بن أحمد القاضي في «الفوائد» (٧٠/ب)، والطبراني (١٠/٥٦/ح٩٩١١)، وابن المُظَفَّرِ في حديث «حاجب الفَرْغَاني» (ج٢/٢٤٤/ب)، وابن عساكر في «المشيخة» (١٩٦/ب) من طريق فطر بن خليفة.

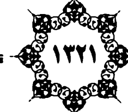
وابن أبي شيبة في «المسند» (٤٢٣) عن يحيى بن آدم،

وابن حبان (٦٤٠٢) من طريق عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ،

والطبراني (١٠/٥٧/ح٩٩١٣) من طريق معاوية بن عمرو، وعمرو ابن خالد، والوليد بن مسلم،

خمستهم (يحيى، والنُّفَيْلِيُّ، ومعاوية، وعمرو، والوليد) عن زهير بن معاوية.

والإمام أحمد في «العلل» (٢٣٠٨، ٣٦٥٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٥)، وفي «المجتبى» (١١٦٥) من طريق يحيى بن آدم،



والشاشي (٥٠٩) عن عبد الرحمن بن محمد بن منصور، عن علي بن قادم،

وابن الأعرابي في «المعجم» (١٣٦٢، ١٤٠٧)، وابن عساكر في «المشيخة» (١٩٦/ب) من طريق أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل العطار،

والطبراني (١٠/٥٩/ح٩٩١٦) من طريق مصعب بن ماهان،

أربعتهم (يحيى، وعلي، والعطار، ومصعب) عن الثَّوْري.

وأبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج في «جزء من حديثه» (١٠١) عن أبي بكر بن عياش.

وأبو داود (٩٦١) من طريق إسحاق الأزرق،

والطبراني (١٠/٥٧/ح٩٩١٣) من طريق يزيد بن هارون،

وابن المقرئ في «الأربعين» (١٤٧/ب) من طريق بشر بن الوليد،

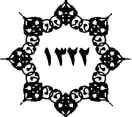
ثلاثتهم (إسحاق، ويزيد، وبشر) عن شريك.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٤)، وفي «المجتبى» (١١٦٤) عن قتيبة بن سعيد،

والطبراني (١٠/٥٧/ح٩٩١٣) من طريق سعيد بن عمرو،

كلاهما (قتيبة، وسعيد) عن عَبْثَرِ بن القاسم،

والطبراني (١٠/٥٩/ح٩٩١٦) من طريق مصعب بن ماهان،



عن الثَّوْري،

كلاهما (عَبْثَرٌ، والثَّوْري) عن الأعمش.

والطبري في «تهذيب الآثار - م» (٣٦٦) من طريق حجاج بن أَرْطاة.

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٣)، والبيهقي (٢/١٤٨) من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٣) من طريق شبابة بن سَوَّار، وعبد الرحمن بن زياد،

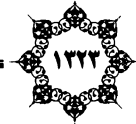
والطبراني (١٠/٥٧/ح٩٩١٣) من طريق آدم بن أبي إياس،

ثلاثتهم (شبابة، وعبد الرحمن، وآدم) عن عبد الرحمن المَسْعُودِيِّ.

وابن الأعرابي في «المعجم» (١٣٦٢، ١٤٠٧)، وابن عساكر في «المشيخة» (١٩٦/ب) من طريق زائدة بن قدامة.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٥٧/ح٩٩١٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٦٨٣) من طريق محمد بن كثير، عن عمرو بن قيس.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٥٧/ح٩٩١٣) من طريق مسدد، عن أبي الأحوص، ومن طريق إسحاق الأزرق، عن زكريا بن أبي زائدة، ومن طريق هشام بن حسان، ويونس، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وداود بن أبي عبد الله، وأشعث بن سَوَّار.



وابن عدي (١٤٦/٧) من طريق أبي يوسف القاضي، عن عبد الله بن علي الإفريقي.

كلهم (شعبة، ومعمر، وفطر، وزهير، والثَّوْري، وأبو بكر، وشريك، وحجاج، وإسرائيل، والَمسْعُودِيُّ، وزائدة، وعمرو، وأبو الأحوص، وزكريا، وهشام، ويونس، ورقبة، وداود، وأشعث، وعبد الله) عنه به، ولفظ الطيالسي عن شعبة: عن عبد الله ﷺ قال: «كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين غير أن نسبح، ونكبر، ونحمد ربنا، وإن محمداً ﷺ علم فواتح الخير وجوامعه - أو جوامعه وخواتمه - فأمرنا أن نقول في كل ركعتين: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ﷺ ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثمَّ لْيَتَخَيَّرْ أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به»، والباقون نحوه، وأحال الطبراني بلفظ معمر على لفظ الثَّوْري في الوجه الثالث، وأحال الطحاوي بلفظ شعبةَ، والَمسْعُودِيِّ، وأبو داود بلفظ شريك على طريق أخرى عن عبد الله ﷺ، ولفظ ابن الأعرابي، وابن عساكر عن فطر مختصر، ولم يسق الجميعُ لفظَ الثَّوْري إلا النسائي، وأحال الطبري بحديث حجاج على لفظ شعبة، وفي لفظ إسرائيل عند البيهقي زيادة من كلام عبد الله ﷺ، وأحال الطبراني

بلفظ المَسْعُودِيِّ، وأبي الأحوص ومن معه على لفظ عَبْثَرٍ، عن الأعمش في الوجه التاسع.

وعلقه الدارقطني عن محمد بن جابر، وعبيدة بن الأسود، وسلمة بن صالح ولم أقف عليها مسندة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن الأَشْجَعِيِّ، عن الثَّوْري، عنه به، ولم أجده على هذا الوجه أعني: عن الأسود، وأبي عبيدة مجموعين، وسيأتي في الذي بعده عن الأسود وحده.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

هذا الوجه لم يعلقه الدارقطني عند ذكره الخلاف، لكنه أسنده على هذا الوجه في آخر كلامه وسيأتي في موضعه.

وأخرجه هكذا الترمذي (٢٨٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٢)، وفي «المجتبى» (١١٦٢)، وأبو يعلى في «المعجم» (٣٣٢)، ويحيى بن صاعد في «جزء فيه مجلسين من الأمالي» (٨٦/ب) ـ وعنه الدارقطني في



«العلل» (٥/٣١٣) ـ من طريق عبيد الله الأَشْجَعِيِّ،

وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢٥٨/ب) من طريق أبي حذيفة موسى النَّهْدِي،

كلاهما (الأَشْجَعِيُّ، وأبو حذيفة) عن الثَّوْري.

والطيالسي (٣٠٣)،

والبغوي في «الجعديات» (٢٥٦٢) عن علي بن الجعد،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨٠٢)، وفي «شرح المعاني» (١/٢٦٦) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

ثلاثتهم (الطيالسي، وعلي، ومالك) عن زهير بن معاوية.

كلاهما (الثَّوْري، وزهير) عنه به، بنحوه، ولفظ الشافعي مختصر جداً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

أخرجه عبد الرزاق (٣٠٦١) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٤٠١٧)، وابن ماجه (١/٢٩١)، وأبو عوانة (١٩٦٥)، وابن المنذر (٣/٢٠٢/ح١٥١١)، وابن حبان (١٩٥٠)، والطبراني (١٠/٤٩/ح٩٨٨٨، ١٠/٥٦/ح٩٩٠٩)، والبيهقي (٢/٣٧٧) ـ.

وابن حبان (١٩٥٦) من طريق إبراهيم بن خالد الصنعاني،



كلاهما (عبد الرزاق، وإبراهيم) عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه وفي لفظ الثَّوْري زيادة، ولم يسق ابن المنذر الحديث بتمامه، وأحال ابن ماجه، وأبو عوانة بلفظ الثَّوْري على لفظ من طريق أخرى عن أبي وائل.

وعلقه الدارقطني عن سعيد بن عمرو، عن عَبْثَرٍ، عن الأعمش، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والأسود، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

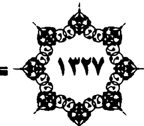
أخرجه الإمام أحمد (٣٩٢١) عن مؤمل بن إسماعيل،

وابن ماجه (١/ ٢٩١)، والشاشي (٥٠٤)، والإسماعيلي (١/ ٤٧٨) من طريق قبيصة بن عقبة،

كلاهما (مؤمل، وقبيصة) عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه، ولم يسق ابن ماجه، ولا الإسماعيلي اللفظ تاماً.

وعلقه الدارقطني عن عبد الله بن الوليد العدني، وأبي حذيفة عن الثَّوْري، ولم أقف عليهما.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.



أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٥٦)، وفي «المجتبى» (١١٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٢١) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، بنحوه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن الأسود، وأبي الأحوص، وعمرو ابن ميمون، وأصحاب عبد الله رضي الله عنه، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

أخرجه الشاشي (٦٧٩)، والطبراني (١٠/٥٩/ح٩٩١٤) من طريق يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عنه به، بنحوه.

وعلقه الدارقطني عن سعاد بن سليمان، ولم أقف عليه.

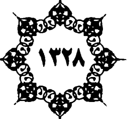
الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، والرَّبيع بن خُثَيْم، ومسروق، وعبيدة السلماني، والأسود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن زهير بن معاوية، ولم أقف عليه.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد والخطبة مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (١٨٩٢) من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه.

والترمذي (١١٠٥)، وأبو عوانة (١٩٦٥)، والآجري (٤١٠) ـ وعنه



ابن بَشْرَان (٨١) ـ من طريق قتيبة بن سعيد،

والبزار (٢٠٧٠) ـ وعنه أبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٥٢) ـ وابن الجارود (٦٧٩) من طريق سعيد بن عمرو،

كلاهما (قتيبة، وسعيد) عن عَبْثَرِ بن القاسم،

وأبو الشيخ (٥١) من طريق عبد الله بن إدريس،

كلاهما (عَبْثَرٌ، وعبد الله) عن الأعمش.

والحسن بن علي السَّقَطِيُّ في «جزء من حديثه» (٧٨/ب) من طريق عصام بن يوسف الباهلي، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (يونس، والأعمش، والثَّوْري) عنه به، ولفظ ابن ماجه: عن عبد الله رضي الله عنه قال: «أوتي رسول الله ﷺ جوامع الخير وخواتمه، أو قال: فواتح الخير، فعلمنا خطبة الصلاة، وخطبة الحاجة، خطبة الصلاة: التحيات لله..» فذكر التشهد بنحوه، ثم قال رضي الله عنه: «وخطبة الحاجة: أَنِ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، قال رضي الله عنه: «ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ إلى آخر الآية (آل عمران: ١٠٢)، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ



ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ إلى آخر الآية (النساء: ١)، ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ إلى آخر الآية (الأحزاب: ٧٠-٧١)»، والباقون بنحوه، ولم يسق السَّقَطِيُّ لفظ التشهد، ولفظ ابن بَشْرَان عن الآجري أتم مما في «الشريعة»، ولم يسق البزار اللفظ.

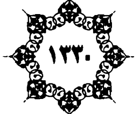
وروى سعيد بن عمرو، عن عَبْثَرٍ، عن الأعمش عند ابن الجارود الآيات الثلاث في آخر الخطبة، وذِكْرُ الآيات في رواية عَبْثَرٍ، عن الأعمش نوع من الإدراج، ذلك أن قتيبة بين أن عَبْثَراً أخذ بيان الآيات الثلاث من الثَّوْري، وإنما قال الأعمش في روايته: «ويقرأ ثلاث آيات»، لم يزد.

وعلقه الدارقطني محمد بن عبد الوهاب، عن أبي شهاب، عن الثَّوْري، وعن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، والمَسْعُودِيِّ، ولم أقف عليها.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد والخطبة مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (٣٧٢١)، والحسن بن المثنى العَنْبَري في «حديث عفان بن مسلم» (٢٣٧/ب) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٧٨/٧) - عن عفان، عن شعبة، عنه به، ولم يسق لفظ التشهد.

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه.



الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة مرفوعاً.

ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٢٩/ح٣٤٠) عن حميد بن عبد الرحمن،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٩)، وفي «المجتبى» (٣٢٧٧) من طريق يزيد بن زريع،

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١) من طريق عبد الرحمن بن زياد،

وفيه (٢) من طريق شبابة بن سَوَّار،

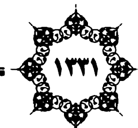
والبيهقي في «الدعوات» (٤٩٠) من طريق علي بن قادم،

خمستهم (حميد، ويزيد، وعبد الرحمن، وشبابة، وعلي) عن المَسْعُودِيِّ.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٤٩) عن قتيبة، عن عَبْثَرٍ، عن الأعمش.

كلاهما (المَسْعُودِيُّ، والأعمش) عنه به.

وعلقه الدارقطني عن محمد بن جابر، وعن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسرائيل، ولم أقف عليها.



الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة موقوفاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥١) من طريق خلف بن تميم، عن زهير، عنه به، ولم يسق المتن تاماً.

وعلقه الدارقطني عن أبي الأحوص، وعن يحيى بن زكريا، عن أبيه، وعن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، ولم أقف عليها.

الوجه الثالث عشر: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بالخطبة مرفوعاً.

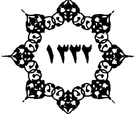
أخرجه الطيالسي (٣٣٦) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٦/٧)، وفي «الدعوات» (٤٨٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (١٥٢/ب) ـ،

والإمام أحمد (٣٧٢٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٢)، وفي «المجتبى» (١٤٠٤) من طريق غندر،

والدارمي (٢٢٤٨)، وابن السني (٥٩٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (١٥٢/ب) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

والدارمي (٢٢٤٨) عن حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ،

وأبو داود (٢١١١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣)، وابن السني



(٥٩٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (١٥٢/ب) من طريق محمد بن كثير العَبْدِيِّ،

وأبو يعلى (٥٢٥٧) من طريق يحيى القطان،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣) من طريق بشر بن عمر الزهراني،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢١/ح١٠٠٨٠)، وفي «المعجم الأوسط» (٢٤١٤) - ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف» (١٥٢/ب) - والقَطِيْعي في «جزء الألف دينار» (١٨٣) من طريق حماد بن سلمة،

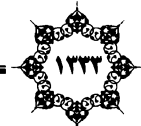
والحاكم (٢/١٨٢) من طريق آدم بن أبي إياس،

وعبد الله بن علي الطَّامَذِيُّ في «الفوائد» (١٠٩/أ) من طريق الحر بن مالك العَنْبَري،

وأبو موسى المديني في «اللطائف» (١٥٢/ب) من طريق عمرو بن مرزوق،

كلهم (الطيالسي، وغندر، وأبو الوليد، وحجاج، ومحمد، ويحيى، وبشر، وحماد، وآدم، والحر، وعمرو) عن شعبة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٣)، وأبو يعلى (٧٢٢١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٨٧٢) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان.



والآجري (٤٠٩) من طريق عبيد الله بن موسى، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (شعبة، وإسماعيل، والثَّوْري) عنه به، بنحوه.

الوحه الرابع عشر: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ بالخطبة موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق (١٠٤٤٩)،

والإمام أحمد (٤١١٥)[1]، وأبو يعلى (٥٢٣٣) من طريق وكيع،

وأبو يعلى (٥٢٥٧) من طريق يحيى القطان،

والبيهقي (١٤٦/٧) من طريق قبيصة بن عقبة،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ووكيع، ويحيى، وقبيصة) عن الثَّوْري.

وعبد الرزاق (١٠٤٤٩) عن معمر،

كلاهما (الثَّوْري، ومعمر) عنه به، بنحوه، وأحال البيهقي على لفظ

---

(١) قال ابن حجر في أطراف المسند (٢٣١/٤): «حديث علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره... الحديث. عن وكيع، عن إسرائيل وسفيان فرقهما..» فهذا يوهم أن رواية وكيع، عن الثَّوْري مرفوعة، وليس كذلك بل هي موقوفة ولفظها: «عن عبد الله: أنه قال في خطبة الحاجة: إن الحمد لله..»، هكذا في الطبعة الميمنية، وطبعة الرسالة (٤١١٥)، وطبعة المكنز (٤١٩٧)، وكنت أظن - بناء على ما ذكره الحافظ - وجود سقط في الميمنية فخرجت رواية وكيع في أصل الرسالة في الوجه الثالث عشر، والصواب أن تخرج في الوجه الرابع عشر.

شعبة في الوجه الثالث عشر.

الوجه الخامس عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ بالتشهد مرفوعاً.

أخرجه أبو عوانة (١٩٦٥) من طريق هاشم بن القاسم،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٥٩/ح٩٩١٥) من طريق عبد الله ابن رجاء،

كلاهما (هاشم، وعبد الله) عن إسرائيل، عنه به، بنحوه، ولم يسق أبو عوانة اللفظ.

الوجه السادس عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ بالخطبة مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (٤١١٦)، وأبو داود (٢١١١) ـ ومن طريقه البيهقي في «الدعوات» (٤٩١) ـ وفي «السنن الكبرى» (٧/١٤٦) من طريق وكيع،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

كلاهما (وكيع، وعبد الرحمن) عن إسرائيل.



والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣) من طريق بشر بن عمر الزهراني، عن شعبة.

كلاهما (إسرائيل، وشعبة) عنه به، بنحوه، وأحال الإمام أحمد على لفظ وكيع، عن الثَّوْري، وأحال الطحاوي على لفظ المَسْعُودِيِّ، وأحال البيهقي على لفظ الطيالسي، عن شعبة في الوجه الثالث عشر، ولم يتم النسائي اللفظ.

الوجه السابع عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبي الكَنُود، عن عبد الله رضي الله عنه بالتشهد مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٦٠/ح٩٩١٧)، وفي «المعجم الأوسط» (٧٠٣) - وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٧٩) - من طريق محمد بن مَنَاذِرَ، عن شعبة، عنه به، بنحوه مع زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق على نحو ما تقدم من أوجه الاختلاف عليه، وهم:

١ - شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:



أبو داود الطيالسي، وغندر محمد بن جعفر، ومسلم بن إبراهيم، وسعيد بن عامر، ووهب بن جرير بن حازم، وأبو الوليد الطيالسي، ومحمد ابن كثير العَبْدِيُّ، وهؤلاء ثقات تقدموا إلا:

ـ مسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيْدِيَّ، ثقة ثبت حافظ[1].

ـ سعيد بن عامر الضُّبَعِيَّ، صدوق[2].

فهذا الوجه محفوظ عن شعبة.

وروى عن شعبة الوجه العاشر:

ـ عفان بن مسلم الصفار، تقدم وهو ثقة ثبت، وقد تفرد به على هذا الوجه كما قال أبو نعيم، ووجه التفرد الذي أشار إليه أبو نعيم هو أن عفان لم يتابع على إدخاله أبا عبيدة في إسناد حديث التشهد عن شعبة.

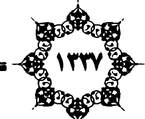
وروى عن شعبة الوجه الثالث عشر:

أبو داود الطيالسي، وغندر، وأبو الوليد الطيالسي، وحجاج بن محمد، ويحيى القطان، ومحمد بن كثير العَبْدِيُّ، وبشر بن عمر الزهراني، وحماد بن سلمة، وآدم بن أبي إياس، والحر بن مالك، وعمرو بن مرزوق، وهؤلاء ثقات تقدموا إلا:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٨٧/ت٥٩١٦).

(٢) السابق (١٠/٥١٠/ت٢٣٠٠).



ـ بشر بن عمر الزهراني، ثقة[1].

ـ حماد بن سلمة، إذا روى عن ثابت البُناني، وحميد الطويل، وعلي ابن زيد بن جدعان، وعمار بن بن أبي عمار فحديثه صحيح، وإذا روى عن غيرهم ففي حديثه وهم وغلط[2].

ـ الحر بن مالك العَنْبَري، صدوق، وربما تفرد عن شعبة بما يستنكر[3].

ـ عمرو بن مرزوق الباهلي البصري، ثقة[4].

وهذا محفوظ عن شعبة.

وروى عن شعبة الوجه السادس عشر:

ـ بشر بن عمر الزهراني، ثقة تقدم، ويظهر ـ والله أعلم ـ أن بشراً ضبط الحديث عن شعبة، فعند الطحاوي بعد سياقه الحديث من طريق أبي عبيدة قال بشر: «قال شعبة: وقد أخبرنا أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، وعن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه بهذا الحديث، وأن هذا حديث أبي عبيدة»، فهذا يدل على أن شعبة روى لهم الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة،

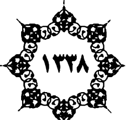
---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/١٣٨/ت٧٠١).

(٢) «التمييز» لمسلم (٢١٨)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/١٩٤)، «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٣/ت١٤٨٢)، «الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً» (١/٥١٨).

(٣) «الجرح» (٣/٢٧٨)، «الكامل» (٢/٤٤٩)، «تهذيب الكمال» (٥/٥١٥/ت١١٥١).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤/ت٤٤٤٦).



ثم أخبرهم أن أبا إسحاق حدثهم أيضاً عن أبي الأحوص، وعليه فهذا محفوظ عن شعبة، فسياق بِشْرٍ يدل على ضبطه له.

وروى عن شعبة الوجه السابع عشر:

ـ محمد بن مَنَاذِرَ اليَرْبُوعي البصري الشاعر، لم يكن من أصحاب الحديث، وتكلم في عدالته[1]، ولم يتابع على ذكره أبا الكَنُود في الإسناد كما قاله الطبراني، وأبو نعيم، فهذا الوجه غير محفوظ عن شعبة لنكارته.

٢ـ زهير بن معاوية، فروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن آدم، وعبد الله بن محمد النُّفَيْلِيُّ، ومعاوية بن عمرو الأَزْدِيُّ، وعمرو بن خالد الجَزَرِيُّ، والوليد بن مسلم، وهؤلاء ثقات تقدموا إلا:

ـ الوليد بن مسلم الدمشقي، ثقة[2]، نقم عليه التدليس، والخطأ في روايته عن الغرباء[3].

فهذا الوجه محفوظ عن زهير.

وروى عن زهير على الوجه الثالث:

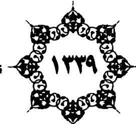
أبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، وأبو غسان مالك بن إسماعيل،

---

(١) «الكامل» (٦/٢٦٨)، «المجروحين» (٢/٢٨٢)، «اللسان» (٧/٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١/٨٦/ت٦٧٣٧).

(٣) سؤالات الآجري (٢/١٨٧).



وهؤلاء ثقات تقدموا، فهو محفوظ عنه.

وروى عنه الوجه الثاني عشر:

ـ خلف بن تميم، وهو التميمي؛ ثقة تقدم، ولم أقف على من تابعه عن زهير، والأقرب أنه قصر بالحديث فوقفه، والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص في الخطبة الرفع كما سيأتي في دراسة الأوجه: التاسع، والحادي عشر، والسادس عشر.

٣ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن آدم، وعلي بن قادم، ومحمد بن إسماعيل العطار، ومصعب ابن ماهان، وتقدم يحيى، ومصعب وذكرت أنه لا بأس به، وربما انفرد بما لا يتابع عليه عن الثَّوْري وغيره، والراوي عنه: زهير بن عباد الرُّؤاسِيُّ، لا بأس به ما لم ينفرد[١]، وقد انفرد هنا برواية الحديث عن مصعب، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، وعن الثَّوْري، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، وهذا مما لا يحتمل لمثله، ولو سلم منه فلا يسلم من مصعب.

وأما الذين لم يتقدموا فهم:

ـ علي بن قادم الخُزَاعِيُّ، لا بأس به، وفي حديثه عن الثَّوْري نكارة[٢]،

(١) «اللسان» (٣٤١/٣).

(٢) «الكامل» (٢٠١/٥)، «تهذيب الكمال» (١٠٦/٢١/ت٤١٢٢).



والراوي عنه: عبد الرحمن بن محمد بن منصور، ليس بالقوي، يتفرد بما لا يتابع عليه[1].

ـ محمد بن إسماعيل، أبو إسماعيل العطار، لم يتبين لي.

فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري من طريق يحيى بن آدم حسب، ويحيى وثقه ابن معين في الثَّوْري[2].

وروى الوجه الثالث عن الثَّوْري:

ـ عبيد الله بن عبد الرحمن الأَشْجَعِيُّ، وهو: ثقة مكثر عن الثَّوْري، مقدم فيه[3]،

ـ أبو حذيفة موسى النَّهْدِيُّ، وتقدم مراراً وليس بالقوي في الثَّوْري إلا أنه توبع هنا.

فهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري.

وروى عن الثَّوْري الوجه الرابع:

ـ عبد الرزاق الصنعاني، تقدم وهو ثقة حافظ إلا أنه ليس من الطبقة الأولى من أصحاب الثَّوْري، بل أطلق ابن معين عليه ـ مع آخرين ـ وصف

---

(١) «اللسان» (٤/٤٢٣).

(٢) الدارمي (ت٨٦٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٩/١٠٧/ت٣٦٦٢).



الضعف، يعني بالنسبة للحفاظ من أصحاب الثَّوْري.

ـ إبراهيم بن خالد الصنعاني المؤذن، ثقة[1].

فهذا محفوظ عن الثَّوْري أيضاً.

وروى الوجه الخامس عن الثَّوْري:

ـ مؤمل بن إسماعيل، تقدم أنه سيئ الحفظ.

ـ قبيصة بن عقبة، ثقة، ولا يقبل خلافه للحفاظ من أصحاب الثَّوْري كما تقدم.

وهذا الوجه زاد فيه مؤملٌ وقبيصةُ ذِكْرَ أبي عبيدة في إسناد حديث التشهد، ويظهر ـ والله أعلم ـ أنهما وهما في ذكره، لأن ذكر أبي عبيدة محفوظ في حديث الخطبة كما سيأتي في الوجه الثالث، والرابع عشر، أما في حديث التشهد فلا، ولعله تداخل عليهما، ويقوي هذا أن قبيصة ممن روى حديث الخطبة عن الثَّوْري من طريق أبي عبيدة، وسيأتي في الوجه الرابع عشر.

وروى عن الثَّوْري الوجه التاسع:

ـ عصام بن يوسف الباهلي البَلْخِيُّ، لا بأس به ما لم ينفرد[2]، ولم يتابعه أحد على هذا الوجه عن الثَّوْري، فهو غير محفوظ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٧٩/ت١٦٨).

(٢) «اللسان» (٥/١٦٩).



وروى الوجه الثالث عشر عن الثَّوْري:

عبيد الله بن موسى، وهو ثقة لكنه ليس من أثبت أصحاب الثَّوْري، فهو من الطبقة الثانية من أصحابه[1] وهو مرجوح بالذي يليه.

وروى الوجه الرابع عشر عن الثَّوْري:

عبد الرزاق، تقدم ثقة حافظ وسبقت الإشارة إلى أنه في الثانية من أصحاب الثَّوْري، ووكيع بن الجراح إمام حافظ، ويحيى بن سعيد القطان الإمام، من الطبقة الأولى في أصحاب الثَّوْري[2]، وقبيصة بن عقبة وتقدم حاله.

وهذا الوجه عن الثَّوْري أقوى من قول عبيد الله بن موسى في الوجه قبله، وقد روى يحيى القطان الحديث عن الثَّوْري، وشعبة جميعاً وميّز بين روايتهما، فذكر أن شعبة رفعه، وأن الثَّوْري وقفه كما خرجه أبو يعلى من طريقه، ولو لم يكن إلا خلاف القطان له لكان كافياً؛ كيف وقد انضم إلى ذلك هذه القرينة الدالة على تمييزه بين رواية شيخيه.

٤ـ إسرائيل بن يونس، وقد روى عنه الوجه الأول:

عبيد الله بن موسى، وهو أثبت أصحابه كما تقدم مراراً، فهذا محفوظ.

(١) ابن محرز (١/ت٥٠٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٩/ت٦٨٣٤).



وروى عن إسرائيل الوجه الخامس عشر:

- عبد الله بن رجاء، وهو ثقة تقدم مراراً،

- هاشم بن القاسم الليثي، ثقة ثبت تقدم، فهذا وجه محفوظ أيضاً.

وروى عن إسرائيل الوجه السادس عشر:

وكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وهما إمامان حافظان، فهذا محفوظ عن إسرائيل.

٥ـ عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعُودِيُّ، وتقدم أنه ثقة قبل الاختلاط، وأما بعده فضعيف، وروى عنه الوجه الأول:

- شبابة بن سَوَّار، ثقة تقدم.

- عبد الرحمن بن زياد الرَّصَاصِي، صدوق[(١)].

- آدم ابن أبي إياس عبد الرحمن المروذي، ثقة[(٢)].

ولم يتميز لي سماعهم من المَسْعُودِيِّ، إلا أنه محفوظ عنه لثقة رواته.

وروى عن المَسْعُودِيِّ الوجه الحادي عشر:

- حميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ ثقة تقدم.

---

(١) «الجرح» (٢٣٥/٥)، «اللسان» (٤٠٩/٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٠١/٢/ت٢٩٤).



ـ عبد الرحمن بن زياد، وشبابة بن سَوَّار، وعلي بن قادم، وقد تقدموا قريباً، ولم يتميز لي سماع حميد، وعلي.

ـ يزيد بن زريع العَيْشِي، ثقة ثبت[1]، وسماعه من المَسْعُودِيِّ قبل الاختلاط[2].

فهذا محفوظ عن المَسْعُودِيِّ أيضاً.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول عنه رواه:

شعبة، وزهير، والثَّوْري، وإسرائيل ـ وهو محفوظ عن أربعتهم كما سبق في دراسة الاختلاف عليهم ـ ومعمر، وفطر بن خليفة، وأبو بكر بن عياش، وشريك ـ وهو من صحيح حديثه فرواته واسطيون ـ وحجاج بن أرطاه، وعبد الرحمن المَسْعُودِيِّ ـ ولم يتميز السماع منه لكنه توبع ـ وزائدة ابن قدامة، وعمرو بن قيس، وأبو الأحوص، وزكريا، وهشام بن حسان، ويونس بن أبي إسحاق، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وداود بن أبي عبد الله، وأشعث ابن سَوَّار، وعبد الله بن علي الإفريقي، وهؤلاء تقدموا إلا:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/١٢٤/ت٦٩٨٧).

(٢) «الكواكب النيرات» (٢٩٣).



- عمرو بن قيس المُلائي، ثقة حافظ[1]، ويظهر من طبقته أنه قديم السماع من أبي إسحاق، فهو من شيوخ الثَّوْري وهذه الطبقة.

- هشام بن حسان الأَزْدِيَّ البصري، ثقة[2]، وروايته عن أبي إسحاق لعلها قديمة لأنه في طبقة شيوخ شعبة.

- رَقَبَةَ بنَ مَصْقَلَةَ العَبْدِيَّ، ثقة مأمون[3]، والظاهر من طبقته أنه قديم السماع من أبي إسحاق.

- داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم، مقارب الحديث[4].

وهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق، فرواته في الجملة ثقات، وفيهم كبار أصحابه إلا أن رواية الحجاج بن أَرْطَاة ضعيفة لعدم تصريحه بالسماع.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري، وزهير بن معاوية - وهو محفوظ عنهما كما سبق في دراسة الاختلاف عليهما - فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٠٠/ت٤٤٣٦).

(٢) السابق (٣٠/١٨١/ت٦٥٧٢).

(٣) السابق (٩/٢١٩/ت١٩٢٣).

(٤) «العلل الكبير» (٢/٩٧٨)، «تهذيب الكمال» (٨/٤١٢/ت١٧٧٠).



وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري - وسبق أنه محفوظ عنه - فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، تقدم أنه ثقة له أفراد، وقد ذهب الدارقطني رحمه الله إلى أن قوله عن أبي إسحاق غير صحيح لأنه زاد علقمة في الإسناد، وعلل بأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة.

وفي التعليل بما ذكره نظر، لأن أبا إسحاق محفوظ عنه الرواية عن علقمة في عدة أحاديث لكنها مرسلة، ولم يسبق أن علل الدارقطني رحمه الله بمثله[1]، اللهم إلا إن كانت الرواية التي عند الدارقطني من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ فيها التصريح بالسماع من علقمة فيحمل على هذا، فإن خَلَتْ من ذلك كما وقفت عليها فالتعليل بذلك محل نظر.

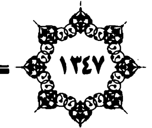
وأقرب منه أن يقال: تفرد زيد بذكر علقمة، ولم يتابعه أحد من أصحاب أبي إسحاق على كثرة من روى عنه حديث التشهد والخطبة.

وروى الوجه السابع عن أبي إسحاق:

يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وهو ثقة تقدم مراراً، فهذا محفوظ،

---

(١) انظر الأحاديث: (٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦١).



ويحتمل منه زيادة عمرو بن ميمون لحفظه وقرابته وملازمته لأبي إسحاق.

وروى الوجه التاسع عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، وسليمان الأعمش، فهو محفوظ عن أبي إسحاق، وروي من حديث الثَّوْري وليس بمحفوظ عنه كما تقدم.

وروى الوجه العاشر عن أبي إسحاق:

تقدم أن عفان أغرب به عن شعبة، إذ لم يذكر أحدٌ عن شعبة أبا عبيدة في حديث التشهد، واستغربه أبو نعيم، لكنه محفوظٌ عن أبي إسحاق من وجه آخر كما سيأتي في الوجه الخامس عشر.

وروى الوجه الحادي عشر عن أبي إسحاق:

سليمان الأعمش، وسبق أنه محفوظ عن عبد الرحمن المَسْعُودِيِّ من رواية يزيد بن زريع وهو ممن أخذ عنه قبل الاختلاط، وتابعه إسرائيل، وشعبة على ذكر أبي الأحوص، وزادا عليه ذكر أبي عبيدة كما سيأتي في الوجه السادس عشر، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث عشر:

شعبة ـ وهو محفوظ عنه ـ وإسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي،

صدوق له غرائب[1]، وروي من حديث الثَّوْري وهو خلاف الأصح عنه.

وهذا الوجه عن أبي إسحاق محفوظ إلا ما انفرد به إسماعيل من الزيادة في آخره وذلك قوله: قال أبو عبيدة: وسمعت من أبي موسى رضي الله عنه يقول... فذكره، وقد أغرب بهذا كما قاله الدارقطني رحمه الله في كلامه على الخلاف.

وروى الوجه الرابع عشر عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري ـ وهو محفوظ عنه ـ ومعمر بن راشد، وخالفهما شعبة، وإسماعيل بن حماد، وإسرائيل فحفظوا رفع حديث الخطبة من طريق أبي عبيدة، وهو المحفوظ عن أبي إسحاق ـ إن شاء الله ـ فقول الثَّوْري، ومعمر محمول على أنه تقصير منهما.

وروى الوجه الخامس عشر عنه:

إسرائيل، وهذا أيضاً محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عشر عنه:

إسرائيل، وشعبة ـ وهو محفوظ عنهما ـ فهو محفوظ عن أبي إسحاق.

فالإمام الدارقطني رحمه الله ذهب إلى أنها محفوظة كلها، صحيحة عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٦٦/ت٤٣٨).



أبي إسحاق، ويمكن تلخيص الأوجه الصحيحة عن أبي إسحاق كما يلي:

١ـ روى أبو إسحاق حديث التشهد، وخطبة الحاجة مجموعين ومفرقين.

٢ـ تحمل أبو إسحاق كلا الحديثين من وجوه:

أ ـ فحديث التشهد تحمله أبو إسحاق عن كل من:

١ـ أبو الأحوص، كما حفظه شعبة، والثَّوْري، وغيرهما من أصحابه الثقات في الوجه الأول.

٢ـ الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ، كما حفظه الثَّوْري، وزهير في الثالث.

٣ـ عمرو بن ميمون، كما حفظه يوسف بن إسحاق في السابع.

٤ـ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، كما حفظه إسرائيل في الخامس عشر.

ب ـ وحديث الخطبة تحمله أبو إسحاق عن كل من:

١ـ أبو الأحوص، كما حفظه يونس في التاسع، والأعمش في التاسع، والحادي عشر، والمَسْعُودِيُّ في الحادي عشر، وشعبة، وإسرائيل في السادس عشر.

٢ـ أبو عبيدة، كما حفظه شعبة في الثالث عشر، والسادس عشر، وإسماعيل بن حماد في الثالث عشر، وشعبة، وإسرائيل في السادس عشر،

وسبق أن الثَّوْري، ومعمراً قصرا به، ورفعه محفوظ.

٣ـ إذا صح لأبي إسحاق حمل الحديثين عن عدة شيوخ، فجمعه بين بعضهم في أحد الحديثين، أو جَمْعُهُ كِلَيْهِما في سياق واحد ـ كما في الوجه الرابع، والسابع، والتاسع، والخامس عشر، والسادس عشر ـ لا يضره، وهو نوع تفنن في الرواية.

٤ـ في حديث أبي إسحاق عن الأسود قصةٌ تدل على صحة أخذه الحديث من أوجه مختلفة، وعلى أنه كان يعرض ما سمعه مع مقارنته بين ألفاظ الحديث عن شيوخه، ففي «مسند ابن الجعد» وغيره من مصادر التخريج في الوجه الثالث قال أبو إسحاق: «أتيت الأسود بن يزيد فقلت: إن أبا الأحوص زاد في خطبة الصلاة: المباركات، فقال: إيته فقل له: إن الأسود ينهى عن ذلك، وإن عبد الله ﷺ علمها علقمة كما يعلم الرجل السورة من القرآن..».

٥ـ إنما احتمل لأبي إسحاق هذه الأوجه كلها لأنه حافظ واسع الرواية، فمثله يحتمل له ذلك.

أما شيوخ أبي إسحاق في الحديثين فتقدموا مراراً، وهم ثقات أثبات، من كبار أصحاب أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود ﷺ، اللهم إلا ما سبق من عدم سماع أبي عبيدة من أبيه ﷺ.



الحكم على الحديث:

أسانيده على الأوجه السابقة صحيحة إلا حديث أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه فمرسل.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «للصائم فرحتان، والصوم لي وأنا أجزي به، وخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه حُبَيِّبُ بن حَبيب ـ أخو حمزة الزيات ـ وعمر الطَّنَافِسِيُّ، وأبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

واختلف عن شعبة: فرفعه زياد بن أيوب، عن روح بن عبادة، عن أبي إسحاق.

وقال أبو الوليد: عن شعبة: [يرويه][(١)].

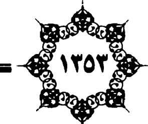
ووقفه غندر وغيره، عن شعبة.

وكذلك رواه ابن عيينة، عن أبي إسحاق موقوفاً أيضاً... والموقوف عن شعبة هو الصحيح»[(٢)].

---

(١) في طبعة محفوظ: يرفعه، وما بين المعقوفين من طبعة الدباسي (٢/٥٠٥).

(٢) «العلل» (٥/٣١٦/س٩٠٧).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن الحارث، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢٠/ح١٠٠٧٧) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (١/٢٨١) ـ من طريق عبد الرزاق، عن معمر.

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣٨٣٩) من طريق زياد بن أيوب، عن روح بن عبادة، عن شعبة.

والشجري في «الأمالي» (١/٢٨١) من طريق حُبَيب بن حبيب.

ثلاثتهم (معمر، وشعبة، وحبيب) عنه به، ولفظ الطبراني عن معمر: عن ابن مسعود رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال: «للصائم فرحتان، فرحة عند

فطره، وفرحة حين يلقى ربه، وخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، وزاد حُبَيِّبٌ: «الصوم لي وأنا أجزي به» ثم ذكر نحوه، وفي «الأطراف» ذكر طرفه هكذا: «حديث: قال ربكم ﷻ: الصوم لي..».

وعلقه الدارقطني عن عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيِّ، وأبي بكر بن عياش، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق (٧٨٩٨) عن معمر.

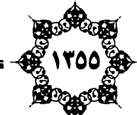
والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٥٣٣)، وفي «المجتبى» (٢٢١٢) من طريق غندر،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢٠/ح١٠٠٧٨) - وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٧٣) - وأبو بكر أحمد بن طلحة المُنَقي في «جزء من حديثه» (١٦٣/ب) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

كلاهما (غندر، والطيالسي) عن شعبة.

كلاهما (معمر، وشعبة) عنه به، ولفظ النسائي: عن أبي الأحوص: قال عبد الله ﵁: «قال الله: الصوم..» الحديث بنحوه.

وعلقه الدارقطني عن سفيان بن عيينة، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه البزار (١٨٧٤) من طريق عمير بن عبد المجيد، عن شعبة، عنه به، بنحوه دون القطعة الأولى، وزاد في أوله: «الصوم جنة».

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عبد الله بن الحارث، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٥٣٢)، وفي «المجتبى» (٢٢١١)، وأبو المنجا عبد الله بن عمر بن اللَّتِّي في «المشيخة» (٣٠/ب)، والحَرَّانِيُّ في «المشيخة» (١١٢/ب)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/٣٦٣)[1] من طريق هلال بن العلاء بن هلال، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد ابن أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، ولفظ النسائي: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يقول: الصوم..» فذكر مثله وزاد قال: «والذي نفسي بيده لخلوف..»، ولفظ ابن اللَّتِّي نحوه، ولفظ الحَرَّانِيِّ أخصر.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن علي بن

---

(١) سقط اسم: عبد الله فكأنه صار: عن الحارث، عن علي، ودليل ذلك إحالة الذهبي على إسناد النسائي.



أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٤٩)، وزاهر الشَّحَامي في «الأحاديث الإلاهيات» (١٤/أ) من طريق سويد بن سعيد، عن موسى بن عُمير الكوفي، عنه به، نحوه مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

روح بن عبادة القَيْسي، ثقة[(١)]، والراوي عنه: زياد بن أيوب البغدادي، ثقة[(٢)].

وروى الوجه الثاني عن شعبة:

غندر محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي، وهما ثقتان ثبتان تقدما مراراً.

وروى الوجه الثالث عن شعبة:

عمير بن عبد المجيد الحَنَفِيُّ، وليس بالقوي[(٣)]، فهذا غير محفوظ عنه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/٢٣٨/ت١٩٣٠).

(٢) السابق (٩/٤٣٢/ت٢٠٢٥).

(٣) سؤالات البَرْقَاني (٤٦)، «اللسان» (٥/٣٦٨).



ولا شك أن المحفوظ عن شعبة الوجه الثاني كما رجحه الدارقطني رحمه الله في آخر كلامه، وأشار رحمه الله في موضع آخر إلى سبب الوهم في رفع الحديث عن شعبة، ففي رواية غندر: «عن أبي الأحوص، قال عبد الله رضي الله عنه: قال الله عز وجل: الصوم لي..» الحديث، وقال أبو الوليد الطيالسي: «عن عبد الله رضي الله عنه يرويه»، قال الدارقطني رحمه الله: «وإنما يعني بذلك: يرويه عن الله عز وجل، وليس المرفوع»(١)، ففهم منه روح بن عبادة أو زياد بن أيوب أن قوله: «يرويه» يعني: عن النبي صلى الله عليه وسلم، فرفعوه صريحاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ـ معمر بن راشد، وقد تردد فيه فمرة رواه على الوجه الأول، ومرة رواه على الوجه الثاني، وكلها من رواية عبد الرزاق عنه، فلعله لم يضبط الحديث فهو غير قوي في أبي إسحاق.

أما الخلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه عنه:

حُبَيِّبُ بن حَبيب أخو حمزة، وهو واهي الحديث تقدم.

وسبق أن معمر بن راشد متردد فيه، وأنه ليس بمحفوظ عن شعبة.

فهذا الوجه ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق من طريق يعتمد عليه.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شعبة بن الحجاج في المحفوظ عنه، ورواه معمر أيضاً، وهذا محفوظ عن

---

(١) (١٣٨/٤).



أبي إسحاق.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، إلا أن الإسناد إليه لا يصح؛ فقد تفرد به[1] العلاء ابن هلال بن عمر الباهلي ـ وهو ضعيف صاحب مناكير[2] ـ عن عبيد الله بن عمرو الرَّقِّيِّ ـ وهو ثقة ليس عنده حديث منكر كما قال أبو حاتم، وزعم ابن سعد أنه ربما أخطأ، ولم يتابعه أحد على ذا القول[3] ـ عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، فهذا الوجه غير محفوظ.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

موسى بن عُمير الكوفي، ثقة[4]، والراوي عنه: سويد بن سعيد الحَدَثاني، وسويد صدوق إن حدث من كتابه أو كانت الرواية عنه قبل العمى، وما سوى ذلك فضعيف[5]، وهذا الوجه إن لم يكن لُقِّنَهُ، فهو غريب كما قال أبو نعيم في «الحلية»، والغرابة فيه شديدة توجب اطراحه.

والوجه الراجح في إسناده أبو الأحوص عوف بن مالك الأَشْجَعِيُّ من

---

(١) «أطراف الأفراد» (١/٢٢٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٤٤/ت٤٥٨٩).

(٣) السابق (١٩/١٣٦/ت٣٦٧١).

(٤) السابق (٢٩/١٢٦/ت٦٢٨٦).

(٥) «التاريخ الصغير» (٢/٣٧٣)، «تهذيب الكمال» (١٢/٢٤٧/ت٢٦٤٣)، «الميزان» (٢/٢٤٨).

الأثبات تقدم مراراً.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية شعبة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً صحيح.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد لله رضي الله عنه قال: «أخلائي من هذه الأمة ثلاثة: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه شريك، وزهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص.

واختلف عن ابن عيينة: فرواه ابن أبي عمر، عنه، كقول زهير، وشريك.

ورواه نعيم بن يعقوب، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة.

وكذلك قال الثَّوْري، والمَسْعُودِيُّ، وليث بن أبي سليم، وعمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق.

ويشبه أن يكونا صحيحين، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٥/٣١٧/س٩٠٩).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه البغوي في «مسند ابن الجعد» (٢/٢٤١) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٧٥٤/٨) ـ من طريق زهير، عنه به، ولفظه: عن عبد الله ﷺ قال: «أخلائي من هذه الأمة ثلاثة: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح ـ وسمى ثلاثة بأسمائهم ـ ولم آلو».

وعلقه الدارقطني عن شريك، وعن ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٢٧٧، ١٥٥١)، وابن عساكر (٧٥٤/٨) من طريق وكيع،

والحاكم (٢٦٢/٣) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود،

كلاهما (وكيع، وأبو حذيفة) عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٣٥٨) عن إسماعيل بن إبراهيم الهُذَلي أبي معمر القَطِيْعي[1] قال: قال سفيان[2]: قال أصحابنا عن أبي إسحاق: سمع أبا عبيدة قال: قال عبد الله: أخلائي..»

(١) وهو ثقة مأمون، أنظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٣/ت٤١٦).

(٢) هو: ابن عيينة.



فذكر نحوه.

وعلقه الدارقطني عن المَسْعُودِيِّ، وليث بن أبي سليم، وعمار بن رُزيق، وعن نعيم بن يعقوب، عن ابن عيينة، ولم أقف عليها.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على وجهين:

فروى الوجه الأول عنه:

زهير بن معاوية، فهذا محفوظ عنه.

وروى عنه الوجه الثاني:

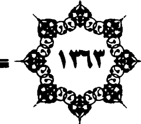
سفيان الثَّوْري، فهو محفوظ، ورواية ابن عيينة مثله إلا أنه لم يسم من سمع منهم.

ورجح الإمام الدارقطني رحمه الله كلا الوجهين.

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله: «سألت أبي عن حديث رواه المَسْعُودِيُّ، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه قال: أخلائي من هذه الأمة ثلاثة: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، وسمى بنيه بأسمائهم[1].

قال أبي: ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن

(١) المعنى: سمى ابن مسعود رضي الله عنه أبناءه بأسماء هؤلاء الصحب الكرام رضي الله عنهم.



عبد الله رضي الله عنه.

قلت له: أيهما أصح؟

قال: كان المَسْعُودِيُّ أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه، وزهير كان متقناً»[1].

وفي قوله رحمه الله إشارة إلى أن حديث المَسْعُودِيُّ - وهو على الوجه الثاني - أصح، إلا أنه لم يُعِلَّ به حديث زهير ولذا أطراه بالإتقان.

والقول بترجيح الوجهين قوي كما اختاره الدارقطني رحمه الله، لاتساع أبي إسحاق في الرواية، لكن الأول أقوى كما يفهم من إشارة أبي حاتم رحمه الله لاسيما وهو أيضاً من رواية الثَّوْري، وتابعه ابن عيينة على ما في روايته من الإبهام والله أعلم.

وشيخا أبي إسحاق: أبو الأحوص، وأبو عبيدة قد سبقا مراراً.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه صحيح، ومن طريق أبي عبيدة، عن أبيه رضي الله عنه فيه انقطاع.



(١) «العلل» (٢٦٤٧)، والتصويب من نسخة أحمد الثالث (٢٥٧/أ-ب).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد لله رضي الله عنه: «أفرس الناس ثلاثة: العزيز تفرس في يوسف، والمرأة التي تفرست في موسى، وأبو بكر رضي الله عنه حين استخلف عمر رضي الله عنه».

فقال: «يرويه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص.

وخالفه إسرائيل، وليث بن أبي سليم، فروياه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة.

ويشبه أن يكونا صحيحين»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

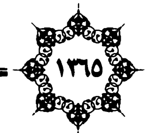
٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه.

وبما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن ناس من أصحاب عبد الله رضي الله عنه، عن عبد الله رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق قال: قال عبد الله رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٥/٣٢٠/س٩١٢).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٥٧٤/ح١٨٩٠٤)، والطبري (١٨٩٤٩)، والخلال في «السنة» (٣٤٠)، والحاكم (٢/٣٤٥) من طريق وكيع،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٨٥/ح٨٨٢٩)، والبيهقي في «الاعتقاد» (٣٦٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر» (٢١٧) ـ من طريق محمد بن كثير،

كلاهما (وكيع، ومحمد) عن الثَّوْري، عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة: عن عبد الله ﷺ قال: «أفرس الناس ثلاثة: أبو بكر ﷺ حين تفرس في عمر ﷺ فاستخلفه، والتي قالت: ﴿ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (القصص: ٢٦)، والعزيز حين قال لامرأته ﴿ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ ﴾ (يوسف: ٢١)»، والباقون نحوه، ولم يسق البيهقي، وابن عساكر اللفظ، وفي لفظ الطبراني زيادة ألفاظ تفرد بها محمد بن كثير، عن الثَّوْري.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﷺ.

أخرجه ابن سعد (٣/٢٧٣) عن عبد الله بن نُمير، عن الأعمش.

والطبري (١٨٩٥١)، وابن السَّمَّاك في «جزء من حديثه» (٢٢/ب)، والبيهقي في «الاعتقاد» (٣٥٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر» (٢١٧) ـ من طريق إسرائيل.

والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٥٦٦) ـ ومن طريقه اللالكائي (٢٥٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر» (٢١٨) ـ والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٩٦٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر» (٢١٧) ـ والحاكم (٣/٩٠)، واللالكائي (٢٥٢٥)، والثَّعْلَبِيُّ في «الكشف والبيان» (٥/٢٠٦)، والواحدي في «الوسيط» (٢/٦٠٥) من طريق زهير.

وابن أبي حاتم في «تفسير القرآن العظيم» (١١٤٣٨، ١٦٨٣٨) من طريق ابن مهدي، عن الثَّوْري.

أربعتهم (الأعمش، وإسرائيل، وزهير، والثَّوْري) عنه به، بنحوه، ولفظ ابن أبي حاتم مختصر.

وعلقه الدارقطني عن ليث بن أبي سليم، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن ناس من أصحاب عبد الله رضي الله عنه، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (١١١٣) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٨٥/ح٨٨٣٠) ـ من طريق أبي الأحوص، عنه به بنحوه، وأحال الطبراني على لفظ الثَّوْري.



الوجه الرابع: أبو إسحاق قال: قال عبد الله ﵁.

أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/٣٠٣) عن محمد بن حاتم المروزي، عن عبد الله بن نُمير، عن الأعمش، عنه به نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

وكيع بن الجراح، وهو إمام حافظ، ومحمد بن كثير العَبْدِيُّ، تقدم أنه صدوق ما لم ينفرد.

وروى عن الثَّوْري الوجه الثاني:

عبد الرحمن بن مهدي، وهو إمام حافظ.

والترجيح بين وكيع، وابن مهدي محل خلاف بين الأئمة، فالإمام أحمد يقدم ابن مهدي على وكيع وخاصة في الثَّوْري، وذكر أنه أكثر تصحيفاً من وكيع، وأقل خطأً من وكيع[١]، وذكر أبو داود نحو هذا[٢]، وابن عمار قدمه على وكيع في البصر بالحديث[٣].

---

(١) «العلل» (١/ت٧٩٠).

(٢) «الجامع في الجرح والتعديل» (٢/٩٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٤٣).

وقدم الإمام أحمد وكيعاً مرةً[1]، وكذلك ابن معين قدم وكيعاً عليه، وبالغ في هذا حتى ذكر أمراً عظيماً[2]، وأبو داود قدم وكيعاً في الحفظ[3].

وعد النسائي أصحاب الثَّوْري فجعله بعد القطان، ثم ابن المبارك، ثم وكيع، ثم ابن مهدي[4].

ولعل أوسط الأقوال أن يقال: وكيع أوسع حفظاً، أما ابن مهدي فأقل خطأً كما فصل فيه الإمام أحمد.

وعليه فقول ابن مهدي محفوظ، لكن هذا لا يدفع قول وكيع لمتابعة محمد بن كثير له على هذا الوجه، واحتمال سماع الثَّوْري له من أبي إسحاق على الوجهين، إذ الوجه الثالث عن أبي إسحاق يقوي احتمال سماعه الحديث من عدد من أصحاب عبد الله ﷺ، ومثلُهُ يَحْمِلُ الحديثَ من أوجه، وعلى هذا فالوجهان محفوظان عن الثَّوْري.

٢ـ سليمان الأعمش، والرواية عنه من طريق عبد الله بن نُمير الهَمْدَانِيُّ وهو ثقة تقدم، واختلف عليه على وجهين، فروى عنه الوجه الثاني:

محمد بن سعد كاتب الواقدي، ثقة تقدم.

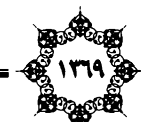
---

(١) علل المروذي (ت٥٢).

(٢) الدوري (٣٥٩/٢)، الدارمي (ت٩١)، وانظر تعليق الفسوي في: «المعرفة» (٧٢٨/١).

(٣) «الجامع في الجرح والتعديل» (٩٤/٢).

(٤) «السنن» (٢٥٠/٣/ح١٧٥٢).



وروى عنه الوجه الرابع:

محمد بن حاتم المروزي الأصل، البغدادي المعروف بالسمين، وثقه الجمهور، وكذبه ابن المديني لأحاديث أخطأ فيها، وكذبه أيضاً ابن معين، وقال الفلاس: «ليس بشيء»[1]، والأقرب أنه صدوق، أخطأ في أحاديث من غير تعمد، أما قول الفلاس فعدّه الذهبي من كلام الأقران[2].

فلاشك أن قول ابن سعد أصح، فلعل محمد بن حاتم لم يضبط الواسطة فأرسله.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

فالوجه الأول رواه عنه:

سفيان الثَّوْري، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عنه الوجه الثاني:

الأعمش، وإسرائيل، وزهير، والثَّوْري، فهذا أيضاً محفوظ.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

أبو الأحوص سلام بن سليم، وغاية ما فيه إبهام الواسطة، وقد بانت من الأوجه السابقة، وإبهام الواسطة يحتمل أنه من أبي إسحاق فيكون

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٢٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٩/١٠١).

(٢) «السير» (١١/٤٥١).



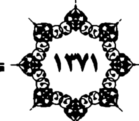
لتقدمه في السن قد نسي الواسطة، ويحتمل - وهو أقرب - أن يكون من أبي الأحوص فلم يحكم حفظه فأبهم الواسطة، لأن زهيراً متأخرُ السماعِ مثلَهُ وحفظَ الواسطةَ كمن تقدَّمَ سماعُهُ.

والدارقطني رحمه الله رأى الوجهين الأولين محفوظين عن أبي إسحاق، لجلالة الثَّوْري وحفظه للأول، وروايةِ العدد للثاني، والاحتمالِ لأبي إسحاق أَخْذَ الحديثِ من وجوهٍ، وقد تبين بما تقدم في الخلاف على الثَّوْري أنه روى الوجهين.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي عبيدة منقطع، أما من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه فصحيح؛ اللهم إلا ما أشرت إليه من تفرد محمد بن كثير ببعض الألفاظ في الحديث، فلعله دخل عليه هذا الحديث مع حديث آخر يرويه أبو إسحاق في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ (القصص: ٢٦)[1]، والله أعلم.

(١) انظر لفظ هذه الرواية عند: ابن أبي شيبة (١١/٥٣٠/ح١١٨٩١)، والحاكم (٢/٤٠٧) وغيرهما.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد لله رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يذهب الصالحون أسلافاً ويبقى أهل الريب».

فقال: «يرويه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق مرفوعاً، والصحيح موقوف»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣٨٧١) من طريق محمد ابن يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، وذكر طرف المتن فقط.

(١) «العلل» (٥/٣٢٢/س٩١٤).

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

علقه الدارقطني هكذا، ولم يسم أحداً من رواته، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

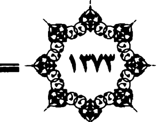
أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٠٩/ح٨٥٥٢، ٩/١٩٨/ ح٨٨٨٠) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/١٣٥)، والشجري في «الأمالي» (٢/٢٦٩). ويوسف بن القاسم المَيَانَجي في «الأمالي» (١٣٢/ب)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٣٥) من طريق شعبة.

وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢٥٨/ب) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود، عن الثَّوْري.

كلاهما (شعبة، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الطبراني في الموضع الأول: عن عبد الله ﷺ قال: «يذهب الصالحون أسلافاً، ويبقى أهل الريب؛ من لا يعرف معروفاً، ولا ينكر منكراً»، والباقون نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على ثلاثة أوجه، **فالوجه الأول رواه:**



زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، تفرد به عنه محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاوي، ضعيف[1]، فهذا الوجه غير محفوظ عن زيد، ولا عن أبي إسحاق من وجه آخر، وقد خالف الحفاظ في الرفع، وأبدل الإسناد.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

شعبة، والثَّوْري - من رواية أبي حذيفة النَّهْدِي - وهذا الوجه محفوظ عنه لثقة رواته عن أبي إسحاق.

وحكم الدارقطني رحمه الله بأن الموقوف هو الصحيح، وهذا هو الذي وقفت عليه من رواية الأثبات عن أبي إسحاق، لكنه عن الأسود لا عن أبي الأحوص.

والأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ ثقة ثبت سبق مراراً، وسماع أبي إسحاق منه أشهر من أن يذكر.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الأسود، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً صحيح.



(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٠/ت٥٧٠٠).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «عليكم بالشفاءين: العسل، والقرآن».

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه زيد بن الحباب، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

وقيل: عن زيد بن الحباب، عن شعبة، عن أبي إسحاق مرفوعاً أيضاً.

ووقفه يحي القطان، وأبو حذيفة، عن الثَّوْري، وهو الصحيح.

ورواه المَسْعُودِيُّ، عن أبي إسحاق فقال: عن أبي عبيدة، والأول أصح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) «العلل» (٥/٣٢٢/س٩١٥).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٢)، وابن عدي (٣/٢٠٩) والحاكم (٤/٢٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٣٤٤)، وفي «شعب الإيمان» (٢٣٤٥) من طريق علي بن سلمة،

وابن عدي (٣/٢١٠)، وأبو بكر ابن المقرئ في «الفوائد» (ج١/١٠١/ب)، والحاكم (٤/٤٠٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٣٣)، والخطيب (١١/٣٨٥) من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد الأَذْرَمي[1].

كلاهما (علي، والأَذْرَمي) عن زيد بن الحباب،

وابن عدي (٣/٤١٨) من طريق سفيان بن وكيع، عن أبيه،

كلاهما (زيد، ووكيع) عن الثَّوْري.

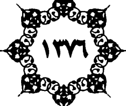
والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣٨٢٣) من طريق الحسين بن عياش،

والخطيب (١١/٣٨٥) من طريق علي بن الحسن بن جعفر بن العطار، عن محمد بن الحسين بن جعفر الخَثْعَمي،

كلاهما (الحسين، ومحمد) عن أبي كريب، عن زيد بن الحباب، عن شعبة.

---

(١) يصحح إسناد الحاكم من «إتحاف المهرة» (١٣٠٧٠).



كلاهما (سفيان، وشعبة) عنه به، ولفظ ابن ماجه: عن عبد الله ﷺ مرفوعاً: «عليكم بالشفاءين: العسل، والقرآن»، والباقون مثله، ولفظ وكيع أطول، ولم يسق ابن عدي لفظ الأَذْرَمي، وأحال الخطيب بلفظه على لفظ زيد، عن شعبة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٤٨٥/ح١٠٠٦٩)[1] - ومن طريقه الحاكم (٤/٢٠٠) -،

والطبري (١٧/٢٥٠) عن سفيان بن وكيع،

كلاهما (أبو بكر، وسفيان) عن وكيع،

---

(١) إسناده في الطبعة الهندية هكذا: عن أبي إسحاق، عن أبي الأسود، عن عبد الله، وكذا في طبعة الرشد (٣٠٥٢١) ولم يشر محققاها إلى اختلاف في النسخ، وفي طبعة عوامة (٣٠٦٤٣) كذلك وأشار إلى تحريف في النسخ وأصلح: «عن أبي الأسود» إلى: «عن أبي الأحوص» اعتماداً على نقل الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/٢٢٧) الرواية من «المصنف» بإسنادها، لكن وقع عند الزيلعي هكذا: «ثنا وكيع، عن مسعر، عن أبي الأحوص، عن عبد الله»، والأقرب الاعتماد في التصويب على تخريج الحاكم الرواية من طريق ابن أبي شيبة، وانظر: «إتحاف المهرة» (١٣٠٧٠)، فلعل الناسخ انتقل بصره إلى الحديث الذي وقع قبله من طريق خيثمة، عن الأسود، عن عبد الله: عليكم بالشفاءين..».

وأبو بكر ابن المقرئ في «الفوائد» (ج١/١٠١/ب)، والدارقطني في «العلل» (٥/٣٢٣) من طريق يحيى القطان،

كلاهما (وكيع، والقطان) عن سفيان الثَّوْري.

وابن أبي حاتم (١٠٤١٨)، والبيهقي (٩/٣٤٥) من طريق إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٨٤/ح٨٩١٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير، عن شعبة.

وفي (٩/٢٥٢/ح٩٠٧٦) من طريق أبي الأحوص.

أربعتهم (الثَّوْري، وإسرائيل، وشعبة، وأبو الأحوص) عنه به، بنحوه، ولفظ الدارقطني، والطبراني، والبيهقي أطول، ولم يسق ابن المقرئ اللفظ.

وعلقه الدارقطني عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

علقه الدارقطني عن المَسْعُودِيِّ، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على بعض الرواة دون أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:



ـ زيد بن الحباب التميمي العُكْلي، الراجح ـ إن شاء الله ـ أنه ثقة إن حدث من كتابه، وإن حدث من حفظه وهم، وفي حديثه عن الثَّوْري خاصة نكارة[1]، وقد اختلف عليه أيضاً، فرواه عنه، عن الثَّوْري:

ـ علي بن سلمة القرشي اللَّبَقي، ثقة[2].

ـ عبد الله بن محمد بن إسحاق، أبو عبد الرحمن الأذْرَمي، ثقة[3].

فهذا محفوظ عن زيد بن الحباب.

ورواه عنه، عن شعبة:

ـ أبو كريب محمد بن العلاء، وهو ثقة حافظ، تقدم مراراً، لكن الإسناد إليه فيه نظر، فرواه عن أبي كريب رجلان:

الأول: الحسين بن عياش لم أعرفه؛ وقريب من هذه الطبقة: الحسين ابن يحيى بن عياش المَتُّوثي القطان، لكن هذا يقتضي أنه سمع من أبي كريب وعمره سبع سنين، وذلك أنا أبا كريب توفي سنة (٢٤٨)[4]، وولد القطان

---

(١) «العلل» للإمام أحمد (١٥٩/١)، «الكامل» (٢١٠/٣)، «تهذيب الكمال» (٤٠/١٠/ت٢٠٩٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٥١/٢٠/ت٤٠٧٥).

(٣) السابق (٤٤/١٦/ت٣٥٢٧).

(٤) السابق (٢٤٨/٢٦).



سنة (٢٣٩)[١]، فإن صح أنه هو فلعله لم يضبط الإسناد عن أبي كريب لصغر سنة.

والثاني: محمد بن الحسين بن جعفر الخَثْعَمي ـ وهو ثقة[٢] ـ والراوي عنه: علي بن الحسن بن جعفر بن العطار، كان ضعيفاً يُدْخل الأحاديث على الشيوخ[٣].

فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي كريب، فليس محفوظاً عن زيد بن الحباب.

وعليه فالمحفوظ قول من رواه عن زيد بن الحباب، عن الثَّوْري.

وممن روى هذا الوجه عن الثَّوْري:

ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ، وقد اختلف عليه أيضاً، فروى عنه الوجه الأول:

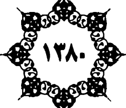
ـ ابنه سفيان بن وكيع، وهو ضعيف تقدم، فهذا غير محفوظ عن وكيع، وقد اضطرب فيه سفيان فمرة رواه هكذا، ومرة رواه عن أبيه على الوجه الثاني الموقوف، والصحيح روايته على الوجه الثاني لأنه توبع عليها، أما

---

(١) «السير» (١٥/٣١٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/٢٣٤)، «السير» (١٤/٥٢٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/٣٨٥).



هذا الوجه فلم يتابع عليه، وقد قال ابن عدي بعد أن ساق روايته عن أبيه على هذا الوجه: «وقد رفعه سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الثَّوْري، وسفيان عنه فيه ما فيه، ولا يعتمد على روايته، ولا [يحفظه] عن وكيع، ولا عن غيره من أصحاب الثَّوْري إلا موقوفاً»(١).

وروى عن وكيع الوجه الثاني:

أبو بكر بن أبي شيبة وهو ثقة حافظ، وابنه سفيان بن وكيع ـ كما سبق ـ، وهذا هو المحفوظ عن وكيع، فأما الأول فهو غلط من ابنه.

وروى الوجه الثاني عن الثَّوْري:

يحيى القطان، ووكيع بن الجراح ـ في المحفوظ عنه ـ.

ولا شك أن هذا الوجه هو المحفوظ عن الثَّوْري وهو علة لرواية زيد بن الحباب مع تفرده عن الثَّوْري(٢).

٢ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

زيد بن الحباب فيما تقدم ذكره، وليس بمحفوظ عن زيد، فليس بمحفوظ عن شعبة.

---

(١) «الكامل» (٣/٢١٠)، وما بين المعقوفين لعل صوابه: نحفظه كما في طبعة الرسالة (١٠٢/٤).

(٢) «الكامل» (٣/٢١٠)، «الحلية» (٧/١٣٣).



وروى عن شعبة الوجه الثاني:

أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، ومحمد بن كثير، وقد تقدما مراراً، فهذا محفوظ لأن الطيالسي ثقة ثبت.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فلم يبق منه إلا الوجه الثاني:

رواه سفيان الثَّوْري، وشعبة - في المحفوظ عنهما - وإسرائيل، وأبو الأحوص، وهذا محفوظ عنه.

وقد رجح الدارقطني ﵀ هذا الوجه عن أبي إسحاق بالنظر للاختلاف رفعاً ووقفاً، وهو ظاهر لما سبق بيانه، أما قول المَسْعُودِيِّ - فلو صح عنه - فالدارقطني ﵀ رأى قول الجماعة أصح لأنهم اتفقوا على روايته عن أبي الأحوص لا عن أبي عبيدة، وهم أخص بأبي إسحاق من المَسْعُودِيِّ.

وشيخ أبي إسحاق: أبو الأحوص عوف الأَشْجَعِيُّ سبق مراراً.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ موقوفاً صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد لله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً، يقول: «يا أيها الناس، إنما هما اثنتان الهدى والكلام، وأصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة..» الحديث بطوله.

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه إدريس الأَوْدِيُّ، وموسى بن عقبة، ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ.

ورواه شعبة، وإسرائيل، وشريك من كلام عبد الله رضي الله عنه إلا قوله: ألا أنبئكم ما العَضْهُ؟ هو: النميمة، فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ، وكذلك قوله: إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً.

وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب»[1].

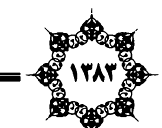
تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً كله.

---

(١) «العلل» (٥/٣٢٣/س٩١٦).



٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ موقوفاً إلا حديث العَضْهِ، والصدق فمرفوع.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً إلا حديث العَضْهِ، والصدق فمرفوع.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﵁ مرفوعاً كله.

أخرجه الدارمي (٢٧٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٩٩/ح٨٥٢٠)، والحاكم (١/١٢٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٢٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٥٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٤٢٨) من طريق إدريس بن يزيد الأَوْدِيِّ.

وابن ماجه (٤٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٥)، والطبراني (٩/٩٩/ح٨٥١٩)، واللالكائي (٨٤) من طريق موسى بن عقبة.

كلاهما (إدريس، وموسى) عنه به، ولفظ الدارمي: عن عبد الله ﵁ مرفوعاً: «إن أشر الرَّوَايا: رَوَايا الكذب، ولا يَصْلُحُ من الكذب جِدٌّ ولا هَزْلٌ، ولا يَعِدِ الرجلُ ابنَهُ ثم لا يُنْجِزْ له، إنَّ الصدق يهدي إلى البر، وإن البِّرَّ يهدي إلى الجنة، وإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وان الفجور يهدي إلى

النار، وإنه يقال للصادق: صَدَقَ وَبَرَّ، ويقال للكاذب: كَذَبَ وَفَجَرَ، وإنَّ الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، ويكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»، وإنه قال: «هل أنبئكم ما العَضْهُ؟ وإنَّ العَضْهَ: هي النميمة التي تفسد بين الناس»، وأحال الطبراني بلفظ إدريس، وموسى على لفظ معمر، ولفظ ابن ماجه فيه زيادة، ولفظ ابن أبي عاصم مختصر جداً، ولم ينبه الطبراني إلى أن لفظ موسى بن عقبة مرفوع.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً إلا حديث العَضْهِ، والصدق فمرفوع.

أخرجه مسلم (٢٦٠٦)، والطيالسي (٢٩٩) ـ ومن طريقه والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٣٩١) ـ وابن أبي شيبة في «المسند» (٣٧٩)، والإمام أحمد (٣٨٩٦، ٤٠٩٥، ٤١٦٠)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (٢٥٤، ٥١٨)، والحربي في «غريب الحديث» (٣/٩٢٣)، وأبو يعلى (٥٣٦٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢٣٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٤٦)، وفي «شعب الإيمان» (١٠٥٩٢) من طريق شعبة.

ومعمر (٢٠٠٧٦) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٤٠٢٢)، والطبراني (٩/٩٨/ح٨٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٥٤) ـ.

وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (٥٤١)، والمروزي في «السنة» (٧٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٤٢٨) من طريق إسرائيل.

وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (٥٤٢) من طريق يزيد بن هارون، عن المَسْعُودِيِّ.

والطحاوي في «شرح مشكل» (٢٣٩٢) من طريق سليمان بن عبيد الله الرَّقِّيِّ، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والطبراني (٩/١٠٢/ح٨٥٢٦) من طريق أبي عوانة.

والخطيب (١٠/٧٥) من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك.

سبعتهم (شعبة، ومعمر، وإسرائيل، والمَسْعُودِيُّ، وزيد، وأبو عوانة، وشريك) عنه به، بنحوه، واقتصر مسلم، وابن أبي شيبة على حديث العَضْهِ، وفضل الصدق، وأبو داود على حديث الصدق، والحربي، والطحاوي، والبيهقي، والخطيب على حديث العَضْهِ، واقتصر المروزي من رواية إسرائيل على لفظ: «شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة» موقوفاً، واقتصر أحمد من لفظ معمر على المرفوع في الصدق والكذب، واقتصر المَسْعُودِيُّ، وأبو عوانة على لفظ: «لا يصلح من الكذب جِدٌّ ولا هَزْلٌ»، وزاد المَسْعُودِيُّ: «وإن من الكذب أن يَعِدَ الرجلُ صبيَّهُ..»، وسيأتي الكلام في ذكر السماع بين أبي إسحاق وأبي الأحوص.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله ﵁ موقوفاً إلا حديث العَضْهِ، والصدق فمرفوع.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/١٠٠/ح٨٥٢٢)، وفي «المعجم الأوسط» (٧٨٧١) من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، عنه به، نحوه مع زيادة، ووقفه كله إلا حديث العَضْهِ، والصدق فرفعه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على ثلاثة أوجه، **فروى عنه الوجه الأول:**

إدريس بن يزيد الأَوْدِيُّ، وهو ثقة[1]، وموسى بن عقبة، وهو ثقة تقدم.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شعبة، ومعمر، وإسرائيل، وأبو عوانة اليَشْكُرِيُّ، وشريك النَّخَعِيُّ والرواية عنه من قديم حديثه لأن الراوي عنه: إسحاق الأزرق سمع منه بواسط قبل ولايته القضاء.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٢٩٩/ت٢٩٣).



أما رواية المَسْعُودِيِّ فهي من طريق يزيد بن هارون عنه، وهو إمام ثقة حافظ باتفاق[1]، وسماعه من المَسْعُودِيِّ بعد الاختلاط، نص عليه ابن نُمير[2]، لكن المَسْعُودِيَّ توبع ولم يقع في حديثه هذا خلاف لأصحاب أبي إسحاق.

وأما رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ فمن طريق سليمان بن عبيد الله الرَّقِّيِّ وهو صدوق ما لم يخالف[3]، عن عبيد الله بن عمرو الرَّقِّيِّ، عن زيد، وهذا إن شاء الله محفوظ عن زيد.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، وسبق أنه صدوق له غرائب، ولم يتابعه أحد على قوله: «عن أبي عبيدة»، مع كثرة من رواه من حديث أبي الأحوص فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق.

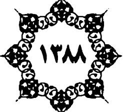
والدارقطني ﵀ رأى قول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب، وهو ظاهر لما يلي:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦١/ت٧٠٦١).

(٢) «الجرح» (٥/٢٥١)، «الكواكب النيرات» (٢٨٨).

(٣) تقدم (ص١١١٢).



١ـ رواة الوجه الثاني أوثق وأحفظ لحديث أبي إسحاق، وأخص به من مخالفيهم.

٢ـ تمييزهم بين المرفوع، والموقوف في الحديث مع طوله، فدل على ضبطهم، خلافاً لمن روى الجميع مرفوعاً.

وشيخ أبي إسحاق: أبو الأحوص عوف بن مالك الأَشْجَعِيُّ ثقة تقدم مراراً، وسماع أبي إسحاق منه مشهور، أما في هذا الحديث ففي الطرق بيان سماع شعبة من أبي إسحاق كما في رواية عفان، ويحيى القطان، وبشر الزهراني، وغندر في رواية الإمام أحمد، وبندار، ومحمد بن المثنى، ورواية الطحاوي من طريق الطيالسي.

وجاءت الرواية عن غندر عند الحربي، عن عبيد الله القواريري خالية منه.

وجاء ذكر السماع بين شعبة وأبي إسحاق مع ذكر السماع بين أبي إسحاق وأبي الأحوص في رواية الطيالسي في مسنده، وبهز بن أسد عند ابن أبي الدنيا، ورواية البيهقي في الشعب والسنن، ويظهر لي أن الرواية الأولى أتقن، وأن شعبة ذكر سماعه من أبي إسحاق فقط لكن لفظه أفهم إضافة ذكر السماع بين أبي إسحاق وأبي الأحوص، ففي رواية عفان: «حدثنا شعبة قال: أبو إسحاق أنبأنا عن أبي الأحوص قال: كان عبد الله»،

ولفظ غندر: «حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود».

الحكم على الحديث:

الحديث كله موقوف على ابن مسعود ﵁ إلا القطعة المتعلقة بالعَضْهِ، وفضل الصدق، وذم الكذب فمرفوع إلى النبي ﷺ، وسنده صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

فقال: «يرويه أبو إسحاق.. عن أبي الأحوص:

فرفعه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، ووقفه غيره.. والموقوف عن أبي الأحوص أصح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٥/٣٢٤/س٩١٨).



أخرجه الطيالسي (٣٠٤) عن شعبة،

وابن ماجه (٤٦) من طريق موسى بن عقبة.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٨٦)، وفي «تلخيص المتشابه» (١/٣٢) عن البَرْقَانِي قال: قرأنا على أبي الحسن الدارقطني: حدثكم محمد بن مخلد بن حفص، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبيدة، حدثنا علي بن المديني، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة قال: سمعت أبان بن تغلب[1].

والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٢٥)، من طريق إدريس بن يزيد الأَوْدِيِّ.

أربعتهم (شعبة، وموسى، وأبان، وإدريس) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن عبد الله رضي الله عنه قال: «ألا إن محمداً ﷺ قال: إن قتال المسلم كفر، وسبابه فسق، ألا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق الثلاث»، ولفظ إدريس، وموسى مطول.

ولفظ الخطيب في «التاريخ» من طريق شعبة: «سمعت أبان بن تغلب يقول لأبي إسحاق: ممن سمعت حديث عبد الله: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر؟ فقال: حدثنيه الأسود، وأبو الأحوص، وهبيرة، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ».

---

(١) سيأتي التنبيه على ما في هذه الرواية من الغلط.



ولفظه في «التلخيص»: «عن شعبة قال: سمعت أبان بن تغلب يقول: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعت حديث عبد الله رضي الله عنه: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر؟ فقال: حدثنيه الأسود، وأبو الأحوص، وهبيرة، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ».

وعلقه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٥٥)، وفي «المجتبى» (٤١٠٥) عن محمد بن بشار،

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٥٦)، وفي «المجتبى» (٤١٠٦) عن يحيى بن حكيم المُقَوِّمي البصري،

كلاهما (بندار، ويحيى) عن ابن مهدي، عن شعبة، عنه به بنحوه ولم يرفعه، زاد يحيى بن حكيم، عن شعبة قال: «فقال له أبان: يا أبا إسحاق، أما سمعته إلا من أبي الأحوص؟ قال: بلى[1]، سمعته من الأسود، وهبيرة»، ولم يذكر أنه سمعه مرفوعاً.

(١) كذا في الكبرى، وفي المجتبى: «بل».



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي وائل، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه العقيلي (٣/٩١٢)، وأبو الشيخ في «طبقات أصبهان» (٤/٢١٧)، وأحمد بن عبد الله بن رزيق في «الفوائد» (ج٦/٢٥٣/أ)، وتمام (١٥٠٩)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (١١٤/أ) من طريق عمر بن سهل المَازِنِيِّ، عن شعبة، عنه به، بمعناه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شعبة، فرواه عنه على الوجه الأول:

أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ.

وجاء هذا الوجه من رواية ابن مهدي، أسنده الدارقطني عن محمد بن مخلد بن حفص، عن عبد الله بن محمد بن عبيدة، عن علي بن المديني، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن أبان بن تغلب.

وهذه الرواية غلط، قال الدارقطني رحمه الله: «كذا رواه هذا الشيخ عن علي بن المديني مرفوعاً، وغيره لا يرفعه عنه»[1]، وقال رحمه الله أيضاً: «حديث: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعت حديث عبد الله: سباب المسلم فسوق.. الحديث؟ فقال: حدثنيه الأسود، وأبو الأحوص، [وهبيرة] عنه،

---

(١) نقله الخطيب البغدادي.

تفرد به هذا الشيخ: عبد الله بن محمد بن [عبيدة]، عن علي بن المديني، عن [ابن مهدي]، عن شعبة، عن أبان بن تغلب قال: قلت: .. ولم نكتبه إلا عن أبي عبد الله ابن مخلد»[1].

وقال رحمه الله أيضاً: «حديث: سباب المسلم فسوق... الحديث، تفرد به عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن أبان بن تغلب، عن أبي إسحاق عنه، ورواه علي بن المديني، عن ابن مهدي من رواية أخرى فقال فيه: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعت الحديث ومعه جماعة[2]، تفرد به عبد الله ابن عبيدة، عن علي بن المديني مرفوعاً»[3].

فيستفاد مما سبق أن هذا الشيخ غلط في موضعين:

الأول: حين جعل أبان بن تغلب تارة في إسناد الرواية، وإنما سؤال أبان لأبي إسحاق وجوابه له كان بحضرة شعبة، فإسناد الرواية: عن شعبة عن أبي إسحاق، وهكذا قال يحيى بن حكيم لم يجعل أباناً في إسناد شعبة وقد سبق لفظه في الوجه الثاني.

والثاني: رفعه الحديث، وأصحاب ابن مهدي كبندار، ويحيى بن

---

(١) «أطراف الأفراد» (٣٦١٠)، وما بين المعقوفات تصويب من طبعة السريع (٣٦٦٢).

(٢) يريد أن مع أبا الأحوص جماعة.

(٣) «أطراف الأفراد» (٣٨٥٤).



حكيم وقفوه.

فهذا الوجه لا يثبت عن ابن المديني، فلا يثبت عن ابن مهدي، والمحفوظ عن ابن مهدي الوجه الثاني كما رواه محمد بن بشار بندار، والحافظ المتقن يحيى بن حكيم المُقَوِّمي البصري.

وروى الوجه الثالث عن شعبة:

عمر بن سهل المَازِنيُّ التميمي، سكت عنه البخاري[1]، وابن أبي حاتم[2]، وقال العقيلي: «يخالف في حديثه»[3]، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما خالف»[4]، فلا بأس به ما لم يخالف[5]، وقد تفرد عمر بهذا الإسناد[6]، وقال العقيلي بعد سياقه الحديث: «ولا يتابع على أبي إسحاق، وإنما روى شعبة هذا عن الأعمش، ومنصور، وزبيد، عن أبي وائل، عن عبد الله»، فقوله: «عن أبي إسحاق، عن أبي وائل» منكر لم يأت به غيره، ولا يحتمل لمثله.

---

(١) «التاريخ» (٦/١٦٣).

(٢) «الجرح» (٦/١١٤).

(٣) «الضعفاء» (٣/٩١٢).

(٤) «الثقات» (٨/٤٤٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢١/٣٨٢/ت٤٢٥١).

(٦) «أطراف الأفراد» (٣٩٣٠).



فالمحفوظ عن شعبة الوجه الثاني، لأن ابن مهدي أثبت في شعبة من الطيالسي، وقد زاد الطيالسي ذكر النهي عن الهجر، وهذه الزيادة رويت من حديث أبي إسحاق، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه[1]، لا من حديثه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، فلعل أبا داود تداخل عليه الحديثان.

فبقي من الاختلاف على أبي إسحاق ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه:

إدريس بن يزيد الأَوْدِيُّ، وموسى بن عقبة، فرويا الحديث بطوله في الخطبة، ومن جملته هذه القطعة في سباب المسلم، وسبق بيان وهمهما في رفع الحديث جملة[2]، وروي من حديث شعبة، والمحفوظ عنه خلافه كما سبق.

والوجه الثاني عن أبي إسحاق رواه عنه:

شعبة بن الحجاج، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق لجلالة راويه، وحفظه.

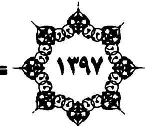
وقد رجح الإمام الدارقطني رحمه الله الوقف عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو الظاهر لما سبق.

وشيخه أبو الأحوص الأَشْجَعِيُّ سبق مراراً وهو ثقة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٥٨٩)، والقضاعي (٨٨٠) من طرق عن إسرائيل، عنه به.

(٢) انظر: دراسة الحديث (٨٠).



الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﵁ موقوفاً صحيح[1].



(١) مرت دراسته مرفوعاً من مسند سعد ﵁ في الحديث (٥٤).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من هَمَّ بحسنة لم يعملها كتبت له حسنة..» الحديث.

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه علي بن عَابِس، وعبد الكبير بن دينار مرفوعاً.

ووقفه شعيب بن راشد، وعمار بن رُزيق، وهو المحفوظ، وشعيب ابن راشد كوفي ثقة ـ ثم قال ـ لا بأس به»(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي (٥/١٩٠)، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد»

---

(١) «العلل» (٥/٣٢٧/س٩٢٠).



(٣٨٧٥) من طريق علي بن عَابِس، عنه به، ولفظه: عن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من هَمَّ بحسنة لم يعملها كتب له حسنة، ومن عملها كتب له عشراً، ومن هَمَّ بسيئة ثم لم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه واحدة»، وفي «الأطراف» طرفه فقط.

وعلقه الدارقطني عن عبد الكبير بن دينار، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

علقه الدارقطني عن شعيب بن راشد، وعمار بن رُزيق، عن أبي إسحاق به، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:** علي بن عَابِس وهو ضعيف يأتي بمناكير عن الثقات، تقدم.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

فعلقه الدارقطني عن شعيب بن راشد - وتقدم أنه صدوق - وعمار بن رُزيق - وهو ثقة تقدم أيضاً - فإن صح عنهما فهذا أصح من الأول، لأن رواته أثبت.



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً ـ إن صح الإسناد إلى رواته ـ صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «كان رجل يصلي، فلما سجد أتاه رجل فَوَطِئَ عنقَهُ، فقال الذي تحته: والله لا يغفر الله لك، فقال الله عز وجل: تَأَلَّى عبدي أن لا أغفر لعبدي! فإني قد غفرت له».

فقال: «يرويه أبو إسحاق وقد اختلف عنه:

فرواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص مرفوعاً.

وخالفه شعبة، فرواه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، رفعه أبو قلابة، عن روح بن عبادة، عن شعبة، ووقفه غيره عن شعبة.

وكذلك رواه رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وشريك، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً، وهو الصحيح..»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل» (٥/٣٢٧/س٩٢١).

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢٣/ح١٠٠٨٦) من طريق الأزرق بن علي، عن حسان بن إبراهيم، عن يوسف بن أبي إسحاق[1]، عنه به، ولفظه: عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كان رجل يصلي، فلما سجد أتاه رجل فَوَطِئَ على رقبته، فقال الذي تحته: والله لا يغفر الله له أبداً، فقال الله عز وجل: تألى علي عبدي أن لا أغفر لعبدي! فإني قد غفرت له».

وعلق البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢٠٢) هذا الوجه عن محمد بن عياش العَامِرِيِّ، عن أبي إسحاق به، وذكر مخالفة معمر الآتية في الوجه الثالث.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الشاشي (٩٢٩)، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد»

(١) سقط ذكر حسان بن إبراهيم، ويوسف من الإسناد، واستظهرته من أحاديث يرويها الطبراني بهذا الإسناد، انظر: «المعجم الأوسط» (٢٦٧١)، «المعجم الكبير» (٢/٣٣٢/ح٢٣٨٥).



(٣٨٨٦)، والضياء في «المنتقى من مسموع مرو» (١٣٢/ب) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، عن روح بن عبادة، عن شعبة، عنه به، ولفظ الشاشي، والضياء نحوه إلا أنهما قالا: «وَطِئَ على عنق نبي»، وليس اللفظ تاماً في «الأطراف».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه معمر (٢٠٢٧٥) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٤/٩/ح٨٧٩٥)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٥/٤) ـ.

ومسدد كما في «المطالب العالية» (٢٩٣٩) عن يحيى القطان، عن شعبة.

كلاهما (معمر، وشعبة) عن أبي إسحاق به، نحوه.

وعلقه الدارقطني عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، وشريك، ولم أقف عليها.

دراسة الاختلاف:

اختلف فيه هذا الحديث عن شعبة، فروى عنه الوجه الثاني: أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقاشِي، عن روح بن عبادة، عن شعبة، وأبو قلابة ثقة كان متقناً لحديث شعبة، إلا أنه اختلط لما انتقل من البصرة إلى بغداد فكثرت الأوهام في حديثه جداً، فلا يحتج بما ينفرد به كما قال الدارقطني[1]، والظاهر

(١) سؤالات الحاكم (ت١٥٠).



أن الوهم عنده بسبب اختلاطه فقد أثنى عليه أبو داود، وابن خزيمة لأن سماعهم منه كان بالبصرة، ولم يذكرا الوهم في حديثه[1]، والشاشي هنا يروي الحديث عن أبي قلابة مباشرة، وهو متأخر الوفاة (ت ٣٣٥)، ولعله ممن سمع منه ببغداد، وقد تفرد به أبو قلابة كما قال الدارقطني في «الأفراد»، وشيخه روح بن عبادة القَيْسي، ثقة تقدم.

ورواه عن شعبة على الوجه الثالث:

الحافظ الإمام المتقن يحيى بن سعيد القطان، فقوله أرجح، فمع حفظه فهو من خاصة شعبة.

أما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه:

يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق وهو ثقة حافظ لحديث جده، لكن الإسناد إليه فيه غرابة، فقد رواه الأزرق بن علي الحَنَفِيُّ، وهذا ترجمه ابن حبان وقال: «يغرب»[2]، وشيخه: حسان بن إبراهيم الكِرْمَاني صدوق عنده أفراد، وله وهم ليس بالقليل، فيتأنى فيما ينفرد به[3]، فهذا الوجه عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٤٠١/ت٣٥٥٦).

(٢) السابق (٢/٣١٧/ت٣٠١).

(٣) السابق (٦/٨/ت١١٨٥).



يوسف بن أبي إسحاق محل نظر لغرابته.

وأما رواية محمد بن عياش على هذا الوجه، فلو صح الإسناد إليه، فإن محمداً هذا سكت عنه البخاري[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وقال أبو حاتم بعد ذكره حديثاً خولف فيه: «شيخ كوفي، ولا أعلم روى عنه غير عبيد الله الحَنَفِيّ[3]، وأبوه معروف»[4]، وقال الدارقطني: «صالح، عزيز الحديث»[5]، فمثله لا يحتج بتفرده، وفيه نوع جهالة، والبخاري كأنه يعل روايته بمخالفة معمر له.

والوجه الثالث عن أبي إسحاق رواه عنه:

معمر بن راشد، تقدم مراراً أنه ليس بالقوي في أبي إسحاق، لكنه محفوظ من رواية شعبة، فلا شك أنه المحفوظ عن أبي إسحاق.

والدارقطني رحمه الله يصحح الوجه الثاني في الخلاف، وهو ظاهر بما سبق بيانه في حال الأوجه الأخرى.

---

(١) «التاريخ» (١/ ٢٠٢).

(٢) (٧/ ٤١٢، ٤٢٠).

(٣) يعني: عبيد الله بن عبد المجيد الحَنَفِيّ، أبا علي البصري.

(٤) «العلل» (١/ ١٤٥).

(٥) سؤالات البَرْقَانِي (ت٤٤٧).



الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الثالث إسناده صحيح إلى أبي عبيدة ثم هو بعد منقطع بينه وبين أبيه ﵁.



وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن:

حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «كان النبي ﷺ يقرأ في الصبح يوم الجمعة ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ﴾ (السجدة:١-٢)، و﴿ هَلۡ أَتَىٰ ﴾ (الإنسان:١)».

فقال: «... وروى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن أبي الأحوص، واختلف عنه:

فرواه محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ورواه عمرو بن قيس المُلائي، وميسرة بن حبيب النَّهْدِيُّ، وشريك، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص مرسلاً.

ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قاله حجاج بن نصير، عنه، وقد تقدم ذكره[1].

وقال حمزة الزيات: عن أبي إسحاق، عن مسلم البطين، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال شريك: عن أبي الأحوص، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما سبق من كلامه في الاختلاف على شعبة، عن أبي فروة.

وحديث سعيدبن جبير محفوظ، وحديث أبي الأحوص القول فيه قول من أرسله»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثمانية أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص مرسلاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص مرسلاً.

٧ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٨ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٥/٣٢٩/س٩٢٣).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢٣/ح١٠٠٨٥) من طريق محمد بن عياش العَامِرِيِّ.

وفي «المعجم الأوسط» (٦٦٥٩)، وفي «المعجم الصغير» (٩٨٦)، وفي «مسند الشاميين» (٥١٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٥/١٣٧) ـ عن محمد ابن بشر بن يوسف الأموي الدمشقي، عن دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، عن عمرو بن قيس المُلائي.

كلاهما (محمد، وعمرو) عنه به، ولفظ العَامِرِيِّ: عن عبد الله رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الصبح يوم الجمعة تنزيل السجدة و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾»، ولفظ عمرو مثله.

وعلقه الدارقطني عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيِّ، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص مرسلاً.

علقه الدارقطني عن عمرو بن قيس، وميسرة بن حبيب النَّهْدِي، وشريك، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/٣٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨٣) من طريق حجاج بن نصير، عن شعبة قال: أبو إسحاق أخبرني، عن أبي فروة، قال شعبة: فلقيته، فحدثني أبو فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فذكره، ولم يسق الدارقطني اللفظ.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه عبد الرزاق (٢٧٢٩) عن معمر.

والإمام أحمد (٣٣٢٦) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٣٣)[1] ـ عن يحيى بن آدم،

والبزار (٥٠٠٨) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن عبيد الله بن موسى،

كلاهما (يحيى، وعبيد الله) عن إسرائيل.

والطبراني (١٢/١٦/ح١٢٣٣٤) عن الحسن بن عُلَيْلٍ، عن أبي كريب،

(١) وقع عند الطبراني تحريف يحيى بن آدم إلى وكيع، وهذا الطريق من رواية أحمد، عن وكيع، عن إسرائيل ليس في «المسند»، إنما هو لحديث آخر في التسبيح بعد قراءة سورة الأعلى (٢٠٦٦)، ومن طريقه الطبراني (١٢٣٣٥)، والظاهر أن الناسخ حصل له انتقال بصر بين الحديثين، وانظر: «إتحاف المهرة» (٧٤٣٥، ٧٤٥١).



عن وكيع، عن سفيان الثَّوْري.

وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤٨٨) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/٢٠٩) ـ والمستغفري في «فضائل القرآن» (١٤٠/أ)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/١٨٣) من طريق بكر بن بكار، عن حمزة الزيات.

أربعتهم (معمر، وإسرائيل، والثَّوْري، وحمزة) عنه به، نحوه، وأحال عبد الرزاق بلفظ معمر على لفظ طريق آخر، ولفظ الثَّوْري فيه زيادة القراءة في صلاة الجمعة بالأعلى والغاشية.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

علقه الدارقطني عن شريك، ولم أقف عليه.

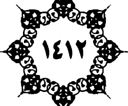
الوجه السادس: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص مرسلاً.

أخرجه الإمام أحمد (٢٤٥٦) عن حسين بن محمد المروزي، عن شريك، عنه به، نحوه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الطيالسي (٢٧٥٦)،

والإمام أحمد (٢٤٥٧) عن حسين المروزي،



وفي (٢٨٠٠، ٢٩٠٨) عن أسود بن عامر،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٤١٤) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ،

أربعتهم (الطيالسي، وحسين، وأسود، ويحيى) عن شريك.

والطبراني (١٢/٤٧/ح١٢٤٣٣)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ (٤٤٥) من طريق موسى بن عقبة.

كلاهما (شريك، وموسى) عنه به، نحوه، وأحال الإمام أحمد بلفظ حسين على لفظه في الوجه الثاني.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه العقيلي (١/٥٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨٣) من طريق إبراهيم بن زكريا المعلم الضرير، عن شعبة، عنه به، مثله.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شريك النَّخَعِيِّ، فروى عنه الوجه السادس:

حسين بن محمد المروزي، وهو ثقة تقدم، وسماعه من شريك لعله - إن شاء الله - قديم فإن حسيناً توفي سنة (٢١٣) أو (٢١٤)، فهو من طبقة من سمع منه بواسط أو قبل ولايته القضاء.



وروى عن شريك الوجه السابع:

أبو داود الطيالسي، وحسين المروزي، وأسود بن عامر، ويحيى الحِمَّانِيُّ، وهؤلاء عدا الحِمَّانِيِّ ثقات، وأسود قديم السماع من شريك، والطيالسي لعل سماعه من شريك قديم أيضاً، وذلك أنه توفي سنة (٢٠٣) وله (٧٢) فولادته سنة (١٣١).

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن كلا الوجهين محفوظ عن شريك، وقد جمعهما حسين المروزي، وسياق شريك للوجهين دال على تمييزه بينهما.

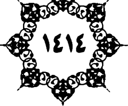
وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول عنه رواه:**

ـ محمد بن عياش العَامِرِيُّ، وتقدم في الحديث الماضي بيان حاله، ففي حاله جهالة، ولا يحتج بانفراده.

ـ عمرو بن قيس المُلائي، وروايته من طريق محمد بن بشر بن يوسف الأموي الدمشقي، عن دحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، عنه، وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يروه عن عمرو بن قيس إلا ثور، ولا عن ثور إلا الوليد بن مسلم، تفرد به دحيم»، زاد في «الصغير»: «ولا كتبناه إلا عن محمد بن بشر»، ومحمد بن بشر هذا قال الدارقطني: «صالح»[1]، وضعفه الحافظ محمد بن علي

---

(١) سؤالات حمزة (١٦).



الصوري، وذكر ابن عدي أنه كانت عنده كتب هشام بن عمار فأكثر عنه فلعله صالح في هشام خاصة ضعيف في غيره[1]، ومع ضعف ابن بشر ففي روايته غرابة شديدة توجب اطراح روايته.

فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

شعبة بن الحجاج، والراوي عنه: حجاج بن نصير الفَسَاطِيْطِي ضعيف[2]، تفرد به عن شعبة[3]، فلا تثبت الرواية عنه بهذا، وقد خالفه فيها جمع من الحفاظ عن شعبة فأرسلوه[4].

وروى عن أبي إسحاق الوجه الرابع:

معمر، وإسرائيل.

أما رواية الثَّوْري ففيها الحسن بن عُلَيْلٍ صدوق سبقت ترجمته، فلا يقبل ممن في طبقته الانفراد بمثله.

وأما رواية حمزة الزيات فلا تصح لأنها من رواية بكر بن بكار، وتقدم أنه ضعيف يروي المناكير.

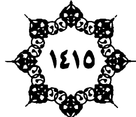
---

(١) «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٣٦)، تاريخ الإسلام (سنة٣٠١/ ٧٤).

(٢) «التقريب» (١١٣٩).

(٣) «أطراف الأفراد» (٣٨٤٦).

(٤) انظر ما سيأتي: (ص١٤١٧/ حا١).



وروى عن أبي إسحاق الوجه السادس:

شريك النَّخَعِيُّ.

وروى الوجه السابع عن أبي إسحاق:

شريك النَّخَعِيُّ، وموسى بن عقبة.

وروى الوجه الثامن عن أبي إسحاق:

شعبة بن الحجاج، وفي الإسناد إليه: إبراهيم بن زكريا المعلم الضرير وهو صاحب مناكير[1]، فلا يثبت هذا الوجه.

فالإمام الدارقطني رحمه الله رجح المرسل بالنسبة لحديثه عن أبي الأحوص فقط، ولم يرجح في حديث سعيد، بل اكتفى بالحكم بكونه محفوظاً فقط.

والذي ذكره الإمام رحمه الله هنا ظاهر، فالوَصْلُ من حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه لَيِّنٌ، وإلى ذلك فقد سلك راويه الجادة، وقد حفظ شريك، عن أبي إسحاق الإرسال كما سبق في الوجه السادس، فهو علة لقول مَنْ وَصَلَهُ لأنه أثبت في أبي إسحاق من رواة الموصول.

بقي النظر في إدخال أبي إسحاق أبا فروة[2] بينه وبين أبي الأحوص في

(١) «لسان الميزان» (١/١٤٦).

(٢) اختُلف في تعيينه، فالدارقطني ذكر في أول جوابه أنه مسلم بن سالم النَّهْدِي الجهني لنزوله فيهم، وهو أبو فروة الأصغر، وقيل هو: عروة بن الحارث الهَمْدَانِيُّ، قال الإمام أحمد، وأبو خيثمة زهير بن حرب: «.. وأبو فروة الذي يروي عن أبي الأحوص: عروة بن=

بعض الروايات، والذي وقفت عليه رواية لا يمكن الاعتماد عليها وهي السابقة في الوجه الثالث، أما علقه الدارقطني في الوجه الثاني فلم أقف على إسناده.

ولو صح دخول أبي فروة بينهما؛ فلْيُلْحَظْ أن أبا فروة مختلف عليه في حديثه عن أبي الأحوص، والأرجح عنه الإرسال(1).

=الحارث»، وهو الموصوف بأبي فروة الأكبر، انظر: مسند ابن الجعد (٨٥٤، ٨٥٥)، تاريخ الدوري (١٥٠٤، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٩١١، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠)، وقد يُستأنس للأخير بقول البَرْقَانِي للدارقطني: «قلت: أليس قال عبد الرحمن بن مهدي في حديثه عن شعبة وسفيان: وليس بالجهني؟ قال: لا أعرفه»، ورأيتُ للدارقطني في «أطراف الغرائب» (١٣٩/٤) قولاً موافقاً لِمَنْ رآه عروةَ بن الحارث.

(1) ذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله.

أخرجه ابن ماجه (٨٢٢) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، عن عمرو بن أبي قيس الرازي، قال إسحاق: هكذا حدثنا عمرو: عن عبد الله ﷺ، لا أشك فيه.

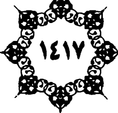
والبزار (١٨١٩)، والترمذي في «العلل» (٩٩) من طريق عمران بن عيينة.

والطبراني في «الكبير» (٩٩٢٧) وفي «الأوسط» (٦٨١٣) من طريق أبي إسحاق الفَزَاري، عن مسعر، وذكر تفرد الفَزَاري به، ووافقه الدارقطني في «الأفراد» (١٤٠/٤).

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٣/٢) من طريق بكر بن بكار، عن حمزة الزيات.

والدارقطني في «العلل» (٣٣١/٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٢٨٧) من طريق حجاج بن نصير، عن شعبة قال: أبو إسحاق أخبرني عن أبي فروة، قال شعبة: فلقيته، فحدثني أبو فروة، عن أبي الأحوص.

ستتهم (عمرو، وعمران، ومسعر، وحمزة، وأبو إسحاق، وشعبة) عن أبي فروة به، =



أما الوجهان الرابع والسابع عن أبي إسحاق فمحفوظان كما سبق، لكن السابع فيه إرسال، فإن أبا إسحاق لم يسمع من سعيد بن جبير كما قال البخاري[1]، وقد حُفظ عنه إدخال مسلم بن عمران البَطِين في الإسناد، ومسلم كوفي ثقة[2]، ولا أدري هل لأبي إسحاق سماع منه أم لا، فإنه قليل

=وعلقه الترمذي عن زائدة بن قدامة، والدارقطني عن عبد الله بن الأجلح، وسليمان التيمي، ومحمد بن جابر ولم أقف على روايتهم.

الوجه الثاني: أبو فروة، عن أبي الأحوص مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق (٢٦٣٧) عن سفيان بن عيينة.

وابن أبي شيبة (٥٣٦٤) عن أبي خالد الأحمر، عن حجاج بن أرطاة.

كلاهما (سفيان، وحجاج) عن أبي فروة به، وعلقه البخاري في جوابه للترمذي، والدارقطني عن الثَّوْري، وعلقه العقيلي عن حجاج بن المنهال، عن شعبة، وعلق الدارقطني عن شعبة مثله من رواية غندر، ومعاذ بن معاذ، وابن مهدي، وعلقه عن شريك، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، وعن زائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية، وميسرة بن حبيب، وعمرو بن قيس المُلائي، وشريك النَّخَعِيِّ ولم أقف على روايتهم.

ورأى البخاري الإرسال أشبه، وقال الدارقطني: «والصحيح المرسل... وحديث أبي الأحوص القول فيه قول من أرسله»، وقال ابن أبي حاتم (٥٨٦): «وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس، وأبو مالك النَّخَعِيُّ فقالا: عن أبي فروة الهمداني، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ...، قال أبي: وَهِمَا في الحديث، رواه الخلقُ فكلُّهم قالوا: عن أبي فروة، عن أبي الأحوص قال: كان النبي ﷺ مرسلاً».

(١) «العلل الكبير» (٩٦٥/٢)، وانظر: دراسة الحديث (١٠١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥٢٦/٢٧/ت٥٩٣٦).

الرواية عنه[1]، وما رأيت في شيء تصريحاً بالسماع، وأنا متوقف فيه لكنه محتمل لتعاصرهما واجتماعهما ببلد واحد، لكن لقلة حديثه عنه فلابد من الوقوف على تصريحه بالسماع، والأصل اعتبار روايته عنه مدلسة.

والحديث خرجه مسلم في «الصحيح» (٢/٥٩٩/ح٨٧٩) وغيره من طرق أخرى عن مسلم البطين، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

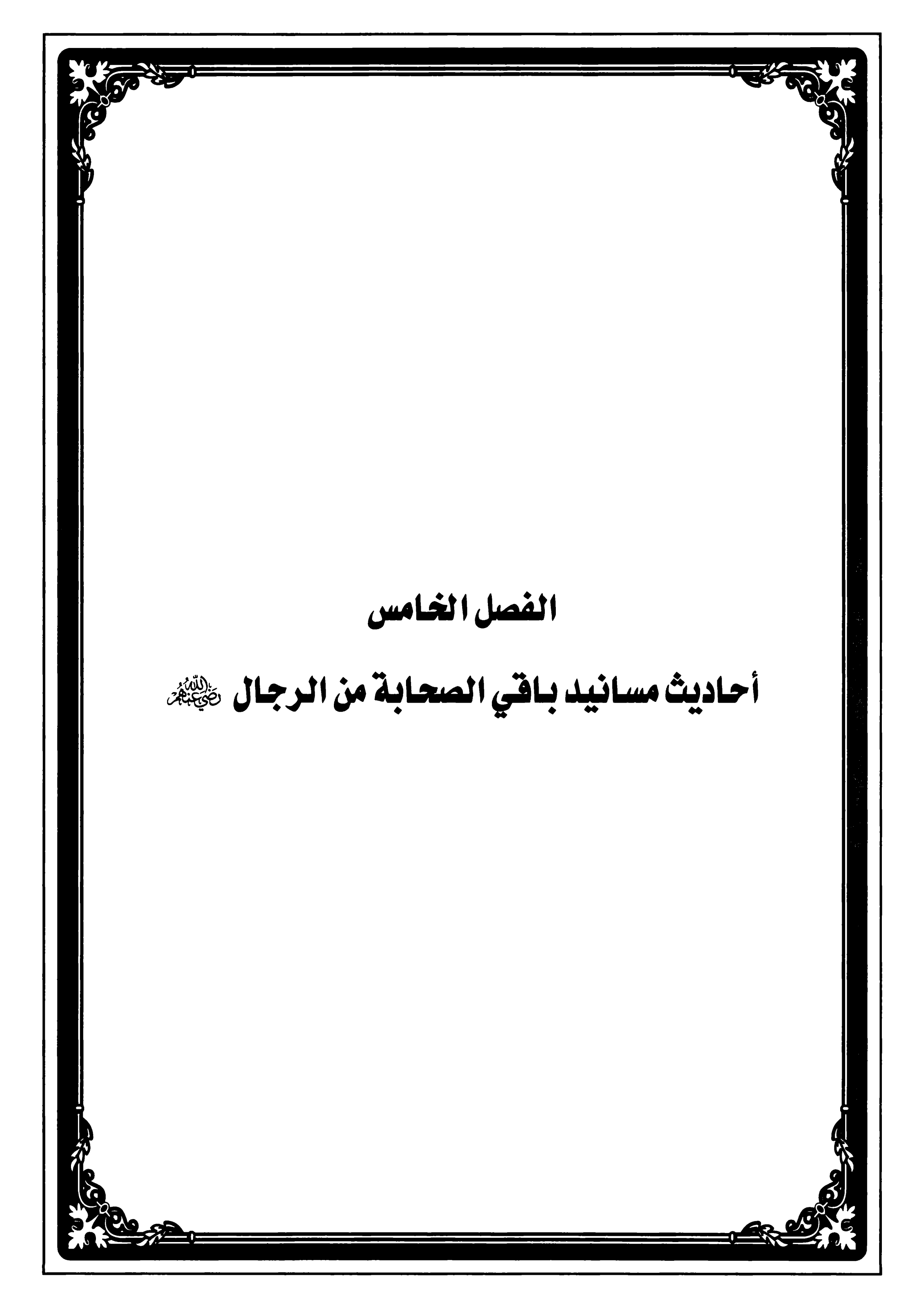
الحكم على الحديث:

الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص مرسلٌ، ومن روايته عن مسلم، عن سعيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما منقطع إلا إن صح سماع أبي إسحاق من مسلم فصحيح.



(١) وقفت له على ثلاثة أحاديث سوى الحديث محل الدراسة، أحدها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان إذا قرأ: سبح اسم ربك الأعلى، قال: «سبحان ربي الأعلى»، والثاني في تفسير السبع المثاني، والثالث: في الوتر بثلاث والقراءة فيه.





الفصل الخامس

أحاديث مسانيد باقي الصحابة من الرجال رضي الله عنهم

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن أبي بردة رضي الله عنه أنه دعا النبي صلى الله عليه وسلم يوم أضحى ـ وكان قد ذبح قبل الصلاة ـ فقال: يا جارية أطعمينا من ضحيتنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنها شاة لحم، وإنما نسكنا بعد الصلاة»، قال رضي الله عنه: فعندي جذعة أفأضحي بها؟ قال صلى الله عليه وسلم: «نعم، ولا تجزئ عن أحد بعدك».

فقال: «يرويه عبد الملك بن أبي غَنِيَّةَ، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن عمه أبي بردة رضي الله عنه، وقيل: عن خاله أبي بردة رضي الله عنه.

وخالفه أصحاب أبي إسحاق منهم: إسرائيل وغيره، فرووه عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه: أن أبا بردة رضي الله عنه ذبح، وهو الصحيح.

وكذلك روي عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق[1].

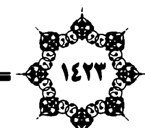
قلت: أيُّ القولين هو الصحيح، هو عمه أو خاله؟

قال: قول من قال: خاله»[2].

---

(١) بعده في الأصل: ، «عن البراء، عن أبي بردة»، وفي تعليق الشيخ الدباسي (٣/٩): «وليست في (هـ) ولعل الصواب بدونها، وهو مقتضى السياق»، وقوله أصوب وهو الموافق للرواية التي وقفت عليها كما سيأتي في التخريج.

(٢) «العلل» (٦/١٩/س٩٥٠).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن أبي بردة رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما: أن أبا بردة رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن أبي بردة رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٦٥٣٢) عن حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ، وحُجَيْن بن المثنى اليمامي،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٩٤/ح٥٠٧) من طريق يحيى بن آدم،

ثلاثتهم (حجاج، وحجين، ويحيى) عن إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٩٣/ح٥٠٥) من طريق عبد الملك ابن أبي غَنِيَّةَ.

والطبراني (٢٢/١٩٤/ح٥٠٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/٢٠٤) من طريق محمد بن أبان.

ثلاثتهم (إسرائيل، وعبد الملك، ومحمد) عنه به، ولفظ إسرائيل في «المسند»: عن البراء رضي الله عنه، عن خاله أبي بردة رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، إنا عجّلنا شاة لحم لنا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَقَبْلَ الصلاة»؟ قلت: نعم،

قال ﷺ: «تلك شاة لحم»، قال: يا رسول الله، إن عندنا عناقاً جذعة هي أحب إلي من مسنة؟ قال ﷺ: «تجزئ عنه، ولا تجزئ عن أحد بعده».

ولفظ ابن أبي غَنِيَّةَ: عن البراء رضي الله عنه، عن خاله أبي بردة رضي الله عنه قال: أخذت بيد النبي ﷺ يوم النحر فمضيت به إلى المنزل، فقلت للجارية: أطعمينا من لحم أضحيتك، فقال ﷺ: «إنها ليست بأضحية، إنما هي شاة لحم، إنما الأضحية بعد الصلاة»، قلت: يا رسول الله، إن عندنا ربيبة لنا جذعة أفأضحي بها؟ قال ﷺ: «نعم، ولا تجزئ عن أحد بعدك»، وأحال الطبراني بلفظ محمد على لفظ ابن أبي غَنِيَّةَ، ولفظ ابن قانع أخصر منه.

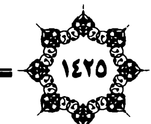
الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما: أن أبا بردة رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (١٤٥١) من طريق محمد ابن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عنه، وطرف لفظه: «ذبح أبو بردة بن نيار».

وعلقه الدارقطني عن إسرائيل ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق على وجهين، **فالوجه الأول رواه عنه:**



- إسرائيل بن يونس.

- عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيَّةَ الخُزَاعِيُّ، وهو ثقة[1].

- محمد بن أبان، ضعيف تقدم.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

- موسى بن عقبة ثقة تقدم، وقد تفرد بالرواية عنه محمد بن جعفر بن أبي كثير كما ذكره الدارقطني بعد تخريجه له، وروايته مشعرة بأن الحديث للبراء رضي الله عنه يحدث عن قصة خاله، وهو الذي رجحه الدارقطني رحمه الله.

ويقوي اختياره روايات أخرى مشهورة من غير طريق أبي إسحاق في الصحيحين وغيرهما دالة على شهود البراء رضي الله عنه القصة، منها ما خرجه البخاري في مواضع كـ: (٩٦٨) من طريق الشَّعْبِيِّ، عن البراء رضي الله عنه قال: خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال: «إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي، ثم نرجع، فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل أن يصلي فإنما هو لحم عجّله لأهله، ليس من النسك في شيء»، فقام خالي أبو بردة ابن نيار فقال: يا رسول الله، أنا ذبحت قبل أن أصلي، وعندي جذعة خير من مسنة، قال: «اجعلها مكانها - أو قال: اذبحها - ولن تجزي جذعة عن أحد بعدك».

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٣٠٢/ت٣٥٢٤).

أما الروايات التي وقفت عليها عن إسرائيل ومن معه فظاهرها أن الحديث من مسند أبي بردة رضي الله عنه، ورواية الإمام أحمد، والطبراني الحديث في مسند أبي بردة رضي الله عنه تقوي هذا، وعليه سار ابن حجر[1].

لكني أميل إلى ما رجحه الدارقطني رحمه الله لشهرة الحديث عن البراء رضي الله عنه فمن رواه عن البراء رضي الله عنه، عن أبي بردة رضي الله عنه محمول على التحديث عن القصة، لا من باب إسناد الرواية.

وفي رواية عبد الملك زيادات تفرد بها، والحادثة واحدة لم تتكرر ففي قبولها نظر، ولم أقف على رواية من قال: «عن عمه أبي بردة»، إنما وقفت على رواية: «عن خاله» أو هي غفل من اللفظَيْن.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن أبي بردة رضي الله عنه صحيح.



(١) «إتحاف المهرة» (١٧٣٩٠)، «المسند المعتلي» (٧٧٥٨).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مسلم بن نُذَيْر، عن معاذ رضي الله عنه: أخذ النبي ﷺ بعضلة ساقه، أو قريب من العضلة ثم قال ﷺ: «هذا موضع الإزار».

فقال: «حدث به عبد الكبير بن دينار، عن أبي إسحاق، عن مسلم ابن نُذَيْر، عن معاذ رضي الله عنه، ووهم فيه.

والصواب: عن أبي إسحاق، عن مسلم بن نُذَيْر، عن حذيفة رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن مسلم بن نُذَيْر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن مسلم بن نُذَيْر، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

٤ـ أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

٥ـ أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

(١) «العلل» (٦/٨٤/س٩٩٦).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مسلم بن نُذَيْر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عبد الكبير بن دينار، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مسلم بن نُذَيْر، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

أخرجه الطيالسي (٤٢٦)، والإمام أحمد (٢٣٤٠٤، ٢٣٤٢٦)، والبزار (٢٩٧٤)، وعلي بن يحيى بن عبد كويه في «جزء فيه ثلاثة مجالس من الأمالي» (٢٢٣/أ) من طريق شعبة.

والحميدي (٤٥٠)، والإمام أحمد (٢٣٢٩١)، وابن ماجه (١١٨٣/٢)[1]، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٤٧٣) من طريق سفيان ابن عيينة.

وابن أبي شيبة (٣٩٠/٨/ح٤٨٧٠) ـ وعنه ابن ماجه (٣٥٧٢) ـ والترمذي في «الجامع» (١٧٨٣)، وفي «الشمائل» (١١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٠٧) من طريق أبي الأحوص.

والإمام أحمد (٢٣٤٥٠)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ق/١٥٥/أ)، وابن حبان (٥٤٤٥، ٥٤٤٩)، وحامد الهروي في «الفوائد»

---

(١) لم يذكر له رقم حديث، كأن المرقم ظنه من زيادات ابن القطان، وانظر: «التحفة» (٥٣/٣).



(١٢/أ)، والإِخْمِيْمِـيُّ في «حديثـه» (٦/أ)، والبيهقـي في «شـعب الإيمـان» (٥٧٢٨)، والمزي (٥٤٧/٢٧) من طريق سفيان الثَّوْريِّ.

والبـزار (٢٩٧٣)، والنـسائي في «الـسنن الكـبرى» (٩٦٠٨)، وفي «المجتبى» (٥٣٢٩)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٦٩) من طريـق جرير بـن عبد الحميد، عن الأعمش.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٠٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وفي (٩٦١٠) من طريق فطر بن خليفة.

والبغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٥٦٩) من طريق زهير بن معاوية.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٧٩) من طريق الجراح بن الضحاك الكِنْدِيِّ.

وفي (٢٠٧٩) من طريق مالك بن مِغْوَلٍ.

وفي (٩٤٧٣) من طريق عمار بن معاوية الدُّهْنِيِّ.

وفي «المعجـم الـصغير» (٢٧٠) مـن طريـق عمـرو بـن أبـي قـيس، عـن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ الحَارِثِيِّ.

وأبو سعد الهروي في «جزء من حديثه» (١٧١/ب) مـن طريـق إبـراهيم ابن محمد بن حمويه الرازي، عن سفيان بن عقبة، عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ.

كلهم (شعبة، وابـن عيينـة، وأبـو الأحـوص، والثَّـوْري، والأعمـش،

وزكريا، وفطر، وزهير، والجراح، ومالك، وعمار، ومُطَرِّفٌ، ومسعر) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن حذيفة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ بعضلة ساقي وقال: «حق الإزار إلى هاهنا، فإن أبيت فإلى هاهنا، فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين» أو: «لا حق للكعبين في الإزار»، شك شعبة فيه، ورواية زهير، وأبي الأحوص عند النسائي مثل اللفظ الأول، ولم يسق البزار، ولا أبو الشيخ لفظ الأعمش، ولفظ مالك بن مِغْوَلٍ مختصر.

ورواية الثَّوْري في «الشعب»، والأعمش عند النسائي، وأبي الأحوص عند الترمذي مثل اللفظ الثاني.

وقال زهير: «بعضلة ساقي أو ساقه»، وكذا في رواية الهروي عن سفيان الثَّوْري، والحميدي عن ابن عيينة، ولفظ أبي الأحوص، وزكريا، ولفظ ابن أبي خيثمة مختصر.

وزاد ابن عيينة ـ عند الحميدي ـ «.. فيما أسفل من الكعبين»، وعند الإمام أحمد: «فيما دون»، وفي رواية الجراح: «بعضلة ساقي أسفل منها»، ولفظ مطرف: «ولا حق للإزار تحت الكعبين».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٠٦) من طريق شعيب بن

صفوان، عنه به، مثل اللفظ الأول.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

أخرجه ابن حبان (٥٤٤٨) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، نحو لفظ ابن عيينة.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٠٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٤٦٩)، وابن حَيُّوْيَهْ في «جزء من حديثه» (١٣١/ب) من طريق يونس، وأوله: «ائتزر إلى هاهنا» وآخره كاللفظ الأول.

دراسة الاختلاف:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

عبد الكبير بن دينار ـ فيما علقه الدارقطني عنه فلو صح إليه ـ وتقدم مراراً أن عبد الكبير هذا يتفرد عن أبي إسحاق بنسخة، وقد خالف هنا جملة أصحاب أبي إسحاق الثقات، وحكم الدارقطني بكونه وهم فيه، وهو ظاهر، فقوله غير محفوظ.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شعبة، وابن عيينة، وأبو الأحوص، والثَّوْري، والأعمش، وزكريا ابن أبي زائدة، وفطر بن خليفة، وزهير بن معاوية، والجراح بن الضحاك، ومالك بن مِغْوَلٍ، وعمار الدُّهْنِيُّ، ومُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ، وهؤلاء تقدموا كلهم إلا:

ـ عمار بن معاوية البَجَلِيَّ الدُّهْنِيَّ، ثقة، ويظهر أن سماعه من أبي إسحاق قديم فإنه يعد من أقرانه، فقد توفي سنة (١٣٣)[١].

وأما رواية مسعر فهي من طريق إبراهيم بن محمد بن حمويه[٢] الرازي، عن سفيان بن عقبة، عنه، وإبراهيم ذكره ابن ماكولا في «الإكمال»[٣] وأحال بترجمته إلى «تاريخ جرجان» لحمزة السّهْمِيِّ، ولم أهتد إلى ترجمته فيه، ويشبه أن يكون من طبقة الإمام أحمد، وابن أبي شيبة لكن حاله تحتاج إلى تحرير.

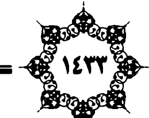
وهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق، فرواته فيهم ثقات وحفاظ أصحابه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٢٠٨/ت٤١٧١).

(٢) تحرف في «أطراف الأفراد» (٣/٢٤)، وانظر طبعة التدمرية (١/٣٦٧)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١١/١٧٥).

(٣) (٢/٣٦٧).



وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

شعيب بن صفوان الثَّقَفِيُّ الكوفي، ضعيف، عامة ما يرويه لا يتابع عليه[1]، وتفرد به شعيب، ونص النسائي على خطأ هذا الوجه بعد تخريجه.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ولم أقف على من تابعه، وسبق أن زيداً له أفراد، فلعله ـ أو أحداً دونه ـ سمع كلمة: مسلم: أبا مسلم، ثم زاد من عنده تفسيره بـ: الأغر، وعلى كل فهو غريب عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، وليس بالقوي، وتفرد بهذا الوجه[2]، ونص النسائي على خطأ يونس فيه، وهو بين النكارة، فقد أبدل الإسناد بالكلية.

والإمام الدارقطني رحمه الله يرى الوجه الثاني هو الصواب في مقابل قول عبد الكبير بن دينار، ولاشك أنه ـ لو صح عنه ـ فهو مرجوح في مقابل قول الجماعة، وفيهم حفاظ أصحاب أبي إسحاق.

والوجه الثاني الذي صوبه الدارقطني رحمه الله هو الصواب أيضاً في مقابل الأوجه الأخرى لأنها لا تخلو من علة، أو غرابة شديدة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٢٨/ت٢٧٥٣).

(٢) «أطراف الأفراد» (١٤٦٦).

والحديث في إسناده مسلم بن نُذَيْر، تقدم أن أبا حاتم قال فيه: «لا بأس بحديثه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، والترمذي رحمه الله حكم على حديثه بأنه: «حسن صحيح»، فهو حسن الحديث.

وفي الحديث ألفاظ ـ أشرت إليها سابقاً ـ زادها من ليس في أبي إسحاق بأقوى ما يكون، فهذه الألفاظ خاصة ليست محفوظة عنه، كزيادة سفيان بن عيينة، والجراح بن الضحاك.

وأما رواية مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ فإن الراوي عنه وهو: عمرو بن أبي قيس ذكر بالخطأ والأوهام[2]، فأخشى أن يكون ما في لفظ حديثه بسببه.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن مسلم، عن حذيفة رضي الله عنه حسن باللفظ الذي رواه الجماعة دون ما سبق استثناؤه.



(١) انظر: (ص٥٩٣).

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٠٣/ت٤٤٣٧).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له..» الحديث.

فقال: «... ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن عمرو بن ميمون قال: حدثني من سمع أبا أيوب رضي الله عنه قوله، قال ذلك أبو الأحوص عنه.

وقال حُدَيْجٌ: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال ذلك جعفر بن حميد، عن حُدَيْجٍ.

وخالفه يَسَرَةُ[1] بن صفوان، وأبو إبراهيم التَّرْجُماني فقالا: عن حُدَيْجٍ، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه ووقفه.

وقال عمر بن أبي زائدة: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله لم يجاوز به...

وقال إبراهيم بن يوسف: عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه..»[2].

---

(١) تصحف في الأصل إلى: بسرة، وهو مضبوط هكذا في «الإكمال» (٧/٣٢٨).

(٢) «العلل» (٦/١٠٣/س١٠٠٨).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على سبعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عمن سمع أبا أيوب ﵁ موقوفاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب ﵁ مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب ﵁ موقوفاً.

٤ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

٥ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب ﵁ موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن أبي أيوب ﵁ موقوفاً.

٧ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب ﵁ مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عمن سمع أبا أيوب ﵁ موقوفاً.



علقه الدارقطني عن أبي الأحوص، وذكر ابن حجر في «الفتح» (١١/٢٠٥) أن جعفر بن محمد الفِرْيابي أخرجه في «الذكر».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب ﵁ مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن جعفر بن حميد، عن حُدَيْج بن معاوية، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب ﵁ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٢/أ) من طريق خلف بن الوليد،

والنسائي[١] في «السنن الكبرى» (٩٨٧١) من طريق عبيد الله بن موسى،

وابن بَشْرَان في «الأمالي» (٣٣٢) من طريق هَوْذَةَ بن خليفة،

ثلاثتهم (خلف، وعبيد الله، وهَوْذَة) عن إسرائيل.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٧٠) من طريق زهير.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٦٦/ح٤٠٢٣) من طريق أبي إبراهيم

(١) هذا الموضع منقول في النسخة من «تحفة الأشراف» (٣/٩٥).



إسماعيل ابن إبراهيم التَّرْجُماني، ومحمد بن سليمان لوين، كلاهما عن حُدَيْج بن معاوية.

ثلاثتهم (إسرائيل، وزهير، وحديج) عنه به، ولفظ ابن أبي خيثمة: عن أبي أيوب قال: «من قال لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل»، ولفظ ابن بَشْرَان مثله، والطبراني نحوه، ولفظ زهير فيه: «.. عشر مرات.. كان أعظم أجراً أو أفضل..» وليس لفظ النسائي عن إسرائيل في النسخة.

وعلقه الدارقطني عن يَسَرَةَ بن صفوان، عن حُدَيْجٍ، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون قوله.

أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣)، والإمام أحمد (٢٣٦٣٠)، والدارقطني في «العلل» (٦/١٠٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٨٨) من طريق عمر بن أبي زائدة، عنه به، مثله إلا أنه قال: «من قال.. عشر مرات.. كان كمن أعتق»، وفي مسلم: «عشر مرار»، ولفظ البخاري مختصر.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى،



عن أبي أيوب رضي الله عنه موقوفاً.

علقه البخاري بعد الحديث (٦٤٠٤) فقال: «وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدثني عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه قوله»، ولم يسق لفظه[١].

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن أبي أيوب رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ك/٢/أ)،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٧٢) عن محمد بن جبلة،

كلاهما (ابن أبي خيثمة، ومحمد) عن عبد الله بن جعفر الرَّقِّيِّ، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، وأحالا على لفظ إسرائيل.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه السِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (١٧٦/أ) من طريق موسى بن عيسى بن المنذر، عن أحمد بن خالد الوَهْبي، عن إسرائيل، عنه به، مثله إلا أنه قال: «عشراً.. مثل من أعتق».

---

(١) انظر ما يتعلق برفع هذا الوجه في دراسة الاختلاف.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الثالث:

خلف بن الوليد، وعبيد الله بن موسى، وهَوْذَةُ بن خليفة، وهم ثقات تقدموا إلا هَوْذَةَ بن خليفة الثَّقَفِيَّ البكراوي، فهو صدوق[1]، فهذا محفوظ عن إسرائيل.

وروى عنه الوجه السابع:

أحمد بن خالد الوَهْبي، ثقة تقدم مراراً، إلا أن الراوي عنه: موسى ابن عيسى بن المنذر الحِمْصِي، قال النسائي فيه: «لا أحدث عنه شيئاً، ليس هو شيئاً»[2]، فهذا غير محفوظ عن أحمد، ثم عن إسرائيل.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الثالث رواه عنه:**

إسرائيل - في المحفوظ عنه - وزهير، وحُدَيْجٌ ابنا معاوية، وحُدَيْجٌ ضعيف تقدم.

وروى عنه الوجه الرابع:

عمر بن أبي زائدة، وهو صدوق تقدم.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٢٠/ت٦٦٢٠).

(٢) «اللسان» (١٨٧/٧).



وروى عنه الوجه الخامس:

يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وهو ثقة تقدم مراراً، وسبق أن البخاري رحمه الله علقه هكذا: «وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدثني عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه قوله»، ووقع في بعض نسخ البخاري بعد كلمة: «عن أبي أيوب رضي الله عنه قوله» عبارة: «عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وليست هذه الجملة في رواية أبي ذر الهروي، والأقرب أن وقوعها في بعض نسخ «الصحيح» انتقال بصر، وإثباتها لا يجعل لقول البخاري رحمه الله: «عن أبي أيوب قوله» معنى، بل مقصود البخاري رحمه الله أن إبراهيم وقفه على أبي أيوب رضي الله عنه، وهو ظاهر كلام الدارقطني رحمه الله في حكايته رواية يوسف في الاختلاف[1].

وروى عنه الوجه السادس:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وهو من رواية عبد الله بن جعفر الرَّقِّيِّ، وهو ثقة، لكنه تغير سنة (٢١٨)، وتوفي سنة (٢٢٠)[2]، وذكر ابن حجر أن الإمام البخاري أدركه بعدما تغير[3]، فروى عنه البخاري بواسطة الفضل بن يعقوب

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٨٦/٨)، «تحفة الأشراف» (٩٤/٣)، «الفتح» (٢٠٣/١١)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (٢٢٨/٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٧٦/١٤/ت٣٢٠٤).

(٣) «هدي الساري» (٤١٣).

الرُّخَامي(١)، فلعل الفضل سمع منه قبل الاختلاط، أما ابن أبي خيثمة، ومحمد بن جبلة الرَّافِقِي فمن طبقة البخاري ولم يتبين لي سماعهما منه.

ولم يرجح الإمام الدارقطني رحمه الله في الاختلاف على أبي إسحاق، وإنما رجح في جملة الاختلاف في هذا الحديث قول عبد الله بن أبي السَفَر، عن الشَّعْبِيِّ فقال: «والحديث حديث ابن أبي السَفَر، عن الشَّعْبِيِّ، وهو الذي ضبط الإسناد».

ورجح الإمام البخاري رحمه الله في الاختلاف على أبي إسحاق قول عمر ابن أبي زائدة، على قول يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق فقال: «والصحيح قول عمر»(٢).

---

(١) «هدي الساري» (٤١٣).

(٢) اختلفت نسخ الصحيح في ذكر قول البخاري تقديماً وتأخيراً، وأما لفظها: ففي رواية أبي ذر الهروي: «والصحيح قول عَمْرو»، وعلق عليها أبو ذر فقال: «صوابه: عُمَر وهو: ابن أبي زائدة»، وقال الحافظ اليونيني: «قلت: وعلى الصواب ذكره أبو عبد الله البخاري في الأصل كما تراه لا: عَمْرو»، ووافق الحافظ ابنُ حجر أبا ذر على التصويب وأفاد بأن رواية أبي زيد المروزي فيها: «الصحيح قول عبد الملك بن عمرو»، وعبد الملك بن عمرو العَقَدِيُّ هو الراوي عن عمر بن أبي زائدة عند البخاري، وروايته لا تشكل على ما سبق. وقال الحافظ رشيد الدين العطار في «غرر الفوائد» (٣٣٣): «وقال البخاري: والصحيح قول عمرو: يعني ابن ميمون والله أعلم» فلعله مبني على مثل النسخة التي علق عليها أبو ذر الهروي، وهو حَمْلٌ فيه بُعْدٌ لما سبق ذكره حول مقصود البخاري عند دراسة الوجه الخامس.=

وما ذهب إليه الإمام البخاري رحمه الله هو الأقرب، لأن عمر رواه بإسنادين وميَّز بينما، فلم يجاوز به عمرو بن ميمون حين رواه عن أبي إسحاق، ولو كان عند أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون عن أحد فوق ذلك ما وَقَفَهُ عليه، فيُخشى أن ذكر مُخالِفِيه للإسناد بعد عمرو بن ميمون انتقل إلى حديث أبي إسحاق من رواية أخرى.

وأما قول إسرائيل، وزهير في الوجه الثالث ففي روايتهما ما يدل على خلل، فإنه انقلب عليهما الإسناد فجعلاه عن عمرو بن ميمون، عن الربيع، ودلت رواية الشَّعْبِيُّ أن الرَّبيع بن خُثَيْم يرويه عن عمرو بن ميمون لا العكس.

ويلحظ مما سبق أن الرواة عن أبي إسحاق تتابعوا على وقف الحديث، فلا يصح الرفع من طريق أبي إسحاق على أي حال، أما الوقف فسبق أن الأصح وقفه على عمرو بن ميمون، والله أعلم بالصواب، فهذا الموضع مما أشكل عليَّ كثيراً، ولعلي أصبت فيما سبق والله المستعان.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق ـ في الأصح عنه ـ موقوف على عمرو بن

=انظر: «الفتح» (١١/٢٠٥)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (٩/٢٢٩).



ميمون، وأخرجه الشيخان من طريق الشَّعْبِيِّ، عن الرَّبيع بن خُثَيْم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن أبي أيوب الأنصاري ﵁ مرفوعاً.

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: أخذ رجل بزمام ناقة رسول الله ﷺ فقال: حدثني بعمل يدخلني الجنة، فقال ﷺ: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم، ذَرْها».

فقال: «... ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه، حدث به أبو الأحوص عنه هكذا.

ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من موسى بن طلحة، وإنما سمعه من عمرو بن عثمان، قال ذلك حمزة بن حبيب، عن أبي إسحاق، عن زَمِيْلِهِ، عن موسى بن طلحة؛ وزَمِيْلُهُ: عمرو بن عثمان، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٦/١١٢/س١٠١٢).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ.

أخرجه مسلم (١/٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٣٩/ ح٣٩٢٦)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١/٢٦٦)، والمخلص في «الفوائد - انتقاء ابن أبي الفوارس» (ج٧/١٨٤/ب) - وعنه اللالكائي (١٥٥٥) - وابن منده في «كتاب الإيمان» (١٢٧)، واللالكائي (١٥٥٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٩٤)، وفي «الحلية» (٤/٣٧٤)، وابن الطيوري في «الطيوريات» (١٣٢/أ)، والبيهقي في «الشعب» (٣٠٢٨)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٧٣)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (ص١٥٩) من طريق أبي الأحوص.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٦) عن عمران بن موسى المؤدب، عن عبيد بن إسحاق، عن زهير.

كلاهما (أبو الأحوص، وزهير) عنه به، ولفظ أبي الأحوص عند مسلم: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل أعمله يُدنيني من الجنة، ويُباعدني من النار، فقال ﷺ: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك»، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ: «إن تَمَسَّكَ بما أُمر به دخل الجنة»، والباقون مثله، وفي رواية زهير: «وتحج

البيت، وتصوم رمضان»، ولم يذكر القطعة الأخيرة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن حمزة الزيات، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على وجهين، **فروى الأول عنه:** أبو الأحوص سلام بن سليم.

وأما رواية زهير ففيها شيخ الخرائطي: عمران بن موسى بن يحيى بن جِبَارَةَ الجِبَارِيُّ الحَمْراوي، أبو القاسم المصري المؤدب مولى قريش، ذكره الدارقطني فقال: «يروي عن عيسى بن حماد زُغْبة توفي سنة إحدى وثلاث مئة، حدثنا عنه جماعة بمصر»[1]، وترجمه الحسيني فقال: «فيه جهالة»، فتعقبه ابن حجر وقال: «وما أدري كيف أَقْدَمَ على ذلك!، وهذا الرجل قد ذكره ابن يونس في «تاريخ مصر» فقال: المعلم بالحمراء، مولى قريش، يكنى أبا القاسم، يروي عن عيسى بن حماد وغيره، سمعت منه وتوفي في ذي

(١) «المؤتلف» (١/٤٥٨).

الحجة سنة إحدى وثلاث مئة[1]، ثم أسند عنه أثراً ولم يذكر فيه جرحاً.. فمن يكون بهذا الوصف كيف يقال فيه جهالة؟!»[2]، لكن ليس فيما ذكر ابن حجر إفادة عن حاله، فلعل الحسيني عنى جهالة الحال، وأما شيخه عبيد ابن إسحاق العطار فتقدم أنه منكر الحديث[3]، فهذا الطريق غير محفوظ عن زهير.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فعلقه الدارقطني عن حمزة الزيات وفيه زيادة زميلٍ لأبي إسحاق بينه وبين موسى بن طلحة، وفسره الدارقطني بأنه عمرو بن عثمان بن عبد الله بن مَوْهِب الكوفي.

والدارقطني رحمه الله حكى ـ مُمَرَّضاً ـ أن أبا إسحاق لم يسمعه من موسى ابن طلحة، ويُقوي هذا أن أبا إسحاق لم يذكر السماع من موسى بن طلحة فيما وقفت عليه من الطرق لهذا الحديث، وتتبعت حديثه عن موسى فلم أجد له كبير رواية، وقد يزيد واسطة في بعض حديثه عنه[4]، واشتهار

---

(١) فيه: (٣٥١) وهو خطأ.

(٢) «اللسان» (٣٣٩/٥)، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (١٧٤/٣)، تاريخ الإسلام (سنة ٧٠/٣٠١).

(٣) (ص١١١٨).

(٤) انظر: رواية زهير بن معاوية في «الخراج» ليحيى بن آدم (٤٧٦)، «الأموال» لابن زنجويه (١٩٢٥)، مسند ابن الجعد (٢٥٥٩)، وقارن برواية علي بن صالح بن حي في «الأموال»=

الحديث عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة قد يَشُدُّ احتمال عدم سماعه حديث أبي أيوب رضي الله عنه من موسى بل بينهما عمرو بن عثمان.

أما تخريج مسلم رحمه الله للوجه الأول ففيه بحث، فقاعدته في قبول عنعنة المُتَعاصِرَيْن مع الثقة، وإمكان اللقاء، وانتفاء الوصف بالتدليس قد تحقق بعضها، فالثقة بأبي إسحاق معلومة، وموسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي فهو مدني نزل الكوفة، وكان أسن من أبي إسحاق، توفي آخر سنة (١٠٣) أو أول سنة (١٠٤)[1]، لكن تخلف اشتراط انتفاء التدليس، فصنيع مسلم رحمه الله يحتمل توجيهه بأنه تسهل في تخريج حديث أبي إسحاق، عن موسى لأنه عنده متابعة، واعتماده كان على رواية عمرو بن عثمان، عن موسى، وأما أن يكون مسلم رحمه الله اطلع على تصريح أبي إسحاق بالسماع من وجه آخر، فهذا القول مستعمل عند كثيرين لتوجيه تخريج الشيخين بعض روايات الموصوفين بالتدليس ولم يوقف على تصريحهم بالسماع، وسبق أن هذا القول في خصوص أحاديث أبي إسحاق ليس مطرداً[2].

لكن يبقى أن قبول مُعنعن أبي إسحاق عن موسى مبني على ثبوت

=لأبي عبيد (١٥٩٨)، «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٠٤/٣)، «شرح المعاني» (٥١/٢).

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٨٢/٢٩/ت٦٢٦٩).

(٢) انظر ما سبق: (ص١٩٩-٢٠١).

سماعه منه ابتداء وهو محل النظر كما سبق، والمعاصرة، بله ثبوت اللقاء غير كافٍ حتى يثبت معه السماع على التحقيق في المسألة، وهو محتمل في حديث أبي إسحاق عن موسى لكني لم أقف عليه، فعندي أن روايته عنه منقطعة جرياً على الأصل، وعليه فهي مدلسة.

والحديث صح من طريق عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه[1]، خرجه البخاري (١٣٩٦) وغيره.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من رواية عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه، أما من حديث أبي إسحاق، عن موسى فمنقطع حتى يثبت سماعه منه، أو تبين الواسطة بينهما.



(١) تكلم أهل العلم على وهم شعبة في تسمية عَمْرو بنِ عثمان: محمداً، انظر كلام البخاري عقب الحديث، وتعليق ابن حجر، وأول جواب الدارقطني على السؤال.

وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن:

حديث حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «أيها الناس، إني تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي: أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، ومَثَلُهُما مَثَلُ سفينة نوح، من ركب فيها نجا».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن حَنَش.

قال ذلك: الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومُفَضَّلُ بن صالح.

وخالفهم إسرائيل، فرواه عن أبي إسحاق، عن رجل، عن حنش.

والقول عندي قول إسرائيل»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٢ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن حَنَش بن المعتمر، عن رجل، عن أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) «العلل» (٦/٢٣٦/س١٠٩٨).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٩٠٤)، وأبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٣٩٧٣) - وعنه ابن عدي (٤١١/٦) - والقَطِيْعي في زوائد «فضائل الصحابه» (١٤٠٢) ـ ومن طريقه محمد بن عبد الباقي قاضي المارستان في «أحاديث الشيوخ الثقات» (١٠) ـ والحاكم (٣٤٣/٢، ١٥٠/٣)، وابنُ المَغَازِليِّ في «مناقب علي بن أبي طالب» (١٧٥) من طريق مُفَضَّلِ ابن صالح.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٥/٣/ح٢٦٣٧)، وفي «المعجم الأوسط» (٣٤٧٨)، وفي «المعجم الصغير» (٣٩١) - ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (١٥٦/١)، والسخاوي في «البلدانيات» (٢٩) - وابن عدي (١٩٨/٤) من طريق عبد الله بن داهر، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش.

والطبراني في «الأوسط» (٥٣٩٠) من طريق عمرو بن عبد الغفار الفُقَيْمِيِّ، عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيِّ.

والآجري في «الشريعة» (١٧٠١) من طريق عمرو بن ثابت.

أربعتهم (مفضل، والأعمش، والحسن، وعمرو) عنه به، ولفظ



الفاكهي: عن حَنَش الكِنَاني، قال: رأيت أبا ذر ﵁ آخذاً بباب الكعبة وهو يقول: يا أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَثَلُ أهل بيتي فيكم مَثَلُ سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»، والباقون نحوه، وفي رواية الأعمش زيادة: «ومَثَلُ باب حطة بني إسرائيل».

وعلقه الدارقطني عن يونس، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن رجل، عن حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر الغفاري ﵁.

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٣٨) عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عنه به، بمثل اللفظ في السؤال وفيه زيادة.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن حَنَش بن المعتمر، عن رجل، عن أبي ذر الغفاري ﵁.

أخرجه الخطيب البغدادي في «المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف» (١٨/أ) من طريق محمد بن عبد الله بن أيوب القطان، عن إسحاق بن محمد ابن مروان، عن أبيه، عن عُبيد بن خُنَيْس، عن صباح بن يحيى المُزَنِيِّ، عنه به، وفيه قال حَنَش: وخبرني بعض جلسائه أنه قال؛ فساق الحديث.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، على ثلاثة أوجه، **فالأول رواه عنه:**

- مُفَضَّلُ بن صالح الأَسَدِيُّ، أبو جميلة الكوفي، تقدم أنه منكر الحديث.

- عمرو بن ثابت بن هُرمز البكري الكوفي، رافضي متفق على ضعفه، والجمهور على ترك حديثه.

وأما رواية الأعمش فلا تصح عنه لأنها من رواية عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، وهو رافضي منكر الحديث[1]، وشيخه: عبد الله بن عبد القدوس التميمي الرازي، رافضي ضعيف يحدث بالمناكير[2].

وأما رواية الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيِّ - وهو ثقة ثبت[3] - ففيها: عمرو ابن عبد الغفار الفُقَيْمِيُّ وهو متروك الحديث[4]، وقد تفرد به عن الحسن كما قاله الطبراني.

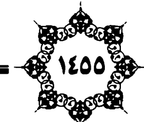
---

(١) «اللسان» (٤/٢٨٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٥/٢٤٢/ح٣٣٩٧).

(٣) السابق (٦/٢٨٣/ت١٢٥٦).

(٤) «اللسان» (٤/٣٦٩).



فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثاني عنه:

إسرائيل بن يونس، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عنه الوجه الثالث:

صباح بن يحيى المُزَنِيُّ، سبق أن البخاري قال عنه: «فيه نظر»، بل واتهمه الذهبي، إلا أن الإسناد لا يصح إليه، فالحديث من رواية محمد بن عبد الله بن أيوب القطان ـ وهو رافضي[1] ـ عن إسحاق بن محمد بن مروان ـ وهو ممن لا يحتج بحديثه[2] ـ عن أبيه ـ وهو متروك[3] ـ عن عُبيد بن خُنَيْس ـ وهو متروك[4] ـ عن أبي إسحاق، فهذا الوجه غير محفوظ، وقد قلبوا الإسناد فجعلوه عن حنش، عن رجل، وإنما هو: عن رجل، عن حنش.

فالدارقطني رحمه الله رجح قول إسرائيل، والظاهر لحفظه واختصاصه بجدّه، ثم لزيادته راوياً بين اثنين لا يعرف سماع أحدهما من الآخر، وقوله دال على أن أبا إسحاق لم يسمعه من حنش، بل بينهما رجل لم يسم، فلا يُدرى من هو، ثم لا يُدرى عن سماع أبي إسحاق منه فهو منقطع.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/٤٦٥)، «اللسان» (٦/٢٩٥).

(٢) سؤالات البَرْقَانِي (ت٣٢٦)، وانظر: «اللسان» (٢/٦٨).

(٣) سؤالات البَرْقَانِي (ت٤٥٨).

(٤) السابق (ت٣٢٦).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق إسرائيل ضعيف للجهالة بشيخ أبي إسحاق، وانقطاعه، أما الأوجه الأخرى فمنكرة.



وسئل الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن:

حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «توفي رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وأبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كذلك».

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه شعبة، وإسرائيل، وزهير، وأبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن جرير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ورواه حُدَيج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن رجل لم يسمه، عن جرير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ورواه علي بن عَابِس، عن أبي إسحاق قال: حدثني من سمع معاوية، ووهم فيه...

والقول قول شعبة ومن تابعه عن أبي إسحاق»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) «العلل» (٧/٥٣/س١٢٠٦).

٢ـ أبو إسحاق، عن رجل، عن جرير رضي الله عنه، عن معاوية رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عمن سمع معاوية رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن عامر، عن معاوية رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن عامر، عن جرير رضي الله عنه ولم يذكر معاوية رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

أخرجه مسلم (٢٣٥٢) عن عبد الله بن عمر الجُعْفِيِّ،

والطبري في «التاريخ» (٣/٤٢٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٥٨/ح٣١) من طريق عاصم بن علي،

ثلاثتهم (عبد الله، والفضل، وعاصم) عن أبي الأحوص.

ومسلم (١٢٠)، والإمام أحمد (١٦٩٦٩) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٤٠)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٠٥) ـ والترمذي (٣٦٥٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٤، ٤٧) من طريق غندر،

والطيالسي (١٠٤٦) ـ ومن طريقه عبد بن حميد (٤٢٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٥، ١٤٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/٢٣٩) ـ

وابن سعد (٢/٣٠٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٩٥٠) من طريق وهب بن جرير،

وابن سعد أيضاً (٣/٢٠٢، ٣٦٥) عن يحيى بن عباد،

والإمام أحمد (١٦٩١٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٩/٧٦٦) ـ عن روح بن عبادة،

وفي (١٦٩٣٦) عن أبي قطن عمرو بن الهيثم،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٥٩/ح٣٣) من طريق أمية بن خالد،

والخطيب (١/٢١٠)، وابن عساكر (١٦/٧٥٩) من طريق عمرو بن حَكّام،

ثمانيتهم (غندر، وأبو داود، ووهب، ويحيى، وروح، وعمرو، وأمية، وعمرو) عن شعبة.

وخليفة بن خياط في «التاريخ» (١٢١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٤٨، ١١٠) من طريق زهير بن معاوية.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٥٨/ح٢٩) من طريق خلف بن الوليد،

وابن عساكر في «التاريخ» (٤٠٦) من طريق محمد بن إسماعيل البخاري، عن عبيد الله بن موسى،

كلاهما (خلف، وعبيد الله) عن إسرائيل.

أربعتهم (أبو الأحوص، وشعبة، وزهير، وإسرائيل) عنه به، ولفظ أبي الأحوص عند مسلم: عن أبي إسحاق قال: «كنت جالساً مع عبد الله ابن عتبة فذكروا سن رسول الله ﷺ، فقال بعض القوم: كان أبو بكر رضي الله عنه أكبر من رسول الله ﷺ، قال عبد الله: قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، ومات أبو بكر رضي الله عنه وهو ابن ثلاث وستين، وقتل عمر رضي الله عنه وهو ابن ثلاث وستين، قال: فقال رجل من القوم يقال له عامر بن سعد: حدثنا جرير رضي الله عنه قال: كنا قعوداً عند معاوية رضي الله عنه فذكروا سن رسول الله ﷺ فقال معاوية رضي الله عنه: قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة، ومات أبو بكر رضي الله عنه وهو ابن ثلاث وستين، وقتل عمر رضي الله عنه وهو ابن ثلاث وستين سنة»، ولفظ الطبري، والطبراني عنه مختصر، ولفظ زهير نحوه إلا الموضع الثاني عند ابن أبي عاصم فمختصر، ولفظ شعبة، وإسرائيل مختصر أيضاً، وزاد غندر عن شعبة أن قول معاوية كان في الخطبة، وأحال الطبراني بلفظ شعبة على لفظ أبي الأحوص.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن رجل، عن جرير رضي الله عنه، عن معاوية رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن حُدَيْج بن معاوية، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عمن سمع معاوية رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن علي بن عَابِس، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عامر، عن معاوية رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٥٩/ح٣٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٠٦) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة.

والآجري في «الشريعة» (١٨٤٠) من طريق محمد بن سليمان ابن بنت مطر الوراق، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

كلاهما (شعبة، وإسرائيل) عنه به، مختصراً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عامر، عن جرير رضي الله عنه ولم يذكر معاوية رضي الله عنه.

أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (١٩٥٢) عن الحسن بن غُلَيب المصري، عن يوسف بن عدي، عن أبي الأحوص، عنه به، نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف فيه هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١- أبو الأحوص سلام بن سليم، فروى عنه الوجه الأول:

ـ عبد الله بن عمر الجُعْفِيُّ المعروف بِمشْكَدانَةَ، صدوق تقدم.

ـ أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ.

ـ عاصم بن علي هو: ابن عاصم الواسطي، صدوق ربما وهم[1].

فهذا محفوظ عنه.

وروى عن أبي الأحوص الوجه الخامس:

يوسف بن عدي التيمي، ثقة تقدم، والراوي عنه وهو الحسن بن غُلَيب المصري، ثقة أيضاً[2]، ولعل هذا الوجه وهم فيما يظهر، فكأن يوسف بن عدي، أو الحسن بن غُلَيب لما سمع قول عامر: «حدثنا جرير قال: كنا قعوداً عند معاوية..» ذهل فظن أن الحديث لجرير رضي الله عنه في مجلس معاوية رضي الله عنه، وعلى كل فرواية الجماعة عن أبي الأحوص أصح فهم أكثر، وقد ضبطوا القصة عنه.

٢ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

غندر محمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن عباد الضُّبَعِيُّ، وروح بن عبادة، وعمرو بن الهيثم، وأمية ابن خالد، وعمرو بن حَكَّام، وكلهم تقدموا إلا:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/٥٠٨/ت٣٠١٦).

(٢) السابق (٦/٣٠٠/ت١٢٦٤).



- عمرو بن الهيثم الزبيدي، أبا قطن البصري، وهو ثقة[1].

- أمية بن خالد القَيْسي، ثقة[2].

فهذا محفوظ عن شعبة لأن رواته ثقات إلا عمرو بن حَكَّام فهو ضعيف صاحب مناكير عن شعبة.

وروى عنه الوجه الرابع:

مسلم بن إبراهيم وهو: الفَرَاهِيْدِيُّ، تقدم أنه ثقة ثبت حافظ.

والأصح عن شعبة هو الوجه الأول، لأن رواته أكثر، وفيهم غندر، وكتابه الحكم بين أصحاب شعبة.

٣ـ إسرائيل بن يونس، اختلف على الراوي عنه وهو عبيد الله بن موسى، فالوجه الأول رواه عنه:

محمد بن إسماعيل البخاري، إمام الدنيا.

والوجه الرابع رواه عن عبيد الله:

محمد بن سليمان اليَشْكُرِيُّ، ابن بنت مطر الوراق، تقدم أنه منكر الحديث متهم، فهذا الوجه منكر عن عبيد الله غير محفوظ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٨٠/ت٤٤٦٦).

(٢) السابق (٣/٣٣٠/ت٥٥٤).

فتبين بما سبق أن الاختلاف على أبي إسحاق لم يتبق منه إلا الوجه الأول من رواية أبي الأحوص، وشعبة، وإسرائيل - في المحفوظ عنهم - وزهير، وما عداه فغير محفوظ عن رواته ثم عن أبي إسحاق.

والذي علقه الدارقطني رحمه الله عن حُدَيْج بن معاوية، وعلي بن عَابِس لو صح عنهما فهما ضعيفان كما سبق.

وقد حكم رحمه الله بأن القول قول شعبة ومن تابعه، وهو ظاهر بما تقدم.

والحديث في إسناده عامر بن سعد البَجَلِيُّ، تقدم وهو ثقة[1]، وجرير هو الصحابي الجليل ابن عبد الله البَجَلِيُّ رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عامر، عن جرير رضي الله عنه، عن معاوية رضي الله عنه خرجه مسلم رحمه الله في «الصحيح»، وقال الترمذي رحمه الله: «حسن صحيح».



(١) سبقت ترجمته (ص٥٦١).



وسنن الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على النعلين».

فقال: «... وكذلك رواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ ـ من رواية إسرائيل عنه ـ عن الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه.

ورواه أيوب بن جابر، عن أبي إسحاق، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه، لم يذكر فيه الشَّعْبِيَّ...

وأحسنها إسناداً حديث الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه.

(١) «العلل» (٩٦/٧/س١٢٣٥).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٧١/ح٨٦٦)، وفي «الأوسط» (٨٩٣٣) عن المقدام بن داود، عن أسد بن موسى، عن إسرائيل[1]، عنه[2] به، ولفظه: عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه رضي الله عنه: أنه كان مع رسول الله ﷺ فنزل فقال ﷺ: «هل من طهور»؟ فأتيته بماء فغسل يديه ووجهه، ثم ذهب ليغسل ذراعيه فضاقت به الجبة ـ وكانت جبة من جباب الروم ـ فأدرع يديه من تحت الجبة ادراعاً فغسل ذراعيه، فأهويت إلى الخفين فقال ﷺ: «دع الخفين فإني قد أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان» فمسح على الخفين.

---

(١) كذا في «الكبير»، أما في «الأوسط» ففيه: شريك، وقال الطبراني بعده: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا [إسرائيل]، ولا رواه عن [إسرائيل] إلا أسد بن موسى، ويحيى ابن آدم»، وأشار المحققان إلى أن ما بين المعقوفين هو هكذا في الأصلين اللذين اعتمدا عليهما، فلعلهما غيراه إلى: شريك لوروده كذلك في إسناد «الأوسط»، لكن الرواية في «الكبير» تقوي العمل بما في الأصلين المخطوطين، فصار ذكر شريك في إسناد «الأوسط» محض تحريف، ولم أقف على الحديث عند غيره أو من طريقه حتى يستأنس به في التصويب، وربما تعليق الدارقطني للرواية عن إسرائيل يستأنس به لتصويب ما في المخطوطتين، وأيضاً فرواية أسد، عن إسرائيل أكثر من روايته عن شريك، وانظر: دراسة الأحاديث (٦، ٥٥، ٥٩).

(٢) وقع في بعض الروايات من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي زيادة ذكر أبي إسحاق، فتكون الرواية عن يونس، عن أبيه، عن الشعبي، وهذه الروايات يُعلم بتتبع طرقها أنها ليست بصواب، ولا أريد الإطالة، إنما هو تنبيه لمن ينظر في طرق الحديث.



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن أيوب بن جابر، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، فرواه إسرائيل، عنه، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه، فهذا محفوظ عنه.

وعلق الدارقطني عن أيوب بن جابر الحَنَفِيِّ الكوفي - وهو ضعيف[1] - وجهاً أسقط فيه الشَّعْبِيَّ، فلو صح عنه فقول إسرائيل أثبت.

والحديث فيه عروة بن المغيرة بن شعبة الثَّقَفِيُّ، وهو ثقة[2].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه رضي الله عنه صحيح.



---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٤٦٤/ت٦٠٩).

(٢) السابق (٢٠/٣٧/ت٣٩١٣).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه شعبة واختلف عنه:

فرواه النعمان بن عبد السلام، ويزيد بن زريع ـ واختلف عنه ـ عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

قال ذلك محمد بن موسى الحَرَشي، ومعمر بن مخلد السَّرُوجي، ومحمد بن الحصين الأَصْبَحي ـ شيخ بصري ـ عن يزيد ابن زريع، عن شعبة.

وخالفهم محمد بن المنهال، والحسين المروزي وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زريع، عن شعبة مرسلاً.

وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ.

واختلف عن الثَّوْري:

فرواه النعمان بن عبد السلام، وبشر بن منصور، وجعفر بن عون، ومؤمل بن إسماعيل، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.



وأرسله أصحاب الثَّوْري، عن الثَّوْري، منهم: أبو نعيم وغيره.

واختلف عن وكيع بن الجراح:

فرواه حاجب بن سليمان، ويمان بن سعيد المِصِّيْصِيُّ، عن وكيع، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه متصلاً.

وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه.

ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وقال معلى بن منصور: عن أبي عوانة: [لم أسمعه](1) من أبي إسحاق، حدثني به إسرائيل عنه.

ورواه علي بن حجر، عن شريك، عن أبي إسحاق متصلاً مسنداً، وتابعه أسود بن عامر.

وقيل: عن عبد الرحمن بن شريك، عن شريك.

ورواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسنداً.

واختلف عن يونس بن أبي إسحاق:

فقال عيسى بن يونس، وزيد بن الحباب: عن يونس بن

---

(١) في طبعة الدباسي (٣/٣٧١): «أنه لم يسمعه»، وكأن ما في الأصل أحسن سياقاً.



أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي بردة، عن أبيه رضي الله عنه.

وقال أبو عبيدة الحداد: عن يونس، عن أبي بردة، لم يذكر فيه: أبا إسحاق.

وإسرائيل من الحفاظ عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: «كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد».

ويشبه أن يكون القولُ قولَهُ، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه وصله»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه رضي الله عنه.

٢ ـ أبو إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه رضي الله عنه.

أخرجه ابن وهب في «الموطأ» (٢٣٩) ـ ومن طريقه سحنون في «المدونة

(١) «العلل» (٧/٢٠٦/س١٢٩٥).



الكبرى» (٢/١٦٥)، وتمام في «الفوائد» (١٤٣١)ـ،

والبزار (٣١٠٨) ـ ومن طريقه ابن حزم (٩/٤٥٢) ـ وابن الجارود (٧٠٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٩)، وابن المقرئ في «الفوائد» (١٠٦/ب)، وتمام (١٤٣٣)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/٤٠٥) من طريق بشر بن منصور،

والبزار (٣١٠٩)، والإسماعيلي في «المعجم» (٢٣٩)، وابن الجراح (١٩٤/ب) من طريق جعفر بن عون،

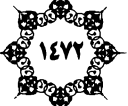
والروياني (٤٤٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

وابن عدي (٣/٢٩٨)، والحاكم (٢/١٦٩)، وتمام (١٤٣٢)، والبيهقي (٧/١٠٩) من طريق سليمان بن داود الشَّاذَكُوني، عن النعمان بن عبد السلام،

وابن المقرئ في «المعجم» (٣٠٤) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، عن الطيالسي،

ستتهم (ابن وهب، وبشر، ومؤمل، وجعفر، والنعمان، والطيالسي) عن الثَّوْري.

والطيالسي (٥٢٥)، وسعيد بن منصور (٥٢٧)، وابن ماجه (١٨٨١)، والترمذي (١١٠١)، والروياني (٥٠٩)، والسراج في «البيتوتة» (٤٠)،



والطحـاوي في «شـرح المعـاني» (٣/٩)، وابـن زيـاد في «الزيـادات» (١٦١/ب)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٩٦)، وابن قانع في «الفوائد» (١٦٠/ب)، وابن عدي (١/٤٢٥)، والمَيَانَجي في «الأمالي» (١٣٥/ب)، والحاكم (٢/١٧١)، والبيهقي (٧/١٠٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/٨٨)، والشَّحَامي في «حديث السراج» (ج٣/٤٨/ب)، والنسفي في «القند» (٥٠٧) من طريق أبي عوانة اليَشْكُرِيِّ.

وابن أبي شيبة (٤/١٣١، ١٤/١٦٨/ح١٧٩٦٨)، والإمام أحمد (١٩٥٣٦، ١٩٧٢٦)، والدارمي (٢٢٢٨)، وأبو داود (٢٠٧٨) ـ ومن طريقه البيهقي (٧/١٠٩)، وابن عبد البر (١٩/٨٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٩٢١) ـ والترمذي (١١٠١)، والبزار (٣١٠٦، ٣١٠٧)، والروياني (٤٤٩، ٥٠٨)، وابن الجارود (٧٠٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٨)، وابن حبان (٤٠٨٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/٢١٨/ح٤، ٣/٢٢٠/ح٦)، وعلي بن عمر الحربي في «جزء من حديثه» (٣٥/أ)، وتمام (١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦)، والحاكم (٢/١٧٠) ـ وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٠٧)، وفي «السنن الصغير» (٢٣٦٩) ـ والخليلي (٣/٨٧١)، والبيهقي (٧/١٠٧)، وابن عبد البر (١٩/٨٨)، والخطيب (١٣/٨٥) من طريق إسرائيل.

والدارمي (٢٢٢٩)، والترمذي (١١٠١)، والبزار (٣١١٢، ٣١١٦)، وابن الأعرابي (١٥٠١)، وابن البختري (٥٨٩)، وابن حبان (٤٠٧٨، ٤٠٩٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٨١، ٧٩٠٠)، وأبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان كما في «المنتقى من سؤلاته» (٩٨/ب) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٢/٢١٦) ـ والمَيَانَجي في «الأمالي» (١٣٥/ب)، والبَحِيْرِيُّ في «الفوائد» (٤٤/أ)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/١٠٧)، وفي «السنن الصغير» (٢٣٦٨)، والخطيب (٦/٤٠)، ويحيى بن عبد الوهاب ابن منده في «جزء من أحاديثه» (٩١/ب)، وابن عساكر (٢/٢١٦)، وابن نقطه في «التقييد» (١/١٥٧)، وأحمد بن المفرج الدمشقي في «المشيخة البغدادية» (١٢/أ) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

والترمذي (١١٠١) والبزار (٣١١٤)، والمُزَنِيُّ في «الزيادات» (١٦١/ب)، والحاكم (٢/١٧١)، والبيهقي (٧/١٠٩)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧)، وفي «الكفاية» (٤٤٩) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والبزار (٣١١١) ـ ومن طريقه ابن حزم (٩/٤٥٢) ـ وابن المقرئ في «الفوائد» (١٠٦/أ)، والدارقطني في «السنن» (٣/٢٢٠/ح٨)، والنَّجِيْرَمي في «الفوائد» (٤٢/أ) من طريق محمد بن موسى الحَرَشي،

والبزار (٣١١١) من طريق محمد بن الحصين الأَصْبَحي،

والضياء المقدسي في «جزء أبي نصر العكبري وغيره» (١٨٣/أ) من طريق معمر بن مخلد السَّرُوجي،

ثلاثتهم (الحَرَشي، ومحمد، ومعمر) عن يزيد بن زريع،

وابن عدي (٢٩٧/٣، ٢٩٨)، والحاكم (١٦٩/٢)، وتمام في «الفوائد» (١٤٣٢)، والبيهقي (١٠٩/٧) من طريق سليمان بن داود الشَّاذَكُوني، عن النعمان بن عبد السلام،

وابن المقرئ في «المعجم» (٣٠٤) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، عن الطيالسي،

وابن المقرئ في «المعجم» (٥٨٤)، والخليلي (٨٧١/٣/ح٢١٨)، والخطيب (٨٦/١٣)، من طريق الفضل بن عبد الله - ولقب أبيه خُرَّم - اليَشْكُرِيِّ، عن مالك بن سليمان،

وابن عساكر (٦٧٩/١٥) من طريق عمرو بن حَكَّام،

خمستهم (يزيد، والنعمان، والطيالسي، ومالك، وعمرو) عن شعبة.

والبزار (٣١١٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٩/٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٦٥)، والحاكم (١٧٠/٢)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١٢٠/١)، والبَحِيْرِيُّ في «الفوائد» (٣٤/أ)، والبيهقي

(١٠٨/٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٧٥٤/٢، ٧٥٦، ٧٥٧)، وفي «الكفاية» (٤٥١) من طريق قيس بن الربيع.

والبزار (٣١١٥)، وابن عدي (٣٢٢/٥) من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي.

وابن الجارود (٧٠٣)، وابن حبان (٤٠٧٧)، وابن عدي (١٤٠/٥)، وابن زياد في «الزيادات على كتاب المُزَنِيِّ» (١٦١/ب)، وابن المقرئ في «المعجم» (١٢٣) - ومن طريقه الذهبي في «السير» (٨٢/١٥)، وفي «التذكرة» (٨٢٨/٣) - والحاكم (١٧١/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٧/٧)، وفي «السنن الصغير» (١٧/٣) من طريق عمرو بن عثمان الرَّقِّيِّ، عن زهير ابن معاوية.

وابن عدي (٢٠٢/١) من طريق أحمد بن محمد بن الأزهر السِّجْزي، عن حسين بن الحسن بن علي بن عاصم، عن جده علي بن عاصم، عن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ.

والخطيب في «موضح أوهام الجمع» (٣٨٩/١) من طريق رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ.

كلهم (الثَّوْري، وأبو عوانة، وإسرائيل، وشريك، ويونس، وقيس، وشعبة، وعبد الحميد، وزهير، ومُطَرِّفٌ، ورقبة) عنه به، ولفظ ابن وهب:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح لامرأة بغير إذن ولي»، ولفظ الباقين «لا نكاح إلا بولي»، ولم يذكر البزار، والحاكم لفظ قيس بن الربيع، ولم يسق البزار لفظ عبد الحميد، وشريك، ولفظ الشَّاذَكُوني، عن النعمان عند ابن عدي فيه زيادة قصة ستأتي.

وعلقه الدارقطني عن يمان بن سعيد المِصِّيْصِيِّ، وحاجب بن سليمان المَنْبَجي، عن وكيع بن الجراح، عن الثَّوْري، وعن أسود بن عامر، وعبد الرحمن بن شريك، عن شريك، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق (١٠٤٧٦) ـ ومن طريقه الإسماعيلي في «المعجم» (٢/ ٦٠٩) ـ.

والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٢٨)، والبزار (٣١٠٧)، من طريق ابن مهدي،

وأبو عروبة في «جزء من أحاديثه» (١٩) عن المسيب بن واضح، عن عبد الله بن المبارك،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٩) من طريق أبي عامر العَقَدِيِّ،

وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٨٨) من طريق موسى بن معاوية،



عن وكيع ابن الجراح،

والخطيب في «الكفاية» (٤٥٠) من طريق الحسين بن حفص،

ستتهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وابن المبارك، وأبو عامر، ووكيع، والحسين) عن الثَّوْري.

وابن أبي شيبة (١٣١/٤، ١٦٨/١٤/ح١٧٩٦٧) عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

والبزار (٣١١٠) عن عمرو بن علي، عن يزيد بن زريع،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٩/٣) من طريق وهب بن جرير،

وابن زياد في كتاب «الزيادات» (١٦١/ب) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

والخطيب في «الكفاية» (٤٥٠) من طريق غندر،

أربعتهم (يزيد، وهب، والنضر، وغندر) عن شعبة.

ثلاثتهم (الثَّوْري، وأبو الأحوص، وشعبة) عنه به، ولفظ عن عبد الرزاق: عن عن أبي بردة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»، والباقون مثله، وعند أبي عروبة شك: أو قال: «إلا بإذن ولي».

وعلقه الدارقطني عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن الثَّوْري، وعن محمد بن المنهال، والحسين المروزي، عن يزيد بن زريع، عن شعبة، ولم أقف عليه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق، وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

ـ عبد الله بن وهب القرشي المصري، ثقة حافظ[1]، قال النسائي: «لم يرو حديثاً منكراً»[2].

ـ بشر بن منصور السَّليمي البصري، ثقة ثبت مأمون[3].

ـ مؤمل بن إسماعيل، وتقدم أنه صدوق سيء الحفظ، ولا يقبل تفرده.

ـ جعفر بن عون القرشي، ثقة[4].

ـ أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ولا يصح الإسناد إليه، فهو من رواية أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي، وهو ثقة لكنه اختلط كما تقدم، ومن حمل عنه ببغداد فبعد اختلاطه، وكان اختلاطه فاحشاً فقد كثرت الأوهام في حديثه جداً بحيث لا يحتج بحديثه بعد الاختلاط، والراوي عنه: محمد بن سعيد بن إسحاق القطان، قال ابن المقرئ في «المعجم» لما

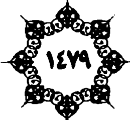
---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧٧/ت٣٦٤٥).

(٢) «السير» (٩/٢٢٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤/١٥١/ت٧٠٨).

(٤) السابق (٥/٧٠/ت٩٤٨).



حدث عنه بهذا الحديث: «الشيخ الصالح»، ولم أقف له على ترجمة، ولو فرضنا الاحتجاج بحديثه فسماعه من أبي قلابة من السماع المتأخر فيما يظهر من النظر إلى طبقته، وأبو قلابة مرة يروي الحديث عن سليمان بن داود الشَّاذَكُوني، عن النعمان، عن شعبة، والثَّوْري، ومرة يرويه، عن الطيالسي، عن شعبة والثَّوْري، ويظهر أنه ـ بسبب الاختلاط ـ اشتبه عليه الشَّاذَكُوني بالطيالسي لاتفاقهما في الاسم واسم الأب، وهذا ظاهر الخلل.

ـ النعمان بن عبد السلام التيمي، وهو ثقة[1]، لكن حديثه من رواية سليمان بن داود الشَّاذَكُوني، وهو حافظ لكنه يكذب[2]، فهذا لا يصح، وقد جاء الشَّاذَكُوني في هذا الحديث عن النعمان بطامة، ونقل قصة ـ أظنه وضعها ـ عن النعمان بن عبد السلام، عن شعبة قال: «قال سفيان الثَّوْري لأبي إسحاق وهو يومئذ معنا: هو عن أبي بردة، عن أبيه رضي الله عنه؟ قال أبو إسحاق برأسه أي: نعم، قال النعمان: فأتيت سفيان الثَّوْري فسألته عن هذا الحديث، فحدثني عن أبي إسحاق، عن أبي بردة قال: قال رسول الله ﷺ مثله، فقلت له: إن شعبة يزعم أنك قلت لأبي إسحاق: هو عن أبي بردة، عن أبيه رضي الله عنه؟ فقال برأسه أي: نعم، قال: فقال سفيان: ما أنكر هذا»، فزاد

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/٤٥١/ت٦٤٤٤).

(٢) «اللسان» (٤/٨٧).



في سؤال الثَّوْري ذكر أبي موسى، وهذا خلاف ما حدث به الحفاظ من أصحاب شعبة في هذه القصة، وزاد الأمر سوءاً أن أبا قلابة الرَّقَاشي رواه عن الشَّاذَكُوني فترك ذكر القصة، فجمع الشيخين في الإسناد دون هذا التفصيل، قال ابن عدي بعد ذكره الحديث مع القصة: «وهذا بهذا التفصيل؛ لم يجمع أحد بين شعبة والثَّوْري فوصل عنهما غير النعمان هذا، وعن النعمان: الشَّاذَكُوني، وجاء أبو قلابة الرَّقَاشي فرواه عن الشَّاذَكُوني فترك التفصيل، فجمع بين الثَّوْري وشعبة فوصله عنهما»[1]، والعجب من احتجاج الحاكم بذا الطريق وهو لا يروى إلا من حديث الشَّاذَكُوني عن النعمان[2].

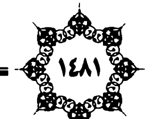
وهذه القصة بيِّنة النكارة، فمقتضاها أن الحديث صح عند شعبة موصولاً، وسيأتي أن المحفوظ عنه إرسال الحديث، ثم هي خلاف ما حدث به الثقات عنه في هذه الحادثة، فقد خرج الإمام الترمذي[3]، والبيهقي[4]، القصة من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة قال: «سمعت سفيان الثَّوْري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا

(١) «الكامل» (٣/٢٩٧).

(٢) نص البيهقي على تفرد الشَّاذَكُوني بالحديث عن النعمان، انظر: «السنن الكبرى» (٧/١٠٩).

(٣) «الجامع» (٣/٤٠٩)، «العلل الكبير» (١/٤٢٨).

(٤) «السنن الكبرى» (٧/١٠٨).



نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم»، فقد سمعا الحديث وإسناده مرسل ليس فيه ذكر أبي موسى رضي الله عنه.

وروى الوجه الثاني عن الثَّوْري:

- عبد الرزاق الصنعاني، ثقة حافظ تقدم، وليس من الطبقة الأولى من أصحاب الثَّوْري.

- عبد الرحمن بن مهدي، إمام حافظ من الطبقة الأولى في الثَّوْري.

- أبو عامر عبد الملك بن عمرو العَقَدِيُّ، ثقة مأمون[1]، ولم أقف على منزلته في الثَّوْري، وحديثه عنه في صحيح مسلم.

- حسين بن حفص الهَمْدَانِيُّ الأصبهاني، صدوق، وله اختصاص بالثَّوْري إلا أن أبا حاتم قدم النعمان بن عبد السلام عليه في الثَّوْري[2]، وتقدم ما في حديث النعمان من الوهن.

- عبد الله بن المبارك، وروايته من طريق المسيب بن واضح عنه، والمسيب ضعيف، عنده مناكير[3]، فذا لا يصح عن ابن المبارك.

- وكيع بن الجراح، وروايته من طريق موسى بن معاوية الصُّمَادِحي

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦٤/ت٣٥٤٥).

(٢) السابق (٦/٣٦٩/ت١٣٠٨).

(٣) «اللسان» (٧/١٠٠).



المغربي، وهو ثقة مأمون، سمع من وكيع خمسة وثلاثين ألفاً[1]، وهذا ـ إن شاء الله ـ محفوظ، ولا يعكر عليه ما حكاه الدارقطني من الخلاف على وكيع آنفاً في كلامه، فالظاهر أنه أراد أن الموصول عن وكيع إنما هو من طريق إسرائيل، وأما عن وكيع، عن الثَّوْري فلا.

واختلف في المحفوظ عن الثَّوْري، فرأى البزار حِفْظَ الوَصْلِ عنه فقال: «.. وبشر بن منصور ـ وكان من خيار الناس ـ قد أسنده عن سفيان، وجعفر ابن عون قد أسنده أيضاً عن سفيان، ولا نعلم فيما روى جعفر بن عون أحاديث يعد عليه أنه أخطأ فيها فيعد هذا من خطأه..»[2].

وخالفه جماعة من الحفاظ فرأوا ترجيح المرسل عن الثَّوْري وهم:

١ـ الترمذي فقال: «وقد ذكر بعض أصحاب سفيان، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه، ولا يصح»[3].

٢ـ ابن عدي فهذا ظاهر من قوله: «وحديث أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي» الذي روى عن أبي عوانة عنه فهو معروف بإسرائيل لا يوصله غيره»[4].

---

(١) «السير» (١٢/١٠٨).

(٢) «المسند» (٨/١١٥).

(٣) «الجامع» (٣/٤٠٩).

(٤) «الكامل» (١/٤٢٦، ٥/٣٢٢).



٣ـ يظهر من كلام الدارقطني في الاختلاف على الثَّوْري ترجيح الإرسال عنه لقوله: «وأرسله أصحاب الثَّوْري، عن الثَّوْري..».

٤ـ الخليلي، فيفهم من قوله: «فأما الباقون من كبار أصحاب سفيان، وشعبة، رووا عنهما، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مرسلاً»[(١)].

٥ـ البيهقي، فقال: «والمحفوظ عنهما غير موصول»[(٢)].

٦ـ يظهر من تتابع الأئمة في الموازنة بين قول الثَّوْري، وشعبة في الحديث، وقول إسرائيل كما سيأتي نقل كلامهم بعد أن المحفوظ عندهم عن الشيخين هو الإرسال، ولو كان وصل الحديث محفوظاً عندهم عنهما لاحتجوا به.

فالأرجح عن الثَّوْري الإرسال، والذين أرسلوه ألزم للثوري، وأوثق فيه، وقد تتابع عليه ابن مهدي، ووكيع وهم في الطبقة الأولى من أصحابه.

٢ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

يزيد بن زريع، والنعمان بن عبد السلام، والطيالسي، ومالك بن سليمان، وعمرو بن حَكَّام.

فأما رواية النعمان، والطيالسي، فتقدم الكلام عليهما.

وأما رواية مالك بن سليمان الهروي ـ وهو ضعيف تقدم يروي المناكير ـ

---

(١) «الإرشاد» (٨٧١/٣).

(٢) «السنن الكبرى» (١٠٩/٧).



والراوي عنه: الفضل بن عبد الله اليَشْكُرِيُّ، منكر الحديث[1].

وأما رواية عمرو بن حَكّام، فعمرو تقدم؛ ضعيف، وله عن شعبة مناكير.

وأما يزيد بن زريع فقد اختلف عليه، فروى عنه الوجه الأول الموصول:

- محمد بن موسى الحَرَشي، لَيِّنُ الحديث[2].
- محمد بن الحصين الأَصْبَحي، لم أقف على ترجمته.
- معمر بن مخلد السَّرُوجي، ثقة[3].

وروى عن يزيد بن زريع الوجه الثاني المرسل:

عمرو بن علي الباهلي الفلاس، ثقة حافظ متقن[4]، تكلم ابن المديني ـ وهو من أقرانه ـ في حديثه عن يزيد بن زريع، لأنه استصغره فيه، وكان الفلاس يتكلم في ابن المديني أيضاً، وذا كلام أقران لا يلتفت له[5].

وتابع الفلاس محمد بن المنهال، والحسين بن محمد المروزي فيما علقه الدارقطني عنهما، ولا شك أن الثاني عن يزيد بن زريع أصح، ومعمر

---

(١) «اللسان» (٦/٢٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٢٨/ت٥٦٤٢).

(٣) السابق (٢٨/٣٢٢/ت٦١٠٨).

(٤) السابق (٢٢/١٦٢/ت٤٤١٦).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٨/٨٢).



السَّرُوجي ليس في جلالة وإتقان أبي حفص الفلاس، ثم هو بعد المحفوظ عن شعبة ـ كما سيأتي ـ من الطرق الأخرى.

وروى عن شعبة الوجه الثاني:

يزيد بن زريع ـ في الأرجح عنه ـ ووهب بن جرير بن حازم، والنَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وغندر، وهؤلاء ثقات تقدموا قبل، وفيهم غندر وكتابه حكم في حديث شعبة عند الاختلاف.

وقد نص الدارقطني على أن المحفوظ عن شعبة هو الوجه المرسل، وهذا ظاهر مما تقدم.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فبقي منه ما يلي:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

إسرائيل، وأبوه يونس، وشريك النَّخَعِيُّ، وقيس بن الربيع، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وعبد الحميد بن الحسن الهلالي، والعمدة في هذا الوجه على قول إسرائيل، وشريك فهما أثبت من رواه عنه موصولاً.

وأما رواية زهير بن معاوية فالراوي عنه: عمرو بن عثمان الرَّقِّيُّ، ضعيف كان يحدث بما ليس في كتبه[1]، وقد تفرد به عن زهير[2]، فهذا غير

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/١٤٧/ت٤٤٠٩).

(٢) انظر: «الكامل» (٥/١٤٠)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/١٠٧).



محفوظ عنه.

وأما رواية أبي عوانة فمدلسة، فلم يسمعه أبو عوانة من أبي إسحاق بل من إسرائيل، قال معلى بن منصور الرازي ـ وهو ثقة[(١)] ـ: «ثم قال أبو عوانة بعد ذلك: لم أسمعه من أبي إسحاق، بيني وبينه إسرائيل»[(٢)].

وقال العباس بن الوليد النَّرْسي: «كان محمد بن الفضل[(٣)] جاراً لنا يحدث بهذا الحديث ويقول: إن هذا الحديث، وحديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، إنما حدث به أبو عوانة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق»[(٤)]، فرجع حديثه إلى إسرائيل.

وأما رواية مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ فهي من طريق أحمد بن محمد بن الأزهر السِّجْزي، وكان يحدث بالمناكير، وادعى السماع من أناس ماتوا قبل ذلك[(٥)]، فهذا لا يصح عن مُطَرِّفٍ، وأنكره ابن عدي فقال: «وهذا الحديث

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٩١/ت٦١٠١).

(٢) انظر: فوائد ابن قانع (١٦٠/ب)، سنن البيهقي الكبرى (٧/١٠٧)، ونقلها ابن حجر في «النكت الظراف» (٦/٤٦٠) بلفظ: «لا أدلسه لك، بيني وبينه إسرائيل».

(٣) لعله: محمد بن الفضل السَّدُوسي، أبو النعمان البصري الملقب بعارم، وهو من هذه الطبقة الراوين عن أبي عوانة، انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٨٧/ت٥٥٤٧).

(٤) «الكامل» (١/٤٢٥).

(٥) «اللسان» (١/٣٥٤).



من حديث مطرف ليس له أصل»[١].

وتقدم أنه غير محفوظ من حديث شعبة، والثَّوْري.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري، وشعبة بن الحجاج ـ في المحفوظ عنهما ـ وأبو الأحوص سلام بن سليم، فهذا محفوظ عن أبي إسحاق لجلالة رواته.

فالإمام الدارقطني ﵀ رجح قول إسرائيل فقال: «ويشبه أن يكون القولُ قولَهُ، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله، فإذا سئل عنه وصله».

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن قد مال إليه جمع من الحفاظ قبله وهم:

١ـ عبد الرحمن بن مهدي ﵀، فكان يثبِّتُ حديثَهُ هذا عن جدّه[٢]، ويثني عليه فيقول: «كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد»[٣]، ويقول[٤]: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة، والثَّوْري».

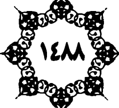
---

(١) «الكامل» (١/٢٠٢).

(٢) «المستدرك» (٢/١٧٠).

(٣) السابق (٢/١٧٠).

(٤) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/١٠٨).



٢ـ أبو الوليد الطيالسي رحمه الله، فقال حاتم بن يونس الجُرْجاني: «قلت لأبي الوليد الطيالسي: ما تقول في النكاح بغير ولي؟ فقال: لا يجوز، قلت: ما الحجة في ذلك؟ فقال: حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه رضي الله عنه، قلت: فإن الثَّوْري، وشعبة يرسلان، قال: فإن إسرائيل قد تابع قيساً»[١].

٣ـ علي بن المديني رحمه الله، فقال: «حديث إسرائيل صحيح في: لا نكاح إلا بولي»[٢].

٤ـ الإمام البخاري رحمه الله، فقال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة، وإن كان شعبة والثَّوْري أرسلاه؛ فإن ذلك لا يضر الحديث»[٣].

٥ـ محمد بن يحيى الذُّهْلي رحمه الله، فقال ابن خزيمة: «سألت محمد بن يحيى عن هذا الباب؟ فقال: حديث إسرائيل صحيح عندي، فقلت له: رواه شريك أيضاً، فقال: من رواه؟ فقلت: حدثنا به علي بن حجر، وذكرت له حديث يونس، عن أبي إسحاق رجاءً له، رواه شعبة، والثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ، قال: نعم هكذا رَوَياه، ولكنهم كانوا يحدثون

(١) «المستدرك» (٢/١٧٠).

(٢) السابق، «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/١٠٨).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/١٠٨).



بالحديث فيرسلونه حتى يقال لهم: عمّن؟ فيسندونه»[1].

٦ـ أبو عيسى الترمذي رحمه الله، فقال: «.. ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثَّوْري أحفظ، وأثبت، من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه، لأن شعبة، والثَّوْري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غَيْلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثَّوْري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم.

فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة، والثَّوْري، عن أبي إسحاق[2] هذا الحديث في وقت واحد.

وإسرائيل هو: ثقة ثبت في أبي إسحاق، سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني من حديث الثَّوْري، عن أبي إسحاق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان

---

(١) «المستدرك» (٢/ ١٧٠).

(٢) في «الجامع»: «عن مكحول».

يأتي به أتم»[1].

وساق الترمذي رحمه الله في «العلل الكبير» ما يدل على أن على سماع شعبة، والثَّوْري لهذا الحديث في مجلس واحد على سبيل المذاكرة، ولم يقصد أبو إسحاق التحديث.

قال الترمذي رحمه الله: «حدثنا محمود بن غَيْلان[2]، حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا بردة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر الرجل إذا أراد أن يزوج ابنته لا يزوجها حتى يستأمرها، قال شعبة: سمعت الثَّوْري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي»؟ قال: نعم»[3].

ولهذا قال الإمام الحافظ الحسن بن سفيان النسوي رحمه الله بعد سياقه القصة: «ولو قال: عن أبيه، لقال: نعم»[4]، يريد أن الثَّوْري لو قال له: عن أبي بردة، عن أبيه رضي الله عنه لقال أبو إسحاق: نعم، فاقتصار الثَّوْري على ذكر أبي بردة فقط في الإسناد لا يدل على أنه غير متصل عنده.

---

(١) «الجامع» (٣/٤٠٩).

(٢) في الأصل: حدثنا ابن مهدي، والتصويب من «الجامع» فقد روى القصة عن محمود بن غَيْلان، عن أبي داود.

(٣) «العلل الكبير» (١/٤٢٨).

(٤) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/١٠٨).



٧ـ أبو بكر البزار رحمه الله، فقال: «والحديث لمن زاد إذا كان حافظاً، وإسرائيل حافظ عن أبي إسحاق، والذين رووه عن شعبة، والثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة: أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»، فالذين قالوا: عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ، قد جاؤا بما جاء به شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل لا يدفع عن حديث أبي إسحاق، وعن حفظه له.. وإنما بلغني أن الثَّوْري، وشعبة قالا لأبي إسحاق: حدثك أبو بردة، عن النبي ﷺ؟ فقال: نعم، ولم يبلغنا أنهما قالا: حدثك أبو بردة؟ فقال: لا إنما حدثنيه أبو بردة، على أن يونس بن أبي إسحاق ثقة، وشريك، وقيس، قد تابعا إسرائيل على إسناده وتوصيله.

وبشر بن منصور ـ وكان من خيار الناس ـ قد أسنده أيضاً عن سفيان، وجعفر ابن عون قد أسنده أيضاً عن سفيان، ولا نعلم فيما روى جعفر بن عون أحاديث يُعد عليه أنه أخطأ فيها فيُعد هذا من خطأه.

فالحديث عندنا قد تواصلت به الأخبار في اتصاله ورفعه، وإن قصر به مقصر فالخبر ثابت عن رسول الله ﷺ»[1].

٨ـ ابن حبان رحمه الله، لكنه ذكر وجهاً للجمع تفرد به فقال: «سمع هذا الخبر أبو بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً، فمرة كان يحدث به عن أبيه

---

(١) «المسند» (٨/١١٥).



مسنداً، ومرة يرسله.

وسمعه أبو إسحاق من أبي بردة مرسلاً، ومسنداً معاً، فمرة كان يحدث به مرفوعاً، وتارة مرسلاً، فالخبر صحيح مرسلاً، ومسنداً معاً لا شك، ولا ارتياب في صحته»[1].

وهذا معناه أن الوصل، والإرسال من أبي بردة، وأبي إسحاق، وهذا فيه بعد، ولو قبل فيمكن أن يتسلسل هذا فيقال: وكذلك شعبة كان يصل تارة، ويرسل تارة، والثَّوْري يصل تارة، ويرسل تارة، ولا يخفى أن ذا لا يجري إلا على قواعد الفقهاء ومن سلك سبيلهم من المحدثين.

وذهب إلى ترجيح الوجه المرسل:

١ـ أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، فاحتج بمخالفة شعبة، والثَّوْري لإسرائيل، وهما أثبت من إسرائيل، فإذا كان قد خالفا إسرائيل وقدمنا قولهما عليه، فمن دون إسرائيل في المنزلة بالنسبة لحديث أبي إسحاق أولى، كقيس بن الربيع ونحوه[2].

٢ـ ابن عدي رحمه الله فقال: «والأصل في هذا الحديث مرسل: عن

(١) «الإحسان» (٩/٣٩٥).

(٢) «شرح المعاني» (٣/٩، ٨).



أبي بردة، عن النبي ﷺ»[١].

ويلتحق بهذا ـ فيما يظهر ـ قولٌ للإمام أحمد ذهب فيه إلى عدم تصحيح الوصل للاضطراب في وصله وإرساله، قال حرب الكِرْمَاني: «قلت: فأي شيء يصح في هذا: «لا نكاح إلا بولي»؟ قال: لا أعلم شيئاً يصح عن النبي ﷺ، حديث أبي موسى يضطربون فيه، شعبة يقول: عن أبي بردة، وإسرائيل يقول: عن أبي موسى.

قلت: سفيان يقوله: عن أبي بردة، قال: نعم، فلم يصححه..»[٢].

والقول بترجيح الوصل أقوى لقرائن احتفت به وهي:

١ـ إسرائيل ثَبْتٌ في جَدّه، عالم بحديثه، متقدم السماع منه.

٢ـ تابع إسرائيل على الوصل جملة من الرواة تُخرجه عن حد النكارة.

٣ـ تعدد المجالس التي سمع فيها الناس الحديث من أبي إسحاق، بخلاف الثَّوْري، وشعبة فقد دلت القصة على سماعهما الحديث كان في مجلس واحد.

٤ـ سماع الحديث وقت الرواية، وفي مجالس التحديث ليس كسماعه في مجالس المذاكرة، وسبق أن الثَّوْري، وشعبة سمعا الحديث وقتَ مذاكرةٍ،

---

(١) «الكامل» (٣٢٢/٥).

(٢) مسائل أحمد لحرب الكِرْمَاني (٤٦٣).



وجرت عادة أهل الحديث على التسمح في سياق الأسانيد وقت المذاكرة، بل يذكرون طرف الإسناد، أو طرف المتن ليعلم الحديث الوارد في الباب حسب.

٥ـ الوصل زيادة ثقة، والأئمة يقبلونها إذا احتفت بقرائن تدل على حفظها.

فوصل الحديث صحيح إن شاء الله.

والحديث في إسناده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وهو ثقة بالاتفاق[١]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه رضي الله عنه صحيح.



(١) «تهذيب الكمال» (٣٣/٦٦/ت٧٢٢٠).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود بن يزيد، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «لقد ذكرنا علي رضي الله عنه صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ - إما نسيناها أو تركناها - يكبر كلما ركع، وكلما سجد».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وتابعه سفيان الثَّوْري من رواية الفِرْيابي عنه، واختلف عن الفِرْيابي:

فقيل: عنه، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وهو أشبه بالصواب.

وقيل: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأسود الدِّيْلي، عن أبي موسى رضي الله عنه، وليس بمحفوظ.

ورواه أبو الأحوص، وزهير، وأبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أبي موسى رضي الله عنه، إلا أن زهيراً أدخل بين بريد، وبين أبي موسى رضي الله عنه رجلاً لم يسمه.

والصواب قول زهير.

وروى هذا الحديث سلمة بن صالح، عن أبي إسحاق، عن

أبي موسى رضي الله عنه، ولم يذكر بينهما أحداً»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأسود الدِّيْلي، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٩٥١٢، ١٩٧٠٦)، والبزار (٣٠٠٨) من طريق يحيى بن آدم،

والإمام أحمد (١٩٦٠٠) عن وكيع،

والبزار (٣٠٠٩) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري،

---

(١) «العلل» (٧/٢٢٣/س١٣٠٧).



والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٢١) من طريق أسد بن موسى،

وابن البختري (٥٩٠) عن أحمد بن زهير أبي خيثمة، عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

وابن بَشْرَان في «الأمالي» (ج٢٢/٥٩/ب) من طريق عبيد الله بن موسى،

ستتهم (يحيى، ووكيع، وأبو أحمد، وأسد، وأبو نعيم، وعبيد الله) عن إسرائيل.

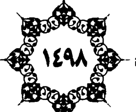
والدارقطني في «العلل» (٧/٢٢٤) من طريق عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي، عن محمد بن يوسف الفِرْيابي، عن الثَّوْري.

كلاهما (إسرائيل، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الإمام أحمد عن يحيى بن آدم: عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «لقد ذكرنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ - إما نسيناها، وإما تركناها عمداً - يكبر كلما ركع، وكلما رفع، وكلما سجد»، والباقون نحوه.

وعلقه الدارقطني عن الفِرْيابي، عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأسود الدِّيْلي، عن أبي موسى رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن الفِرْيابي، عن إسرائيل، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أبي موسى رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٤١)، وابن ماجه (٩١٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٦٧) من طريق أبي بكر بن عياش.

والإمام أحمد (١٩٥١٦) من طريق عمار بن رُزيق.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٣٣) من طريق سليمان بن قَرْم الضَّبِّيِّ.

وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٧٥)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٢٦٩/أ) من طريق أبي الأحوص.

وابن عبد البر (٩/١٧٥) من طريق أحمد بن زهير أبي خيثمة، عن أبي نعيم، عن إسرائيل.

خمستهم (أبو بكر، وعمار، وسليمان، وأبو الأحوص، وإسرائيل) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش: صلى بنا علي رضي الله عنه يوم الجمل صلاة ذكرنا بها صلاة رسول الله ﷺ فإما أن نكون نسيناها، وإما أن نكون تركناها عمداً، يكبر في كل خفض، ورفع، وقيام، وقعود، ويسلم عن يمينه ويساره، ولفظ عمار: ذكرنا ونحن بالبصرة، واقتصر على التكبير في السجود، ولم يذكر سليمان، وأبو الأحوص، وإسرائيل التسليمَ.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد (١٩٧٣٧)، وابن البختري (٥٩١) من طريق زهير بن معاوية، عنه به، نحوه ولم يذكر التسليم ونسب الرجل المبهم فقال: رجل من بني تميم.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن سلمة بن صالح، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

يحيى بن آدم، ووكيع بن الجراح، وأبو أحمد الزُّبَيْري، وأسد بن موسى، وعبيد الله بن موسى، وهؤلاء ثقات تقدموا، فهو محفوظ عنه.

وأما رواية أبي نعيم فجاءت من طريق ابن أبي خيثمة، عنه، لكن وقعت عند ابن البختري على الوجه الأول، وجاءت عند ابن عبد البر على الوجه الثالث، وعندي أن رواية ابن عبد البر وقع فيها خطأ بسبب انتقال بصرٍ، لأنه ساق قبلها رواية أبي الأحوص سلام بن سليم، عن أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم.

وقد علق الدارقطني من رواية الفِرْيابي، عن إسرائيل الوجه الأول، والثاني سوى روايته عن الثَّوْري على الوجه الأول، فعن الفِرْيابي ثلاثة أوجه كما ترى.

وقد حكم رحمه الله على الرواية عن الفِرْيابي على الوجه الثاني بأنها ليست محفوظة، وبأن روايته عن إسرائيل أشبه بالصواب من روايته عن الثَّوْري، ولعل ذلك بسبب الغرابة إذ لا يظهر وجود متابع للفريابي عليه، بل لم أقف عليه إلا من طريق عبد الله بن محمد بن عمرو أبي العباس الغزي، وهو ثقة مكثر عن الفِرْيابي[1] وربما غلط[2]، ولو كان هذا محفوظاً ما احتاجوا لروايته منقطعاً من طريق بريد، عن أبي موسى رضي الله عنه كما سيأتي، فالأقربُ ما رآه الدارقطني رحمه الله أشبه بالصواب، فلا رواية للثوري هنا، بل هي عن إسرائيل، والمحفوظ عنه الوجه الأول فقط.

وأما الخلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه:

إسرائيل ـ في المحفوظ عنه ـ، وروي من طريق الثَّوْري وهو وهم فيما يظهر.

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٦٢/٥)، «تهذيب الكمال» (٩٥/١٦/ت٣٥٤٧).

(٢) علل الرازي (٢١٠٠).



الوجه الثالث رواه عنه:

أبو بكر بن عياش، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، وهؤلاء في الجملة ثقات.

وتقدم أنه خطأ في الرواية من طريق إسرائيل.

الوجه الرابع رواه عنه:

زهير بن معاوية، وهو ثقة، وسماعه من أبي إسحاق متأخر.

وأما الوجه الثاني فتقدم حُكْمُ الدارقطني بأنه غير محفوظ، وأما الخامس فلو صح إلى سلمة بن صالح الأحمر الواسطي فهو واهي الحديث، وأما ما نقله حنبل بن إسحاق، عن الإمام أحمد قال: «حَدَّث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح» فلعل أبا عبد الله ـ إن صح النقل ـ قد رجع عنه، فإنه قال فيه أيضاً: «ليس بشيء»، وهذا الموافق لعامة كلام الأئمة فيه[1].

وقد رجح الإمام الدارقطني رحمه الله الوجه الرابع الذي رواه زهير على ما رواه الباقون في الوجه الثالث، فزاد زهير في الإسناد ذكر الرجل من بني تميم بين بُريد بن أبي مريم، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وهو لاشك ترجيح له على قول إسرائيل.

واختياره رحمه الله هو الأقرب ـ والله أعلم ـ فإنهم تتابعوا على أنه عن بُريد

(١) «اللسان» (٤/ ٧٢).

ابن أبي مريم لا عن الأسود بن يزيد، فقول الجماعة أرجح، ولو كان هذا الحديث عند أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي موسى ﷺ ما احتاجوا لحديث بريد، عن أبي موسى ﷺ وهو منقطع أو عن بريد عن واسطة مبهمة.

فالأقرب أن إسرائيل وهم في سند الحديث على جدّه، ولعل ذكر الأسود بن يزيد انتقل إلى إسناد هذا الحديث من حديث آخر والله أعلم[١].

ورواية زهير التي رجحها الدارقطني ﷺ قد حفظ فيها زهيرٌ زيادة واسطة مبهمة بين بُريد بن أبي مريم، وأبي موسى ﷺ، فقوله مقدم على قول من لم يحفظها، والاختلاف في ذكر الواسطة وحذفها الأقرب عندي أنه من أبي إسحاق، فربما كان يرسله أحياناً فسمعه كذلك رواة الوجه الثالث، وربما نشط فذكر الإسناد بتمامه فسمعه زهير.

أما بُريد بن أبي مريم السَّلُولِيُّ البصري فهو ثقة[٢]، وذكر ابن الأثير وفاته سنة (١٤٤)[٣]، ويروي عن أنس بن مالك ﷺ، وعن جملة من التابعين، ووفاة أبي موسى ﷺ سنة (٥٠) على الأشهر[٤]، وقد نفى الحافظ

(١) لعله سبق إلى ذهنه من حديث أبي إسحاق في التسليمتين وقد مضى برقم (٥٥) لكني لا أجزم به وربما كان بعيداً.

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/٥٢/ت٦٦٠).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/٤٣٢).

(٤) وقيل (٥٣) وقيل قبل (٥٠)، وقد أقام ﷺ زمناً بالبصرة، وتوفي بالكوفة، وقيل: بمكة، =

المزي رحمه الله سماعه منه فيما نقله عنه العلائي، وأبو زرعة العراقي[1]، ولعل ذلك بسبب أن أبا موسى رضي الله عنه قديم بالنسبة لبريد.

وأما سماع أبي إسحاق من بريد فيشبه ـ والله أعلم ـ أن له سماعاً منه، وروايته عنه قليلة[2]، وبريد أصغر منه سنّاً، ولم أقف على تصريحه بالسماع

=انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/٣٦٣)، «التقريب» (٣٥٦٦).

(١) «جامع التحصيل» (١٤٩)، «تحفة التحصيل» (٣٦) وهذا النص ليس في مخطوط ومطبوع «تهذيب الكمال»، وليس في «الإكمال» لمغلطاي، ولا «التهذيب» لابن حجر.

(٢) وقفت له على تسعة أحاديث، اثنان منها في الدراسة، هذا والآتي برقم (١٠٠)، وليس فيها التصريح بسماعه من بريد، وسأقف مع ثلاثة منها قليلاً للبحث في ثبوت السماع من بريد وهي: حديث أنس رضي الله عنه في سؤال الجنة، والاستجارة من النار، وحديثه رضي الله عنه في الدعاء بين الأذان والإقامة، وحديث الحسن بن علي رضي الله عنهما في دعاء القنوت.

أما الأول فخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣٥٦٤) عن أبي عمر أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق: حدثني بُريد بن أبي مريم، عن أنس رضي الله عنه، وهذا الحديث جاء من طرق أخرى ليس فيها التصريح بسماع أبي إسحاق من بريد، والعطاردي صدوق في نفسه، وليس بالقوي في الرواية، وما كان من أهل الحديث بل صاحب لعب بالحمام، انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٦٢)، «الثقات» (٨/٤٥)، «الكامل» (١/١٩١)، «تاريخ بغداد» (٤/٢٦٢)، فلا يُحتج به في مثل ذي المضائق، وتحسين الذهبي لطريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق في «السير» (٨/٢٨٣ـ٢٨٤) محتمل أن يكون لطريقه الآخر عن يونس بن أبي إسحاق، عن بريد.

والحديثان الآخران خرجهما ابن خزيمة وشرطُهُ الاتصالُ كما ينص عليه في أوائل كل كتاب يعقده، ولم يتعقب حديثه عن بريد، عن أنس رضي الله عنه بشيء يدل على انقطاعه. =

في طرق هذا الحديث، واحتمال تدليسه عنه واردٌ.

وبقي في هذا السند أيضاً أن الرجل المبهم من بني تميم لا يدرى من هو، ولا يعرف سماع بريد منه، ولا سماعه هو من أبي موسى رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن بريد، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه ضعيف للانقطاع بين أبي إسحاق، وبريد، وللجهالة بالرجل المبهم، وعدم المعرفة بسماعه الحديث من أبي موسى رضي الله عنه.

=أما حديث الحسن رضي الله عنه فقال بعده: «وأبو إسحاق لا يُعلم أسمع هذا الخبر من بريد، أو دلسه عنه، اللهم إلا أن يكون كما يدعي بعض علمائنا أن كل ما رواه يونس عمّن روى عنه أبوه أبو إسحاق هو مما سمعه يونس مع أبيه ممّن روى عنه» (١٥٢/٢)، وسياق كلامه يدل على أنه ليس قانعاً به، ثم لا يدرى من قائله حتى تعرف منزلته وإن كان قولاً يعتد به أو لا، والمقصود هنا بيان الحال، فأنت ترى أنه قد لا يكون عند ابن خزيمة بينة على ثبوت السماع (انظر مثلاً: ١٣٧، ١٤٠٢، ١٦٨٨، ١٨٤٠)، وقد ساق ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٥/٥-٢١٦) كلام ابن خزيمة سياقَ منكرٍ له ولم يسمّه، ومجموع كلامهما يدل على أن لأبي إسحاق سماعاً من بريد وإلا لذكروا أنه لا يعرف له سماع منه وانتهت المسألة من أصلها، لكن يبقى أنه لقلة روايته عنه، واختلاف بلديهما ينبغي النظر في سماعه منه في كل حديث يرويه عنه، وهو تمسك بأصل الانقطاع في الرواية حتى يثبت الاتصال فننتقل عنه والله أعلم.

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود بن يزيد، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: «أتيت رسول الله ﷺ وأنا أرى أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أهل البيت».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري، وشعبة، ويوسف بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وقال قائل: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي موسى رضي الله عنه.

وقول الثَّوْري ومن تابعه هو الصواب.

وقيل عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبي موسى رضي الله عنه، قاله عفان عنه.

وقيل عنه، عن أبي إسحاق ـ قال شعبة: لا أدري هو عن أبي الأحوص أو لا؟ ـ أن أبا موسى رضي الله عنه قال، قال ذلك يعقوب الحضرمي، عنه، عن شعبة»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

(١) «العلل» (٢٢٤/٧/س١٣٠٨).

١ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبي موسى رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص أو غيره، عن أبي موسى رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

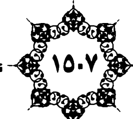
٥ـ أبو إسحاق قال: قال أبو موسى رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

أخرجه البخاري (٣٧٦٣) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٩٤٦) ـ ومسلم (٤/١٩١١)، والترمذي (٣٨٠٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٩١/ح٨٤٩٧)، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٤٩٠٠)، والحاكم (٣/٣١٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٤٩٦)، والبيهقي (١٠/١٥٧) من طريق يوسف بن أبي إسحاق.

والبخاري (٤٣٨٤)، ومسلم (٢٤٦٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٣٢٩)، والبيهقي (١٠/١٥٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

ومسلم (١١١)، والإمام أحمد (١٩٦٠٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٢٠٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/٩١/ح٨٤٩٨)،



والـدارقطني في «العلـل» (٧/٢٢٥)، وأبـو نعـيم في «ذكـر أخبـار أصـبهان» (٢/١١٠) من طريق الثَّوْري.

ثلاثتهم (يوسف، وزكريا، والثَّوْري) عنه به، ولفظ البخاري عن يوسف: «عن أبي إسحاق قال: حدثني الأسود بن يزيد قال: سمعت أبا موسى الأشعري يقول: قدمت أنا وأخي من اليمن، فمكثنا حيناً ما نرى إلا أن عبد الله بن مسعود ﵁ رجل من أهل بيت النبي ﷺ لما نرى من دخوله ودخول أمه على النبي ﷺ» والباقون مثله، ولفظ زكريا نحوه، ولفظ الثَّوْري مختصر، وأحال مسلم بلفظ يوسف على لفظ زكريا.

وعلقه الدارقطني عن شعبة، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي موسى ﵁.

علقه الدارقطني ولم يسم أحداً من رواته، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبي موسى ﵁.

أخرجه ابن قانع (٢/١٢٤)، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٤٩٥٨) من طريق عمرو بن حَكَّام، عن شعبة، عنه به، ولفظه مختصر.

وعلقه الدارقطني عن عفان، عن شعبة، ولم أقف عليه، وذكر في «الأفراد» أن شبابة بن سَوَّار تابع عمرو بن حَكَّام، ولم أقف عليه أيضاً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص أو غيره، عن أبي موسى رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن يعقوب الحضرمي، عن عفان، عن شعبة، عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق قال: قال أبو موسى رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (٥٣٤) ـ وعنه الإمام أحمد في «الزهد» (٨٤٨)[١] ـ، وابن سعد (١٥٤/٣) عن عفان بن مسلم،

كلاهما (الطيالسي، وعفان) عن شعبة، عنه به، مختصراً، وزاد الطيالسي: «مما رأيت من لطفهم به».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شعبة، فرواه عنه على الوجه الثالث: عمرو بن حَكَّام، وتقدم أنه ضعيف، وله عن شعبة خاصة مناكير.

ورواه عن شعبة على الوجه الخامس:

أبو داود الطيالسي، وعفان بن مسلم ـ من رواية ابن سعد عنه ـ وهذا

(١) سقطت أداة الكنية من: أبي داود.



الوجه محفوظ.

وقد علق الدارقطني عن شعبة، وعن عفان، عن شعبة وجوهاً أخر كالأول، والرابع، وذكر متابعة شبابة لعمرو بن حَكّام على الثالث، فلو صحت هذه لدلت على أن عفان، وشيخه شعبة ربما كانا يشكان في اسم شيخ أبي إسحاق فيترددان فيه، فبقي الاعتماد على قول من ضبط الإسناد فلم يشك فيه.

أما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه:

الوجه الأول ورواه عنه:

يوسف بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثَّوْري، فهذا محفوظ عنه لحفظ رواته.

الوجه الخامس رواه عنه:

شعبة بن الحجاج.

وقد رجح الإمام الدارقطني رحمه الله هنا قول الثَّوْري ومن تابعه وهو الوجه الأول، وهو ظاهر لأن رواته أحفظ، ولم يختلف عليهم فيه كما اختلف على شعبة وبعض أصحابه.

وقول الدارقطني رحمه الله: «غريب من حديث أبي إسحاق عنه، وغريب من حديث يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن جدّه، تفرد به إبراهيم

ابن يوسف، وأخرجه البخاري عن أبي كريب عنه»[1]، فالغرابة بالنسبة ليوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق غرابة نسبية لتفرد ابنه إبراهيم به، أما الغرابة في أعلاه فمطلقة بالنسبة لتفرد أبي إسحاق به.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي موسى ﵁ خرجه الشيخان.



(١) «أطراف الأفراد» (٤٩٠٠)، ومضى موضعه عند البخاري في التخريج.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أبا هريرة، هلك المكثرون إلا من قال هكذا وهكذا، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة»؟ فذكر الحديث وفيه: «أتدري ما حق الله على العبد»؟ الحديث.

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن رُزيق، وأبو بكر بن عياش، وأبو أيوب الإفريقي، عن أبي إسحاق، عن كميل [بن زياد](1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[وخالفهم يزيد بن عطاء، فرواه عن أبي إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن كميل، عن أبي هريرة رضي الله عنه](2).

والأول أصح.

وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن عابس، سمعه من كُميل ابن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويشبه أن يكون أبو إسحاق لم يسمعه من كميل، وإنما أخذه عن

---

(١) من طبعة الدباسي (٤/٢٢٣).

(٢) إضافة من المصدر السابق.

عبد الرحمن بن عابس عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن كميل، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن كميل، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه معمر (٢٠٥٤٧) ـ ومن طريقه إسحاق بن راهويه (٢٦٦)، والإمام أحمد (٨٠٧١)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣٧)، وعبد الغني المقدسي في «التوحيد» (٧١).

والمعافى بن عمران في «الزهد» (١)، والطيالسي (٢٥٧٨)، والبزار (٩٦٣٦)، والحاكم (١/٥١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/٢٤٧)

(١) «العلل» (٨/٢٨٢/س١٥٦٩).



من طريق أبي الأحوص.

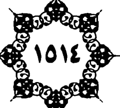
وابن أبي شيبة (١٧١١٣)، وإسحاق (٢٦٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١١٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣٦) ـ ومن طريقه المزي (٢٢٣/٢٤) ـ والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٥٠) من طريق إسرائيل.

وإسحاق (٢٦٧)، والإمام أحمد (١٠٨٠٨)، والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس ﵄» (٤٠٩) من طريق عمار بن رُزيق.

وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٣٤٦)، ويحيى بن عبد الوهاب ابن منده في «معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ» (٨٤) من طريق حُدَيْج بن معاوية.

خمستهم (معمر، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وعمار، وحديج) عنه به، ولفظ معمر: عن أبي هريرة ﵁ قال: كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حق[1] لبعض أهل المدينة فقال ﷺ: «يا أبا هريرة، هلك المكثرون إلا من قال كذا وكذا، وهكذا وهكذا وقليل ما هُم»، ثم مشى ساعة ثم قال ﷺ: «يا أبا هريرة، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة»؟ فقلت: بلى يا رسول الله، قال ﷺ: «تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا ملجأ من الله إلا إليه»، قال ﵁: ثم مشى ساعة فقال ﷺ: «يا أبا هريرة هل

(١) يعني: في مال أو ملك لبعض أهل المدينة، انظر: «القاموس» (١١٢٩).



تدري ما حق الله على الناس، وما حق الناس على الله»؟ قال ﵁: قلت: الله ورسوله أعلم، قال ﷺ: «حق الله على الناس أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، فإذا فعلوا ذلك فحق على الله أن لا يعذبهم»، والباقون نحوه، وفي لفظ أحمد، وإسحاق: «في نخل»، ولفظ الطبراني عن معمر مختصر، ولفظ الطيالسي، وابن أبي شيبة، والنسائي، وابن شاهين، والطبراني عن إسرائيل مختصر، وأحال إسحاق بلفظ عمار على لفظ معمر، زاد حُدَيْج بن معاوية: عن أبي هريرة ﵁ قال: «كنت رديف رسول الله ﷺ».

وعلقه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش، وأبي أيوب الأفريقي، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن كُميل بن زياد، عن أبي هريرة ﵁.

علقه الدارقطني عن يزيد بن عطاء، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة ﵁.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٦٣٨) عن أبي عقيل أنس بن سلم الخولاني، عن أبي المعافى محمد بن وهب، عن محمد بن سلمة الباهلي الحَرَّانِيِّ، عن أبي عبد الرحيم خالد بن يزيد الحَرَّانِيِّ، عن زيد بن

أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، مختصراً.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن كُميل بن زياد، عن أبي ذر رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٠٠) عن قبيصة بن عقبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عنه به، ولم يذكر لفظه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

معمر بن راشد، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وعمار بن رُزيق، وحديج ابن معاوية، فهذا محفوظ عنه إلا زيادة حُدَيْج بن معاوية أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: كنت رديف رسول الله ﷺ، وقال الباقون: كنت أمشي مع رسول الله ﷺ أو نحوها.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وسبق أنه ثقة له أفراد، وفي الرواية شيخ الطبراني: أبو عقيل أنس بن سلم الخولاني الدمشقي، من شيوخ الطبراني، وابن عدي ولم أقف على ما يبين حاله من حيث الرواية[1]، ولم أقف على من تابع زيداً

(١) «تاريخ دمشق» (٣١٢/٩)، «إرشاد القاصي والداني» (٢٩١).



على ذكر الأغر كما يفهم من كلام الطبراني بعد تخريجه الحديث، فهذا الوجه غريب عن أبي إسحاق لا أرى أنه محفوظ عنه.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، ويونس ليس بالقوي، وقد انفرد بذكر أبي ذر رضي الله عنه، فهذا غير محفوظ عن أبي إسحاق.

فالدارقطني رحمه الله رجح الوجه الأول على الوجه الثاني الذي علقه عن يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقال: «والأول أصح»، ويزيد بن عطاء سبق أنه لَيِّنُ الحديث، وقد تفرد بزيادة راوٍ بين أبي إسحاق وكميل وغلط في اسمه فقال: عابس بن ربيعة، والمشهور في اسمه: عبد الرحمن بن عابس.

وترجيح قول الجماعة عن أبي إسحاق كما ذهب إليه الدارقطني رحمه الله هو الظاهر، وتقدم أن الثالث والرابع غير محفوظ.

وقد ختم الإمام رحمه الله بقوله: «وروى هذا الحديث عبد الرحمن ابن عابس، سمعه من كُميل بن زياد، عن أبي هريرة، ويشبه أن يكون أبو إسحاق لم يسمعه من كميل، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس عنه».

فكُميل بن زياد النَّخَعِيُّ الكوفي ثقة من عُتَقِ الشيعة، قتله الحجاج سنة



اثنتين وثمانين[1]، ولم أقف على سماع أبي إسحاق من كميل فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث، والأصل عدم السماع[2]، فالأقرب أن روايته عنه مدلّسة، وأما سماعه الحديث من عبد الرحمن بن عابس كما مال إليه الدارقطني رحمه الله فهو مُحتمل لأمرين:

الأول: ليس في الطرق سماع أبي إسحاق من كميل.

الثاني: أن الحديث معروف من رواية عبد الرحمن بن عابس، فأخرجه الإمام أحمد (١٠٧٤٧) ـ ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» (١٦٣٥) ـ عن أبي داود الطيالسي،

وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٠٧) من طريق حرمي بن عمارة،

كلاهما (الطيالسي، وحرمي) عن شعبة، عن ابن عابس ببعضه: «ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة».

وأخرجه الإمام أحمد (١٠٩٣١) عن أبي أحمد الزُّبَيْري، عن جابر بن الحر النَّخَعِيِّ، عن ابن عابس به، وذكر الدارقطني[3] تفرد أبي أحمد الزُّبَيْري

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢١٨/ت٤٩٩٦).

(٢) في قول الدارقطني: «ويشبه أن يكون أبو إسحاق لم يسمعه من كميل» ربما يؤخذ منه أن لأبي إسحاق سماعاً من كميل لكنه لم يسمع هذا الحديث منه، ولو أنه لم يسمع منه مطلقاً لقال: لا يعرف له سماع من كميل، أو نحو هذا، وهو محل تأمل ويحتاج مزيد بحث.

(٣) «أطراف الأفراد» (٥/٢٤٤).

به، عن جابر بن الحر النَّخَعِيِّ، وجابر ترجمه ابن أبي حاتم وسكت عنه[1]، وقال الأَزْدِيُّ: «يتكلمون فيه»[2].

وأما سماع كميل من أبي هريرة ﷺ فلم أقف على إثباته، وفي ترجمة البخاري له ما يدل على عدم السماع فقال: «كُميل بن زياد النَّخَعِيُّ، عن أبي هريرة ﷺ»[3]، فالظاهر أنها إشارة إلى روايته عنه بالعنعنة، ويؤكد عدم السماع أن كميلاً كوفي، وأبو هريرة ﷺ مدني، وتباعد القطرين قرينة على عدم السماع وهو الأصل حتى يثبت خلافه.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن كميل، عن أبي هريرة ﷺ الأظهر أنه منقطع بين أبي إسحاق وكميل، وبين كميل وأبي هريرة ﷺ.



(١) «الجرح» (٢/٥٠١).

(٢) «اللسان» (٢/٢٨٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (٧/٢٤٣).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إن الله تعالى يصدق العبد في خمسة يقولهن، إذا قال: لا إله إلا الله وحده، قال: صدق عبدي، وإذا قال: لا إله إلا الله لا شريك له، قال صدق عبدي..»، الحديث، وفي آخره: «من قاله في مرضه ثم مات لم يدخل النار».

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه شعبة، عن أبي إسحاق، واختلف عن شعبة:

فرواه النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وسَلْمُ بنُ قتيبة، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ووقفه غندرٌ، وغيره عن شعبة، وهو الصحيح.

ورواه إسرائيل؛ فروى عباد بن موسى، عن إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وأبي جعفر الفراء، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما، أنهما شهدا على النبي ﷺ قال.

ورواه عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما، أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال، فذكره بطوله، ولم يقل في آخره: «من قاله في مرضه ثم مات لم يدخل النار».

ورواه إسماعيل بن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيُّ، وإسحاق بن عبد الله المِخْوَلِي، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ مرفوعاً»[1].

وسئل مرة أخرى عنه من حديث الأغر، عن أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فقال: «يرويه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن الأغر مسنداً.

وكذلك قال أبو قتيبة، والنَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ: عن شعبة، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

وروى سعد بن شعبة، عن أبيه بعض هذا الحديث مرفوعاً لم يذكر بتمامه.

ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة موقوفاً، وهو المحفوظ.

ورواه عبد الجبار بن العباس، وإسحاق بن عبد الله المِخْوَلِي، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

والموقوف هو الأشبه»[2].

---

(١) «العلل» (٨/٣٣٢/س١٦٠٣).

(٢) «العلل» (١١/٣٠٢/س٢٢٩٨).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما مرفوعاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة مرفوعاً رضي الله عنه.

أخرجه أبو يعلى (٦١٦٣) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

والحسين بن يحيى القطان في «جزء من حديثه» (١٧٢/أ)، ومحمد بن إسحاق بن منده في «التوحيد» (١٦٢) من طريق أبي داود،

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٤٩٨١) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (١/١٥) ـ من طريق إبراهيم بن راشد، عن سعد بن شعبة بن الحجاج،

وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٠٧) من طريق محمد بن خالد بن خداش، عن سَلْمِ بنِ قتيبة،

أربعتهم (النضر، وأبو داود، وسعد، وسَلْم) عن شعبة، عنه به،

ولفظ أبي يعلى: عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﵎ يصدق العبد في خمس يقولهن، إذا قال: لا إله إلا الله لا شريك له، قال: صدق عبدي، وإذا قال: لا إله إلا الله والله أكبر، قال: صدق عبدي، وإذا قال: لا إله إلا الله والحمد لله، قال: صدق عبدي، وإذا قال: لا إله إلا الله له الملك وله الحمد، قال: صدق عبدي» والباقون نحوه، واقتصر سعد بن شعبة على أول المتن فقط، ورواية سَلْمٍ مختصرة وفيها زيادة، وفي رواية النضر، وأبي داود كلاهما عن شعبة التصريح بالسماع من الأغر وزاد أبو داود عن شعبة في آخره: «قال أبو إسحاق: وحدثني أبو جعفر الفراء ـ مؤذن أبي إسحاق ـ عن الأغر، عن أبي هريرة ﵁ قال: من قال في مرضه لم تمسه النار، قال شعبة: فلقيت أبا جعفر فسألته، فحدثني عن الأغر، عن أبي هريرة ﵁».

وعلقه الدارقطني عن إسماعيل بن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار ابن العباس الشِّبَامِيِّ، وإسحاق بن عبد الله المِخْوَلي، عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة ﵁ مرفوعاً، ولم أقف عليه، وستأتي رواية إسماعيل، عن عبد الجبار على الوجه الثالث.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة ﵁ موقوفاً.



أخرجه الترمذي (٥/٤٥٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٧٧) من طريق غندر، عن شعبة، عنه به، وفيه زيادة، وأحال النسائي على لفظ حمزة الزيات الآتي تخريجه[1].

وعلقه الدارقطني عن معاذ بن معاذ، عن شعبة، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما مرفوعاً.

أخرجه عبد بن حميد (٩٤٢) عن مصعب بن المقدام،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٧٥) من طريق أبي نعيم،

وأبو يعلى (١٢٥٨)، ومن طريقه ابن حبان (٨٥١)، والشَّحَامي في

---

(١) وقفت على رواية لعبد الرزاق (٦٠٤٩) قال: عن صاحبٍ لهم، عن شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت الأغر أبا مسلم، يحدث عن أبي هريرة قال ـ فذكره موقوفاً ـ.. قال: فلقيت شعبة، فحدثني بهذا عن الأغر، عن أبي هريرة.. قال: عبد الرزاق: وقد سمعته أنا من عبد الله بن كثير، عن شعبة بإسناده» فقوله: «فلقيت شعبة، فحدثني بهذا عن الأغر، عن أبي هريرة» الظاهر أن فيه سقطاً، وصوابه كما في رواية أبي داود الطيالسي: «قال شعبة: فلقيت أبا جعفر فسألته، فحدثني عن الأغر، عن أبي هريرة»، وعبد الله بن كثير شيخ عبد الرزاق بصري نزل صنعاء يروي عنه عبد الرزاق، وهشام بن يوسف، أفاده أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/٢١٧٧)، ولم أقف على ترجمته، وفي «المصنف» روايات عديدة عنه، ورأيت البعض يخلط بينه وبين عبد الله بن كثير القارئ المكي.

«الأحاديث الإلاهيات» (٣/ب) من طريق يحيى بن أبي بكير،

والحاكم (١/٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦٥٤)، وفي «الأسماء والصفات» (١٨٧)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٥٠) ـ من طريق عبيد الله بن موسى،

ووجيه بن طاهر الشَّحَامي كما في «التدوين» (٣/٤٤٢) من طريق عباد ابن موسى، عن إسماعيل بن جعفر،

خمستهم (مصعب، وأبو نعيم، ويحيى، وعبيد الله، وإسماعيل) عن إسرائيل.

وعبد بن حميد (١٤٩)، وابن ماجه (٣٧٩٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٧٤)، وأبو يعلى (٦١٥٤)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» (١٩٢/أ) ـ ومن طريقه محمد بن إسحاق بن منده في «التوحيد» (١٦٣، ٩٠٨)، ومن طريق ابن منده أخرجه قوام السنة في «الترغيب» (٨٦) ـ من طريق حمزة الزيات.

والترمذي (٣٤٣٠) من طريق إسماعيل بن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار بن العباس.

والبزار (٨٢٧٣)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (ص٤٦٥) من طريق محمد بن جُحادة،



والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٠٨) من طريق زهير بن معاوية، أربعتهم (إسرائيل، وحمزة، وعبد الجبار، ومحمد، وزهير) عنه به، نحوه وفيه زيادة، ولفظ أبي نعيم عن إسرائيل مختصر، ولم يذكر عبيد الله عنه آخر الحديث، وفي رواية مصعب بن المقدام، وإسماعيل بن جعفر، كلاهما عن إسرائيل، وحمزة الزيات، وزهير بيان سماعه من الأغر.

وعلقه الدارقطني عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وعن إسماعيل بن محمد بن جُحادة، عن إسحاق بن عبد الله المِخْوَلي، ولم أقف على روايتهما.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وأبو داود الطيالسي، وسعد بن شعبة، وسَلْمُ بنُ قتيبة، وكلهم ثقات إلا أن سَلْماً ربما وهم على شعبة، وتقدموا جميعاً إلا:

- سعد بن شعبة بن الحجاج، وهو صدوق لكن ليس له عن أبيه كبير رواية[1]، وروايته تفرد بها إبراهيم بن راشد الآدمي كما قاله الدارقطني[2]،

---

(١) «اللسان» (٤/١٩).

(٢) «أطراف الأفراد» (٤٩٨١).



وإبراهيم صدوق[1].

وروى الوجه الثاني عن شعبة:

غندر.

وقد رجح الإمام الدارقطني رحمه الله الوقف عن شعبة، وترجيحه ظاهر لأنه عنده من رواية الكبار من أصحاب شعبة وسبق تخريجه من رواية غندر، ويمكن أن يكون الوهم في رفعه من جهة اشتمال المتن على قَوْلٍ مرفوعٍ لله عز وجل، فظنوا الرواية مسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجهان الأول، والثاني** قد تقدما في الخلاف على شعبة وأن الثاني هو الأرجح عنه، **وأما الوجه الثالث فرواه عن أبي إسحاق:**

إسرائيل، وحمزة الزيات، وعبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيُّ، ومحمد ابن جُحادة، وزهير بن معاوية، وهؤلاء تقدموا إلا:

- عبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيَّ، صدوق[2].
- محمد بن جُحادة الأَوْدِيَّ، ثقة[3].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٩٩)، «تاريخ بغداد» (٦/٧٤)، «اللسان» (١/١٤٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٨٤/ت٣٦٩٤).

(٣) السابق (٢٤/٥٧٥/ت٥١١٤).



ورجح الدارقطني رحمه الله في جوابه الثاني الوقف عن أبي إسحاق فقال: «والموقوف هو الأشبه»، والذي رجحه هو الأقرب، ولعل من رفعه عن أبي إسحاق ظنه مسنداً إلى النبي ﷺ لاشتماله على قَوْلٍ مرفوعٍ لله ﷻ كما مضى في الاختلاف على شعبة، لكن قد يُشكل تتابع الجماعة على الرفع وأرى أنه قد لا يَبْعُدُ تحميل أبي إسحاق الوهم في رفعه.

وأما الرواية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فأنا متوقف فيها، ولما ساق النسائي رحمه الله رواية أبي نعيم عن إسرائيل على الوجه الثالث قال: «خالفه شعبة فوقف الحديث ولم يذكر أبا سعيد الخدري»، ثم أسند رواية غندر، فربما يفهم منه إعلال ذكر أبي سعيد رضي الله عنه.

وأشار الدارقطني رحمه الله إلى اختلاف الرواة في ذكر آخر الحديث وهو قوله: «من قاله في مرضه ثم مات لم يدخل النار»، فهذه الزيادة ذكرها كل من: النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وأبو داود، كلاهما عن شعبة، ومصعب بن المقدام، وإسماعيل بن جعفر، كلاهما عن إسرائيل، وحمزة الزيات، فروى هؤلاء عن أبي إسحاق أنه قال في آخر الحديث: «ثم قال الأغر شيئاً لم أفهمه، فقلت لأبي جعفر: أي شيء قال؟ قال: من رزقهن عند الموت لم تمسه النار»، وهذا لفظ حمزة، والباقون نحوه.

وممن ذكرها موصولة من رواية أبي إسحاق دون هذا التفصيل:



عبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيُّ.

وبعض الرواة لم يذكرها أصلاً، كرواية عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل التي أشار إليها الدارقطني.

والصواب أنها محفوظة ـ إن شاء الله ـ لكن على التفصيل الذي ذكره من سبق، وأن أبا إسحاق لم يفهمها من الأغر فسمعها من أبي جعفر عنه، فمن لم يذكرها اقتصر على القدر المسموع جيداً لأبي إسحاق من الأغر، وأما من وصلها بالحديث فلم يضبط المتن كما ينبغي فأدرج هذه الزيادة وهي بإسناد آخر، وأبو جعفر المذكور هو: الفراء، اختلف في اسمه، وهو ثقة، وكان مؤذن مسجد أبي إسحاق[1].

وفي الحديث زيادة سَلْمِ بنِ قتيبة، عن شعبة: «وإذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله لم تمسه النار»، فهذه الزيادة فيها نظر، فالراوي عن سلم وهو: محمد بن خالد بن خداش المُهَلَّبي، صدوق يغرب[2]، وقد قال أبو نعيم عقب تخريجه لروايته: «غريب من حديث شعبة، تفرد به سلم»[3]، فهي زيادة غريبة غير محفوظة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٣/١٩٧/ت٧٢٨٥).

(٢) السابق (٢٥/١٣٥/ت٥١٧٥).

(٣) «الحلية» (٧/٢٠٧).



وأبو مسلم الأغر المديني، نزيل الكوفة، ثقة[1]، وسماع أبي إسحاق منه صحيح، وما تقدم ذكره في زيادة: «من رزقهن..» دليل على سماعه هذا الحديث من الأغر.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً صحيح.



(١) «تهذيب التهذيب» (١/٣٦٥/ت٦٦٥).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والحنتم».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه الجراح بن الضحاك، عن أبي إسحاق، عن الزبير بن عدي، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وغيره يرويه عن أبي إسحاق، عن مجاهد، ولا يذكر فيه: الزبير بن عدي.

ويشبه أن يكون الضحاك قد حفظه»[1].

تخريج الحديث:

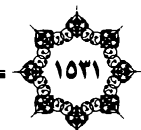
هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن الزبير بن عدي، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الزبير بن عدي، عن مجاهد، عن

(١) «العلل» (١٠/٧٤/س١٨٧٩).



أبي هريرة رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن الجراح بن الضحاك، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه البزار (٩٣٦٠) من طريق روح بن عبادة،

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٥٣٨٤) عن أبي بكر محمد بن صالح بن خلف الجَوَارِبي، عن أبي الأشعث أحمد بن المقدام العجلي، عن محمد بن بكر البُرْساني،

كلاهما (روح، والبُرْساني) عن شعبة.

وأبو يعلى (٦١٢٨) من طريق عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيِّ.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٢٢٧)، والخطيب (٣/٨٣)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (٩٦/ب) من طريق زهير بن معاوية.

ثلاثتهم (شعبة، وعبد الرحمن، وزهير) عنه به، ولفظ روح، عن شعبة: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى عن الدباء، والحنتم، والمزفت»، ولفظ الرُّؤاسِيِّ: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن النبيذ، والمزفت، والدباء»، ولفظ الطحاوي عن زهير بن معاوية: «نهانا رسول الله ﷺ أن ننبذ في الدباء، والمزفت»، زاد الخطيب عقبه: «قال أبو إسحاق: وهو القرع»، ونحوه رواية الخِلَعِي، وفي رواية زهير: «أنبأني مجاهد قال:

سمعت أبا هريرة».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق على وجهين، **فالوجه الأول** علقه الدارقطني عن الجراح بن الضحاك، ولو صح عنه فالجراح لا بأس به.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ، وزهير بن معاوية، وهما ثقتان تقدما، ولم يتبين لي قدم سماع عبد الرحمن من أبي إسحاق، وأما زهير فمتأخر، وزاد زهير ذكر السماع بين أبي إسحاق ومجاهد.

وأما رواية شعبة فلها طريقان، فطريق روح بن عبادة سيأتي الكلام عليها، وأما طريق البُرْساني، عن شعبة فالدارقطني رحمه الله نص على تفرد شيخه الجَوَارِبي به، وهو صدوق كما قال الخطيب(١)، وشيخه أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي ثقة(٢)، عن محمد بن بكر البُرْساني، وهو صدوق(٣).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣٦٢/٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٨٨/١/ت١١٠).

(٣) السابق (٥٣٠/٢٤/ت٥٠٩٢).



وذكر الدارقطني رحمه الله أيضاً أن الجَوَارِبي قد خولف، فذكر عن أبي عبيد القاسم بن إسماعيل المَحَامِلِيِّ ـ وهو ثقة[1] ـ وأبي عبد الله أحمد بن علي بن العلاء الجُوْزَجَاني ـ وهو ثقة[2] ـ أنهما روياه عن أبي الأشعث، عن سعيد بن أبي عروبة موقوفاً، ويظهر من كلامه أنه حوالة على باقي الإسناد الأول فيكون عن سعيد بن أبي عروبة، عن أبي إسحاق به.

ورواية المَحَامِلِيِّ، والجُوْزَجَاني أرجح، وسماع أبي الأشعث من سعيد بعد الاختلاط بيقين لأن اختلاطه كان سنة ١٤٥، ومولد أبي الأشعث سنة ١٥٦ فقد صار سعيد مختلطاً عند ولادته، فلا تقبل هذه الرواية عن أبي إسحاق لما سبق[3].

وقد مال أبو الحسن رحمه الله إلى ترجيح قول الجراح بن الضحاك لأنه ـ والله أعلم ـ زاد الزبير بن عدي في الإسناد، وقد كان حذفها أسهل عليه، لكن قد يُعترض على هذا من جهتين:

---

(١) «السير» (١٥/٢٦٣).

(٢) السابق (١٥/٢٤٨).

(٣) المعهود أن ابن أبي عروبة يروي عن أبي إسحاق بواسطة كما سبق في دراسة الحديث (٥٥)، ولم أقف على سماعه من أبي إسحاق، أما ما وقع عند ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (٥) من طريق يحيى القطان، عن سعيد قال: حدثني أبو إسحاق، فالأقرب أن: «سعيد» تصحيف من: «شعبة» كما استظهره محقق الكتاب.

الأولى: أن أبا إسحاق سمع من مجاهد[1]، وله معه مباحثة[2]، وقول شعبة لما سئل: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ فقال: «ما كان يصنع بمجاهد، هو أحسن حديثاً من مجاهد..»[3] لا يريد به نفي السماع، فالسائل كأنه أراد رفع منزلة أبي إسحاق بسماعه من مجاهد، فأجابه شعبة بما حاصله أن أبا إسحاق أحسن وأقدم سماعاً من مجاهد فما كان يصنع به.

الثانية: تصريح أبي إسحاق بالسماع من مجاهد كما سبق في رواية زهير، ويتأيد حفظ سماعه الحديث من مجاهد برواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، لأنه كان لا يروي عن أبي إسحاق إلا ما كان سماعاً له.

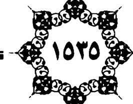
فتقديم قول الجراح محل نظر، ويشبه أن يكون مرجوحاً، والأرجح أنه عن أبي إسحاق، عن مجاهد، لكن بقي في هذا الوجه مخالفة شعبة لرواته بوقف الحديث، وسياق البزار لروايته يدل على إرادته إعلال المرفوع من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد برواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن مجاهد.

---

(١) صحيح البخاري (١٧٨١).

(٢) تفسير الطبري (٢/١٥٣).

(٣) السابق (٢٢/١١١).



فقد ساق (٩٣٥٩) حديث يونس، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الدباء، والحنتم، والمزفت»، ثم ساق بعده (٩٣٦٠) حديث روح بن عبادة: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى عن الدباء، والحنتم، والمزفت»، وكلمة: «نَهَى» تحتمل هذه القراءة، وتحتمل أنها بالياء: «نُهِيَ»، وعلى كليهما فلم يصرح شعبة بالرفع، وهذا - والله أعلم - أرجح الأوجه عن أبي إسحاق؛ لمنزلة شعبة، وحفظه، وتقدم سماعه.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «يقال لأهل الجنة أن تحيوا فلا تموتوا أبداً، وأن تصحوا فلا تسقموا أبداً» الحديث.

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه ابن المبارك، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن الأغر عنهما موقوفاً.

ورفعه عبد الرزاق، عن الثَّوْري.

وكذلك قال حمزة الزيات، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم ابن قيس بن قهد، عن أبي إسحاق، ورفعه صحيح.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه رفعاه، ولم يذكر الأغر»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

(١) «العلل» (١١/٢٤٠/س٢٢٦١).



١ـ أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً.

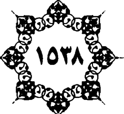
٦ـ أبو إسحاق، عن الأغر قوله.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد ـ زيادات نعيم» ـ (٤٢٨)، ومن طريق آخر عن ابن المبارك أخرجه البغوي في «معالم التنزيل» (٣/٢٣٠)،

وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/١٤٨) من طريق عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن الفِرْيابي،

كلاهما (ابن المبارك، والفِرْيابي) عن الثَّوْري، عنه به، ولفظ



ابن المبارك: عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا[1]: «ينادي مناد: إن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً، وتصحوا فلا تسقموا أبداً، وتشبوا فلا تهرموا أبداً، وتنعموا فلا تبأسوا أبداً، فذلك قوله: (ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها بما كنتم تعملون)»، وأحال أبو نعيم بلفظ الفِرْيابي على لفظ عبد الرزاق، وفي رواية ابن المبارك التصريح بسماع أبي إسحاق من الأغر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢٥٦١) - ومن طريقه مسلم (٢٨٣٧)، والإمام أحمد (١١٩٢٤) - ومن طريقه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٩٠)، وابن البخاري في «المشيخة» (٥٩٨) - وعبد بن حميد (٩٤٠) - ومن طريقه مسلم (٢٨٣٧)، وابن البخاري (٥٩٦) - والترمذي (٣٢٤٦)، وابن أبي ثابت في «حديثه» (ج١/١٣٦/أ) - ومن طريقه ابن عساكر (١٥/٣٧٨)، وابن البخاري (٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥)، والأَبَرْقُوهِيُّ في «معجم شيوخه» (٤٠/أ) - والطبراني في «المعجم الصغير» (٢١٣) - ومن طريقه أبو نعيم (٢٩٠)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٩٩)، والسِّلَفِي في «المشيخة

(١) في كتاب «الزهد»: قال، والتصويب من البغوي.



البغدادية» (٨٦/أ)، وابن نقطه في «تكملة الإكمال» (٣٦٠٤)، والضياء المقدسي في «صفة الجنة» (٨٣/ب)، وابن البخاري (٥٩٧، ٦٠٠) ـ وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٧/٢) ـ ومن طريقه ابن البخاري (٥٩٩) ـ والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٤٠، ٤٤٣)، وابن عساكر في «المشيخة» (١٩٨/أ) من طريق عبد الرزاق،

وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٨/٢) من طريق أبي سفيان محمد بن حميد المَعْمَرِيِّ،

كلاهما (عبد الرزاق، وأبو سفيان) عن الثَّوْري.

والإمام أحمد (٨٢٤١، ١١٣٥٠)، والدارمي (٢٨٦٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٢٠)، والحسن بن علي بن علويه القطان في «المنتخب من الفوائد» (ج١/١٦٩/ب)، وابن أبي حاتم في «تفسير القرآن العظيم» (٨٤٧٧)، وابن الأعرابي في «المعجم/ط الحسيني» (٢٣٩٣)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٨٧، ١٤٨/٢) من طريق حمزة الزيات.

وابن مردويه في «ثلاثة مجالس من الأمالي» (١٢)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٩/٢) من طريق أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن صبيح قال: «وجدت في كتاب جدي: ثنا أبو مريم» يعني: عبد الغفار بن القاسم الأنصاري.

وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/ ١٥٠) من طريق مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل.

أربعتهم (الثَّوْري، وحمزة، وأبو مريم، وإسرائيل) عنه به، نحوه، ولفظ الدارمي، وابن أبي حاتم مختصر، ولم يذكر الطبراني الآية، وليست في رواية إسرائيل، وأحال أبو نعيم بلفظ المَعْمَرِيِّ على لفظ عبد الرزاق، وفي رواية عبد الرزاق، والمَعْمَرِيِّ كلاهما عن الثَّوْري، وأبي مريم الأنصاري التصريح بسماع أبي إسحاق من الأغر.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً.

علقه الدارقطني عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٩) من طريق شعيب بن راشد الكوفي، عنه به، نحوه وفيه زيادة، وصرح فيه بالسماع من الأغر.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي سعيد رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه هناد في «الزهد» (١٧٥)، والطبري في «جامع البيان» (١٤٦٦٩) من طريق قبيصة بن عقبة، عن الثَّوْري، عنه به، نحوه، ولفظ الطبري مختصر.

الوجه السادس : أبو إسحاق ، عن الأغر قوله.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٤٦٦٨) عن سفيان بن وكيع ، عن أبي داود عمر بن سعد الحَفَرِيِّ[١] ، عن الثَّوْري ، عنه به ، نحوه مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري ، فروى عنه الوجه الأول :

ـ عبد الله بن المبارك ، إمام حافظ تقدم ، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب الثَّوْري.

ـ محمد بن يوسف الفِرْيابي ، إلا أن روايته من طريق عبد الله بن محمد ابن سعيد بن أبي مريم ، وهو منكر الحديث عن الفِرْيابي وغيره[٢].

ووقفه أيضاً : قبيصة بن عقبة السَّوائِيُّ في الوجه الخامس ، إلا أنه لم يذكر أبا هريرة ﷺ ، فليس فيه ما ينكر ، وقبيصة ثقة من طبقة عبد الرزاق في الثَّوْري.

وروى عن الثَّوْري الوجه الثاني :

---

(١) وقع هنا في الإسناد بين الحَفَرِيِّ والثَّوْري اسم : سعيد بن بكير ، ولم أعرف من هو ، والحَفَرِيُّ يروي عن الثَّوْري مباشرة ، ولعله خطأ.

(٢) «اللسان» (٤/ ٣٣٨).

ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة حافظ تقدم، وليس في الطبقة الأولى من أصحاب الثَّوْري.

ـ أبو سفيان محمد بن حميد المَعْمَرِيُّ، ثقة، وقدمه يحيى بن معين على عبد الرزاق[1].

وروى عن الثَّوْري الوجه السادس:

عمر بن سعد أبو داود الحَفَرِيُّ، ثقة، قدمه ابن معين على قبيصة، والزُّبَيْري، والفِرْيابي في حديث الثَّوْري[2]، إلا أن الراوية عنه ضعيفة لمكان سفيان بن وكيع بن الجراح، وهو ضعيف تقدم مراراً.

وقول من وَقَفَهُ عن الثَّوْري أقوى فيما يظهر لأن ابن المبارك مقدم في الثَّوْري، وتابعه قبيصة وإن لم يذكر أبا هريرة.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

سفيان الثَّوْري في المحفوظ عنه.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

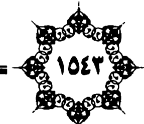
حمزة الزيات، وإسرائيل.

وروي من حديث الثَّوْري وهو مرجوح عنه.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/١٠٩/ت٥١٦٨).

(٢) السابق (٢١/٣٦٠/ت٤٢٤١).



وروي من حديث أبي مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري ـ وهو رافضي متروك الحديث[١] ـ إلا أنه من رواية أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن صبيح وجادة من كتاب جدّه، عن أبي مريم، وأحمد قال فيه الدارقطني: «ليس بالقوي»[٢]، وجده إسماعيل ثقة تقدم.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الرابع:

شعيب بن راشد الكوفي، تقدم أنه صدوق، وقد تابعه عليه الثَّوْري وزاد ذكر أبي سعيد رضي الله عنه.

فتبين مما سبق أن الوقف رواه الثَّوْري، وشعيب بن راشد، ورفعه حمزة الزيات، وإسرائيل، فالدارقطني رحمه الله رجح تصحيح الرفع، ووجهُهُ ثقة رواته، وقبله صححه مسلم رحمه الله، وعلى هذا فتحمل رواية من وقفه على أنها تقصير بالحديث.

ويشبه أن الوقف أصح عن أبي إسحاق، وربما يؤخذ من صنيع الترمذي رحمه الله ترجيحه، فإنه لما ساق رواية عبد الرزاق سكت عنها، ثم قال: «رواه ابن المبارك وغيره، عن الثَّوْري ولم يرفعوه»، والوهم في الرفع محتمل لما اشتمل عليه الحديث، لكن ترجيح الوقف له وجه من جهة أنه تفسير من

---

(١) «اللسان» (٥/٤٦).

(٢) سؤالات الحاكم (ت٢٤).



الصحابي للآية.

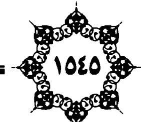
وبقي في الحديث بيان اختلاف الرواة في الآية، فجمهور الرواة عن عبد الرزاق، عن الثَّوْري، وباقي الرواة ذكروا قوله تعالى: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (الأعراف: ٤٣)، وخالفهم محمود بن غَيْلان عند الترمذي، ونوح بن حبيب القومسي فذكرا عن عبد الرزاق قوله تعالى: ﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (الزخرف: ٧٢)، وقول الجمهور أصح، ولعلهما اشتبهت عليهما الآيتان لتقاربهما.

وتقدم أن الأغر أبا مسلم ثقة، وسماع أبي إسحاق منه معروف، وقد صرح بسماعه منه في هذا الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعاً صححه مسلم، وصحح رفعه الدارقطني، والموقوف أشبه والله أعلم.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: أصبنا سبايا، فكنا نعزل عنهن، فقلنا: رسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله! فسألناه، فقال ﷺ: «ليس من كل الماء يكون الولد، وما يُقدر أن يكون كان».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ عنه، واختلف عنه:

فرواه منصور بن المعتمر، وسفيان الثَّوْري، ومُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ، وعمر بن عبيد، عن أبي إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

ورواه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن أبي الوَدَّاك، وليس بمحفوظ.

والصحيح عن أبي إسحاق، عن أبي الوَدَّاك»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(١) «العلل» (١١/٣٤٩/س٢٣٣٢).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

أخرجه ابن طَهْمَان في «المشيخة» (٩٤) ـ ومن طريقه ابن منده في «التوحيد» (٣٣٠) ـ عن منصور بن المعتمر.

والطيالسي (٢٢٨٩) ـ ومن طريقه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣٤/٣)، وفي «مشكل الآثار» (٣٩٢٣) ـ وابن منده في «التوحيد» (٢٥٨)، وابن حبان (٤١٩١) من طريق شعبة.

والإمام أحمد (١١٤٨٠)، وأبو يعلى (١١٥٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٤/٣)، وفي «مشكل الآثار» (٣٩٢٤) من طريق الثَّوْري.

والإمام أحمد (١١٥٨٣، ١١٩٠٢) عن عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيِّ.

وأبو عوانة (٤٣٥٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٣/٣)، وابن البختري كما في مجموع مصنفاته (٢٦٨) من طريق مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٢/ب) عن القاسم بن محمد الدلال، عن إبراهيم بن علي البزاز، عن رَوْحِ بنِ مُسَافِرٍ.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١١٦٤) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والخطيب في «المتفق والمفترق» (٩٥٩) من طريق جعفر بن محمد بن عمرو الخشاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن الكسائي، عن حمزة الزيات.



ثمانيتهم (منصور، وشعبة، والثَّوْري، وعمر، ومُطَرِّفٌ، وروح، وزيد، وحمزة) عنه به، ولفظ ابن طَهْمَان: عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: أصبنا سبايا يوم حنين، فكنا نعزل عنهن، فقلنا: رسول الله رضي الله عنه بين أظهرنا لا نسأله عن هذا! فسألنا عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «ليس من كل الماء يكون الولد، وما يُقدر أن يكون كان»، والباقون بمعناه، وأحال أبو عوانة بلفظ مطرف على لفظ طريق آخر، وأحال الطحاوي في «المشكل» بلفظ الثَّوْري على لفظ شعبة، وفي رواية روح زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١٠٤) من طريق يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، عنه به، نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

منصور بن المعتمر، وشعبة، والثَّوْري، وعمر بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ، ومُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الحَارِثِيُّ، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وكلهم ثقات تقدموا، وفيهم أصحاب أبي إسحاق الأثبات، فهذا محفوظ عنه.

أما رواية رَوْحِ بنِ مُسَافِرٍ فالإسناد لا يثبت إليه، فالرواية من طريق القاسم بن محمد الدلال ومرَّ أنه ضعيف[1]، وشيخ القاسم: إبراهيم بن علي البزاز لم أقف على ترجمته.

وأما رواية حمزة بن حبيب الزيات ففيها من لم أعرف ترجمته وهم: جعفر بن محمد بن عمرو الأَحْمَسِيُّ الخشاب وهو من شيوخ أبي نعيم الأصبهاني وقد أكثر عنه في مصنفاته وخرج عنه في «المستخرج»، فيشبه أن يكون مقبول الرواية حتى يوقف على ترجمته، وشيخه: عبد الحميد بن عبد الرحمن الكسائي الكَلْبِيُّ الكوفي لم أقف على ترجمته أيضاً[2].

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

أبو بكر بن عياش، وتقدم أن سماعه من أبي إسحاق ليس بالقوي، ثم هو إن حدث من حفظه فضعيف، فهذا ليس بمحفوظ عن أبي إسحاق، ومع هذا فقد كان أبو بكر يضطرب في روايته فهنا جعله عن أبي إسحاق، عن

---

(١) انظر: (ص٥٣٩).

(٢) عدَّ الخطيب في «المتفق» ثمانية ممن يسمى: عبد الحميد بن عبد الرحمن، وقال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٨٦/ت١٨٣٢): «عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني الكوفي يكنى أبا يحيى، ضعفه أحمد، ووثقه يحيى.. وجملة من يجيء في الحديث اسمه: عبد الحميد بن عبد الرحمن ثمانية لم يضعف غيره»، فيفهم منه أنه لم يقف على تضعيف في عبد الحميد الكسائي.

أبي الودَّاك، عن أبي سعيد ﷺ، وله وجه آخر رواه الترمذي في «العلل الكبير» (٤٤٧/١) قال: «حدثنا أبو كريب قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب ﷺ قال: أصبنا جواري... سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح عن أبي الودَّاك، عن أبي سعيد، وقد أدخلوا بين أبي إسحاق وبين أبي الودَّاك رجلاً»، وما أشار إليه البخاري ﷺ آخر كلامه هو من رواية أبي بكر أيضاً كما علقه عنه الدارقطني، وسبق تخريجه.

فأبو الحسن الدارقطني ﷺ رجح قول الجماعة، وقبله رجحه البخاري ﷺ، وسبب الترجيح ظاهر، فأبو بكر بن عياش تفرد بزيادة القاسم بن مُخَيْمِرَةَ في الإسناد كما ذكره الطبراني، وحاله في أبي إسحاق ما قد علمت، وخالفه أثبات ثقات في أبي إسحاق.

والحديث في إسناده أبو الوَدَّاك وهو: جَبْرُ بنُ نَوْفٍ الهَمْدَانِيُّ الكوفي، ثقة[1]، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع منه في رواية شعبة، وأما سماع أبي الودَّاك من أبي سعيد الخدري ﷺ فمشهور، وحديثه عنه عند مسلم، وفي رواية ابن حبان لهذا الحديث من طريق شعبة تصريحه بالسماع من أبي سعيد ﷺ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٤٩٥/ت٨٩٥).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد رضي الله عنه صحيح، وخرجه مسلم من طرق أخرى عن أبي الوَدّاك، والشيخان من طرق أخرى عن أبي سعيد رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي إسحاق، عن أنس رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «من ذُكرت عنده فليُصلِّ عليَّ، فمن صلى عليَّ مرة صلى الله عليه عشراً».

فقال: «اختلف فيه على أبي إسحاق:

فرواه إبراهيم بن طَهْمَان، والمغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن أنس رضي الله عنه.

وخالفهما يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، فرواه عن أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس رضي الله عنه، وهو الصواب»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (٢٢٣٦) ـ ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى»

---

(١) «العلل/الدباسي» (٦/١١٤/س٢٤٩٧).

(٩٨٠٦)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٤/٢)، ـ والشجري في «الأمالي» (١/١٢٣) من طريق أبي سلمة المغيرة بن مسلم الخراساني.

وأبو يعلى (٤٠٠٢) ـ ومن طريقه ابن السني (٣٨٠)، وأبو عمرو بن حمدان الحِيْرِيُّ في «فوائد الحاج» (٦٦/أ)، وأبو الشيخ في «عوالي حديثه» (ج١/٢٧/ب)، والخطيب في «السابق واللاحق» (٨٧ـ٨٨)، والشَّحَامي في «الأحاديث الألف السباعيات» (٩٢/ب)، وابن عساكر (٢٧٨/٨) ـ والدولابي في «الكنى» (٨١٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٦٧، ٤٩٤٨)، وابن السني (٣٨٠)، وأبو الشيخ في «عوالي حديثه» (ج١/٢٧/ب)، والقَطِيْعي في «جزء الألف دينار» (١٤٢)، وابن الغطريف في «جزئه» (٦٣) ـ ومن طريقه الدَّامَغَاني في «الأحاديث والأخبار» (١١٥/أ، ب)، وابن عساكر في «حديث أهل حُرْدَان» (١٨٨/أ)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٦١/أ)، والذهبي في «السير» (٣٨٣/٧)، وفي «معجم الشيوخ» (٢٣٢/٢)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١٦١/١) ـ وخلف ابن أحمد السِّجِسْتاني الأمير كما في «المنتقى من حديثه» (٢٦٤/أ)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤٧/٤) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

كلاهما (المغيرة، وإبراهيم) عنه به، ولفظ أبي داود: قال رسول الله ﷺ: «من ذُكرت عنده فليُصلِّ عليَّ، ومن صلى علي مرة، صلى الله

عليه عشراً»، وزاد القَطِيْعي في هذا الحديث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي دون سائر الرواة عنه: «أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة، وليلة الجمعة..».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه أبو يعلى (٣٦٨١) - ومن طريقه الضياء (١٥٦٧) -.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٦٧١) عن إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي،

كلاهما (أبو يعلى، وإبراهيم) عن أبي الجهم الأزرق بن علي، عن حسان بن إبراهيم الكِرْمَاني، عن يوسف[1] بن إسحاق بن أبي إسحاق.

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٦٥٥) من طريق محمد بن يونس، عن سعيد بن بيان، عن شعبة.

كلاهما (يوسف، وشعبة) عنه به، مثله، لكن في رواية الضياء، والطبراني بلفظ: «فمن صلى علي صلاة واحدة صليت عليه عشراً».

---

(١) عند الضياء: يونس.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

ـ المغيرة بن مسلم صدوق تقدم

ـ إبراهيم بن طَهْمَان تقدم أنه ثقة يغرب.

فهذا الوجه محفوظ عنه.

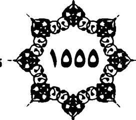
وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

ـ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وهو ثقة وبعض الأئمة يَعُدُّهُ أحفظ ولد أبي إسحاق، وروايته جاءت من طريق أبي الجهم الأزرق بن علي، عن حسان بن إبراهيم الكِرْمَاني، عن يوسف، فالأزرق ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب»، وحسان صدوق عنده أفراد، وله وهم ليس بالقليل، فيتأنى فيما ينفرد به وكلاهما قد تقدم.

وقد اختلف على الأزرق في لفظ الحديث، فرواه عنه أبو يعلى على اللفظ المذكور في الوجه الأول، وأبو يعلى حافظ إمام.

ورواه باللفظ المذكور في الوجه الثاني إبراهيم الوكيعي، وهو ثقة[1]، وقال الطبراني عقب روايته للحديث: «لم يرو هذا الحديث عن يوسف إلا حسان، تفرد به الأزرق بن علي»، ولعل ما وقع في هذا الحديث بسبب

(١) سؤالات الحاكم (ت٤٥)، «تاريخ بغداد» (٦/٥).



حسان أو الأزرق.

- شعبة بن الحجاج، وروايته تفرد بها محمد بن يونس - وأظنه الكديمي - عن سعيد بن بيان، ويكنى أبا حنيفة، ولقبه سابق الحاج[1]، ولا يعرف عنه غير هذا، والكديمي رمي بالكذب ووضع الحديث[2]، فهذا غريب عن شعبة كما قاله الدارقطني في «الأفراد».

والإمام أبو الحسن الدارقطني رحمه الله رأى الصواب قولَ يوسف، وهو ظاهر، فأبو إسحاق لا يصح له سماع من أنس رضي الله عنه بل ولا رؤية[3]، فلابد من واسطة إذاً، وقد أثبتها يوسف وهو - مع قرابته - أحفظ لحديث أبي إسحاق من إبراهيم بن طَهْمَان، والمغيرة بن مسلم، لكن عدم ذكرها ربما كان من أبي إسحاق فلعله كان يرسله أحياناً، وأحياناً يسنده فيسمي الواسطة.

ومع التسليم بلزوم الواسطة، إلا أن البحث هنا في ثبوت كون الواسطة بُريد بن أبي مريم، لما تقدم الكلام عليه من التفرد في الرواية من طريق يوسف[4]، وإن سلمت الرواية على الوجه الثاني فالاتصال بين أبي إسحاق،

---

(١) «نزهة الألباب» (١/٣٥٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/٦٦/ت٥٧٢١).

(٣) «المراسيل» للرازي (٥٢٨).

(٤) روي الحديث من طرق عن يونس بن أبي إسحاق، عن بريد، وأشار النسائي في «السنن=

وبُريد بن أبي مريم يحتاج إلى إثبات كما سبق[1].

وسبق التنبيه إلى زيادة القَطِيْعي وأنه لم يتابع عليها، ويشبه أن يكون دخل عليه حديث في حديث.

وللحديث طرق أخرى منها ما أخرجه مسلم (٤٠٨) من حديث العلاء ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «من صلى علي واحدة، صلى الله عليه عشراً».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس بن مالك ﷺ غريب، وأما رواية أبي إسحاق، عن أنس ﷺ فمنقطعة، وصح الحديث من رواية أبي هريرة ﷺ.

=الكبرى» (٩٨٠٧، ٩٨٠٨) إلى اختلاف على يونس فقيل عنه كما سبق، وقيل: عن يونس، عن بريد قال: كنت أُزامل الحسن بن أبي الحسن في محمل فقال: حدثنا أنس بن مالك فذكره، وطريق يونس يحتاج إلى مزيد بحث، ويتأنى فيما ذكره من التصريح بالسماع بين بريد وأنس ﷺ.

(١) انظر: (ح٩٣).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث يُروى عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال ﷺ: «هي في كل رمضان».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

وخالفه علي بن صالح؛ رواه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

والموقوف أشبه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما

(١) «العلل/الدباسي» (٦/٣٧٨/س٢٨٠٧).

مرفوعاً.

أخرجه أبو داود (١٣٨٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٨٤)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٥٦)، والبيهقي (٤/ ٣٠٧)، وابن عساكر (٥/ ٣٤٥)، والضياء في «المنتقى من المسموع بمرو» (١٢٠/أ) من طريق موسى بن عقبة، عن به، ولفظ الطحاوي: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سئل رسول الله ﷺ - وأنا أسمع - عن ليلة القدر فقال: «هي في كل رمضان».

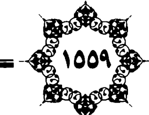
الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٧٥)، والطبري في جامع البيان (٢٤/ ٥٣٣) من طريق سفيان الثَّوْريِّ.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٨٤) من طريق الحسن بن صالح بن حي، وشعبة بن الحجاج.

والطحاوي أيضاً من طريق يوسف بن عدي، عن أبي الأحوص.

أربعتهم (الثَّوْري، والحسن، وشعبة، وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق به، ولفظ ابن أبي شيبة مختصر، ولفظ الطبري مثل لفظ موسى بن عقبة، وأحال الطحاوي بلفظ الحسن، وشعبة على لفظ موسى، ولفظ أبي الأحوص: «هي في رمضان كله».



وعلقه الدارقطني عن علي بن صالح، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

موسى بن عقبة، سبق أنه ثقة، وربما تفرد وخالف الثقات من أصحاب أبي إسحاق في أحاديث سمعها من رجل مجهول اسمه: عبد الله بن علي.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري، وشعبة بن الحجاج، والحسن بن صالح بن حي، وهم ثقات، ومحل الثَّوْري، وشعبة من أبي إسحاق المحل الذي لا ينكر.

وخالفهم أبو الأحوص في لفظ الحديث فقال: «هي في رمضان كله».

وقد رجح الإمام الدارقطني رحمه الله في الاختلاف قول من وقفه، وهو ظاهر، فالموقوف قول الثَّوْري، وشعبة، وهما أثبت ممن خالفهما، وأقدم سماعاً.

وأما الاختلاف في المتن فالمحفوظ قول الجماعة، وأما اللفظ الآخر فلعل أبا الأحوص أو أحداً دونه رواه بالمعنى فأخطأ فيه، فقد رواه الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن بن عمرو بن الحارث الأنصاري، قال ابن أبي حاتم

عنه: «محله الصدق»[1]، عن يوسف بن عدي التيمي، وهو ثقة تقدم، وقد أطال الطحاوي في بيان مخالفة لفظ أبي الأحوص للأحاديث الواردة في توقيت ليلة القدر[2].

والحديث على الوجه المحفوظ في إسناده سعيد بن جبير الأَسَدِيُّ، إمام حجة بالإجماع، وسماعه من ابن عمر رضي الله عنهما معروف، أما سماع أبي إسحاق منه ففيه بحث، فقد ثبت أنه رآه[3]، أما السماع منه فإن البخاري رحمه الله قال: «ولا أعرف لأبي إسحاق سماعاً من سعيد بن جبير»[4]، لكنه خرج له في «الصحيح» عن سعيد حديثاً واحداً في وفاة النبي ﷺ وابن عباس رضي الله عنهما مختون[5]، فيحتمل أنه صح له بعضُ سماعٍ عند البخاري فأخرج له هذا الحديث، فقد جاء في بعض طرقه التصريح بالسماع من سعيد، وبعضها من

(١) «الجرح» (٤/٤٠٨)، «كشف الأستار» (٤٨)، «تراجم الأحبار» (٢/١٩٤).

(٢) «شرح المعاني» (٣/٨٤ـ٨٧).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/١٣).

(٤) «العلل الكبير» (٢/٩٦٥).

(٥) (٦٢٩٩)، وأخرج الإمام أحمد في «العلل» من طرق حديث ابن عباس رضي الله عنهما (١٧١٠ـ١٧٢٣) وتكلم في روايات تحديد سِنِّه بعشر سنين عند وفاة النبي ﷺ، وكان يعجبه في الباب حديث الزهري، ويراه موافقاً لرواية شعبة، عن أبي إسحاق.
ورواية العشر أعلها أيضاً البخاري في «التاريخ» (٥/٤ـ٥)، فأردت التنبيه عليه حتى لا يُفهم خطأ، فإنه لا يشكل على حديث أبي إسحاق الذي خرجه البخاري في «الصحيح».



طريق شعبة عنه[1]، ويلتحق بهذا تصحيح الترمذي رحمه الله بعض حديثه عنه.

وقد تتبعت حديثه عنه فرأيته كثيراً ما يروي عنه بوسائط كعبد الله بن سعيد بن جبير، ومسلم البطين، أو يقول: «قال سعيد بن جبير»، فهذا يدل على أن الأصل في روايته عن سعيد الإرسال، وأن له سماعاً يسيراً، فيُحتاج إلى تصريح صحيح بالسماع، وفي هذا الحديث لم أقف على سماعه له من سعيد بن جبير لكنه من رواية شعبة عنه، فيظهر لي أن هذا مما سمعه منه والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن سعيد، ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً صحيح.



---

(١) رواه الإمام أحمد (٣٥٤٣) عن الطيالسي، عن شعبة، وفيها التصريح بالسماع، أما رواية يونس بن حبيب في «المسند» (٢٧٦٢) فجاءت معنعنة.

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث روي عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «من [سرَّه] أن يوسع له في رزقه، وينسأ له في أجله، فليتق الله ويصل رحمه».

فقال: «يرويه زيد العمي، عن أبي إسحاق، عن مغراء العَبْدِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورفعه عبدان بن عثمان، عن جرير، عن منصور، عن أبي إسحاق.

ووقفه غيره عن جرير.

والمحفوظ موقوف»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

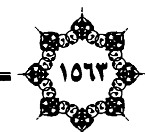
١ـ أبو إسحاق، عن مغراء العَبْدِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن مغراء العَبْدِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) «العلل/الدباسي» (٦/٤١٢/س٢٨٤٢).



٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مغراء العَبْدِيِّ، عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٣١٦٣) من طريق عبدان ابن عثمان، عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، عنه به، وساق طرف المتن فقط.

وعلقه الدارقطني عن زيد العمي، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مغراء العَبْدِيِّ، عن ابن عمر ﷺ موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٥٣٧/ح٥٤٤٣) عن جرير، عن منصور.

والحسين المروزي في «البر والصلة» (١٩٨) عن مؤمل بن إسماعيل،

وفي (٢٠٠) عن عبد الرحمن بن مهدي،

والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٨) عن محمد بن كثير،

والعباس الدوري في «التاريخ» (٥٢٥/٣/برقم ٢٥٦٧) ـ وعنه

الدولابي في «الكنى» (٦٩٤) ـ من طريق عبد الله بن نُمير،

أربعتهم (مؤمل، وابن مهدي، ومحمد، وعبد الله) عن الثَّوْري.

كلاهما (منصور، والثَّوْري) عنه به، ولفظ ابن أبي شيبة: عن ابن عمر ﷺ قال: «من اتقى ربه، ووصل رحمه، نسئ له في عمره، وثرى ماله، وأحبه أهله»، وفي طريق ابن مهدي وحده قال: لا أدري رفعه أم لا، ولم يتبين لي الشك ممن.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على «المسند» (١٢١٢) ـ ومن طريقه الضياء (٥٣٧) ـ وابن عدي (٤/٢٤٠) من طريق عبد الله بن معاذ،

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٠١٤)، وابن عدي (١١٢/٧)، والمَيَانَجي في «الأمالي» (١٣١/ب)، والحاكم (٤/١٦٠)، وابن بَشْرَان في «الأمالي» (١٣٢/أ) ـ وعنه عبد الكريم القشيري في «الأربعين» (١٥٦/أ) ـ وابن الآبنوسي في «جزء فيه فوائد عوال» (١٥/أ) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «البر والصلة» (٢٢٨) ـ والضياء (٥٣٨) من طريق هشام بن يوسف.

كلاهما (عبد الله، وهشام) عن معمر.



والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٨٨١) من طريق أبي حفص الأبار، عن منصور بن المعتمر.

كلاهما (معمر، ومنصور) عنه به، ولفظ عبد الله بن أحمد: عن علي رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتق الله وليصل رحمه»، والباقون مثله، ولم يذكر الخرائطي، والطبراني عن منصور جملة: «ويدفع عنه ميتة السوء».

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي (٢/ ٣٩١) من طريق حفص بن عمر الكِنْدِيِّ، عنه به، مختصراً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخرجه معمر (٢٠٢٣٥) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧٥٧٣) - عن أبي إسحاق به، نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض الرواة عن أبي إسحاق وهم:



١ـ منصور بن المعتمر، فروى عنه الوجه الأول:

ـ جرير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ، وتقدم أنه ثقة صحيح الكتاب، وأنه من أوثق أصحاب منصور، لكن اختلف على جرير أيضاً، فهذا الوجه رواه عنه:

ـ عبدان واسمه عبد الله بن عثمان العَتَكي، ثقة حافظ[١].

ورواه عن جرير على الوجه الثاني:

أبو بكر بن أبي شيبة، وهو ثقة حافظ تقدم.

وقد نص الدارقطني على تفرد عبدان، عن جرير بالوجه المرفوع، وأشار إلى أن غيره يرويه عن جرير على الوجه الموقوف، وهو المحفوظ إن شاء الله لتفرد عبدان برفعه.

وروى عن منصور الوجه الثالث:

أبو حفص عمر بن عبد الرحمن الكوفي الأبار، تقدم أنه ثقة، ونص الطبراني على تفرده بهذا الوجه عن منصور.

وقول جرير أصح، لأنه من أوثق أصحاب منصور فيقرن بالثَّوْري، وشعبة[٢]، ولعل أبا حفص سلك بالحديث عن أبي إسحاق جادة مشهورة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٥/٢٧٦/ت٣٤١٦).

(٢) «شرح العلل» (٢/٧٢١).



٢ـ معمر بن راشد، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ عبد الله بن معاذ الصنعاني، ثقة، وذكر أبو زرعة، وأبو حاتم أن عبد الله أوثق من عبد الرزاق، ولم يقبل أهل العلم تكذيب عبد الرزاق له[١].

ـ هشام بن يوسف الصنعاني، ثقة متقن، وذكر الرازيان أن هشاماً أصح اليمانيين كتاباً، وأتقنهم[٢]، وذكر الدارقطني أن هشاماً أثبت أصحاب معمر، وأما الإمام أحمد فقدم عبد الرزاق عليه في رواية.

وروى عن معمر الوجه الخامس:

عبد الرزاق الصنعاني، ومضت المفاضلة بينه وبين مخالفيه، لكن عبد الرزاق غير مدفوع في معمر بل هو متثبت في حديثه كما ذكره يعقوب بن شيبة[٣].

والظاهر ـ والله أعلم ـ أن الاختلاف من قبل معمر نفسه، فإنه لم يكن بالقوي في حديث أبي إسحاق، فهذا الاضطراب من قبله.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول** جاء من طريق منصور بن المعتمر، وتقدم أنه خلاف المحفوظ عنه، وعلقه الدارقطني عن

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/١٥٨/ت٣٥٨٠).

(٢) السابق (٣٠/٢٦٥/ت٦٥٩٢).

(٣) «شرح العلل» (٢/٧٠٦).

زيد بن الحَواري العَمِّي، ولو صح عنه فزيد ضعيف[1]، فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

منصور بن المعتمر ـ في المحفوظ عنه ـ وسفيان الثَّوْري، فهذا محفوظ لثقة رواته.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

معمر بن راشد وليس بالقوي في أبي إسحاق وقد اضطرب في روايته، وروي من طريق منصور وهو خلاف المحفوظ عنه، فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

حفص بن عمر الكِنْدِيُّ، يقال له: قاضي حلب، منكر الحديث[2]، فهذا غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الخامس:

معمر بن راشد وتقدم بيان حاله واضطرابه في الحديث، فهذا غير محفوظ أيضاً.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/٥٦/ت٢١٠٢).

(٢) «اللسان» (٣/١٥٦).



فالإمام الدارقطني ﷺ رجح الوقف على ابن عمر ﷺ، وهو ظاهر بما تقدم بيانه في دراسة الأوجه الأخرى، فرواة الموقوف أثبت في أبي إسحاق ممن خالفهم.

والحديث في إسناده مَغْراءُ العَبْدِيُّ، أو: العَيْذيُّ، قال العجلي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، وذكر ابن القطان جملة ممن روى عنه ثم قال: «لم يثبت فيه ما يترك له حديثه.. ولا يحفظ لأحد فيه تجريح»[2]، وعليه فلا بأس به إن شاء الله، لكني لم أقف على سماع أبي إسحاق منه، وأما سماع مغراء من ابن عمر ﷺ فلم أقف عليه إلا من رواية يونس بن أبي إسحاق[3]، ولا يُفرح بمثل هذا من يونس، فإنه كان يذكر التحديث سجية مع ضعف ضبطه، ومغراء كوفي وتَبَاعُدُ البُلْدَانِ قرينة على الانقطاع.

وقد صح الحديث مرفوعاً من حديث أنس ﷺ، أخرجه البخاري (٢٠٦٧) ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سره أن يبسط له في رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٤٨/ت٦١٢٠).

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٩٦).

(٣) «الزهد لهناد» (١٠٠٨)، «الزهد» لوكيع (٤٠٨)، وفي بعض الطرق بيان سماعه هو من مغراء، ولا يذكر سماع مغراء من ابن عمر ﷺ، انظر: تاريخ الدوري (٣١٧٩)، «الأدب المفرد» (٥٩).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن مغراء، عن ابن عمر ﭭ منقطع، وصح من حديث أنس ﭬ عند البخاري.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد الله بن مالك، وسعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: في الجمع بين الصلاة بإقامة واحدة بجمع.

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه شعبة، وسفيان الثَّوْري، وأبو الأحوص، وحُدَيْج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

حدث به هشيم، ويحي القطان، وأبو أسامة، وابن نُمير، وعبدة بن سليمان، ومروان الفَزَاري، واختلف عنه:

فرواه مؤمل بن الفضل، عن مروان وقال: عن محمد بن سوقه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وغيره يرويه عن مروان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وكان شيوخنا يقولون: إن إسماعيل بن أبي خالد وهم في قوله: عن سعيد بن جبير، وإن الحديث حديث عبد الله بن مالك.

والذي عندي ـ والله أعلم ـ أن الحديثين صحيحان، لأن حديث

سعيد بن جبير محفوظ، رواه عنه الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن دينار، وسالم الأفطس، رووه عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فيشبه أن يكون أبو إسحاق قد تحفظه عنهما، فحدث به مرة عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، فحفظه عنه إسماعيل بن أبي خالد، وحدث به مرة عن عبد الله بن مالك، فحفظه عنه الثَّوْري ومن تابعه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد الله بن مالك، وسعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٤ـ أبو إسحاق، عن خالد بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٥ـ أبو إسحاق، عن مالك بن الحارث، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) «العلل/الدباسي» (١٩٨/٧/س٣٠٩٠).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر ﭫ.

أخرجه محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ في كتاب «الحجة على أهل المدينة» (٢/٤٣٩)،

والإمام أحمد (٤٦٧٦)، والترمذي (٨٨٧) من طريق يحيى القطان،

والإمام أحمد (٤٨٩٣) عن عبد الرزاق،

وأبو داود (١٩٢٤) عن محمد بن كثير،

وأبو يعلى (٥٧٩٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٤٠١) من طريق يزيد بن هارون،

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢١٢) من طريق أبي عامر العَقَدِيِّ،

ستتهم (محمد، والقطان، وعبد الرزاق، وابن كثير، ويزيد، والعَقَدِيُّ) عن الثَّوْري.

والطيالسي (٢٠٠٩)، والإمام أحمد (٥٤٩٥، ٦٤٠٠) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨٧) ـ والبخاري تعليقاً في «التاريخ الكبير» (٥/٢٠٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢١٢)، وابن حزم في كتاب «حجة الوداع» (٢٩٢) من طريق شعبة.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٤٠١) من طريق عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل.

ثلاثتهم (الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل) عنه به، ولفظ الشَّيْبَانِيِّ: عن عبد الله بن مالك قال: «صليت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المغرب والعشاء بأذان وإقامة، صلى ثلاثاً ثم صلى ركعتين فسألته فقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع»، ونحوه رواية عبد الرزاق، والباقون لم يذكروا الأذان إلا إسرائيل ففي روايته: «صلاتين بجمع بأذان وإقامة جميعاً»، وفي رواية محمد ابن الحسن أن السائل هو عبد الله بن مالك، وكذلك في رواية القطان، عن الثَّوْري، وهي رواية إسرائيل، وأما عبد الرزاق، وابن كثير، ويزيد ـ في رواية البيهقي ـ عن الثَّوْري، وشعبة فسموا السائل: مالك بن خالد الحَارِثِيَّ، والباقون أبهموه.

وعلقه الدارقطني عن أبي الأحوص[1]، وحُدَيْج بن معاوية ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف ـ الجزء المفقود» (٢٧٨) ـ ومن طريقه مسلم (٢٩١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢٩٧٦)، وابن حزم في كتاب «حجة الوداع» (٢٩٠) ـ والإمام أحمد (٤٤٦٠)، وأبو داود (١٩٢٦)،

(١) روايته علقها أيضاً البخاري في «التاريخ» (٣/١٧٥).



والترمذي (٨٨٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٣٥)، وفي «المجتبى» (٦٥٩)، وأبو عوانة (٣٥٠٢)، والبيهقي (٤٠١/١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عنه به، نحوه، ولم يذكر الأذان، وأحال الترمذي على لفظ الثَّوْري.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الله بن مالك، وسعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه أبو داود (١٩٢٥) - ومن طريقه البيهقي (٤٠١/١) - من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك، عنه به، نحوه ولم يذكر الأذان.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن خالد بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٥/٣) من طريق يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عنه به، ولم يسق لفظه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن مالك بن الحارث، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢١٢/٢) عن روح بن الفرج، عن عمرو بن خالد، عن زهير، عنه به، ولفظه: «صلى بنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بالمزدلفة صلاة المغرب بإقامة ليس معها أذان ثلاث ركعات، ثم سلم ثم قال رضي الله عنه: الصلاة، ثم قام فصلى العشاء ركعتين، ثم سلم، فقال له مالك ابن الحارث: ما هذه الصلاة يا أبا عبد الرحمن؟ قال رضي الله عنه: صليت هاتين

الصلاتين مع النبي ﷺ في هذا المكان ليس معهما أذان».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الله بن رجاء، وهو ثقة تقدم مراراً.

وروى عن إسرائيل الوجه الرابع:

يحيى بن آدم، وهو ثقة تقدم غير مرة.

والمحفوظ قول عبد الله بن رجاء، لأنه ضبط الإسناد والقصة عن إسرائيل، فالحديث لعبد الله بن مالك، وخالد بن مالك إنما سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن فعله فأخبره أن رأى النبي ﷺ يفعل ذلك، فوهم يحيى إذ ظن خالداً يرويه أيضاً فنقل ذكره من المتن إلى الإسناد وأمثال هذا كثير.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

سفيان الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل في المحفوظ عنه.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسِيُّ الكوفي، وهو ثبت حجة، ولم يُذكر له اختصاص بأبي إسحاق[1]، لكن تابعه على ذكر سعيد: شريك النَّخَعِيُّ

(١) «تهذيب الكمال» (٣/٦٩/ت٤٣٩).



كما سيأتي.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثالث:

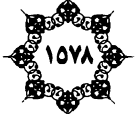
شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، فجمع بين عبد الله وسعيد، وهذا من قديم حديثه لأن الراوي عنه هنا: إسحاق الأزرق، وقد تقدم مراراً.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الخامس:

زهير بن معاوية، هذا الوجه مرجوح لأنه مخالف لقول الجماعة، فلعل أبا إسحاق نسي اسم شيخه، فزهير متأخر السماع منه، وأما المتن فكأنه ساقه بالمعنى.

وقد اختلف قول الدارقطني رحمه الله في الترجيح بين الوجهين الأول، والثاني، فهنا رجح حفظ الوجهين، واحتج بما حاصله أن رواية سعيد، عن ابن عمر رضي الله عنهما محفوظة من غير طريق أبي إسحاق، وبنى عليه أن أبا إسحاق قد يكون سمعه من سعيد، وسمعه من عبد الله بن مالك، فروى الحديث عنهما، فسمعه في كل مرة قومٌ.

وقال رحمه الله في «التتبع» منتقداً تخريج مسلم حديث إسماعيل: «هذا عندي وهم من إسماعيل، وقد خالفه جماعة: شعبة، والثَّوْري، وإسرائيل وغيرهم، رووه عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر، وإسماعيل - وإن كان ثقة - فهؤلاء أقوم منه لحديث أبي إسحاق، والله



أعلم»[١].

وقد سبقه إلى ترجيح قول الجماعة على قول إسماعيل أئمة وهم:

١ـ يحيى بن سعيد القطان رحمه الله، فقد روى الحديث عن الثَّوْري، وعن إسماعيل، ثم قال: «والصواب حديث سفيان»[٢].

٢ـ الترمذي رحمه الله فقال: «حديث ابن عمر رضي الله عنهما في رواية سفيان أصح من رواية إسماعيل».

وقد أشار الدارقطني رحمه الله إلى أن هذا قول جمع من شيوخ الحديث، لكني لم أقف على تسمية أحد إلا من ذكرت.

ورأى الحافظ المزي رحمه الله ترجيح الوجهين كما هو قول الدارقطني في «العلل»، فبعد نقله قول يحيى القطان قال: «يعني أن رواية إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير خطأ، وليس كما قال، فإن شريكاً روى هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، وعبد الله بن مالك جميعاً، فالأقوال كلها إذا صواب»[٣].

فيتبين مما سبق أن الوجه الأول لا إشكال في حفظه، إنما الشأن في

---

(١) (١٥١).

(٢) انظر تخريج روايته عند الترمذي.

(٣) «تحفة الأشراف» (٥/٤٧٥).



الثاني، والأقرب أنه محفوظ عن أبي إسحاق لأن إسماعيل ثبت حجة، ولم ينفرد بهذا الوجه بل تابعه شريك عليه، وجمع بين عبد الله بن مالك، وسعيد بن جبير في الإسناد، وهو ثبت في حديث أبي إسحاق لاسيما والرواية عنه قديمة، فمتابعته تدفع الظنة بتفرد إسماعيل، ولولا متابعة شريك لما أشكل ترجيح قول الحفاظ المعروفين بصحبة أبي إسحاق واختصاصهم به، فإسماعيل ليس بمنزلتهم في الرواية عنه.

واعتذر ابن حجر عن الإمام مسلم في تخريجه حديث إسماعيل بن أبي خالد بأنه اعتمد على رواية شريك وفيها الجمع بين عبد الله وسعيد فيدل على أنه مسموع لأبي إسحاق على الوجهين[1]، ولم أفهم مقصود ابن حجر باعتماد مسلم على رواية شريك، فإنه لم يخرجه من طريقه، اللهم إلا إن أراد أن الحديث محفوظ عند مسلم عن شريك، عن أبي إسحاق، عنهما، فدلت روايته على صحة رواية إسماعيل.

وبقي في الحديث اختلاف الرواة في تسمية السائل، وأصوب الأقوال فيه أنه عبد الله بن مالك كما قاله إسرائيل، والثَّوْري من رواية القطان عنه، وأما من سماه: خالد بن مالك الحَارِثِيَّ فهو وهم في موضعين:

---

(١) «النكت الظراف» (٥/٤٢٣).



١ـ انقلاب الاسم من: مالك بن خالد إلى: خالد بن مالك، والمعروف عند أهل العلم: خالد بن مالك، فيُعَرِّفونه بأخي عبد الله بن مالك، أو يقولون في عبد الله بن مالك: «أخو خالد بن مالك».

٢ـ نسبتهم السائل حارثياً، وليس هو من بني الحارث في شيء، بل هو همداني ثم من بني أسد، ولعل وهمهم من جهة أن جَدَّه يسمى: الحارث.

والوجه الأول في إسناده: عبد الله بن مالك بن الحارث الهَمْدَانِيُّ الكوفي، سكت عنه البخاري[١]، وابن أبي حاتم[٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]، وقال الترمذي عن حديثه هذا: «صحيح حسن»[٤]، فالظاهر أنه لا بأس به، وفي رواية شعبة التصريح بسماع أبي إسحاق منه.

وأما الوجه الثاني ففيه ما سبق من البحث في سماع أبي إسحاق من سعيد بن جبير[٥]، ولم أجد سماعه منه في هذا الحديث، بل في رواية مسلم وغيره قال أبو إسحاق: «قال سعيد بن جبير»، وهذه الصيغة محتملة للتدليس، فلعله دلّسه والله أعلم.

---

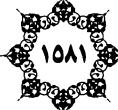
(١) (٥/٢٠٣).

(٢) (٥/١٧١).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٥/٥٠٦/ت٣٥١٥).

(٤) هكذا في «الجامع»، وفي «تحفة الأشراف» (٥/٤٧٥): «حسن صحيح».

(٥) انظر: (ح١٠١).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، حسن، ومن طريق أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير خرجه مسلم وسبق ما فيه من عدم تصريح أبي إسحاق بالسماع من سعيد.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث لنافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في غسل الجمعة.

فقال: «يرويه أصحاب نافع، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه زهير، وإسرائيل، وأبو بكر بن عياش، وعمر بن عبيد، ويزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه مؤمل، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يتابع عليه.

والمحفوظ عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن يحي بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وكذلك رواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ومِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ، وحمزة الزيات، وأبو الأحوص، وشريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن يحي بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والقولان محفوظان عن أبي إسحاق، لأن الرُّحَيْلَ بن معاوية، ومحمد ابن جابر، وغيرهما روياه عن أبي إسحاق، عن يحي بن وثاب، ونافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، جمعوا بين الإسنادين جميعاً.



واختلفوا عن الثَّوْري:

فرواه هناد بن السري، عن وكيع، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وكذلك قيل عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وكلاهما وهم.

والصحيح عن وكيع، وعن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن يحيي بن وثاب.

واختلف عن زائدة بن قدامة:

فرواه الحسين بن علي الجُعْفِيُّ، ومعاوية بن عمرو، عن زائدة عن أبي إسحاق، عن يحيي بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما... والصحيح عن زائدة، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن يحيي بن وثاب.

ورواه شعبة، واختلف عنه:

فرواه عباس بن الوليد البصري، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وخالفه أصحاب شعبة؛ رووه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن يحيي ابن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقيل: عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن محارب بن دثار، عن



ابن عمر، ولا يصح...وقيل عن شعبة في هذا الحديث أقاويل، وقد ذكرنا بعضها متفرقة.. وحديثه عن الحكم، وعن أيوب، وعن أبي إسحاق، عن يحي بن وثاب، وعن حصين، عن يحي بن وَثّاب محفوظان، والباقي فيه نظر»[1].

وسئل رحمه الله مرة أخرى عن حديث النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»:

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه محمد بن الخطاب الموصلي، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ووهم فيه.

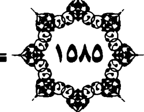
وخالفه يحي القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، والفِرْيابي، فرووه عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن يحي بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال هناد بن السري: عن وكيع، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقيل: عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، نحو هذا. ولا يصح عن أبي حذيفة.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٦/٣٤٩/س٢٧٧٧).



وروي هذا الحديث عن شعبة، واختلف عنه:

فقال عباس بن الوليد البصري: عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقيل: عن حجاج بن نصير، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن محارب بن ثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والمحفوظ: عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما...

وروي عن الجراح بن الضحاك الكِنْدِيِّ، عن أبي إسحاق، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، ولم يُتَابع عليه.

والمحفوظ: عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما...»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢ـ أبو إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٧/٢٤٥/س٣١٤٤).



٣ـ أبو إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر ﵄.

٤ـ عن أبي إسحاق، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر ﵄.

٥ـ أبو إسحاق، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﵁.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر ﵄.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٩٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٩١) من طريق أبي بكر بن عياش.

والإمام أحمد (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٠٨٨)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/٣٣٤) من طريق عمر بن عبيد.

والإمام أحمد (٦٣٢٧)، وأبو عوانة (٢٥٧١)، وأبو بكر الشافعي في «الغَيْلانيات» (٤٤٩) من طريق زهير.

والإمام أحمد (٥٩٦١) عن حسين بن محمد المروزي،

والبزار (٥٦٤٦) من طريق أسد بن موسى،

وأبو عوانة (٢٥٧١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١١٥) من طريق أبي نعيم،

ثلاثتهم (حسين، وأسد، وأبو نعيم) عن إسرائيل.

وأحمد بن علي المروزي في «كتاب الجمعة وفضلها» (١٧٨/ب) من طريق حُدَيْج بن معاوية.



وأبو عوانة (٢٥٧١)، وابن حَيُّوْيَهْ في «حديثه» (١٣١/ب) من طريق حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ، عن يونس بن أبي إسحاق.

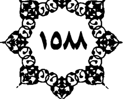
وابن المقرئ في «حديث نافع بن أبي نعيم القارئ وغيره» (٢٤)، وابن شاهين في «الأفراد» (١٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٥٣٠) من طريق عباس بن الوليد البصري، عن شعبة[1].

ستتهم (أبو بكر، وعمر، وزهير، وإسرائيل، وحديج، ويونس، وشعبة) عنه به، ولفظ ابن عياش عند النسائي: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ على المنبر يقول: «من أتى الجمعة فليغتسل»، والباقون مثله، ولم يسق ابن أبي شيبة اللفظ، وفي رواية الإمام أحمد من طريق زهير ذكر السماع بين أبي إسحاق ونافع، وفي رواية حديج: «عن نافع مولى عبد الله بن عمر قال: سأل يحيى بن وَثّاب ابن عمر رضي الله عنهما عن الغسل يوم الجمعة..».

وعلقه الدارقطني عن يزيد بن عطاء ولم أقف عليه، وعن هناد بن السري، عن وكيع، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، وقال: «ولا يصح عن أبي حذيفة»، ولم أقف على رواية هناد، وأبي حذيفة وقد قال في جوابه الأول عن الروايتين:

---

(١) تصحف في «جزء نافع» إلى: سعيد.



«وكلاهما وهم، والصحيح: عن وكيع، وعن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

علقه الدارقطني عن مؤمل، عن الثَّوْري، عنه به وقال رحمه الله: «ولم يتابع عليه، والمحفوظ عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما»، ولم أقف على رواية مؤمل.

وعلقه في جوابه الثاني عن محمد بن الخطاب الموصلي، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: «ووهم فيه».

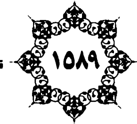
الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنه.

أخرجه الطيالسي (١٩٨٧)،

والإمام أحمد (٥١٢٨) عن غندر، وحجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ،

وعبد الله بن أحمد وجادة (٥٠٧٨) عن أبيه، عن حجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ وحده،

وأحمد بن علي المروزي في «كتاب الجمعة وفضلها» (١٧٨/ب)، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في «الأمالي» (٧٨) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،



والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١١٥) من طريق عفان بن مسلم،

خمستهم (الطيالسي، وغندر، وحجاج، والنضر، وعفان) عن شعبة.

وابن أبي شيبة (٢/ ٩٣)، ومحمد بن هارون الحضرمي في «الفوائد الحسان» (١٥٧/أ) ـ ومن طريقه المزي في «المنتقى من الفوائد» (١١) ـ وابن الأعرابي في «المعجم» (٤٥٨) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

وابن أبي شيبة (٢/ ٩٣)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٣٣٤)، وابن عساكر في «المشيخة» (٢٢٢/أ) من طريق أبي الأحوص.

والإمام أحمد (٥١٤٢، ٥٢١٠)، وأحمد بن علي المروزي في «كتاب الجمعة وفضلها» (١٧٧/ب)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٦٩٢)، وأبو بكر بن لال في «أحاديث علي بن محمد بن عامر» (٥٨/أ)، والحسن بن علي الصفار في «الفوائد» (٢٤/أ) من طريق الثَّوْري.

والإمام أحمد (٥٩٦١) عن حسين بن محمد المروزي،

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ١١٥) من طريق أبي نعيم،

وأبو بكر محمد بن جعفر الأَنْباري في «حديثه» (ج١/ ١٢/أ) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

ثلاثتهم (حسين، وأبو نعيم، ومالك) عن إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤٠٤)، والإسماعيلي في «المعجم»

(٢/ ٦٩٤) ـ ومن طريقه شهدة في «العمدة» (٧٧) ـ من طريق إدريس بن يونس الفراء الحَرَّانِيِّ، عن مؤمل بن الفضل، عن زيد بن الحباب، عن مسعر.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٠٣/ ح٣٥٧)، وفي «المعجم الأوسط» (٢٣٤٥، ٤٣٩٩)، وفي «مسند الشاميين» (٢٤٨٤)، والحسن بن أحمد الحداد في «جزء فيه أحاديث عن عشرة من شيوخه» (١٧٧/ أ) من طريق غَيْلان بن جامع.

وابن المقرئ في «المعجم» (٥٨٨) ـ وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٤٥) ـ والحسن بن أحمد الحداد في «جزء فيه أحاديث عن عشرة من شيوخه» (١٧٧/ ب) من طريق زائدة بن قدامة.

وابن المقرئ في «المعجم» (٥٨٦) عن أبي علي أحمد بن محمد بن زياد المَصَاحِفي، عن محمد بن النضر الزهري، عن بكر بن بكار، عن حمزة الزيات.

والمخلص في «الفوائد» (ج١/ ١٧٤/ ب)، والحسن بن أحمد الحداد في «جزء فيه أحاديث عن عشرة من شيوخه» (١٧٧/ أ) من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ.

والحسن بن أحمد الحداد في «جزء فيه أحاديث عن عشرة من شيوخه»

(١٧٧/ب) من طريق محمد بن جابر.

كلهم (شعبة، وشريك، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وإسرائيل، ومسعر، وغَيْلان، وزائدة، وحمزة، وزيد، ومحمد) عنه به، نحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

علقه الدارقطني عن حجاج بن نصير، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: «ولا يصح» ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن الجراح بن الضحاك الكِنْدِيِّ، عنه به، وقال: «ولم يتابع عليه»، ولم أقف على روايته.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

حسين بن محمد المروزي، وأسد بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ.

وروى عنه الوجه الثالث:

حسين بن محمد المروزي، وأبو نعيم، وأبو غسان مالك بن إسماعيل.

والظاهر أن كلا الوجهين محفوظ عن إسرائيل لأن رواة الوجهين عنه كلهم ثقات، وقد حفظ حسين المروزي، وأبو نعيم عنه الإسنادين.

٢ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

عباس بن الوليد بن بكار البصري، وينسب إلى جده، متهم بالكذب(١)، فهذا غير محفوظ عن شعبة.

وروى عن شعبة الوجه الثالث:

أبو داود الطيالسي، وغندر، وحجاج المِصِّيْصِيُّ، والنَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، وعفان بن مسلم، وهم ثقات أثبات تقدموا، فهذا محفوظ عنه، وقد أشار الدارقطني إلى أن هذا الوجه أحد الأوجه المحفوظة عن شعبة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في غسل الجمعة.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فروى الوجه الأول عنه:**

إسرائيل ـ في المحفوظ عنه ـ وأبو بكر بن عياش، وعمر بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ، وزهير، وحُدَيْج ابنا معاوية، ويونس، فهذا محفوظ عن

---

(١) «اللسان» (٤/ ٢٤٢).



أبي إسحاق، وزيادة حُدَيْج غلط منه لضعفه، والصواب ما جاء في رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وَثّاب قال: سمعت رجلاً سأل ابن عمر رضي الله عنهما فذكره.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

شعبة، وإسرائيل ـ في المحفوظ عنهما ـ وشريك النَّخَعِيُّ، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وغَيْلان بن جامع، وزائدة بن قدامة، ومحمد ابن جابر، وهؤلاء في الجملة ثقات تقدموا إلا:

١ـ محمد بن جابر فهو ضعيف.

٢ـ غَيْلان بن جامع المُحَارِبِيَّ الكوفي، وهو ثقة[١]، وفي إسناد روايته من لم أقف على ترجمتهم.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق من رواية حفاظ أصحابه.

أما رواية مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ فتفرد بها شيخ الطبراني: إدريس بن يونس الفراء الحَرَّانِيُّ، ولا يعرف حاله[٢].

وأما رواية حمزة بن حبيب الزيات فلا تصح لأنها من رواية بكر بن بكار، وتقدم أنه ضعيف يروي المناكير، ودونه في الإسناد: محمد بن النضر

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/١٢٨/ت٤٦٩٩).

(٢) «اللسان» (٢/٣٠).

الزهري ولم أقف على ترجمته.

فالإمام الدارقطني رحمه الله ذهب إلى ترجيح الوجهين الأول والثالث، واحتج بجمع بعض الرواة عن أبي إسحاق الإسنادين جميعاً، وسمى منهم: الرُّحَيْلَ بن معاوية ـ ولم أقف على روايته ـ ومحمد بن جابر، وفي آخر جوابه الثاني قال: «والمحفوظ عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر».

وقول أبي الحسن رحمه الله بحفظ الوجهين متوجه، ولعله لم يستحضر رواية حسين المروزي، وأبي نعيم، عن إسرائيل، أو لم يقف عليها، وروايتهما أولى بالاحتجاج من روايتي الرُّحَيْلِ بن معاوية، ومحمد بن جابر لضعفهما.

أما قوله رحمه الله في الجواب الثاني فلا يؤخذ منه أن روايته عن نافع ليست محفوظة عنه، بل الظاهر أنه قال ذلك تعليلاً لرواية الجراح بن الضحاك إذ جعله عن سالم.

والحديث على الوجه الأول في إسناده: نافع مولى ابن عمر، ثبت حجة[1]، وزاد زهير سماع أبي إسحاق من نافع، وأنا متوقف في صحته لأنه زهيراً متأخر السماع، وقد تتبعت حديث أبي إسحاق عن نافع فلم أقف على تصريحه بالسماع منه، والأصل الانقطاع ويقويه اختلاف بلديهما.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٩٨/ت٦٣٧٣).



وعلى الوجه الثاني في إسناده: يحيى بن وَثّاب الأَسَدِيُّ الكوفي، وهو ثقة[1]، وصرح أبو إسحاق بالسماع منه في رواية شعبة، ورواية الثَّوْري الأولى عند الإمام أحمد.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر رضي الله عنهما صحيح، وأما روايته عن نافع فمنقطعة إلا إن صح سماعه منه.



(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦/ت٦٩٣٩).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث السَّبِيْعِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «قضى رسول الله ﷺ قضيتين في يوم: أتاه رجلان اختصما إليه، فقال أحدهما: إني كنت ابتعت من هذا حديقة بعشرة دنانير، ولم تخرج عامها شيئاً..» الحديث.

فقال: «اختلف فيه على أبي إسحاق:

فرواه جرير، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وخالفه الثَّوْري، وأبو الأحوص، ووَرْقاء، رووه عن أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو الصواب»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

٢ـ أبو إسحاق، عن رجل من أهل نجران، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

علقه الدارقطني عن جرير بن حازم، ولم أقف عليه.

(١) «العلل/الدباسي» (٧/٢٤٨/س٣١٤٥).



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن رجل من أهل نجران، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الطيالسي (٢٠٥٢) - ومن طريقه البيهقي (٦/ ٢٤) - والإمام أحمد في «المسند» (٥٠٦٧، ٥١٢٩)، وفي «الأشربة» (٣٥)، والبيهقي (٦/ ٢٤) من طريق شعبة.

وعبد الرزاق (١٤٣٢٠) - وعنه الإمام أحمد (٦٣١٦) - وأبو داود (٣٤٦٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٢٧٥)، وأبو يعلى (٥٧٨٣)، وابن عدي (٧/ ٣٠١) - ومن طريقه البيهقي (٦/ ٢٤) - وابن حزم (٩/ ١١٤) من طريق سفيان الثَّوْريِّ.

وابن أبي شيبة (١٠/ ١٨٠/ ح٩١٥٦)، وابن ماجه (٢٢٨٤) من طريق أبي الأحوص.

والإمام أحمد (٥٢٣٦) من طريق إسرائيل.

أربعتهم (شعبة، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وإسرائيل) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن أبي إسحاق قال: سمعت رجلاً من أهل نجران يقول: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: إنما أسألك عن اثنتين؛ عن السلم في النخل، وعن الزبيب والتمر، فقال: أما السلم في النخل؛ فإن رجلاً أسلم في نخل لرجل فلم يحمل ذلك العام، فذُكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «بم يأكل ماله»؟ وأمره فرده عليه، ثم نهى عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه، وأما الزبيب والتمر

فإن النبي ﷺ أتي برجل سكران، فقال: يا رسول الله، إني لم أشرب خمراً، إنما شربت زبيباً وتمراً، فأمر به فضرب الحد، ونهى عنهما أن يخلطا، والباقون اقتصروا في غير رواية شعبة على حديث السلم فقط، وروايتي البيهقي عن شعبة اقتصر فيها على حديث الشرب، وفي رواية الثَّوْري، وأبي الأحوص زيادة، واقتصر النسائي، وأبو يعلى على آخر الحديث المتعلق بالشراب.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فالوجه الأول علقه** الدارقطني عن جرير بن حازم ولم أقف عليه، ولو صح عنه فإن غاية ما فيه أنه لم يضبط الإسناد عن أبي إسحاق فأسقط شيخه فيصير الحديث مرسلاً لأنه لابد من الواسطة فأبو إسحاق لم يسمع من ابن عمر رضي الله عنهما شيئاً رواية، بل رآه وسمعه يدعو بين الصفا والمروة[1].

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

شعبة، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وإسرائيل.

فأبو الحسن الدارقطني رحمه الله رجح الوجه الثاني فحكم بأنه الصواب، وما ذهب إليه ظاهر لجلالة رواته وضبطهم الإسناد.

---

(١) انظر: (ص٦٩، ٩٢).



والحديث في إسناده الرجل النجراني، تفرد أبو إسحاق بالرواية عنه، وقال ابن معين، وابن عدي: «مجهول»[(١)]، ووقع في رواية البيهقي من طريق داود بن الزِّبْرِقَان، عن شعبة، عن أبي إسحاق قال: «حدثني فقيه من أهل نجران» وداود لا يفرح بنقله هذا الثناء، أما سماع أبي إسحاق منه ففي رواية شعبة التصريح به.

وقد توبع الرجل النجراني على حديث النهي عن السلم في الثمر حتى يبدو صلاحه، فأخرج البخاري (٢١٨٣) من طريق الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الثمر حتى يبدوا صلاحه» الحديث.

وأما جلد من شرب النبيذ فله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، خرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٢٧٣)، ولفظه: عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «أتي النبي ﷺ برجل نشوان، فقال: إني لم أشرب خمراً، إنما شربت زبيباً وتمراً في دباء، قال: فَنُهِزَ[(٢)] بالأيدي، وخفق بالنعال، ونهى عن الزبيب والتمر أن يخلطا»، وصححه ابن حجر[(٣)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٥/ت٧٧٧٢).

(٢) الضرب في الصدر كما في «القاموس» (٦٤٧).

(٣) «الفتح» (١٢/٦٧).



وللنهي عن خلط التمر بالزبيب شواهد أخرى منها ما خرجه البخاري (٥٦٠١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «نهى النبي ﷺ عن الزبيب والتمر، والبسر والرطب».

وأخرج أيضاً (٥٦٠٢) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو[1]، والتمر والزبيب، ولينبذ كل واحد منهما على حدة».

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر رضي الله عنه حسن بشواهده.



(١) هو البسر إذا تغير لونه من الصفرة إلى الحمرة كما في «لسان العرب» (٢/٤٩٩).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي إسحاق، عن جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «كل نفقة تُخلف على صاحبها إلا ما كان في التراب».

فقال: «يرويه يوسف بن بُهلول، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن جندب رضي الله عنه، ووهم.

والصواب: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن خباب رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن جندب البَجَلِيِّ رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن خباب بن الأرت رضي الله عنه مرفوعاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن خباب بن الأرت رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٧/٤٨٠/س٣٣٧١).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن جندب البَجَلِيِّ رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (١٨٩٦) من طريق يوسف ابن بُهلول، عن شريك، عنه به، وليس اللفظ فيه تاماً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن خباب بن الأرت رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٧٢/ح٣٦٧٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٤٦) من طريق محمد بن سعيد ابن الأصبهاني،

والطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٤/٧٢/ح٣٦٧٥) من طريق محمد ابن الطفيل،

كلاهما (ابن الأصبهاني، ومحمد) عن شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة قال: دخلنا على خباب وفي داره حائط يبنى فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن المؤمن ليؤجر في نفقته إلا في شيء يجعله في التراب»، ولفظ القضاعي: «التراب أو البناء».

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن خباب بن الأرت رضي الله عنه موقوفاً.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٤٧) عن عبيد الله بن



موسى، عن إسرائيل، عنه به ولفظه: «إن الرجل ليؤجر في كل شيء إلا البناء».

وابن ماجه (٤١٦٣) عن إسماعيل بن موسى الفَزَاري الكوفي، عن شريك عنه به، ولفظه: «أتينا خباباً نعوده فقال: لقد طال سقمي، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنوا الموت» لتمنيته، وقال: إن العبد ليؤجر في نفقته كلها إلا في التراب أو قال: في البناء».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على شريك النَّخَعِيِّ، فالوجه الأول رواه عنه:

يوسف بن بُهلول التميمي نزيل الكوفة، وهو ثقة، وسماعه من شريك يظهر أنه قديم فإنه توفي سنة (٢١٨)[1]، فهذا محفوظ عن شريك، لكنه غريب عن أبي إسحاق، لتفرد يوسف بن بُهلول به كما نص عليه الدارقطني.

ورواه عن شريك على الوجه الثاني:

ـ محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني، وتقدم أنه ثقة ثبت، وطبقته مترددة بين من سمع منه قديماً ومن سمع منه متأخراً، ولم أقف على

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤١٥/ت٧١٢٩).

نص يرجح أحدهما.

ـ محمد بن الطفيل النَّخَعِيُّ، ابن عم شريك، تقدم أنه صدوق، ولم يتبين لي سماعه من شريك أقديم أم لا؟ إلا أن شيوخه قدماء.

ورواه عن شريك على الوجه الثالث:

إسماعيل بن موسى الفَزَاري الكوفي، تقدم أنه صدوق يغرب.

وأرجح الأوجه عن شريك الوجه الثالث، لتفرد يوسف بالأول، وخالفه رواة الوجهين الثاني، والثالث، أما الاختلاف في الرفع والوقف فالأصح عن شريك هو الوقف، أما الرفع فيحتمل أن شريكاً، أو الرواة عنه اختصروا القصة واقتصروا على القدر الموقوف منه ورفعوه أيضاً.

أما رواية الفَزَاري فإنه ساق القصة بتمامها وميز القدر المرفوع المتعلق بالنهي عن الكَيِّ وَوَقَفَ باقيه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فبقي منه ما يلي:

الوجه الثاني رواه عنه:

شريك النَّخَعِيُّ، وأنا متردد هل الغلط فيه من شريك أو من أصحابه.

وروى الوجه الثالث عنه:

إسرائيل، وشريك في الأصح من روايته.

فالدارقطني رحمه الله قال: «والصواب: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن



مُضَرِّبٍ، عن خباب رضي الله عنه»، وهو ظاهر لأنه من رواية إسرائيل، والمحفوظ عن شريك.

أما الاختلاف في الرفع والوقف فليس ترجيح الدارقطني رحمه الله صريحاً فيه وإن كان إلى الوقف أقرب، ومضى بيان وجه ترجيح الوقف في رواية شريك، وقد رواه إسرائيل فاقتصر على اللفظ محلِّ الاختلاف وَوَقَفَهُ، وهذا يقوي قول الفَزَاري عن شريك الذي سبق بيان ترجيحه، ويقويه أنه المحفوظ عن خباب رضي الله عنه من طرق أخرى، قال الإمام البخاري رحمه الله (٥٦٧٢): «حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: دخلنا على خباب رضي الله عنه نعوده، وقد اكتوى سبع كيات، فقال: إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا، وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب، ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به، ثم أتيناه مرة أخرى وهو يبني حائطاً له فقال: إن المسلم ليؤجر في كل شيء ينفقه، إلا في شيء يجعله في هذا التراب»، ومَنْ تتبع طرق رواية إسماعيل، عن قيس لم يَتَخَالَجْهُ شكٌّ في وَقْفِ هذا القدر من الحديث على خباب رضي الله عنه، وأن من رفعه لم يضبطه[1].

(١) انظر: مسند الحميدي (١٥٤)، مسند البزار (٢١٢٥)، مسند الشاشي (١٠٠١-١٠٠٣).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن حارثة، عن خباب ﵁ موقوفاً صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه: تذاكرنا غسل الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فآخذ [ملء كفي] ثلاثاً فأغسل رأسي من الجنابة».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه زائدة، وزهير، وشعبة، وأبو الأحوص، ويونس بن أبي إسحاق، ووَرْقاء بن عمر، وإبراهيم بن طَهْمَان، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، رووه عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

واختلف عن سفيان الثَّوْري، وإسرائيل:

فرواه أبو عبيد الله حماد بن الحسن، عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن نافع بن جبير، عن أبيه رضي الله عنه.

وخالفه غيره عن أبي حذيفة، رواه عنه، ولم يذكر في الإسناد: نافعاً ابن جبير.

وكذلك رواه مخلد بن يزيد، وأبو عاصم، وعبد الله بن الوليد العدني، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن نافع بن جبير، عن أبيه رضي الله عنه، كما قال حماد بن الحسن، عن أبي حذيفة.

وخالفه[1] عبيد الله بن موسى، ومحمد بن يوسف الفِرْيـابي، روياه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وهو الصحيح.

ورواه عيسى بن عبد الرحمن البَجَلِيّ، والحسن بن عُمَارة، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، والمسند أصح»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه.

---

(١) كذا، ويحتمل أن هاهنا سقطاً فيه باقي الاختلاف على الثَّوْري، وأول الكلام في الاختلاف على إسرائيل، فلعله ذكر من رواه عن الثَّوْري موافقاً لرواية شعبة وستأتي الرواية عنه هكذا من طريق ابن مهدي، ووكيع، وعبد الرزاق، ولعله ذكر أيضاً أحداً خالف عبيد الله، والفِرْيابي في روايتهما عن إسرائيل، وستأتي رواية ثابت بن محمد العابد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سليمان، عن نافع، عن جبير رضي الله عنه.

(٢) «العلل/الدباسي» (٧/ ٤٣٠/س٣٣٢٥).



٣ـ أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

أخرجه أبو نعيم في «كتاب الصلاة» (٧١) ـ وعنه البخاري (٢٥٤) ـ وأبو داود (٢٤٣) ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (٧٧٧)ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١١٣/ح١٤٨٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٧٣١)، وفي «معرفة الصحابة» (١٤٥٠)، والبيهقي (١/١٧٦) من طريق زهير.

ومسلم (٥٥)، والطيالسي (٩٩٠)ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٧٣٢)، وفي «معرفة الصحابة» (١٤٥٠)، والبيهقي (١/١٧٧) ـ والإمام أحمد (١٦٨٣٢) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٧٣٢) ـ والبزار (٣٤٠١)، والنسائي في «المجتبى» (٤٢٥)، وأبو عوانة (٨٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١١٢/ح١٤٨١) من طريق شعبة.

وابن أبي شيبة (١/٦٤) ـ ومن طريقه مسلم (٣٢٧)، وابن ماجه (٥٧٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٧٣١) ـ والمروزي في زياداته على «الطهور» (٣٤٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٤٣)، وفي «المجتبى» (٢٥٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١١٣/ح١٤٨٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٧٣١)، والبيهقي (١/١٧٦) من طريق أبي الأحوص.

وعبد الرزاق (٩٩٥) ـ ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢٨/٢/ح٦٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢/٢/ح١٤٨٠).

والإمام أحمد (١٦٨٢٦)، والبزار (٣٤٠٠)، وأبو يعلى (٧٣٩٧)، وأبو عوانة (٨٥٦) من طريق وكيع بن الجراح،

والإمام أحمد (١٦٨٢٦) عن عبد الرحمن بن مهدي،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ووكيع، وابن مهدي) عن الثَّوْري.

والإمام أحمد (١٦٧٩٥) عن حُجَيْن بن المثنى،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٣/٢/ح١٤٨٣) عن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفِرْيابي، وعبد الله بن رجاء،

ثلاثتهم (حُجَيْن، والفِرْيابي، وابن رجاء) عن إسرائيل.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢/٢/ح١٤٨٢) من طريق زائدة بن قدامة.

وفي (١١٣/٢/ح١٤٨٥) من طريق عمار بن مطر، عن شريك النَّخَعِيِّ.

وفي (١١٤/٢/ح١٤٨٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

وفي (١١٤/٢/ح١٤٨٨) من طريق وَرْقاء بن عمر.



وفي (٢/١١٤/ح١٤٨٩) عن أحمد بن الخضر المروزي، عن محمد بن عبدة المروزي، عن أبي معاذ النَّحْوِيِّ الفضل بن خالد، عن أبي حمزة السُّكَّري، عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ.

عشرتهم (زهير، وشعبة، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وإسرائيل، وزائدة، وشريك، وزكريا، ووَرْقاء، ورقبة) عنه به، ولفظ أبي نعيم: «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث مرات»، وعند بعضهم «ثلاثاً»، وفي لفظ أبي الأحوص قصة، وفي لفظ زكريا، ووَرْقاء، وإسرائيل زيادة، وأحال البزار بلفظ شعبة على لفظ الثَّوْري، ولم يسق أبو نعيم لفظ أبي الأحوص، وفي رواية زهير، وشعبة التصريح بسماع أبي إسحاق من سليمان بن صرد.

وعلقه الدارقطني عن يونس بن أبي إسحاق، وإبراهيم بن طَهْمَان، وعن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٧/٤٣١) من طريق حماد بن الحسن، عن أبي حذيفة،

والدارقطني في «العلل» (٧/٤٣٢) من طريق أبي عاصم[1]،

---

(١) سقط من الإسناد: نافع بن جبير وقد سماه في رواة هذا الوجه عن الثَّوْري.



كلاهما (أبو حذيفة، وأبو عاصم) عن الثَّوْري.

والنَّقَّاش في «فوائد العراقيين» (١٨)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٢٦٢) من طريق ثابت بن محمد العابد، عن إسرائيل.

كلاهما (الثَّوْري، وإسرائيل) عنه به، نحوه وفيه قصة.

وعلقه الدارقطني عن مخلد بن يزيد، وعبد الله بن الوليد العدني، عن الثَّوْري، ولم أقف عليها.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

علقه الدارقطني عن عيسى بن عبد الرحمن البَجَلِيِّ، والحسن بن عُمَارة، ولم أقف عليهما.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الرزاق الصنعاني، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، فهذا محفوظ، رواته ثقات حفاظ تقدموا مراراً.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثاني:

ـ أبو حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدِيُّ ـ وسبق أنه ليس بالقوي في

الثَّوْري ـ والراوي عنه هو: أبو عبيد الله حماد بن الحسن النَّهْشَلي؛ ثقة[1].

ـ أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل.

أما رواية أبي حذيفة فقد أشار الدارقطني إلى وقوع خلاف عليه، ولم أتبين المخالف لحماد بن الحسن، ولو صح عن أبي حذيفة وجه آخر فيظهر ـ والله أعلم ـ أن الخلاف منه، لأنه لم يكن قوياً في حديث الثَّوْري.

أما رواية أبي عاصم فتقدم أن الدارقطني رحمه الله ذكرها على الوجه الثاني، ولما أسندها جاء الإسناد دون ذكر نافع بن جبير، ولا أدري أين الخطأ؛ أفي عدّه في رواة الوجه الثاني أم وقع سقط عند إسناد الرواية؟ وسياق الرواية يقوي أنها على الوجه الأول، فلفظها: «عن سليمان بن صرد رضي الله عنه قال: سمعت جبير بن مطعم يقول: ذكر الغسل..»، فلو كانت عن نافع بن جبير لقال: سمعت أبي، أو: سمعت أبي جبير بن مطعم، وعلى هذا فيحتمل أن عدّ أبي عاصم في رواة الوجه الثاني كان وهماً، وأما إن كان السقط وقع عند إسناد الرواية فالصواب عن الثَّوْري قول حفاظ أصحابه: ابن مهدي، ووكيع، وهما أخص بالثَّوْري من أبي عاصم.

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الأول:

عبد الله بن رجاء ـ وهو ثقة تقدم مراراً ـ وحُجَيْن بن المثنى اليمامي

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢٣١/ت١٤٧٧).

البغدادي ـ وهو ثقة[١].

وروي من حديث محمد بن يوسف الفِرْيابي لكنه لا يصح عنه لمكان عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، الراوي عن الفِرْيابي، وتقدم أنه منكر الحديث عن الفِرْيابي وغيره.

فهذا محفوظ عن إسرائيل من رواية عبد الله، وحُجَيْن.

ورواه عن إسرائيل على الوجه الثاني:

ثابت بن محمد الشَّيْبَانِيُّ الكوفي العابد، صدوق يخطئ[٢].

والمحفوظ عن إسرائيل الأول، لتفرد ثابت بالوجه الثاني، ومخالفته لاثنين من الثقات، وقد ذُكر ثابت بالخطأ؛ فهذا مما أخطأ فيه.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

زهير بن معاوية، وشعبة، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وإسرائيل ـ في المحفوظ عنهما ـ وزائدة بن قدامة، وزكريا بن أبي زائدة، ووَرْقاء بن عمر، فهذا محفوظ عنه.

أما رواية شريك النَّخَعِيِّ فلا تصح لأنها من رواية عمار بن مطر وهو

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤٨٣/٥/ت١١٤٠).

(٢) السابق (٣٧٤/٤/ت٨٣٠).



ضعيف يروي منكرات واتهم بسرقة الحديث[١].

وأما رواية رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ ففيها أبو معاذ الفضل بن خالد الباهلي النَّحْوِيُّ المروزي، سكت عنه ابن أبي حاتم[٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]، وقال الذهبي: «ترجمه الحاكم ولم يضعفه»[٤]، فلعله مقبول الرواية.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فروي من حديث الثَّوْري، وإسرائيل، وهو خلاف المحفوظ عنهما كما سبق.

وأما الوجه الثالث عن أبي إسحاق: فعلقه الدارقطني عن عيسى بن عبد الرحمن البَجَلِيِّ، والحسن بن عُمَارة، ولم أقف عليهما، ولو صح فالحسن بن عُمَارة ـ متفق على ضعفه ـ وعيسى تقدم أنه ثقة، لكن الوجه الأول عن أبي إسحاق أصح كما يظهر من كلام الدارقطني رحمه الله لما يلي:

١ـ مخالفة عيسى لعشرة أنفس من أصحاب أبي إسحاق، وفيهم ثقات أصحابه.

٢ـ قصر عيسى بإسناد الحديث، لأنه جعل الحديث عن سليمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، والقصة دالة على أن الحديث لجبير بن مطعم رضي الله عنه وليس

---

(١) «اللسان» (٥/٢٦٩).

(٢) (٧/٦١).

(٣) (٩/٥).

(٤) «تاريخ الإسلام» (سنة ٢١١/٣٣٩).



لسليمان رضي الله عنه، ويبعد تكررها.

والحديث في إسناده سليمان بن صرد الخُزَاعِيُّ، صحابي رضي الله عنه، وفي رواية شعبة، وزهير تصريح أبي إسحاق بالسماع منه كما سبق.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد رضي الله عنه، عن جبير ابن مطعم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ خرجه الشيخان.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة، وإن مات مات كافراً».

فقال: «.. واختلف عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه مرفوعاً.

ورواه ابن خزيمة، عن أبي موسى، عن ابن مهدي، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، ووهم فيه، والصحيح عن أبي موسى وغيره، عن عبد الرحمن، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه.

ورواه عبد الحميد بن أبي جعفر[1]، عن أبي إسحاق، عن عبيد الله ابن جرير، ووهم فيه، والصحيح عن أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه.

ورواه الحِمَّانِيُّ، عن شريك، عن الشَّيْبَانِيِّ، عن الشَّعْبِيِّ، ووهم فيه، وإنما رواه شريك، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ»[2].

---

(١) هذا من الاختلاف على إسرائيل، فعبد الحميد يروي عن إسرائيل ونحوه لا عن أبي إسحاق مباشرة وقد مرَّ التنبيه عليه في (ح٢٦ ، ٦٨)، وانظر: (ح٤٥).

(٢) «العلل/الدباسي» (٧/٤٤٥/س٣٣٣٨).

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عبيد الله بن جرير، عن أبيه رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الإمام أحمد (١٩٢٥٩) عن أسود بن عامر، عن شريك.

وأبو داود (٤٣٦٠) ـ ومن طريقه البيهقي (٨/٢٠٤) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٠١)، وفي «المجتبى» (٤٠٥٢) ـ ومن طريقه ابن حزم (١١/١٣٥، ١٩٨) ـ وأبو عوانة (٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣٢٢/ح٢٣٤٤)، وفي «الأوسط» (٥٨٧٦)، وفي «الصغير» (٨٢٦)، والمزي (١٧/٧٥) من طريق عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيِّ.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٠٢)، وفي «المجتبى» (٤٠٥٣)،



والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٤٣) من طريق قاسم بن يزيد،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣٢٣/ح٢٣٤٥) عن أحمد بن زهير التُّسْتَرِيِّ، عن أبي موسى محمد بن المثنى، عن ابن مهدي،

كلاهما (قاسم، وابن مهدي) عن إسرائيل.

وابن خزيمة كما في «إتحاف المهرة» (٣٩٥٩) ـ وعنه المَيَانَجي في «الأمالي» (١٣١/ب) ـ عن أبي موسى محمد بن المثنى، عن ابن مهدي، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (عبد الرحمن، وإسرائيل، والثَّوْري) عنه به، ولفظ الإمام أحمد عن شريك النَّخَعِيِّ: عن جرير رضي الله عنه قال: «إذا أبق إلى أرض الشرك ـ يعني العبد ـ فقد أحل بنفسه»، ولفظ عبد الرحمن، وقاسم، عن إسرائيل: «فقد حل دمه»، ولفظ ابن مهدي: «فقد برئت منه الذمة».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبيد الله بن جرير، عن أبيه رضي الله عنه.

علقه الدارقطني عن عبد الحميد ابن أبي جعفر[1]، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ رضي الله عنه موقوفاً.

---

(١) انظر التنبيه السابق: (ص١٦١٨).



أخرجه الإمام أحمد (١٩٢٥٩) عن أسود بن عامر،

وفي (١٩٢٦٠) عن أبي أحمد الزُّبَيْري،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٠٥)، وفي «المجتبى» (٤٠٥٦) عن علي بن حجر،

ثلاثتهم (أسود، والزُّبَيْري، وعلي) عن شريك.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٠٣)، وفي «المجتبى» (٤٠٥٤) من طريق خالد بن عبد الرحمن،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٥٠٤)، وفي «المجتبى» (٤٠٥٥) من طريق أحمد بن خالد الوَهْبي،

كلاهما (خالد، وأحمد) عن إسرائيل.

كلاهما (شريك، وإسرائيل) عنه به، نحوه وفي لفظ إسرائيل: «فقد حل دمه».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الأول:

أسود بن عامر، تقدم أنه ثقة، وسماعه من شريك قديم.



وروى عن شريك الوجه الثالث:

أسود بن عامر، والزُّبَيْري، وعلي بن حجر، والزُّبَيْري، وعلي ثقتان تقدما.

وهذا الاختلاف من شريك، بين ذلك أسود بن عامر فقال: «ربما رفعه شريك»، فلعله كان يرفعه، فإذا تهيبه وقفه.

وللحديث عن شريك وجه ثالث أشار إليه الدارقطني، من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن شريك، عن أبي إسحاق الشَّيْبَانِيِّ، عن الشَّعْبِيِّ به، وحكم بوهمه، فشريك يرويه عن السَّبِيْعِيِّ لا الشَّيْبَانِيِّ، فخالف يحيى الحِمَّانِيُّ أصحاب شريك مع أنه متكلم فيه، وحديثه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٢٣/٢/ح٢٣٤٩)، وفي «الأوسط» (٥٨٤١).

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى الوجه الأول عنه:

ـ قاسم بن يزيد الجَرْمِيُّ وهو ثقة.

ـ عبد الرحمن بن مهدي، واختلف على الراوي عنه أبي موسى محمد ابن المثنى، فرواه أحمد بن بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيُّ، عن أبي موسى، عن ابن مهدي، عن إسرائيل.

وخالفه ابن خزيمة، فرواه عن أبي موسى، عن ابن مهدي، عن الثَّوْري.

والتُّسْتَرِيُّ ترجمه الذهبي فقال: «الإمام، الحجة، المحدث، البارع، علم الحفاظ، شيخ الإسلام.. جمع، وصنف، وعلل، وصار يضرب به المثل



في الحفظ»[1]، والدارقطني وهم ابن خزيمة، فأشار إلى أن الناس رووه عن أبي موسى وغيره، عن ابن مهدي، عن إسرائيل، فكأن ابن خزيمة سلك الجادة فذكر الثَّوْري بدلاً من إسرائيل.

فالوجه محفوظ عن إسرائيل.

وعلقه الدارقطني عن عبد الحميد بن أبي جعفر، عن إسرائيل على الوجه الثاني، وتقدم أن عبد الحميد لا بأس به، فلو صح عنه فقد حكم الدارقطني رحمه الله بوهمه فيه.

وروى عن إسرائيل الوجه الثالث:

- أحمد بن خالد الوَهْبي، ثقة تقدم، وخالد بن عبد الرحمن المروذي، وهو ثقة أيضاً[2].

والاختلاف مشعر أيضاً بتردد إسرائيل فيه؛ لأن رواة الوجهين ثقات.

وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ - وهو ثقة - وإسرائيل - في المحفوظ عنه - فهذا محفوظ عنه لثقة رواته.

وروي من حديث الثَّوْري وهو وهم.

---

(١) «السير» (١٤/٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٨/١٢٠/ت١٦٢٩).



وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

شريك النَّخَعِيُّ، وتقدم أنه كان يتردد فيه، وكأن الحال في رواية إسرائيل مثل ذلك.

ولم يحكم الدارقطني رحمه الله في الخلاف على أبي إسحاق بشيء، وأنا متوقف في الرفع لتردد رواته، فالقول بالوقف في رواية أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ أوجه.

والوقف وجه معروف عن غير ما واحدٍ من رواة الحديث عن الشَّعْبِيِّ كما تراه مفصلاً عند الدارقطني قبل سياقه الاختلاف على أبي إسحاق، وبعضهم كان يتعمد وقف الحديث مع أنه مسموع له مرفوعاً، وقد صححه مسلم مرفوعاً من طرق (٦٨، ٦٩، ٧٠) عن الشَّعْبِيِّ، وهو محل تأمل، وللصحيح هيبة، ولم أقف على كلام إمام في العلل بخصوصه، فيكفي ما قد ذكرتُ، ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه موقوفاً صحيح، وصححه مسلم مرفوعاً من طرق أخرى عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير رضي الله عنه.

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم، عن النبي ﷺ: «سبحان الله نصف الميزان، والحمد لله تملأ الميزان، والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض، والوضوء نصف الإيمان، والصوم نصف الصبر».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري، وجرير بن حازم، وعبد الله بن المختار، وأبو الأحوص، وابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم، عن النبي ﷺ.

وكذلك رواه يونس بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي النَّجُود، عن جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم.

ورواه ابن شَوْذَبٍ، عن أبي إسحاق، عن رجل من بني سليم، فلم يذكر فيه: جُرَياً.

والأول أصح»[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق ، واختلف عليه على وجهين :

(١) «العلل/الدباسي» (٧/٢٨٤/س٣١٨٠).



١ـ أبو إسحاق، عن جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم.

٢ـ أبو إسحاق، عن رجل من بني سليم.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم.

أخرجه معمر (٢٠٥٨٢).

والإمام أحمد (١٨٣١٣، ٢٣١٨٨)، والدارمي (٦٨٠)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٤)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٢٩٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٦٥) من طريق شعبة.

والترمذي (٣٥١٩) من طريق أبي الأحوص.

والسَّرِي بن يحيى في «حديث الثَّوْري» (٤٨)، وعبد الله بن أبي مريم في «ما أسند الثَّوْري» (ج١/٤٦/أ، ٤٧/ب)، والخلال في «السنة» (١٥١٢)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٤٧٥، ٨٨٢٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٢٢) من طريق الثَّوْري.

وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (١٤٢٩) من طريق فطر بن خليفة.

وأبو بكر البَاغَنْدي في «حديث شيبان بن فروخ» (١٨٠/أ)،



وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٧٨٥)، والمؤمل الشَّيْبَانِيُّ في «الفوائد المنتقاة» (ج٦/١٢٥/ح٣٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٦٥) من طريق جرير بن حازم.

والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٤) من طريق إسرائيل.

والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٣٢) من طريق حماد الأبح.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٦٥) من طريق عمر بن أبي زائدة.

تسعتهم (معمر، وشعبة، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وفطر، وجرير، وإسرائيل، وحماد، وعمر) عنه به، ولفظ معمر: عن رجل من بني سليم، عن رسول الله ﷺ قال: «التسبيح نصف الميزان، والحمد يملؤه، والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض، والصوم نصف الصبر، والطهور نصف الإيمان»، والباقون نحوه مع تقديم وتأخير، ولفظ ابن أبي مريم الأول، وابن أبي حاتم، والمؤمل الشَّيْبَانِيِّ مختصر، وفي رواية أبي الشيخ عن جرير بن حازم: «عن أبي إسحاق الهَمْدَانِيِّ قال: حدثني جُرَي [النَّهْدِيُّ] قال: ألا أحدثك حديثاً حدثنيه بعض أصحاب النبي ﷺ بالكناسة؟، قال: أخذ رسول الله ﷺ بيده.. والإيمان نصف الصبر» والقطعة الأخيرة خلاف رواية الجماعة[1].

---

(١) تصحف ما بين المعقوفين إلى: الهندي، وفي لفظ السَّرِي بن يحيى، عن قبيصة، عن=



وعلقه الدارقطني عن جرير بن حازم، وعبد الله بن المختار، وابن عيينة، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن رجل من بني سليم.

علقه الدارقطني عن عبد الله بن شَوْذَبٍ الخراساني، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

معمر، وشعبة، وأبو الأحوص، والثَّوْري، وفطر بن خليفة، وجرير ابن حازم، وإسرائيل، وحماد الأَبَحُّ، وعمر بن أبي زائدة، وهؤلاء في الجملة ثقات تقدموا إلا:

- حماد بن يحيى الأَبَحُّ، أبو بكر البصري، صدوق ربما أخطأ[1].

وعلق الدارقطني **الوجه الثاني** عن عبد الله بن شَوْذَبٍ الخراساني، وهو ثقة[2]، ولو صح عنه فقد حكم الدارقطني رحمه الله بأن الوجه الأول أصح، وهو

=الثَّوْري: «بعثني رجل من بني سليم بالكناسة فقال: عَدَّ رسول الله ﷺ في يدي»، وكلمة: بعثني أظنها تصحيف من: حدثني فقد جاءت في روايات أخرى.

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢٩٢/ت١٤٩٢).

(٢) السابق (١٥/٩٤/ت٣٣٣٥).

ظاهر لأنه رواية الجمع الكثير، وفيهم ثقات أصحاب أبي إسحاق، وزادوا رجلاً في الإسناد، وليس لابن شَوْذَبٍ ذكر في الرواة عن أبي إسحاق فضلاً عن أن يكون له اختصاص به، وإنما يروي عن خالد بن ميمون الخراساني، عن أبي إسحاق.

والإسناد فيه جُرَي بن كليب النَّهْدِيُّ الكوفي، روى عنه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، وابنه يونس، وعاصم بن أبي النَّجُود[1]، ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل[2]، وحسن الترمذي رحمه الله حديثه، وليس بخاف مقصوده بالحسن، وقال ابن حجر: «مقبول»[3]، فلا بأس بالاستشهاد بحديثه، فهو تابعي، وروى عنه ثلاثة، ولا يعرف فيه جرح، وليس في حديثه ما يستنكر.

وهو غير جُرَي بن كليب السَّدُوسي الذي روى عنه قتادة، وقال فيه ابن المديني: «مجهول»، وقال أبو حاتم: «شيخ لا يحتج بحديثه، هو مثل.. هم شيوخ لا يحتج بحديثهم»، وذلك أن الأول كوفي نهدي، والثاني سدوسي بصري، يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبشير بن الخصاصية، وقد فرق بينهما أبو داود السِّجِسْتاني فقال: «جُرَي بن كليب صاحب قتادة،

(١) في مسند الإمام أحمد (٢٣١٤٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/٥٥٤/ت٩٢٣).

(٣) «التقريب» (٩٢٨).



سدوسي بصري، لم يرو عنه غير قتادة، وجُرَي بن كليب كوفي، روى عنه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ»[1].

وأما سماع أبي إسحاق من جُرَي النَّهْدِي، فقد جاء من طريق جرير بن حازم صريحاً، ويقويه أنه من مروي شعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق.

وأخرج أبو علي حامد الهروي في «الفوائد - انتخاب الدارقطني» (٩) عن علي بن عبد العزيز البغوي الحافظ، عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن يونس بن أبي إسحاق قال: سمعت جُرَياً النَّهْدِي قال: يا أبا إسحاق، لقيت شيخاً من بني سليم بالكناسة، فحدثني: أن رسول الله ﷺ عدَّ خمساً في يده أو في يدي..»، وهذه الفائدة لم أجدها في غيره.

وأخرج الإمام أحمد (٢٣١٢٣) - وعنه الخلال في «السنة» (١٥١١) - عن وكيع،

وفي (٢٣٢٠٨) عن أبي قطن عمرو بن الهيثم،

والعدني في «الإيمان» (٥٨) عن سفيان بن عيينة،

ثلاثتهم (وكيع، وأبو قطن، وسفيان) عن يونس، ولفظ وكيع: عن يونس بن أبي إسحاق قال: سمعت جُرَي بن كليب النَّهْدِيَّ، عن رجل من

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٥٥٣/ت٩٢٢).



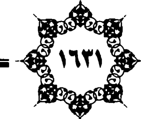
بني سليم قال: عدَّهن رسول الله ﷺ في يدي..».

وأما سماع جُرَي من الرجل السلمي رضي الله عنه ففي رواية جرير بن حازم، عن أبي إسحاق، ورواية ابنه يونس عن جريٍّ دلالة عليه، والقصة مشعرة بضبط يونس للحديث.

وأما سماع الرجل السلمي رضي الله عنه من النبي ﷺ فقد جاء في بعض الطرق ما يدل عليه، ففي رواية الدارمي عن سعيد بن عامر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن جُرَي النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم قال: «عقدهن رسول الله ﷺ في يَدِيْ، أو قال: عقدهن في يَدِهِ، ويدُهُ في يَدِيْ..» فذكره، وروى معناه غير سعيد بن عامر، عن شعبة، ومن طرق أخرى عن أبي إسحاق.

ووجدت لبعضه شاهداً، فأخرج مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض..» الحديث.

وأما قوله: «والصوم نصف الصبر»، فجاءت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «الصيام نصف الصبر» أخرجه ابن ماجه (١٧٤٥) وغيره من طريق موسى بن عبيدة، وهو ضعيف باتفاق، واضطرب في إسناده.



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن جُرَي بن كليب النَّهْدِي، عن رجل من بني سليم لا بأس به في الشواهد.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث سعيد بن أبي [كَرِب]، عن جابر رضي الله عنه قال: «كانت خشبة يصلي إليها النبي صلى الله عليه وسلم، فقيل له: لو اتخذنا لك منها مثل الكرسي تقوم عليه، فحنت الخشبة».

فقال: «يرويه أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ، واختلف عنه:

فرواه الأعمش، واختلف عنه:

فرواه أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر رضي الله عنه، وعن أبي إسحاق، عن كريب، عن جابر رضي الله عنه، قال ذلك أبو كامل، عن أبي عوانة.

وقال أبو ربيعة: عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر رضي الله عنه، وعن أبي إسحاق، عن كريب[1]، عن جابر رضي الله عنه.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كريب، عن جابر رضي الله عنه.

وقال عمر بن علي المُقَدَّمي: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر رضي الله عنه، وأبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كريب، عن جابر رضي الله عنه.

(١) قارن بما سيأتي في جوابه على السؤال الثاني فيتبين الفرق بين روايتي أبي كامل وأبي ربيعة.



وأحبها لي قول من قال: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كريب، عن جابر ﵁، والأعمش، عن أبي صالح، عن جابر ﵁»[1].

وسئل ﵀ مرة أخرى عنه.

فقال: يرويه أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ، واختلف عنه:

فرواه أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر ﵁، وعن أبي إسحاق، عن كريب، عن جابر ﵁، قال ذلك أبو كامل، عن أبي عوانة.

وقال أبو ربيعة: عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر ﵁، وعن أبي إسحاق، عن ابن أبي كَرِب، عن جابر ﵁.

وقال عمر بن علي: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر ﵁، وعن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كَرِب، عن جابر ﵁.

وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كَرِب، عن جابر ﵁، عن النبي ﷺ، وهو الصواب»[2].

---

(١) «العلل/الدباسي» (٧/٣٠٦/س٣١٨٥).

(٢) السابق (٧/٣٦١/س٣٢٤٩)، وكررت نقله بتمامه لاشتماله على زيادة.



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن كَرِب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

٢ـ أبو إسحاق، عن ابن أبي كَرِب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

٣ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن أبي كَرِب، عن جابر رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن أبي كَرِب، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن كرب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٩٢)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٠٤) من طريق أبي كامل فضيل بن حسين الجَحْدَري،

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٦٢/٢) من طريق محمد بن محبوب،

كلاهما (أبو كامل، ومحمد) عن أبي عوانة، عن الأعمش، عنه به، ولفظ أبي نعيم: «كانت خشبة في المسجد يخطب إليها النبي ﷺ فقيل له: لو اتخذنا لك مثل الكرسي فتقوم عليه، ففعل فحنت الخشبة كما تحن الناقة، فأتاها ﷺ فاحتضنها ووضع يده عليها فسكنت»، وأحال الطحاوي على لفظ الأعمش، عن أبي صالح.



الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن ابن أبي كَرِب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

علقه الدارقطني عن أبي ربيعة زيد بن عوف، عن أبي عوانة، عن الأعمش، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سعيد بن أبي كرب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام أحمد (١٤١٥١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٩٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٥٦٢)، وقوام السنة التيمي في «دلائل النبوة» (١٧٣) من طريق إسرائيل.

والدارمي (٣٥)، وأبو يعلى (٢١٧٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٨٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حديث مشايخ أبي القاسم الأصم» (١٨٥/ب، ٢١٠/أ) من طريق محمد ابن أبي بكر المُقَدَّمي، عن عمر بن علي، عن الأعمش.

ثلاثتهم (إسرائيل، وزكريا، والأعمش) عنه به، نحوه، ولفظ إسرائيل مختصر إلا لفظ الطحاوي عنه فنحوه، وفي لفظ زكريا عند أبي يعلى زيادة.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن سعيد بن أبي كَرِب، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٩٩٠) عن أبي رفاعة عبد الله بن محمد بن عمر العَدَوِيِّ، عن أحمد بن أبي صخر الغُدَاني، عن عمر بن علي، عن الأعمش، عنه به، نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الأعمش، وتقدم أنه ثقة حافظ إلا أنه ربما غلط على أبي إسحاق في أحاديث، فروى عنه الوجه الأول:

ـ أبو عوانة الوضاح اليَشْكُرِيُّ، تقدم أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط، وقد اختلف عليه فروى عنه الوجه الأول:

ـ أبو كامل فضيل بن حسين الجَحْدَرِيُّ، وهو ثقة متقن[1].

ـ محمد بن محبوب البُناني البصري، وهو ثقة[2].

وعلقه الدارقطني عن أبي ربيعة زيد بن عوف ويلقب: فهداً ـ وربما ترجمه بعضهم بفهد بن عوف ـ عن أبي عوانة فقال: ابن أبي كَرِب، ولم أقف على روايته، وزيد هذا ضعيف، وتركه بعضهم لاتهامهم له بسرقة

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٢٦٩/ت٤٧٥٨).

(٢) السابق (٢٦/٣٧٠/ت٥٥٨٢).



الحديث ولذا كذبه ابن المديني[١].

وروى عن الأعمش الوجه الثالث:

عمر بن علي بن عطاء المُقَدَّمي البصري، ثقة شديد التدليس، وكان يدلس تدليس العطف[٢]، وقد اختلف عليه، فروى عنه الوجه الثالث:

محمد بن أبي بكر بن علي المُقَدَّمي البصري، ثقة[٣].

وروى عن عمر المُقَدَّمي الوجه الرابع:

أحمد بن أبي صخر عبيد الله بن سهيل بن صخر الغُدَاني، صدوق[٤]، والراوي عنه: أبو رفاعة عبد الله بن محمد بن عمر العَدَوِيِّ، وثقه الخطيب[٥]، وقال ابن حبان: «كان يخطئ»[٦]، فلعل هذا مما أخطأ فيه، فلم أقف على من تابعه على قوله: «عن جندب بن عبد الله».

وهذا الوجه من رواية المُقَدَّمي، عن عمه عمر، عن الأعمش بقي فيه احتمال تدليس عمر بن علي، ولم يصرح بالسماع فهو ضعيف عنه.

---

(١) «اللسان» (٣/٣٦١، ٦/٣٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٧٠/ت٤٢٩٠).

(٣) السابق (٢٤/٥٣٤/ت٥٠٩٤).

(٤) السابق (١/٤٠٠/ت٧٧).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/٨٣).

(٦) «الثقات» (٨/٣٦٩).



وصوّب أبو الحسن الدارقطني رحمه الله قول إسرائيل وما وافَقَهُ، ورآهُ أحبَّ الأقوال إليه، لأنه أرفع وأحفظ لحديث جدّه، ولم يختلف عليه كما اختلف على الأعمش وبعض أصحابه، وقوله دال على ضبط اسم الشيخ فقال: سعيد بن أبي كَرِب، لا كما قال أبو عوانة عن الأعمش: «عن كَرِب»؛ فلعله لم يجود حفظه كما ينبغي أو حدث به من حفظه لا من كتابه.

وسعيد بن أبي كَرِب[1] الهَمْدَانِيُّ الكوفي، وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، ووقوعه أحياناً هكذا: كريب، لعله تحريف، فاسم: كَرِبٍ مشهور في أسماء بني قحطان وفروعها كهَمْدان.

وأما سماع أبي إسحاق من سعيد بن أبي كَرِب، وسماعه هو من جابر رضي الله عنه، فقد جاء صريحاً فيما أخرجه الإمام أحمد (١٥٠٠٨) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق: أنه سمع سعيد بن أبي كَرِب، أو شعيب بن أبي كَرِب قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وهو على جمل يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ويل للعراقيب من النار».

وتابعه أبو صالح ذكوان السَّمَّان، عن جابر رضي الله عنه، وروايته مخرجة عند الطحاوي، والبيهقي مع رواية سعيد بن أبي كَرِب.

---

(١) «الإكمال» (٧/١٧٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (١١/٤٢/ت٢٣٤٦).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن سعيد، عن جابر رضي الله عنه صحيح.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث جفينة أن رسول الله ﷺ كتب له كتاباً، فرقع به دلوه، فأغارت عليه خيل رسول الله ﷺ، فجاء مسلماً يطلب ماله وولده، فقال رسول الله ﷺ: «ما وجدت قبل قسمة السهام فخذه».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه أبو بكر الدَّاهِري، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق [عن عرينة، عن جفينة.

ورواه أبو إسحاق الفَزَاري، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق][1]، عن أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ قال: جاء رعية السُّحَيْمِيُّ إلى رسول الله ﷺ.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ: أن رسول الله ﷺ كتب إلى رعية السُّحَيْمِيِّ.

وقول إسرائيل أشبه الصواب»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

---

(١) ما بين المعقوفين تصويب مما وقفت عليه من طرق الحديث، وما في الأصل غير مستقيم.

(٢) «العلل/الدباسي» (٨/٤/س٣٣٧٦).



١ـ أبو إسحاق، عن عرينة، عن جفينة.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ قال: جاء رعية السُّحَيْمِيُّ.

٣ـ أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ: أن النبي ﷺ كتب إلى رعية السُّحَيْمِيِّ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن رعية السُّحَيْمِيِّ.

٥ـ أبو إسحاق: أن رعية السُّحَيْمِيَّ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عرينة، عن جفينة.

أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (ل ٨٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٨٩/ح٢٢٠١)، وابن عدي (٤/١٣٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٦٩٥)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٦) من طريق أبي بكر عبد الله بن حكيم الدَّاهِري، عن الثَّوْري، عنه به، ولفظ البغوي: عن جفينة: أن النبي ﷺ كتب له كتاباً فرقع به دلوه، فقالت له ابنته: عمدت إلى كتاب سيد العرب فرقعت به دلوك؟ لنصيبن بلاءً، فأغارت عليه خيل النبي ﷺ فهرب، وأُخذ كل قليل وكثير هو له، ثم جاءه مسلماً، فقال النبي ﷺ: «انظر ما وجدت من متاعك قبل قسمة السهام فخذه»، والباقون مثله.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ قال: جاء رعية السُّحَيْمِيُّ.

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٥١٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٤٥) من طريق معاوية بن عمرو،

وأبو داود في «المراسيل» (٣٣٠) عن محبوب بن موسى،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل٦٥) عن صبيح بن عبد الله،

ثلاثتهم (معاوية، ومحبوب، وصبيح) عن أبي إسحاق الفَزَاري، عن الثَّوْري، عنه به، مختصراً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ: أن النبي ﷺ كتب إلى رعية السُّحَيْمِيِّ.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٣٤٤/ح١٨٤٨٧) عن عبيد الله بن موسى،

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل٦٥) عن صبيح بن عبد الله، عن أبي إسحاق الفَزَاري،

والحِنَّائِيُّ في «الفوائد» (ج٥/٧٠/ب) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

ثلاثتهم (عبيد الله، والفَزَاري، ومؤمل) عن إسرائيل، عنه به، مطولاً إلا أن الحِنَّائِيَّ اختصر لفظ مؤمل، وأحال بباقيه على لفظ عبد الله بن رجاء.



الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن رعية السُّحَيْمِيِّ.

أخرجه الإمام أحمد (٢٢٥١٩) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٧٨/ح٤٦٣٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٨٣٢) ـ عن محمد بن بكر البُرْساني،

وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٤٥)، والحِنَّائِيُّ في «الفوائد» (ج٥/٧٠/أ) من طريق عبد الله بن رجاء،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٧٨/ح٤٦٣٥) من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري،

ثلاثتهم (محمد، وعبد الله، والأنصاري) عن إسرائيل، عنه به، مطولاً، ولفظ عبد الله بن رجاء عند ابن قانع مختصر.

الوجه الخامس: أبو إسحاق: أن رعية السُّحَيْمِيَّ.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص/ل٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٧٩/ح٤٦٣٦) من طريق حماد بن سلمة، عن حجاج ابن أرطاة، عنه به مختصراً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ سفيان الثَّوْري ، فروى عنه الوجه الأول :

أبو بكر عبد الله بن حكيم الدَّاهِري ، منكر الحديث ، ومنهم من يتهمه[١] ، وقال البغوي بعد تخريجه هذا الوجه : «وهذا حديث منكر من حديث سفيان» ، فهذا غير محفوظ.

وروى عن الثَّوْري الوجه الثاني :

أبو إسحاق الفَزَاري ، وقد اختلف عليه ، فروى عنه هذا الوجه الثاني :

ـ معاوية بن عمرو الأَزْدِيُّ ، ثقة تقدم.

ـ محبوب بن موسى الأنطاكي ، وهو صدوق[٢].

ـ صبيح بن عبد الله الفَرْغَاني ، شيخ أحمد ابن أبي خيثمة ، منكر الحديث[٣].

وروى عن الفَزَاري الوجه الثالث :

صبيح الفَرْغَاني أيضاً ، فهذا لا يصح عن الفَزَاري ، فالصواب أن حديثه عن الثَّوْري لا عن إسرائيل كما تفرد به صبيح.

فأقوى الأوجه عن الثَّوْري هو الوجه الثاني من رواية أبي إسحاق

---

(١) «اللسان» (٤/ ٢٨٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٦٥/ت٥٧٩٦).

(٣) «اللسان» (٤/ ١٨٣).



الفَزَاري عنه، لكن فيه غرابة، ولعل هذا سبب عدم اعتداد الدارقطني بها عند الترجيح.

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الثالث:

عبيد الله بن موسى ـ تقدم أنه أوثق أصحاب إسرائيل ـ ومؤمل بن إسماعيل ـ وتقدم أنه صدوق سيء الحفظ ـ فهذا محفوظ عن إسرائيل.

وروي من طريق أبي إسحاق الفَزَاري، عن إسرائيل، وتقدم أنه غير محفوظ عن الفَزَاري لتفرد صبيح الفَرْغَاني به.

وروى عن إسرائيل الوجه الرابع:

محمد بن بكر البُرْساني ـ تقدم أنه صدوق ـ وعبد الله بن رجاء ـ تقدم أنه ثقة في إسرائيل ـ وأما محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، فهو ثقة[1]، فهذا محفوظ عن إسرائيل.

فمن قال عن إسرائيل: عن الشَّعْبِيِّ، عن رعية، إنما أراد القصة بدليل قول عبيد الله ابن موسى، عن إسرائيل: عن الشَّعْبِيِّ: أن رعية، فالشَّعْبِيُّ أرسل الحديث، ولم يسمعه من رعية السُّحَيْمِيِّ، فالأصح هو الوجه الثالث وإن كنت لا أحكم بخطأ الرابع.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٣٩/ت٥٣٧٢).



وأما الخلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الثاني رواه عنه:**

سفيان الثَّوْري، وتقدم أنه غريب عنه.

وروى الوجه الثالث والرابع عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس، فهذا محفوظ عنه وتقدم توجيههما.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الخامس:

حجاج بن أرطاة، وتقدم أنه ضعيف إن لم يصرح بالسماع، ولا يحتج بما ينفرد به، وقد تفرد بهذا الوجه عن أبي إسحاق، وغاية ما فيه أنه أسقط شيخ أبي إسحاق فلعله لم يضبطه فأسقطه، وقد حفظه غيره.

وقد حكم أبو الحسن الدارقطني رحمه الله بأن الصواب قول إسرائيل، ولعله لم يعتد بقول الفَزَاري عن الثَّوْري لغرابته كما أشرت سابقاً، والله أعلم.

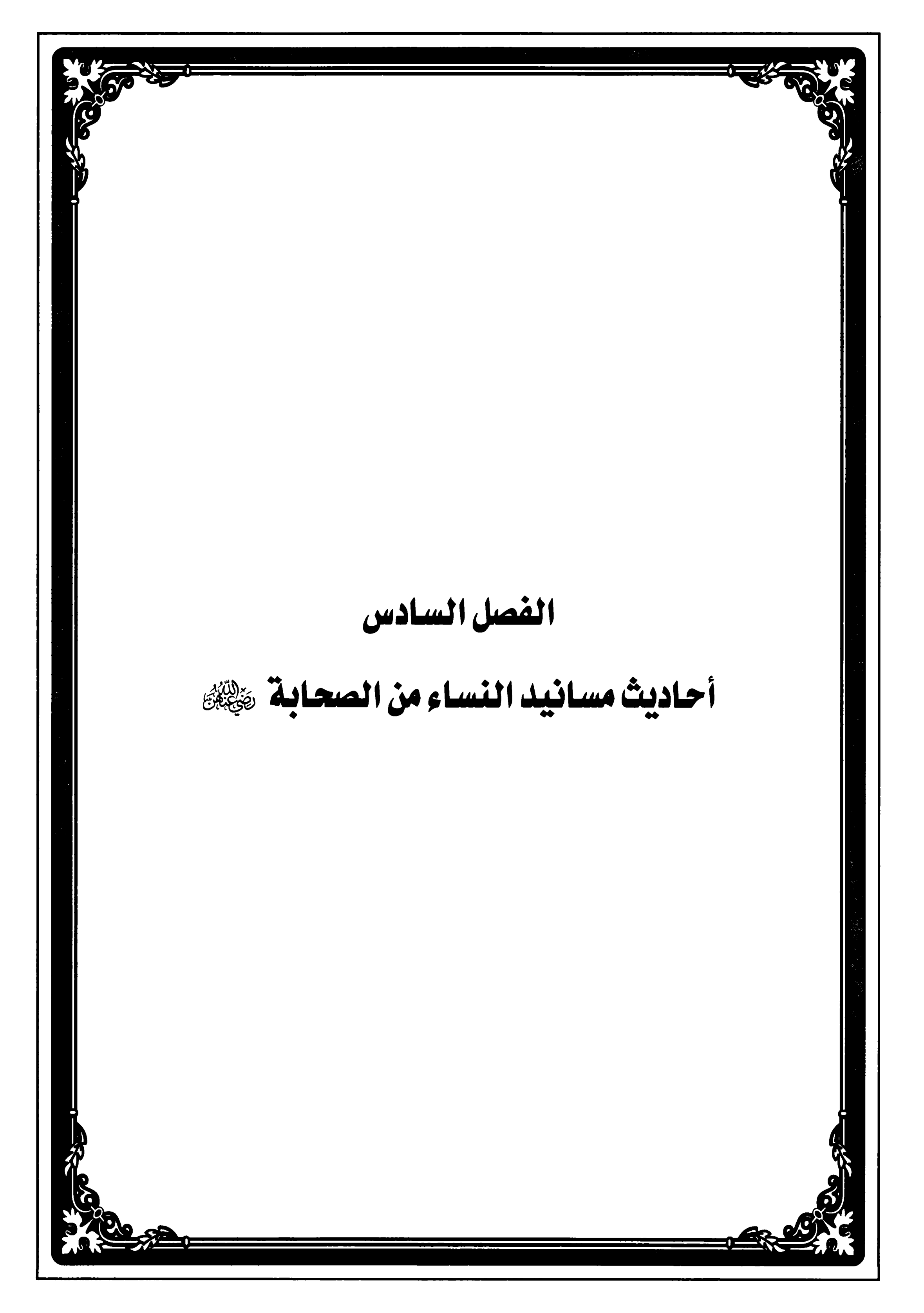
وشيخ أبي إسحاق: عامر الشَّعْبِيُّ تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ صحيح، ثم هو بعد مرسل.







الفصل السادس

أحاديث مسانيد النساء من الصحابة رضي الله عنهن

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود، عن عائشة رضي الله عنها: «ما شبع آل محمد ﷺ من خبز البر ثلاثة أيام حتى قبض».

فقال: "يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه شعبة وقد اختلف عنه:

فقال يزيد بن زريع، وعبد الملك الجدّي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أخيه الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

[وقال وهب بن جرير، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأسود ابن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها]، لم يذكر: عبد الرحمن[1].

ورواه شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أو عمه، عن عائشة رضي الله عنها.

وقال معمر: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

وقال المُطَّلِبُ بنُ زيادٍ: عن أبي إسحاق مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من مصادر التخريج.



والصحيح من ذلك قول من قال: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن يزيد، عن أخيه الأسود، عن عائشة رضي الله عنها»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على سبعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أو عمه، عن عائشة رضي الله عنها.

٤ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

٥ـ أبو إسحاق، مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٦ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

٧ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٢٥٩/س٣٦٠٩).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه مسلم (٢٢٨٢/٤/ح٢٢)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٤٧٠٩)، وفي «الزهد» (١٦٣)، وابن ماجه (٣٣٤٦)، والترمذي في «الشمائل» (١٣٥) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١٨٥٣/٤) ـ والطبري في «تهذيب الآثار ـ مسند عمر» (١٠٠٧)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٨٦٦)، عن غندر،

والطيالسي (١٤٩٢) ـ ومن طريقه الترمذي (٢٣٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٤٣/١)، والبغوي في «الأنوار» (٤٣٣) ـ.

وابن أبي الدنيا في كتاب «الجوع» (٧)، وأبو يعلى (٤٥٤١) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث،

ثلاثتهم (غندر، والطيالسي، وعبد الصمد) عن شعبة.

وابن سعد (٤٠٢/١) من طريق زهير.

وأبو يعلى (٤٥٤٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر (١٠٢/٤) ـ من طريق حجاج بن محمد، عن إسرائيل.

وابن عساكر (١٠٢/٤) من طريق عبد الرزاق، عن معمر.

أربعتهم (شعبة، وزهير، وإسرائيل، ومعمر) عنه به، ولفظ مسلم: عن



عائشة رضي الله عنها قالت: «ما شبع آل محمد من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله ﷺ»، والباقون مثله، إلا أن في رواية زهير: «يومين فصاعداً»، ولفظ إسرائيل نحوه بزيادة، ولفظ معمر: «ما شبع من عشاء واحد».

وعلقه الدارقطني عن يزيد بن زريع، وعبد الملك الجدّي، عن شعبة، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه إسحاق (١٥٥٤)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٨٦٥) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة.

وحماد بن إسحاق الأَزْدِيُّ في كتاب «تركة النبي ﷺ» (٦١) عن يحيى ابن عبد الحميد الحِمَّانِيِّ، عن شريك.

كلاهما (شعبة، وشريك) عنه به، نحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه أو عمه، عن عائشة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن شريك، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه ابن سعد (١/٤٠١) عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

وابن جرير في «تهذيب الآثار - مسند عمر» (١٠٠٦) من طريق إسحاق الأزرق، عن شريك.

كلاهما (إسرائيل، وشريك) عنه به، نحوه، وفي لفظ إسرائيل زيادة.

وعلقه الدارقطني عن معمر، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عائشة ﵂.

علقه الدارقطني عن المُطَّلِبِ بنِ زيادٍ، ولم أقف عليه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عائشة ﵂.

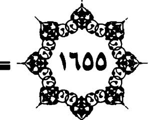
أخرجه حماد بن إسحاق الأَزْدِيُّ في كتاب «تركة النبي ﷺ» (٦٤) عن مسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيْدِي، عن شعبة،

وعلي بن إبراهيم العيسوي في «الفوائد المنتقاة» (٩٨/أ) من طريق يزيد ابن هارون، عن شريك.

كلاهما (شعبة، وشريك) عنه به، نحوه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة ﵂.

أخرجه معمر (٢٠٦٢٠) عنه به، نحوه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ شعبة بن الحجاج، فروى عنه الوجه الأول:

محمد بن جعفر غندر، وأبو داود الطيالسي، وهما ثقتان حافظان لحديث شعبة تقدما، ورواه أيضاً عبد الصمد بن عبد الوارث العَنْبَري البصري، وهو صدوق[١]، وهو ثبت في شعبة خاصة[٢].

ورواه عن شعبة على الوجه الثاني:

وهب بن جرير بن حازم، وهو ثقة تقدم.

ورواه عن شعبة على الوجه السادس:

مسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيْدِي، وهو ثقة ثبت حافظ تقدم.

والمحفوظ عن شعبة الوجه الأول، لأن كتاب غندر حكم بين أصحاب شعبة، وقد تابعه الطيالسي، وعبد الصمد، وأما وهب، ومسلم فقد تفردا عنه وخالفا من هو أثبت في شعبة منهما، وقولهما يدل على عدم ضبطهما الإسناد، ووهب خاصة متردد فيه.

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الأول:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٩٩/ت٣٤٣١).

(٢) «شرح العلل» (٢/٧٠٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/٣٢٨).

حجاج بن محمد المِصِّيْصِيُّ، وهو ثقة ثبت تقدم.

ورواه عن إسرائيل على الوجه الرابع:

عبيد الله بن موسى، وهو أوثق من روى عنه، وقد تقدم مراراً.

ولعل كلا الوجهين محفوظ عن إسرائيل لثقة رواتهما.

٣ـ معمر بن راشد، فروى عنه الوجه الأول، والسابع:

عبد الرزاق الصنعاني، والاختلاف من معمر نفسه، لأنه لم يكن ضابطاً لحديث أبي إسحاق، ولم يتابع على الوجه السابع.

٤ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الثاني:

يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، وقد تقدم مراراً أنه ضعيف وقد اتهم.

وروى عن شريك الوجه الرابع:

إسحاق الأزرق، وهو قديم السماع من شريك.

وروى عن شريك الوجه السادس:

يزيد بن هارون، ويزيد قديم السماع أيضاً.

والمحفوظ عن شريك قول إسحاق، ويزيد، والظاهر أن شريكاً هو المضطرب فيه، فتارة يذكر الأسود كما رواه إسحاق، وتارة يحذفه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فبقي منه ما يلي:**

الوجه الأول رواه عنه:



شعبة، وإسرائيل - في المحفوظ عنهما - وزهير بن معاوية، ومعمر بن راشد.

الوجه الرابع ورواه عن أبي إسحاق:

إسرائيل، وشريك في المحفوظ عنهما.

الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

علقه الدارقطني عن المُطَّلِبِ بنِ زيادٍ الثَّقَفِيِّ الكوفي، ولم أقف عليه، ولو صح فالمطلب صدوق يهم[1]، وقد قصر بالحديث جداً، فقول من ضبط الإسناد مقدم.

الوجه السادس عن أبي إسحاق رواه عنه:

شريك في المحفوظ عنه، وروي من طريق شعبة، وهو مرجوح عنه.

الوجه السابع عن أبي إسحاق:

تفرد به معمر بن راشد ولم يتابع عليه، فهو غير محفوظ.

فالإمام أبو الحسن الدارقطني ﷺ رأى الصحيح الوجه الأول، وهو الأقرب لما يلي:

١- الأول رواية شعبة بن الحجاج، وتابعه زهير، وإسرائيل، وشعبة

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٧٨/ت٦٠٠٥).

مقدم في حديث أبي إسحاق، ولم يتردد فيه شعبة كما تردد فيه إسرائيل فتارة وافق شعبة، وتارة وافق شريكاً، والحال في رواية شريك كالحال في رواية إسرائيل فهو لم يثبت على قول، وتارة لا يوافق أحداً منهما.

٢ـ موافقت إسرائيل، وشريك لشعبة في بعض الإسناد دال على ضبط شعبة له، فقد وافقاه على عبد الرحمن بن يزيد، ووافقه إسرائيل على أنه عن عبد الرحمن، عن الأسود، ولم يذكر شريك الأسود.

٣ـ خالف شعبة الجادة المشهورة، وقول إسرائيل، وشريك: عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه جادة تسبق إلى الذهن.

والذي ذهب إليه أبو الحسن ﷺ هو الأقرب.

والحديث على هذا في إسناده عبد الرحمن بن يزيد النَّخَعِيُّ، وهو ثقة[1]، وسماع أبي إسحاق منه مشهور معروف، وأخوه الأسود ثقة تقدم.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أخيه الأسود، عن عائشة ﵂، خرجه مسلم ﵀.



(١) «تهذيب الكمال» (١٨/١٢/ت٣٩٩٤).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ في الركعتين بعد العصر.

فقال: «.. ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن الأسود، ومسروق، عن عائشة رضي الله عنها: «ما كان عندي النبي ﷺ في يومي إلا صلى الركعتين بعد العصر»، قال ذلك شعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق.

وقال يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الأسود ـ وحده ـ عن عائشة رضي الله عنها مثل ذلك»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن مسروق، والأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مسروق، والأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه البخاري (٥٩٣)، ومسلم (٣٠١)، والطيالسي (١٤٨٤) ـ

---

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٢٦٩/س٣٦١٩).

ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (١٨٨٤) ـ والإمام أحمد (٢٥٠٧١، ٢٥٤٧٦) ـ ومن طريقه أبو عوانة (٢١١٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٨٨٤) ـ والدارمي (١٤٧٤) ـ ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب» (١٨٥٤/٤) ـ وأبو داود (١٢٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٥٦٧)، وفي «المجتبى» (٥٧٦)، وأبو عوانة (٢١١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٩١/٢/ح١٠٩٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣٠٠/١)، وابن حبان (١٥٧٠، ١٥٧١)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (٤٧١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٨٨٤)، والبيهقي (٤٥٨/٢) من طريق شعبة.

وإسحاق (١٥٢٠)، والإمام أحمد (٢٤٨٦٧)، والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٤٧/ب) من طريق إسرائيل.

وأبو سعد الهروي في «حديثه» (١٧٢/ب) من طريق إبراهيم بن المغيرة، عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ.

ثلاثتهم (شعبة، وإسرائيل، ومسعر) عنه به، ولفظ البخاري: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين»، والباقون نحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن يونس بن أبي إسحاق، ولم أقف عليه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:** شعبة، وإسرائيل.

وأما رواية مسعر فتفرد بها عنه: إبراهيم بن المغيرة المروزي، ختن عبد الله بن المبارك، وإبراهيم ذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، لكن المعروف عن مسعر إسناد آخر[2].

وعلق الدارقطني عن يونس بن أبي إسحاق **الوجه الثاني**، ولو صح عنه فيقال: اقتصر يونس على أحد إسنادي أبيه، وليس في روايته ما يعتبر خلافاً حقيقة.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن مسروق، والأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها خرجه الشيخان.



(١) (٦/ ٢٥).

(٢) «العلل» (٨/ ٢٦٩-٢٧٠).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله **عن:**

حديث أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها: «لم يمت رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صلاته جالساً».

فقال: «اختلف فيه على أبي سلمة:

فرواه عثمان بن أبي سليمان، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، قاله ابن جريج، عنه.

ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها، قاله الثَّوْري، وشعبة، عن أبي إسحاق.

وقال عمر بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، وليس بمحفوظ.

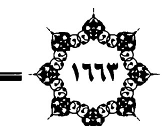
والصحيح عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

وحديث عثمان بن أبي سليمان، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، غير مدفوع، لأن عثمان ثقة، ويمكن أن يكون أبو سلمة أخذه عنهما»[1].

وسئل عنه رحمه الله مرة أخرى من حديث أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صلاته قاعداً، وكان أعجب

---

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٣١٤/س٣٦٥٥).



العمل إليه الذي يدوم عليه صاحبه، وإن قلَّ».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فـرواه الثَّـوْري، وزيـاد بـن حبيـب، وأبـو الأحـوص، وعمـرو بـن أبي قيس، وإبراهيم بن طَهْمَـان، وأبـو بكـر بـن عيـاش، ووَرْقـاء، عـن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وخالفهم المغيرة بن مسلم، رواه عن أبي إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عـن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو وهم منه.

وقال يونس بن أبي إسـحاق، عـن أبي إسـحاق، عـن الأسـود، عـن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وليس ذلك بمحفوظ، والله أعلم»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢ـ أبو إسحاق، عن الشَّعْبيِّ، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٣ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٩/٢٠٩/س٣٩٥٤).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن الأسود، عن أم سلمة رضي الله عنها.

٥ـ أبو إسحاق، عن أبي سلمة مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها.

أخرجه عبد الرزاق (٤٠٩١) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٢٦٦٤١، ٢٦٧٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٥٢/ح٥١٣) ـ ووكيع في «الزهد» (٢٣٨) ـ ومن طريقه تمام في «الفوائد» (١٥)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٩٧) ـ وابن أبي مريم في «ما أسند الثَّوْري» (٤١/ب)، والنسائي في «المجتبى» (١٦٥٥)، وابن المقرئ في «المعجم» (٧٥٧) من طريق الثَّوْري.

وابن أبي شيبة (٢/٤٨) ـ ومن طريقه ابن ماجه (١٢٢٥، ٤٢٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٥٣/ح٥١٦)، وعمر بن محمد السهروردي في «المشيخة» (٨٧/ب) ـ عن أبي الأحوص.

وإسحاق (١٩٢٠)، والإمام أحمد (٢٦٧٥٢)، والمروزي في «قيام الليل» (١٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٣٦٣)، وفي «المجتبى» (١٦٥٤)، وأبو يعلى (٦٩٧٣) ـ وعنه ابن حبان (٢٥٠٧) ـ من طريق شعبة.

وإسحاق (١٩٢١)، والإمام أحمد (٢٦٦٤٧) من طريق إسرائيل.



والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٢٣٩) عن إسحاق بن عيسى الطباع،

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٥٢/ح٥١٤) من طريق محمد بن سعيد بن سليمان بن الأصبهاني، ومحمد بن طفيل النَّخَعِيِّ،

والحربي في الفوائد المنتقاة (١٠٤) من طريق عثمان بن عمر العَبْدِيِّ،

أربعتهم (إسحاق، وابن الأصبهاني، والنَّخَعِيُّ، وعثمان) عن شريك.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٥٣/ح٥١٥)، وفي «المعجم الصغير» (٩٢٦) من طريق الرُّحَيْلِ بن معاوية.

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٥٨٤٩) من طريق حماد الخياط، عن وَرْقاء.

سبعتهم (الثَّوْري، وأبو الأحوص، وشعبة، وإسرائيل، وشريك، والرُّحَيْلُ، ووَرْقاء) عنه به، ولفظ عبد الرزاق: عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «والذي توفى نفسه - تعني: النبي ﷺ - ما توفي حتى كان كثير من صلاته قاعداً إلا المكتوبة، وكان أعجب العمل إليه الذي يدوم عليه صاحبه وإِنْ يسيراً»، والباقون نحوه، واقتصر ابن أبي شيبة على القطعة الأولى، واقتصر الحارث، وتمام، والبيهقي على القطعة الأخيرة، ولفظ الطبراني عن شريك بآخر الحديث، وأحال إسحاق بلفظ إسرائيل على لفظ شعبة.

وعلقه الدارقطني عن زياد بن حبيب، وعمرو بن أبي قيس، وإبراهيم ابن طَهْمَان، وأبو بكر بن عياش، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الشَّعْبِيِّ، عن أم سلمة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن المغيرة بن مسلم، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه إسحاق (١٥٦٤)، والإمام أحمد (٢٤٨٦٣) عن أبي نعيم، عن يونس بن أبي إسحاق.

والإمام أحمد (٢٦١٧٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٣٦١)، وفي «المجتبى» (١٦٥٢) من طريق عمر بن أبي زائدة.

كلاهما (يونس، وعمر) عنه به نحوه، واقتصر يونس على القطعة الأخيرة فقط.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الأسود، عن أم سلمة رضي الله عنها.

أخرجه الإمام أحمد (٢٦٥٨٦) عن أبي قطن عمرو بن الهيثم البصري،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٣٦٢)، وفي «المجتبى» (١٦٥٣) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،



كلاهما (عمرو، والنضر) عن يونس بن أبي إسحاق، عنه به، نحو القطعة الأولى.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أبي سلمة مرسلاً.

أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١١٧١) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن شريك، عنه به، نحو القطعة الأخيرة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ شريك النَّخَعِيُّ، فروى عنه الوجه الأول:

ـ إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي، وتقدم أنه صدوق، ولم يتبين لي زمن سماعه من شريك.

ـ محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني ـ تقدم أنه ثقة ثبت، وأن طبقته مترددة بين من سمع منه قديماً ومن سمع منه متأخراً، ولم أقف على نص يرجح أحدهما.

ـ محمد بن طفيل النَّخَعِيُّ، ابن عم شريك، وتقدم أنه صدوق، ولم يتبين لي سماعه من شريك.

ـ عثمان بن عمر العَبْدِيُّ، وهو ثقة تقدم، ولم أتبين زمن سماعه من شريك.

فهذا محفوظ عن شريك لأن رواته ثقات.

وروى عن شريك الوجه الخامس:

أبو بكر بن أبي شيبة، وهو ثقة حافظ تقدم مراراً، وسماعه متأخر، ويظهر أن الاضطراب من شريك نفسه، والوجه الأول أصح لأنه توبع عليه، ولم يتابع على الوجه المرسل.

٢ـ يونس بن أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الثالث:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ.

وروى عنه الوجه الرابع:

ـ أبو قطن عمرو بن الهيثم البصري.

ـ النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ.

وكلاهما محفوظ عنه، والاختلاف من يونس لأن في ضبطه ضعف.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه عنه:

سفيان الثَّوْري، وأبو الأحوص، وشعبة، وإسرائيل، وشريك ـ في أصح الوجهين عنه ـ والرُّحَيْلُ بن معاوية، وهؤلاء ثقات في الجملة تقدموا إلا:

الرُّحَيْلَ بن معاوية الجُعْفِيَّ الكوفي، أخا زهير، وهو صدوق[1].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/١٧٢/ت١٨٩٩).



وأما رواية وَرْقاء بن عمر اليَشْكُرِيِّ فقد تفرد بها حماد بن خالد الخياط البغدادي عنه كما نص عليه الدارقطني، وحماد هذا ثقة[1].

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فقد علقه الدارقطني عن المغيرة بن مسلم القَسْمَلِيِّ، وتقدم أنه صدوق، ولو صح عنه فقد حكم الدارقطني على قوله بالوهم، وذلك أن الجماعة أوثق منه، وقولهم أصح.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، وعمر بن أبي زائدة، وتقدم أن عمر صدوق، ويونس ليس بالقوي في حديث أبيه، وحكم أبو الحسن رحمه الله في جوابه الأول على قول عمر، وفي جوابه الثاني على قول يونس بأنهما غير محفوظين، وهو ظاهر، فكلاهما خالف الجماعة فسلكا الجادة.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الرابع:

يونس بن أبي إسحاق، وهو دال على عدم ضبطه للإسناد ولم يثبت على قول، فتارة يقول: عن عائشة رضي الله عنها، وتارة: عن أم سلمة رضي الله عنها، وقد تفرد به، وخالف الجماعة إذ جعله عن الأسود، وهم يقولون: عن أبي سلمة، فهذا الوجه غير محفوظ.

وأما الوجه الخامس عن أبي إسحاق فتقدم أن شريكاً لم يتابع عليه،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢٣٣/ت١٤٧٩).



وقد قصر به حين أرسله، وقد ضبطه غيره من الحفاظ، فقوله غير محفوظ.

ورجح أبو الحسن الدارقطني رحمه الله الوجه الأول فرآه الصحيح من الأقوال، وهو كما رجح، لأن رواته أكثر وأوثق من رواة الأوجه الأخرى الذين هم دونهم حفظاً وضبطاً، مع كون بعضهم مضطرب في روايته كيونس وشريك.

والحديث على الوجه الأول في إسناده أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وهو ثقة تقدم، وسماع أبي إسحاق منه معروف، وفي رواية شعبة تصريحه بالسماع من أبي سلمة.

أما سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن من أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها فالأقرب أنه لم يسمع منها، أو سمع منها شيئاً يسيراً كما قد يفهم من توجيه الدارقطني رحمه الله صحة رواية أبي سلمة للحديث بإسنادين.

ولم يخرج الشيخان لأبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها شيئاً، وقد تتبعت حديثه عنها فرأيته يروي عنها بواسطة، وجاء ذكر السماع في بعض الأحاديث وفيه نظر، مثل حديث اختلافه وأبي هريرة رضي الله عنه مع ابن عباس رضي الله عنهما في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، فسألوا أم سلمة رضي الله عنها فحدثتهم بشأن سُبَيْعَةَ الأَسْلمية رضي الله عنها، فأصح الروايات أنهم أرسلوا كريباً مولى ابن عباس رضي الله عنهما، ومثل السماع المذكور في حديث الغسل من إناء واحد فالأصح أنه عن زينب



بنت أم سلمة، والله أعلم بالصواب.

وقول الدارقطني رحمه الله: «ويمكن أن يكون أبو سلمة أخذه عنهما» قد يحتمل أنه ثبت له سماع منها، أما في هذا الحديث فلم أرَ في شيء من الطرق سماعه الحديث من أم سلمة رضي الله عنها.

ورواية عثمان المذكورة في صدر كلام الدارقطني أخرجها مسلم (٧٣٢) من طريق ابن جريج قال: أخبرني عثمان بن أبي سليمان: أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره: أن عائشة رضي الله عنها أخبرته: أن النبي ﷺ لم يمت حتى كان كثير من صلاته وهو جالس.

وأما حديث أحب العمل فخرجه البخاري (٦٤٦٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: كان أحب العمل إلى رسول الله ﷺ الذي يدوم عليه صاحبه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة رضي الله عنها منقطع فيما يظهر، وصح من حديث عائشة رضي الله عنها.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

عمرو بن ميمون، عن عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يباشر المرأة وهي حائض إذا اتزرت..» الحديث.

فقال: «اختلف فيه على أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ:

فرواه الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عائشة رضي الله عنها.

وخالفه الحجاج، رواه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عائشة رضي الله عنها.

والأول أصح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عائشة رضي الله عنها.

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٣٦٣/س٣٧١١).



أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٦٠٢٣) من طريق يحيى ابن فضيل، عن الحسن بن صالح، عنه به.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الطيالسي (١٦٢٤)، والإمام أحمد (٢٥٥٣٢، ٢٥٤٥٥)، والدارمي (١٠٨٨)، والبيهقي (١/٣١٤) من طريق شعبة.

وإسحاق بن راهويه (١٥٩٣) - ومن طريقه المَخْلَدِيُّ في «الفوائد المنتخبة» (٢٨٦/ب) - والإمام أحمد (٢٤٨٦٨، ٢٥١٤٢، ٢٥١٧١) ٦/٢٠٤، ٢٠٦ من طريق إسرائيل.

والإمام أحمد (٢٥٣١٤)، وابن المقرئ في «المعجم» (١٠٨٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والدارمي (١٠٨٧) والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٧٥)، وفي «المجتبى» (٢٨٥، ٣٧٣) - وعنه الدولابي في «الكنى» (١٨٩٧) - من طريق أبي الأحوص.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٣٧)، والزهري في «حديثه» (٦١٥)، والبيهقي (١/٣١٤) من طريق زهير.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٥٤) عن محمد بن نصر بن حميد، عن يحيى بن أيوب المقابري، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيِّ،

عن أبيه.

ستتهم (شعبة، وإسرائيل، وزكريا، وأبو الأحوص، وزهير، وعبد الرحمن) عنه به، ولفظ الإمام أحمد: عن عائشة ﵂ قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كانت إحدانا حائضاً أن تتزر ثم تدخل معه في لحافه»، والباقون نحوه، وزاد أبو الأحوص ذكر المباشرة، ولم يذكر زهير، وإسرائيل الاتزار.

وعلقه الدارقطني عن الحجاج بن أَرْطَاة، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

الحسن بن صالح الهَمْدَانِيُّ، وتقدم أنه ثقة.

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

شعبة، وإسرائيل، وزكريا، وأبو الأحوص، وزهير، وعبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ.

وقد رجح أبو الحسن الدارقطني ﵀ هنا قول الحسن بن صالح بناءً على الموازنة بينه والحجاج بن أَرْطَاة، فالحجاج لا يقاس في الضبط بالحسن بن صالح، لكن مع ذِكْرِ مَنْ سمّيتُ ممن روى الحديث عن أبي إسحاق، عن

أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عائشة رضي الله عنها فيكون ترجيح قول الحسن بن صالح بعيداً، لاسيما وأنه خالف من هو أوثق منه في أبي إسحاق، بل وأكثر رواية واختصاصاً ـ أعني: شعبة، وإسرائيل، وزهيراً ـ فالقول قولهم، ولا أدري سببَ اقتصار الدارقطني رحمه الله على تسمية الحسن، والحجاج في الاختلاف، فالطرق عمَّن سميتُ مشهورة، وألفاظها كلفظ الحديث المسئول عنه أو بمعناه.

وأما سبب وهم الحسن بن صالح فلعله سبق إلى ذهنه عمرو بن ميمون بدل عمرو بن شرحبيل لاتفاقهما في الاسم الأول.

والحديث في إسناده أبو مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل الهَمْدَانِيُّ الكوفي، وهو إمام ثقة، من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وسماع أبي إسحاق منه مشهور معروف، أما سماعه من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فلم أقف عليه، ولم يذكر في هذا الحديث تصريحاً بالسماع بل يقول: قالت أم المؤمنين ونحو ذا، وهو كوفي، فالأصل الانقطاع.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عائشة رضي الله عنها منقطع إلا إن صح سماع عمرو من عائشة رضي الله عنها فصحيح.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «لا يحل دم مسلم إلا في ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمرتد عن الإسلام».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه الثَّوْري، وإسرائيل، ويونس بن أبي إسحاق، وأبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها.

ورواه إسماعيل بن أبان الغَنَوي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

وتابعه حماد بن زيد، عن عقبة بن أبي ثُبَيْتٍ الرَّاسِبِيِّ، عن أبي إسحاق.

والصواب قول الثَّوْري ومن تابعه»[1].

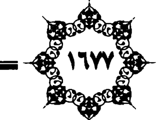
تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٣٨٤/س٣٧٣٤).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

أخرجه الطيالسي (١٦٤٧)، وابن أبي شيبة (٩/٤١٤/ح٧٩٥٢)، وأبو يعلى (٤٦٧٦)، والطحاوي في «شرح المشكل» (١٨٠٩)، والمزي (٢٢/١٨٥) من طريق أبي الأحوص.

وابن أبي شيبة (٩/٤١٤/ح٧٩٥١)، وإسحاق (١٦٠٢، ١٦٠٣)، والإمام أحمد (٢٥٥١٦، ٢٥٧٤١، ٢٥٨٣٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٤٦٦)، وفي «المجتبى» (٤٠١٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/١٦١)، وفي «شرح المشكل» (١٨٠٨)، والدارقطني في «العلل» (٨/٣٨٥) من طريق الثَّوْري.

وإسحاق (١٦٠٢)، والإمام أحمد (٢٥٧٤١)، والحاكم (٤/٣٥٣) من طريق إسرائيل.

والإمام أحمد (٢٤٣٤٩) من طريق يونس.

أربعتهم (أبو الأحوص، والثَّوْري، وإسرائيل، ويونس) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل دم

امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث؛ رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل فيقتل»، والباقون نحوه، وفي لفظ إسحاق الأول وعند الإمام أحمد والحاكم قصة، وأحال ابن أبي شيبة بلفظ أبي الأحوص على لفظ الثَّوْري، وذكر الطحاوي القصة وأحال بالمتن على طريق آخر، وفي لفظ يونس حضور عمرو بن غالب القصة عند عائشة رضي الله عنها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن إسماعيل بن أبان، عن إسماعيل بن أبي خالد، وعن حماد بن زيد، عن عقبة بن أبي ثُبَيْتٍ، عن أبي إسحاق به، ولم أقف عليهما.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣٤٦٧)، وفي «المجتبى» (٤٠١٨) من طريق زهير، عنه به، نحوه وفيه قصة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الأول:



أبو الأحوص، والثَّوْري، وإسرائيل، وابنه يونس، فهذا محفوظ عنه.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فعلقه الدارقطني من طريقين:

الأول: عن إسماعيل بن أبان الغَنَوي، عن إسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل الغَنَوي تقدم أنه متروك الحديث بالإجماع، فذا الوجه لا يصح عن إسماعيل بن أبي خالد.

الثاني: عن حماد بن زيد، عن عقبة بن أبي ثُبَيْتٍ، وهو ابن سريج الرَّاسِبِيِّ البصري، ثقة[1]، ولو صح إلى حماد بن زيد فعقبة ليس ممن اختص بأبي إسحاق، وغاية ما في قوله إسقاط الواسطة، وقد حفظها الثقات من أصحاب السَّبِيْعِيِّ، وقولهم أصح.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

زهير بن معاوية.

وقد وازن أبو الحسن الدارقطني رحمه الله بين الوجهين الأولين، ومال إلى تصويب قول الثَّوْري ومن تابعه، وهو ظاهر لأنه قول الجماعة، وقول من هو ألزم لأبي إسحاق، وأقوم بحديثه من عقبة الرَّاسِبِيِّ.

وأما الوجه الثالث فقد قصر زهير بوقف الحديث، وحفظ رفعه من هو أثبت منه في أبي إسحاق، كالثَّوْري، وإسرائيل، وهما مقدمان عليه،

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/١٩١/ت٣٩٧٢).



وقولهم أصح.

والحديث في إسناده عمرو بن غالب الهَمْدَانِيُّ الكوفي، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق، وصحح له الترمذي، وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، ونقل الحافظ الكبير أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي الأندلسي[2] توثيق النسائي له[3]، فيظهر - والله أعلم - أنه ثقة.

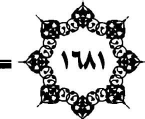
أما سماع عمرو من عائشة رضي الله عنها فلم أقف عليه إلا من طريق يونس بن أبي إسحاق، ففي روايته قال: «عن عمرو بن غالب قال: انتهيت إلى عائشة رضي الله عنها أنا، وعمارٌ، والأشتر»، ويونس ليس بالقوي، ولم يذكر دخولَهُ مَعَهُما غَيْرُهُ، وفي لفظ إسحاق، والإمام أحمد عن وكيع، عن سفيان، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن غالب قال: «جاء عمارٌ - ومعه الأشتر - يستأذن على عائشة رضي الله عنها» فذكره، وعامة الطرق الأخرى مثله فيها القصة مرسلة: «عن عمرو بن غالب قال: قالت عائشة رضي الله عنها»، فلا يظهر أن له سماعاً منها، ويقويه العمل بالأصل وهو الانقطاع، واختلاف البلاد فهو كوفي.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/١٨٣/ت٤٤٢٦).

(٢) انظر ترجمته في: «السير» (١٦/١٠٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٨/٧٧).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة رضي الله عنها منقطع.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث امرأة أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن عائشة رضي الله عنها في قصة زيد بن أرقم رضي الله عنه.

فقال: «هي أم يونس، واسمها: العالية - امرأة أبي إسحاق - ويرويه أبو إسحاق، عن امرأته، [وابنُهُ يونس، عن أبيه.

واختلف عن أبي إسحاق: فرواه معمر، وجرير بن حازم، عن أبي إسحاق، عن امرأته] - أمِّ يونس - عن عائشة رضي الله عنها.

وقال عمار بن رُزيق: عن أبي إسحاق، عن العالية - امرأة أبي السفر - ووهم في ذلك، وإنما أراد: امرأة أبي إسحاق»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١- أبو إسحاق، عن العالية: امرأة أبي إسحاق، عن عائشة رضي الله عنها.

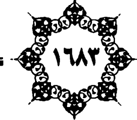
٢- أبو إسحاق عن امرأة أبي السفر، عن عائشة رضي الله عنها.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣- أبو إسحاق، عن العالية، عن امرأة أبي السفر، عن عائشة رضي الله عنها.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٤٤٣/س٣٧٩٣)، وما بين المعقوفين من استدراك المحقق في (٩/٤٨٠).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العالية: امرأة أبي إسحاق، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه عبد الرزاق (١٤٨١٢)،

والدارقطني في «السنن» (٣/٥٢/ح٢١٢) من طريق داود بن الزِّبْرِقَان،

كلاهما (عبد الرزاق، وداود) عن معمر.

وعبد الرزاق (١٤٨١٢) عن الثَّوْري.

والإمام أحمد في «المسند» كما في «نصب الراية» (٤/١٥)[1] عن غندر،

والبغوي في «الجعديات» (٤٥٣) - ومن طريقه البيهقي (٥/٣٣٠) - عن علي بن الجعد،

كلاهما (غندر، وعلي) عن شعبة.

وابن أبي حاتم في «تفسير القرآن العظيم» (٢٨٩٧) من طريق جرير بن حازم.

والبيهقي (٥/٣٣٠) من طريق أبي الأحوص.

خمستهم (معمر، والثَّوْري، وشعبة، وجرير، وأبو الأحوص) عنه به، ولفظ عبد الرزاق في الموضع الأول: «أخبرنا معمر، والثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن امرأته: أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها في نسوة فسألتها امرأة

---

(١) لم أقف عليه في أطراف المسند، ولا «إتحاف المهرة» ولا طبعات «المسند».



فقالت: يا أم المؤمنين، كانت لي جارية فبعتها من زيد بن أرقم رضي الله عنه بثمان مئة إلى أجل، ثم اشتريتها منه بست مئة، فنقدته الست مئة، وكتبت عليه ثمان مئة، فقالت عائشة رضي الله عنها: بئس والله ما اشتريت، وبئس والله ما اشترى، أخبري زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب، فقالت المرأة لعائشة: أرأيت إن أخذت رأس مالي، ورددت عليه الفضل؟ قالت: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ ﴾ ...الآية (البقرة: ٢٧٥)، أو قالت: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ (البقرة: ٢٧٩)».

ولفظ داود، عن معمر: «عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن امرأته: أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم الأنصاري، وامرأة أخرى، فقالت أم ولد زيد بن أرقم: يا أم المؤمنين..» أخصر منه.

ولفظ غندر، عن شعبة: «عن أبي إسحاق، عن امرأته: أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها هي وأم ولد زيد بن أرقم، وامرأة أخرى..»، وأرسله ابن الجعد عن شعبة فقال: «عن أبي إسحاق قال: دخلت امرأتي على عائشة رضي الله عنها وأم ولد لزيد بن أرقم، فقالت لها أم ولد زيد بن أرقم: إني بعت من زيد عبداً..».

ولفظ جرير: عن أبي إسحاق الهَمْدَانِيِّ، عن أم يونس يعني: امرأته العالية بنت أيفع: أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت لها أم مُحِبَّة ـ أم ولد لزيد

ابن أرقم ـ: يا أم المؤمنين أتعرفين زيد بن أرقم؟ قالت: نعم، قالت: فاني بعته عبداً..».

ولفظ أبي الأحوص: «عن أبي إسحاق، عن العالية قالت: كنت قاعدة عند عائشة رضي الله عنها فأتتها أم مُحِبَّة فقالت لها: يا أم المؤمنين، أكنت تعرفين زيد بن أرقم؟ قالت: نعم، قالت: فإني بعته جارية..».

الوجه الثاني: أبو إسحاق عن امرأة أبي السفر، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٨٣٤) عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت.

وابن حزم في «المحلى» (٤٩/٩) من طريق إبراهيم بن معاوية، عن محمد بن يوسف الفِرْيابي، عن سفيان الثَّوْري.

كلاهما (أبو حنيفة، والثَّوْري) عن أبي إسحاق، ولفظ أبي حنيفة: عن أبي إسحاق، عن امرأة أبي السفر: أن امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت: إن زيد بن أرقم باعني..».

ولفظ الثَّوْري: عن أبي إسحاق، عن امرأة أبي السفر: أنها باعت من زيد.. فسألت عائشة..».

وعلقه الدارقطني عن عمار بن رُزيق إلا أنه قال: عن العالية امرأة أبي السفر، ولم أقف عليه.



الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن العالية، عن امرأة أبي السفر، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه عبد الرزاق (١٤٨١٣) عن الثَّوْري، ولفظه: «عن أبي إسحاق، عن امرأته قالت: سمعت امرأة أبي السفر، تقول: سألت عائشة رضي الله عنه فقلت: بعت زيد بن أرقم جارية..» والباقي نحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

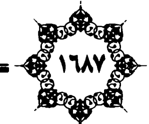
١ـ سفيان الثَّوْري والرواية عنه من طريقين:

الأول: من رواية عبد الرزاق عنه، ورواه عنه مرتين، فمرة قرنه بمعمر، فجاء به كرواية الجماعة عن أبي إسحاق على الوجه الأول، ومرة رواه عن الثَّوْري وحده فجاء به على الوجه الثالث.

الثاني: من طريق إبراهيم بن معاوية، عن محمد بن يوسف الفِرْيابي على الوجه الثاني عن أبي إسحاق، وإبراهيم هذا ذكره الخطيب في «موضح أوهام الجمع»[1] وبين أن اسمه إبراهيم بن معاوية ويقال له: إبراهيم بن

---

(١) (٣٩٤/١).



أبي سفيان القيسراني، ولم يذكر الخطيب، ولا الذهبي[1] فيه جرحاً ولا تعديلاً، ففي ثبوت هذا الطريق نظر[2].

فيتبين مما سبق أن الرواية عن الثَّوْري فيها نظر، إما لأن عبد الرزاق لم يضبطه كما ينبغي، وإما لعدم المعرفة بعدالة الراوي عن الفِرْيابي.

٢ـ شعبة بن الحجاج، فرواه غندر موصولاً عن أبي إسحاق، عن امرأته، ورواه ابن الجعد فأرسله، وقول غندر مقدم، وليس قول ابن الجعد فيما يظهر بمؤثر، لأن قوله: «عن أبي إسحاق قال: دخلت امرأتي» وإن كانت صورته الإرسال، لكن الغالب أن أبا إسحاق حمله عن امرأته.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه:

معمر بن راشد، وشعبة، وجرير بن حازم، وأبو الأحوص، وفي روايتهم إلا جريراً بيان سماع أبي إسحاق من امرأته، وأنها كانت حاضرة القصة، أما جرير فأرسله، وقول الجماعة أصح.

وروي من حديث الثَّوْري وفيه نظر.

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٧٨/٢٩٥).

(٢) اعتمد ابن حزم على هذا الطريق في تضعيفه للحديث وقد عرفتَ ما فيه.



الوجه الثاني عن أبي إسحاق رواه عنه:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وهو ضعيف[1]، فقوله غير محفوظ.

ولم يذكر أبو الحسن هنا أكثر من وهم عمار بن رُزيق في قوله، ويظهر ـ والله أعلم ـ أن الصواب هو الوجه الأول الذي رواه شعبة ومن تابعه، وهو متصل كما سبق بيانه.

والروايات مضطربة في السائلة لأم المؤمنين ﵂، وأرجحها قول شعبة، ومعمر ـ من رواية داود بن الزِّبْرِقَان ـ: أنها أم ولد لزيد بن أرقم، زاد أبو الأحوص، وجرير تَكْنِيَتَها بأم مُحِبَّة.

والحديث في إسناده العالية امرأة أبي إسحاق، واسمها: العالية بنت أيفع ابن شراحيل ذي كُبَار[2] الهَمْدَانِيَّة، وخالها: هُبيرة بن يَرِيْم من شيوخ أبي إسحاق، والعالية هي أم يونس وباقي ولد أبي إسحاق[3]، ذكرها ابن سعد[4]، وابن حبان[5]، وقال ابن الجوزي: «امرأة معروفة، جليلة القدر»[6]،

---

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٦٨)، «الكامل» (٧/٥).

(٢) «الإكمال» (٧/١٣٩).

(٣) تاريخ الدوري (٣/٤٢٦، ٤٩٣)، «تهذيب الكمال» (٣٠/١٥١).

(٤) (٨/٤٨٧).

(٥) (٥/٢٨٩).

(٦) «التحقيق» (٤/١٥).



وغلط من نسب توثيقها للعجلي فإنه إنما ذكر العالية بنت سبيع والدة: عبد الله ابن مالك بن حذافة وقال: «مدنية تابعية ثقة»[1]، وامرأة أبي إسحاق كوفية، وتقدم نسبها.

وقال ابن عبد الهادي: «هذا إسناد جيد، وإن كان الشافعي قال: لا يَثبت مثله عن عائشة، وكذلك الدارقطني قال في العالية: هي مجهولة لا يحتج بها، فيه نظر فقد خالفه غيره»[2]، وقال الدارقطني عنها وعن امرأة أخرى: «مجهولتان، لا يحتج بهما»[3].

ويظهر ـ والله أعلم ـ أنها معروفة عيناً، قد عرف اسمها ونسبها، وروى عنه زوجها أبو إسحاق، وابنها يونس، وأما حالها فإن كان بعض التابعين الذين تقادم العهد بهم، وتعذر العلم بحالهم، يعتمد الناقد على استقامة حديثهم، فما الحيلة فيما هو أشد من ذلك، وهو العلم بأحوال النساء في مثل هذه الطبقة، وكنت قرأت كلاماً للذهبي حاصله أن كلام الأئمة في النساء جرحاً وتعديلاً قلَّ لتعذر العلم بأخبارهن، لكني جهدت في العثور على موضعه فلم أهتد إليه، فرأيت أن أثبت ما في الذهن حتى ييسر الله

---

(١) (٢٣٤٠)، وحديثها من طريق ابنها عند أبي داود في «السنن» (٤١٢٨) وغيره.

(٢) «نصب الراية» (١٥/٤)، وانظر: تهذيب ابن القيم مع مختصر السنن (٥/٩٩ـ١٠٠).

(٣) «السنن» (٥٢/٣).

الوقوف عليه.

وأما الحال فلاشك أن الجهالة به متحققه، وليس فيما ذكروه ما يرفعها، ولا توثيق ابن حبان هكذا بمعتبر، وقول ابن الجوزي، وابن عبد الهادي يَحتاج أن يُحتجَّ له لا أن يُحتجَّ به، ولو وقفا - أو غيرُهما - على توثيق معتبر لأبرزاه.

وقد رد بعضهم الحديث من جهة المتن وفيه نظر، ومباحثة[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن امرأته العالية، عن عائشة رضي الله عنها ضعيف للجهالة بحال العالية.



(١) انظر: «الأم» للإمام الشافعي (٩٥/٣)، «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٦/١٩)، «فتح الباري» لابن رجب (١٨١/١-١٨٤).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أطيب رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم بأجود ما أجد من الطيب، حتى إني لأرى وبيص المسك في رأسه».

فقال: «رواه عنه أبو إسحاق.. واختلف عن أبي إسحاق:

فرواه الثَّوْري، وإسرائيل، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وخالفهم يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وشريك، وأبو الأحوص فرووه عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها...

والصحيح عن أبي إسحاق قول من قال: عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٩/٧٥/س٣٨٤٨).

٢ـ أبو إسحاق عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه البخاري (٥٩٢٣)، وإسحاق (١٥٣٣، ١٧٨٨)، والإمام أحمد (٢٥٧٩٣، ٢٦٢٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٦٦٧)، وفي «المجتبى» (٢٧٠١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/١٢٩)، وابن عدي (١/٤٢٣) من طريق إسرائيل.

ومسلم (٤٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٢٧٢٥) من طريق يوسف ابن إسحاق بن أبي إسحاق.

والدارقطني في «العلل» (٩/٧٧) من طريق ابن أبي مريم، عن الفِرْيابي، عن الثَّوْري.

ثلاثتهم (إسرائيل، ويوسف، والثَّوْري) عنه به، ولفظ البخاري: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما أجد، حتى أجد وبيص الطيب في رأسه ولحيته»، والباقون نحوه، وأحال الطحاوي على لفظ طريق آخر.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الطيالسي (١٤٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف ـ الجزء



المفقـود» (١٤٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٦٦٦)، وفي «المجتبى» (٢٧٠٠) من طريق أبي الأحوص.

وابن أبي شيبة (١٤١) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٠١/١٩) ـ والإمام أحمد (٢٤٨٢٦)، وابن ماجه (٢٩٢٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٦٦٩)، وفي «المجتبى» (٢٧٠٣)، وأبو يعلى (٤٨٣٣)، وابن حبان (٣٧٦٨) من طريق شريك النَّخَعِيِّ.

وإسحاق (١٥٣٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والإمام أحمد (٢٦٠٣٣)، والدارقطني في «العلل» (٧٧/٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (ج٢ من ج٤/٧٠/ب) من طريق أيوب ابن جابر.

خمستهم (أبو الأحوص، وشريك، ويونس، وزكريا، وأيوب) عنه به، نحوه وزاد شريك: «فيرى الطيب في مفرقه بعد ثلاث» ولم يتابع عليها في حديث أبي إسحاق.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، فروى عنه الوجه الأول:



إسرائيل، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

وأما رواية الثَّوْري فلا تصح عنه لمكان ابن أبي مريم، وتقدم مراراً أنه صاحب مناكير عن الفِرْيابي وغيره.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

أبو الأحوص، وشريك النَّخَعِيُّ، ويونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وأيوب بن جابر، وتقدم حالهم مراراً، والرواية عن شريك ليست من قديم حديثه.

فذهب أبو الحسن الدارقطني رحمه الله إلى أن الصحيح عن أبي إسحاق قول من رواه عنه على الوجه الأول، وهو الأظهر، لأن رواته أحفظ لحديث أبي إسحاق من مخالفيهم مع قرابتهم منه، وقد زادوا في الإسناد.

أما الوجه الثاني فالاحتمال الأقرب فيه أنه محفوظ عن أبي إسحاق لكن دلّسه عن الأسود، إذ لم يصرح بالسماع في شيء من طريقه، وحُفظت عنه الواسطة، والذين رووه عنه، بإسقاط عبد الرحمن بن الأسود عددٌ يبعد توهيمهم جميعاً.

والاحتمال الأضعف هو أنه تقصيرٌ من رواة الوجه الثاني بالإسناد، فسلكوا جادة مشهورة بالرواية عن أبي إسحاق، عن الأسود دون واسطة.

والحديث في إسناده عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ الكوفي،

وهو ثقة باتفاق[1]، وأبوه الأسود تقدم مراراً.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود، عن عائشة رضي الله عنها خرجه الشيخان.



(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٥٣٠/ت٣٧٥٨).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عابس بن ربيعة: أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فقالت: «كان ذلك في عام أصاب الناس فيه جَهْد شديد، فأحب رسول لله ﷺ أن يطعم الغني الفقير»، وفيه: «كنا نرفع الكراع لرسول الله ﷺ فيأكله بعد شهر»، وفيه: «ما شبع آل رسول الله ﷺ من خبز مأدوم».

فقال: «يرويه عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه، وأبو إسحاق، عن عابس بن ربيعة، واختلف عن أبي إسحاق:

فرواه زهير، وإسرائيل، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها.

[وخالفهم][1] شريك، فرواه عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، وقال في آخره: وقال مرة أخرى: فيما حُدِّثت عن عابس، عن عائشة رضي الله عنها.

ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من عابس، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه..»[2].

---

(١) فيه: وخالفه، ولم يشر المحقق إلى اختلاف في النسخ.

(٢) «العلل/الدباسي» (٩/١١٠/س٣٨٧١).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

٣ـ أبو إسحاق قال: حدثت عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الطيالسي (١٦٣٢)، وإسحاق (١٦٤٨)، والإمام أحمد (٢٤٧٥١)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/٧٨٥) من طريق زهير بن معاوية.

وإسحاق (١٦٤٨) من طريق عمار بن رُزيق.

والترمذي (١٥١١) من طريق أبي الأحوص.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/١٨٨) من طريق إسرائيل.

أربعتهم (زهير، وعمار، وأبو الأحوص، وإسرائيل) عنه به، ولفظ الطيالسي: عن عابس بن ربيعة قال: «أتيت عائشة رضي الله عنها فقلت: يا أم المؤمنين، هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام؟ قالت: لا؛ كان من يضحي منهم قليل، فأمر أن يطعم من ضَحَّى من لم يُضَحِّ، ولقد رأيتنا نَخْبَأُ الكراع من الأضاحي، فنأكله بعد عاشرة»،

والباقون نحوه، وفي لفظ عمار زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن شريك النَّخَعِيِّ، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق قال: حدثت عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن شريك، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

زهير بن معاوية، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، وإسرائيل، فهذا محفوظ عنه.

وعلق الدارقطني عن شريك الرواية عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، وقال في آخره: «وقال مرة أخرى: فيما حُدِّثت عن عابس، عن عائشة رضي الله عنها».

قال الدارقطني رحمه الله: «ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من عابس، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه».

وتمريض الدارقطني رحمه الله القول بعدم سماع أبي إسحاق الحديثَ من عابس ربما لضعف دليله، فشريك لم يثبت على قول مع أني لم أقف على روايته مسندة لتعرف صحتها عنه، وهل هي من قديم حديثه أم لا.

أما احتمال وقوع التدليس فقد يقويه شهرة الحديث عن عابس بن ربيعة من رواية ابنه عبد الرحمن، مع عدم الوقوف على سماع أبي إسحاق من عابس وقلة روايته عنه، إذ لم أقف على رواية أبي إسحاق عنه إلا في هذا الحديث، فتصحيحه متوقف على ثبوت السماع، وعابسُ بن ربيعة النَّخَعِيُّ كوفي أدرك الجاهلية، وسمع عمر رضي الله عنه، وقد عاصره أبو إسحاق، وسماعه منه ممكن، لكن حديثه لا يكاد يروي إلا من طريق أولاده وإبراهيم النَّخَعِيِّ[1]، وبهذا يمكن القول بأن تصحيح الترمذي رحمه الله للحديث على وجهه الأول فيه نظر، اللهم إلا إن كان وَقَفَ على السماع وفيه بُعْدٌ، وعلى هذا فالأقرب أن روايته عنه مباشرة مدلّسة.

والحديث خرجه البخاري (٥٤٢٣، ٥٤٣٨، ٦٦٨٧)، ومسلم (٢٩٧٠) وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

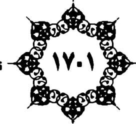
(١) «تهذيب الكمال» (١٣/٤٧٢/ت٣٠٠١).



الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عابس بن ربيعة، عن عائشة رضي الله عنها فيه انقطاع، وخرجه الشيخان من طريق عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.





وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه علي بن عَابِس، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، [عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن فاطمة رضي الله عنها.

ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، مجاهد][1] مرسلاً.

وقول إسرائيل أشبه»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن مجاهد، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن فاطمة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن مجاهد مرسلاً.

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، واستظهرته من الطرق التي وقفت عليها، والله أعلم.

(٢) «العلل/الدباسي» (٩/١٧١/س٣٩٢٩).

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مجاهد، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن فاطمة رضي الله عنها.

أخرجه أبو إسحاق الحربي في «إكرام الضيف» (٤١) من طريق علي بن عَابِس، عنه به، ولفظه: عن مجاهد، عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: دخلت على فاطمة رضي الله عنها فناولتني كتاباً فيه: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، وليقل خيراً أو ليسكت».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مجاهد مرسلاً.

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٠٦، ٣٠٢، ٥٥٨) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مجاهد قال: دخل أبي بن كعب رضي الله عنه على فاطمة رضي الله عنها ابنة محمد صلى الله عليه وسلم فأخرجت إليه كَرَبَةً فيها كتاب: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره»، هذا لفظه في الموضع الأول، والباقي مثله.

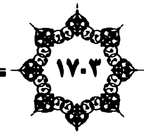
دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

علي بن عَابِس، وتقدم أنه ضعيف، فهذا غير محفوظ.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس.



والدارقطني رحمه الله رجح قول إسرائيل، وهو ظاهر لضعف مخالفه، على أن قول علي بن عَابِس: عن مجاهد، عن أبي رضي الله عنه محمول على التحديث بالقصة لأنه معروف عدم إدراكه له، فالحديث مرسل على كل حال لكن قول إسرائيل أليق، وتقدم الكلام في سماع أبي إسحاق من مجاهد(١).

والحديث من رواية مجاهد بن جبر مرسل، لأنه لم يدرك أبي بن كعب رضي الله عنه، فقد اتفقوا على أن حديثه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرسل؛ فحديثه عن أبي رضي الله عنه أولى لأن وفاته قبلهما بكثير(٢).

وقد صح الحديث عن النبي ﷺ من طرق أخرى، منها ما خرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، وعند مسلم: «أو ليسكت».

وأخرج مسلم (٤٨) من حديث أبي شريح الخُزَاعِيِّ رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل

---

(١) انظر: (ح٩٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٢٨/ت٥٧٨٣).



خيراً أو ليسكت»، وأخرج البخاري (٦٠١٩، ٦١٣٥، ٦٤٧٦) معناه وفيه زيادة.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن مجاهد مرسل، وصح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الشيخين، ومن حديث أبي شريح رضي الله عنه عند مسلم.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ لما زوجها علياً رضي الله عنه قالت: زوجتنيه أحمش الساقين، عظيم البطن، فقال ﷺ: «إنه لأولهم إسلاماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه عمر بن المثنى ـ سئل الشيخ عنه فقال: لا أعرفه إلا في هذا ـ عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه.

وخالفه إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيُّ ـ شيخ كوفي من الشيعة ـ فرواه عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

وقال شريك، عن أبي إسحاق، عن رجل لم يسمه مرسلاً، ولا يثبت»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ستة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن فاطمة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، زيد بن أرقم رضي الله عنه.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٩/١٧٢/س٣٩٣٠).

٣ـ أبو إسحاق، عن رجل مرسلاً.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق مرسلاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن أنس رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن فاطمة.

علقه الدارقطني عن عمر بن المثنى، ولم أقف عليه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

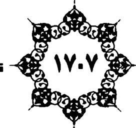
علقه الدارقطني عن إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيِّ، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن رجل مرسلاً.

علقه الدارقطني عن شريك ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق (٩٧٨٣) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٤/ح١٥٦)، والدارقطني في «العلل» (١٧٣/٩) ـ عن وكيع، وابن أبي شيبة (١٢/٨٣/ح١٢١٧٩) ـ وعنه ابن أبي عاصم في



«الآحاد» (١٦٩) ـ عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

كلاهما (وكيع، وأبو نعيم) عن شريك، عن أبي إسحاق: أن علياً رضي الله عنه لما تزوج فاطمة رضي الله عنها قالت للنبي ﷺ: زوجتنيه أعيمش، عظيم البطن، فقال النبي ﷺ: «لقد زوجتكيه وإنه لأول أصحابي إسلاماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً»، والباقون نحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن أنس رضي الله عنه.

أخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/١٤٧)، وابن عساكر (١٢/١٨٠) من طريق أبي العباس سلام بن سليمان المَدائِني، عن عمر بن المثنى، عنه به، نحوه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه الدولابي في «الذرية الطاهرة» (٩٠) من طريق أبي مريم عبد الغفار بن قاسم الأنصاري، عنه به، نحوه وفيه قصة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فالوجه الأول** علقه



الدارقطني عن عمر بن المثنى الأَشْجَعِيِّ، وسبق في كلام الدارقطني على الاختلاف أنه قال فيه: «لا أعرفه إلا في هذا»، وروى له ابن ماجه حديثاً آخر، وهو مجهول الحال[1]، وهذا - إن صح عنه - غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروي الحديث من طريق عمر هذا على وجه آخر، وهو الوجه الخامس الآتي، لكنه من رواية سلام بن سليمان المَدائِني، وهو منكر الحديث[2]، فهذا أيضاً لا يصح عن عمر، ولا يصح عن أبي إسحاق.

وأما الوجه الثاني عن أبي إسحاق فعلقه الدارقطني عن إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيِّ، وهو أبو يعقوب الكوفي، من رجال الشيعة[3]، وقال الدارقطني عنه هنا: «شيخ كوفي، من الشيعة»، وظاهر من كلام الدارقطني تفرد إسحاق بذا الوجه، ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل أبي إسحاق.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، وإن صح ما علقه الدارقطني عنه في الوجه الثالث فلعل زيادة الرجل المبهم في الإسناد خطأ من شريك، وأما الوجه

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٩٤/ت٤٣٠٠).

(٢) السابق (١٢/٢٨٦/ت٢٦٥٦).

(٣) «اللسان» (٢/٣٧).



الرابع فمن قديم حديثه لأن وكيع بن الجراح، وأبا نعيم سمعا منه قديماً، وما روياه أصح عن شريك، وقول الدارقطني في آخر كلامه: «ولا يثبت» يحتمل أن يكون مراده الحديث بجملته، أو الوجه الذي علقه عن شريك بزيادة الرجل المبهم، وإن كان الأول أظهر.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

عمر بن المثنى، وتقدم أنه لا يثبت عنه، فلا يثبت عن أبي إسحاق.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

أبو مريم واسمه عبد الغفار بن قاسم الأنصاري، تقدم أنه متروك ولم يتابع عليه، فهذا لا يصح عن أبي إسحاق.

والمحفوظ عن أبي إسحاق في هذا قول شريك، عنه مرسلاً، لأنه أصح الأوجه المروية عن أبي إسحاق، وترجيح هذا الوجه عنه لا يعارض قول الدارقطني: «ولا يثبت»، لأنه على ما استظهرته أولاً يعني عدم ثبوت الحديث بجملته، وهذا الوجه مرسل فبقي عدم ثبوت الحديث على حاله.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق مرسلٌ، فهو ضعيف.





وسنن الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم: في تطوع النهار والليل من الصلوات.

فقال: «.. ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة.

قال ذلك: إسماعيل بن جعفر، وليث بن سعد، وابن لهيعة، وعباد ابن صهيب.

ورواه الدراوردي، عن ابن عجلان، واختلف عنه:

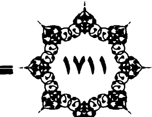
فرواه إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق مثل رواية إسماعيل بن جعفر ومن تابعه.

ورواه أبو مروان العثماني، عن الدراوردي، عن ابن عجلان، وأسنده عن أم سلمة رضي الله عنها، ولم يقل: عن أم حبيبة رضي الله عنها.

ومنهم من وقفه، ومنهم من رفعه، وذِكْرُ أم سلمة رضي الله عنها فيه وهمٌ.

ورواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وتابعه إسرائيل، عن أبي إسحاق.



وخالفهما أبو الأحوص، فرواه عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن أم حبيبة ﵄ موقوفاً، وأسقط منه: عنبسة..»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على تسعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ﵄ مرفوعاً.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة ﵄ موقوفاً.

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم سلمة ﵄ مرفوعاً.

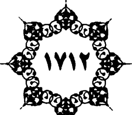
٤ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم سلمة ﵄ موقوفاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة ﵄ مرفوعاً.

٦ـ أبو إسحاق، عن المسيب، عن أم حبيبة ﵄ موقوفاً.

---

(١) «العلل/الدباسي» (٩/٢٧٣/س٤٠٢٦).



ومما لم يذكره الدارقطني:

٧ـ أبو إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها موقوفاً.

٨ـ أبو إسحاق، عن أوسط البَجَلِيِّ، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً.

٩ـ أبو إسحاق، عن المنذر الكَاهِلِي، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١٤٧٦)، وفي «المجتبى» (١٨٠١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٣٠/ح٤٣٢) من طريق بكر بن مضر،

وابن خزيمة (١١٨٨)، وابن حبان (٢٤٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٣٠/ح٤٣٣)، والحاكم (١/٣١١)، والبيهقي (٢/٤٧٣) من طريق الليث بن سعد،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٩٢٠) من طريق محمد بن أبي قدامة،

ثلاثتهم (بكر، والليث، ومحمد) عن محمد بن عجلان، عنه به، ولفظ النسائي: عن أم حبيبة، أن رسول الله ﷺ قال: «ثنتا عشرة ركعة من صلاهن بُني له بيت في الجنة، أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر،



وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين قبل صلاة الصبح»، والباقون نحوه.

وعلقه الدارقطني رحمه الله عن إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، وعن ابن لهيعة، وعباد بن صهيب، وإسماعيل بن جعفر، كلهم عن ابن عجلان، ولم أقف على رواياتهم.

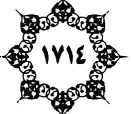
الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها موقوفاً.

علقه الدارقطني رحمه الله ولم يسم راويه، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٨٠٧) عن أحمد بن إسحاق الجوهري، عن أبي مروان العثماني، عن الدراوردي، عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق، عن عمرو، عن عنبسة، عن أم سلمة رضي الله عنها، أو أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً، مثله.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً.



علقه الدارقطني رحمه الله ولم يسم راويه، ولم أقف عليه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً.

أخرجه إسحاق (٢٠٤٢) ـ وعنه المروزي في «قيام الليل» (٧٩) ـ والترمذي (٤١٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/٢٢٣/ح٢٧٤٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٣١/ح٤٣٥) من طريق المؤمل بن إسماعيل، عن الثَّوْري.

وعبد بن حميد (١٥٥٢) عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/٣٧) عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن زهير.

والمروزي في «قيام الليل» (٧٩) عن أحمد بن منصور الرمادي البغدادي،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٨٣)، وفي «المجتبى» (١٨٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٧٢) من طريق أحمد بن الأزهر النيسابوري،

وابن خزيمة (١١٨٩)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٩٢) عن محمد بن أحمد بن الجنيد البغدادي،



ثلاثتهم (ابن منصور، والنيسابوري، وابن الجنيد) عن يونس بن محمد البغدادي المؤدب،

والبيهقي (٢/٤٧٢) من طريق يحيى بن صالح الوَحَاظي،

كلاهما (يونس، ويحيى) عن فليح بن سليمان، عن سهيل بن أبي صالح.

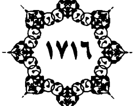
وأحمد بن محمد القزويني مَتُّويه كما في «التدوين» للرافعي (٢/٢٤٨)، والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٥٨٢٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٨١)، وفي «المتفق والمفترق» (١٦٩٢)، من طريق خلاد الصفار، عن مسعر.

خمستهم (الثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، وسهيل، ومسعر) عنه به، نحوه إلا أن في لفظ الثَّوْري، وإسرائيل: «وركعتين بعد العشاء» بدل قوله: «وركعتين قبل العصر»، وليس في لفظ مسعر عدُّ الصلوات، وأحال البخاري بلفظ زهير على لفظ طريق آخر نحوه دون عدِّ الصلوات.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن المسيب، عن أم حبيبة ﵂ موقوفاً.

علقه الدارقطني ﵀ عن أبي الأحوص، ولم أقف عليه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة ﵂ موقوفاً.



أخرجه إسحاق (٢٠٤٣) عن عبيد الله بن موسى،

وفي (٢٠٧١) عن يحيى بن آدم،

وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٨٦) من طريق أبي منصور الحارث بن منصور الواسطي،

ثلاثتهم (عبيد الله، ويحيى، والحارث) عن إسرائيل.

وإسحاق (٢٠٧٢) عن يحيى بن آدم،

والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٧٧)، وفي «المجتبى» (١٨٠٣) عن أحمد بن سليمان الرُّهاوي، عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ،

كلاهما (يحيى، وأبو نعيم) عن زهير بن معاوية.

والدارقطني في «العلل» (٩/٢٧٩) عن الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِيِّ، عن أبي يحيى محمد بن عبد الرحيم، وأحمد بن منصور، عن يونس بن محمد، عن فليح، عن سهيل بن أبي صالح.

ثلاثتهم (إسرائيل، وزهير، وسهيل) عنه به، نحوه وأحال إسحاق بلفظ عبيد الله عن إسرائيل على لفظ المؤمل، عن الثَّوْري وفيه: «وركعتين بعد العشاء» بدل قوله: «وركعتين قبل العصر»، وأحال بلفظ زهير على لفظ يحيى بن آدم، عن إسرائيل، وقال يحيى بن آدم: «فقلت لإسرائيل: فالركعتين بعد العشاء الآخرة؟ فقال: لا أعلمه ذكره».

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن أوسط البَجَلِيِّ، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١١)، والصيداوي في «معجم الشيوخ» (٣٣٠) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن عجلان، عنه به، نحوه، وفي لفظ الطبراني ذكر الركعتين قبل العصر، وبعد العشاء فصارت أربع عشرة ركعة.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن المنذر الكَاهِلِي، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٧٠) عن محمد بن موسى الإِصْطَخْرِيِّ، عن أبي أسامة عبد الله بن أسامة الكَلْبِيِّ، عن يحيى بن المنذر، عن شريك، عنه به، نحوه ولم يعدَّ الصلوات.

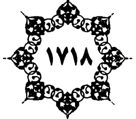
دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ محمد بن عجلان، فروى عنه الوجه الأول:

ـ بكر بن مضر بن محمد الكِنْدِيُّ، ثقة[1].

(١) «تهذيب الكمال» (٤/٢٢٧/ت٧٥٦).



- الليث بن سعد الفهمي المصري، ثقة ثبت إمام[1].

- محمد بن أبي قدامة، لم يتبين لي.

وروى عن ابن عجلان الوجه الثالث:

عبد العزيز بن محمد الدراوردي الجهني مولاهم، أبو محمد المدني، ثقة صحيح الحديث إن كان الراوي عنه أبو بكر الحميدي[2]، أو حدث من كتابه[3]، وفي غير ذلك فصدوق يخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر[4]، والراوي عنه: أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد القرشي الأموي العثماني المدني، وثقه أبو حاتم، لكن تكلم فيه آخرون فذكروه بالخطأ ورواية المناكير، وتوقف فيه الدارقطني[5]، فلعله صدوق يخطئ كما خلص إليه ابن حجر[6].

وروى عن ابن عجلان الوجه الثامن:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥٥/ت٥٠١٦).

(٢) لأنه أخذ حديثه من كتابه كما في «المعرفة والتاريخ» (١/٤٢٨).

(٣) الدقاق (ت٣٦٢، ٢٨٩)، «الميزان» (٢/٦٣٤)، «التقريب» (٤١١٩)، «الفتح» (٣/٤٩٥).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/١٨٧/ت٣٤٧٠)، «التهذيب» (٦/٣٥٣).

(٥) سؤالات السلمي (٤٠١).

(٦) «التهذيب» (٩/٣٣٦)، «التقريب» (٦١٢٨).



إسماعيل بن عياش.

والمحفوظ عن ابن عجلان الوجه الأول لأن رواته أوثق وأحفظ، ورواية الدراوردي غير محفوظة، فقد خولف أبو مروان العثماني فيها، فلعل الشك في ذكر أم سلمة رضي الله عنها منه، والدارقطني رحمه الله حكم بأن ذكرها وهم.

وأما رواية إسماعيل بن عياش فمما تفرد به كما نص عليه الطبراني، وتقدم أن حديثه عن غير أهل الشام ضعيف لكثرت ما فيه من مناكير كهذه الرواية إذ عدَّ أربع عشرة ركعة، فهذا غير محفوظ عن ابن عجلان.

٢ـ إسرائيل، فروى عنه الوجه الخامس:

النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ.

وروى عن إسرائيل الوجه السابع:

ـ عبيد الله بن موسى.

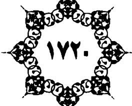
ـ يحيى بن آدم، وهما ثقتان تقدما مراراً.

ـ أبو منصور الحارث بن منصور الواسطي، وهو صدوق ربما وهم[(١)].

والمحفوظ عن إسرائيل وقف الحديث وليس الرفع كما رواه النضر، لأنهم أكثر، ثم هو بعدُ من رواية عبيد الله بن موسى وهو أوثق الرواة عن إسرائيل.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/٢٨٦/ت١٠٤٥)، «الكامل» (٢/١٩٦).



ووقع في لفظ أبي منصور الواسطي: «وركعتين بعد العشاء» بدل: «وركعتين قبل العصر»، والمحفوظ عن إسرائيل أنه لا يذكر الركعتين بعد العشاء كما تقدم صريحاً في سؤال يحيى بن آدم له، فإن قيل: قد أحال إسحاق بن راهويه بلفظ عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل على لفظ المؤمل وفيه ذكر الركعتين بعد العشاء، فالذي يظهر لي أن إسحاق تسمح في الإحالة، ولو أنه ساق لفظ عبيد الله لتبين.

٣ـ زهير بن معاوية، فروى عنه الوجه الخامس:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، واختلف عليه، فروى عنه هذا الوجه: الإمام البخاري.

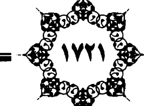
وروى عن أبي نعيم الوجه السابع: أحمد بن سليمان الرُّهاوي الحافظ، وهو كذلك رواية يحيى بن آدم، عن زهير.

والأقرب هو الوجه السابع، فلعل أبا نعيم كان يتردد فيه، فيرجح الوقف لأنه توبع عليه عن زهير، ولم يتابع على الرفع.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فتبقى ما يلي:

الوجه الأول رواه عن أبي إسحاق:

محمد بن عجلان المدني، تقدم أنه ثقة، وأنهم تكلموا في حديثه عن سعيد المَقْبُرِيِّ ونافع فقط، أما حديثه عن أبي إسحاق فلم أقف فيه على



شيء، لكنه مقل جداً عن أبي إسحاق، فروايته من جنس روايات الشيوخ، وهنا خالف من هو أثبت وأخص بأبي إسحاق فأبدل الإسناد ورفع الحديث.

الوجه الخامس رواه عن أبي إسحاق:

سهيل بن أبي صالح السَّمَّان ـ وهو صدوق[1]، والحال في روايته عن أبي إسحاق كحال رواية ابن عجلان، والراوي عن سهيل هو: فليح بن سليمان الخُزَاعِيُّ صدوق كثير الخطأ[2].

أما رواية الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِيِّ، عن أبي يحيى محمد بن عبد الرحيم، وأحمد بن منصور، عن يونس بن محمد المؤدب، عن فليح موقوفاً على الوجه السابع، فقد أخطأ فيها المَحَامِلِيُّ، أو أن أبا يحيى وقفه وحمل المَحَامِلِيُّ رواية أحمد بن منصور عليها.

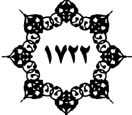
والمحفوظ عن أحمد بن منصور الرفع كما رواه عنه: محمد بن نصر المروزي، وتابعه على الرفع عن يونس بن محمد المؤدب: أحمد بن الأزهر، ومحمد بن أحمد بن الجنيد، وكذلك رفعه يحيى بن صالح الوَحَاظي، عن فليح فهو محفوظ عنه.

وأما رواية الثَّوْري، فهي من طريق مؤمل بن إسماعيل عنه، ومؤمل

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٢٢٣/ت٢٦٢٩).

(٢) السابق (٢٣/٣١٧/ت٤٧٧٥).



تقدم أنه صدوق سيء الحفظ، ولا يقبل تفرده، ولم أقف على من تابعه على الرواية عن سفيان، فهو ضعيف عنه.

وأما رواية إسرائيل، وزهير فتقدم أنها مرجوحة عنهما.

وأما رواية مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ، فتفرد بها خلاد بن عيسى الصفار، أبو مسلم العَبْدِيُّ الكوفي، وهو صدوق(١)، لكن تفرده شديد عن مثل مسعر، وهذه الغرابة توجب اطراحه.

الوجه السابع رواه عن أبي إسحاق:

إسرائيل، وزهير بن معاوية في الأرجح عنهما.

وروي من حديث فليح بن سليمان، عن سهيل بن أبي صالح وسبق أنه مرجوح عنه.

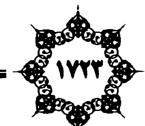
الوجه التاسع رواه عن أبي إسحاق:

شريك النَّخَعِيُّ، لكن الرواية عنه لا تصح، فشيخ الطبراني: محمد بن موسى الإِصْطَخْرِيِّ جهله ابن حجر(٢) وفيه نظر، فقد ترجمه السمعاني في نسبة: «الوتار» وقال: «وأبو عبد الله محمد بن موسى بن إبراهيم الوتار الحَارِثِيُّ الإِصْطَخْرِيُّ الحافظ، من أهل فارس، رحل وكتب الكثير،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨/٣٥٨/ت١٧٤٠).

(٢) «اللسان» (٧/٢٠).



وكانت له معرفة بعلم الحديث.. ومات في شهر رمضان سنة إحدى عشرة وثلاث مئة»[1].

وفيه: يحيى بن المنذر الكِنْدِيُّ، قال الدولابي: «شيخ صدوق»[2]، وقال العقيلي: «في حديثه نظر»[3]، وعزا الذهبي إلى الدارقطني تضعيفه[4]، ولعله أخذه من إشارة الدارقطني إلى تفرده[5]، وكذلك قد يفهم هذا من ترجمة البخاري له[6]، وقد تفرد بهذه الرواية عن شريك كما قاله الطبراني، ويشبه ـ والله أعلم ـ أنه ممن لا يعتمد عليه.

ولم يرجح الدارقطني رحمه الله في الاختلاف على أبي إسحاق شيئاً، وأرجح الأوجه هو الوجه السابع الذي رواه إسرائيل، وزهير لما يأتي:

١ـ إسرائيل أخص بأبي إسحاق من غيره، وهو جدُّهُ، وتابعه زهير، وقد ضبطا رجال الإسناد، وتابعهما على الإسناد: فليحٌ، عن سهيل بن

---

(١) «الأنساب» (١٢/٢٢٠)، ووقعت للدارقطني في «السنن» (٢/١٢٥/ح١) إشارة بتضعيفه، لكن العمل بإطلاقها فيه نظر إذا تأملت رواة الإسناد.

(٢) «الكنى» (٣/١٠٧٠).

(٣) (٤/١٥٣٨).

(٤) «الميزان» (٤/٤١١)، «المغني» (٧٠٥٥)، «اللسان» (٧/٣٤٦).

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ت٤).

(٦) «التاريخ الكبير» (٨/٣٠٦).



أبي صالح وإن كان أخطأ في رفع الحديث، وتابعهما أبو الأحوص ـ فيما علقه الدارقطني إن صح عنه ـ على الوقف إلا أنه حذف عنبسة من الإسناد وقد حفظه غيره.

٢ـ رفع الحديث من رواية ابن عجلان على الوجه الأول، ومسعر على الوجه الخامس، فيه غرابة عن أبي إسحاق، أو عن الرواة عنه، ففي صحتها ـ مع تفرد رواتها ـ نظر.

٣ـ رواية سهيل، وابن عجلان المرفوعة من جنس رواية الغرباء عن أبي إسحاق، وقول بلدي الراوي أولى.

وعلى هذا الأصح من رواية أبي إسحاق وقف الحديث، وقد أطال الدارقطني رحمه الله الكلام على طرقه والاختلاف فيه، وقبله فعل النسائي رحمه الله في «السنن الكبرى»، ولم يترجح لي طريق سالم مرفوعاً ففي الطرق اضطراب.

وإسناد الحديث فيه: المسيب بن رافع الأَسَدِيُّ الكَاهِلِي الكوفي، وهو ثقة[1]، وعنبسة بن أبي سفيان القرشي الأموي المدني، أخي أم حبيبة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم، تابعي ثقة[2]، وصحح ابن معين سماعه هذا الحديث من عنبسة[3].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٨٦/ت٥٩٧٠).

(٢) السابق (٢٢/٤١٤/ت٤٥٣٥).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٣/٦٩٦).



أما سماع أبي إسحاق من المسيب بن رافع فلم أقف عليه، ولا رأيتُ له رواية عنه إلا في هذا الحديث، فالأصل الانقطاع حتى يأتي سماع صحيح يُقضى به.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها موقوفاً منقطع ورجاله ثقات.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث صفية رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، ما أحد من نسائك إلا ولها أحد من بعدك، غيري، فَإِنْ كانَ كَوْنٌ فَإِلى مَنْ؟ قال ﷺ: «إلى علي ابن أبي طالب».

فقال: «يرويه الثَّوْري، واختلف عنه:

فرواه يحي بن يعلى، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن ضيف مسروق، عن صفية رضي الله عنها، قاله إبراهيم بن عبد الله بن عبس عنه.

وقال ضرار بن صرد: عن يحي بن يعلى، والأَشْجَعِيِّ، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن مالك بن مالك، عن صفية رضي الله عنها.

وقال محمد بن الحسن الأَسَدِيُّ: عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عمار، عن ضيف مسروق، عن صفية رضي الله عنها.

وقال أبو مريم عبد الغفار بن القاسم: عن أبي إسحاق قال: حدثني شيخ نزل على مسروق، عن صفية رضي الله عنها.

والحديث مضطرب»[1].

---

(١) «العلل/الدباسي» (٩/٢٨٩/س٤٠٣٤).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على خمسة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن ضيف مسروق، عن صفية بنت حيي رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن مالك بن مالك، عن صفية رضي الله عنها.

٣ـ أبو إسحاق، عن عمار، عن ضيف مسروق، عن صفية رضي الله عنها.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن مالك، عن ضيف كان لمسروق مرسلاً.

٥ـ أبو إسحاق، عن ضيف مسروق، عن مسروق مرسلاً.

٦ـ أبو إسحاق، عن ذؤيب بن قبيصة الخُزَاعِيِّ مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن ضيف مسروق، عن صفية بنت حيي رضي الله عنها.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣١١/٧) من طريق حسين بن الحسن الأشقر، عن إسرائيل.

والعقيلي (١٣٢٢/٤) من طريق ضرار بن صرد، عن يحيى بن يعلى،

والعقيلي (١٣٢٢/٤)، وابن المُظَفَّرِ في «الفوائد» (٩٧/ب) من طريق ضرار بن صرد، عن عبيد الله بن عبد الرحمن الأَشْجَعِيِّ،

كلاهما (يحيى، والأَشْجَعِيُّ) عن الثَّوْري.

والخطيب في «المؤتنف» (١٣٦/ب) من طريق إسحاق بن محمد بن مروان، عن أبيه محمد بن مروان، عن مسبح بن محمد بن سعيد البَجَلِيِّ، عن سلام بن أبي عمرة الخراساني، عن إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيِّ.

ثلاثتهم (إسرائيل، والثَّوْري، وإسحاق) عنه به، ولفظ البخاري: عن صفية ﵂ قالت: قلت: يا رسول الله، ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري، فإن حَدَثَ بك حَدَثٌ فَإِلى مَنْ؟ قال ﷺ: «إلى علي»، والباقون نحوه.

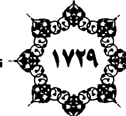
وعلقه الدارقطني عن إبراهيم بن عبد الله بن عبس، عن يحيى بن يعلى، عن الثَّوْري، وعن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مالك بن مالك، عن صفية ﵂.

علقه الدارقطني عن ضرار بن صرد، عن يحيى بن يعلى، والأَشْجَعِيِّ، عن الثَّوْري، عنه به، ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمار، عن ضيف مسروق، عن صفية ﵂.

أخرجه ابن أبي شيبة في «التاريخ» كما في «المطالب العالية» (٣٩١٨) ـ



وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١١١) ـ عن محمد بن الحسن الأَسَدِيِّ، عن الثَّوْري، عنه به، نحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن مالك، عن ضيف كان لمسروق مرسلاً.

أخرجه مسروق بن عبد الله الحَنَفِيُّ في «جزء من حديثه» (٦٣/ب) من طريق إسماعيل بن أبان، عن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، عن أبي إسحاق، عن مالك بن أعز الهَمْدَانِيِّ، عن ضيف كان لمسروق ـ وكان قد أدرك ـ قال: قالت صفية.. الحديث نحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن ضيف مسروق، عن مسروق مرسلاً.

أخرجه مسروق بن عبد الله الحَنَفِيُّ في «جزء من حديثه» (٦٣/ب) من طريق حسين بن أبي بردة، عن يحيى بن يعلى، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن ضيف لمسروق، عن مسروق قال: قالت صفية رضي الله عنها ... الحديث نحوه.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن ذؤيب بن قبيصة الخُزَاعِيِّ مرسلاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٢٣٠/ح٤٢١٤)، وأبو نعيم



في «معرفة الصحابة» (٢٥٩٩) من طريق معاوية بن هشام، عن حمزة الزيات، عن أبي إسحاق، عن ذؤيب: أن النبي ﷺ لما حُضر قالت صفية رضي الله عنها: يا رسول الله، لكل امرأة من نسائك أهل يُلجأ إليهم، وإنك أَجْليتَ أهلي، فإن حَدَثَ حَدَثٌ فَإِلى مَنْ؟ قال: «إلى علي بن أبي طالب».

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على الثَّوْري، فرواه عنه على الوجه الأول:

يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي، ضعيف، وحديثه من رواية ضرار بن صرد أشدد نكارة[1]، وقد اختلف على يحيى أيضاً فروى عنه هذا الوجه:

ضرار بن صرد التيمي الكوفي، وهو ضعيف جداً، يروي مناكير[2].

ورواه عن يحيى بن يعلى، عن الثَّوْري على الوجه الخامس:

حسين بن أبي بردة الكوفي، ذكره العقيلي وقال: «في حديثه وهم، يخالف في حديثه»[3]، وما وقع له هنا إما أنه من أوهامه، أو من يحيى بن يعلى، حيث جعل الحديث عن مسروق مرسلاً.

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٠/ت٦٩٥١).

(٢) السابق (١٣/٣٠٣/ت٢٩٣٢).

(٣) «الضعفاء» (١/٢٧٢)، وانظر: «اللسان» (٣/١٠٠).



ورواه أيضاً عن الثَّوْري على الوجه الأول أيضاً:

ـ عبيد الله بن عبد الرحمن الأَشْجَعِيُّ، وهو من طريق ضرار أيضاً ولا يصح عنه.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الثالث:

محمد بن الحسن الأَسَدِيُّ، ومحمد لا بأس به ما لم ينفرد[1]، وقد تفرد بهذا الوجه عن الثَّوْري، حيث زاد فيه ذكر رجل اسمه: عمار، ولم يتابع عليه.

وسبق الكلام على الوجه الخامس، فالحديث من طريق سفيان الثَّوْريِّ لا يصح على أي وجه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول رواه عنه:

ـ إسرائيل بن يونس، إلا أنه من رواية حسين بن الحسن الأشقر الفَزَاري، وهو كثير المناكير[2]، فتفرده بهذا عن إسرائيل لا يقبل.

ـ إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيُّ، تقدم أنه من رجال الشيعة، وأن الدارقطني قال عنه: «شيخ كوفي، من الشيعة»، فهذا لا يقبل منه التفرد عن مثل أبي إسحاق، على أن الإسناد لا يصح إليه لأنه من رواية إسحاق بن

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٧/ت٥١٤٩).

(٢) السابق (٦/٣٦٦/ت١٣٠٧).



محمد بن مروان ـ وتقدم أنه ممن لا يحتج بحديثه، عن أبيه محمد بن مروان ـ وتقدم أيضاً أنه متروك ـ فهذا لا يصح بوجه من الوجوه.

وتقدم أنه لا يصح من حديث الثَّوْري.

وأما الوجه الثالث، والخامس عن أبي إسحاق، فهو من رواية الثَّوْري أيضاً، ولا تصح عنه كحال الوجه الأول.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

أبو مريم عبد الغفار بن القاسم ـ وتقدم أنه متروك ـ والطريق إليه لا يصح لأنه من رواية إسماعيل بن أبان، وتقدم أيضاً أنه متروك الحديث بالإجماع.

وروى الوجه السادس عن أبي إسحاق:

حمزة الزيات، والراوي عنه: معاوية بن هشام القصار الكوفي، صدوق صاحب أوهام، فلعل هذا ـ والله أعلم ـ من أوهامه، إذ انفرد بهذا الطريق الغريب، ولم أرَ من تابعه.

فالحديث حكم الدارقطني رحمه الله بأنه مضطرب، وهو كما ترى لا يسلم منه إسناد إلى أبي إسحاق، ولو صح شيء إليه فإن مدار الحديث على ضيف مسروق الراوي عن صفية رضي الله عنها، واختلفوا في تسميته، فسماه إسرائيل فيما رُوي عنه: مالك بن مالك، قال البخاري بعد أن ساق حديثه هذا: «لا يتابع

على حديثه»، وذكره ابن حبان، والعقيلي، وابن الجارود في الضعفاء[1]، وقد تفرد بهذا الحديث، ولم أقف على متابع له.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن مالك، عن صفية رضي الله عنها، منكر.



(١) «اللسان» (٦/ ٨٥).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث جويرية رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قالت: «ما تـرك رسـول الله ﷺ إلا بغلة بيضاء، وسلاحه، وأرضاً جعلها صدقة».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه مؤمل، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن الحـارث الخُزَاعِيِّ رضي الله عنهما أخو جويرية رضي الله عنها[1].

وغيره يرويـه [عـن إسرائيـل] عـن أبي إسـحاق، عـن عمـرو بـن الحارث رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، ولا يذكر: جويرية رضي الله عنها.

وكذلك قال الثَّوْري، وزهير، وأبو الأحوص، وهو الصواب»[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبـو إسـحاق، عـن عمـرو بـن الحـارث رضي الله عنهما، عـن جويريـة بنـت الحارث رضي الله عنها.

---

(١) أي: عن جويرية رضي الله عنها كما هو مفهوم مما بعده، وكذلك هو فيما وقفت عليه من أسانيد هذا الوجه.

(٢) «العلل/الدباسي» (٩/٢٩٢/س٤٠٣٨)، وما بين المعقوفين من استدراك المحقق في (٩/٥٠٨).



٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن الحارث رضي الله عنهما.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن الحارث رضي الله عنهما، عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها.

أخرجه ابن خزيمة (٢٤٨٩) من طريق حسين بن الحسن الأشقر،

والحاكم (١/٤١٩) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

كلاهما (حسين، وهاشم) عن زهير.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١١) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن إسرائيل.

كلاهما (زهير، وإسرائيل) عنه به، ولفظ ابن خزيمة: عن جويرية رضي الله عنها قالت: «والله، ما ترك رسول الله ﷺ عند موته ديناراً، ولا درهماً، ولا عبداً، ولا أمة، إلا بغلته، وسلاحه، وأرضاً تركها صدقة».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن الحارث رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري (٢٧٣٩)، والجُرْجاني في «الأمالي» (١٢٦/ب) ـ ومن طريقه عبد الله بن عمر بن اللَّتِّي في «المشيخة» (ج١/٢٨/ب)، والصَّرِيْفِيْنِيُّ في «جزء فيه تعاليق وموافقات» (٢٤/ب) ـ والصفار كما في «المنتخب من الأربعين» (٧٣/ب)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٥/٦)، وأبو القاسم



قوام السنة في «جزء فيه العوالي والموافقات» (١١٩/ب)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (١١٨)، وفي «تاريخ دمشق» (٥٣٣/١٨)، والشِّيْرَازِيُّ في «المنتقى من العوالي» (١٧٩/أ)، والذهبي في «السير» (٢٤/١٩، ٢٦٦/٢١)، وفي «تذكرة الحفاظ» (١١٩٩/٣، ١٣٦٠/٤) من طريق يحيى بن أبي بكير الكِرْمَاني،

وابن سعد (٣١٦/٢) عن الفضل بن دُكَيْنٍ، والحسن بن موسى،

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٦٠)، والبيهقي (١٦٠/٦) من طريق أبي جعفر عبد الله بن محمد النُّفَيْلِيِّ،

والبغوي في «الجعديات» (٢٥٤٩) ـ ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٠٧/٢)، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٤٤٥)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (١١٩) ـ عن علي بن الجعد،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٤٤/ح٩٢) من طريق عمرو بن خالد الحَرَّانِيِّ،

والدارقطني في «السنن» (١٨٥/٤/ح٥)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١١٤٨) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس،

وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤٥/٤)، وفي «معرفة الصحابة» (٥٠٣٠) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدِي،



ثمانيتهم (يحيى، والفضل، والحسن، والنُّفَيْلِيُّ، وعلي، وعمرو، وأحمد، وموسى) عن زهير.

والبخاري (٢٨٧٣، ٢٩١٢، ٣٠٩٨)، وابن سعد (٣١٦/٢)، وهناد في «الزهد» (٧٣٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٣٨٩)، وفي «المجتبى» (٣٥٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٤٤/ح٩٣) ـ وعنه أبو نعيم في «انتقاء الوخشي عليه» (ج٥/٢١٥/ب) ـ والدارقطني في «السنن» (٤/١٨٥/ح١، ٢)، وأبو نعيم في «انتقاء الوخشي عليه» (ج٥/٢١٥/ب) والبيهقي (٦/١٦٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/٢١٥) من طريق الثَّوْري.

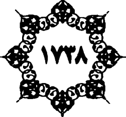
والبخاري (٤٤٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٣٨٨)، وفي «المجتبى» (٣٥٩٤) ـ ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٤/١٨٥/ح٣) ـ وابن عبد البر في «التمهيد» (١/٢١٥) من طريق أبي الأحوص.

وابن سعد (٣١٦/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٤٤/ح٩٤) من طريق عبيد الله بن موسى،

والترمذي في «الشمائل» (٣٨٢) عن حسين بن محمد السعدي،

كلاهما (عبيد الله، والحسين) عن إسرائيل.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٣٩٠)، وفي «المجتبى» (٣٥٩٦) ـ ومن



طريقه الدارقطني في «السنن» (٤/١٨٥/ح٥) ـ من طريق يونس بن أبي إسحاق.

خمستهم (زهير، والثَّوْري، وأبو الأحوص، وإسرائيل، ويونس) عنه به، أخصر منه إلا لفظ زهير فنحوه، ورواية البخاري عن الثَّوْري في الموضعين الأول والثالث من طريق يحيى القطان وفيها التصريح بسماع أبي إسحاق من عمرو رضي الله عنه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ زهير بن معاوية، فروى عنه الوجه الأول:

حسين بن الحسن الأشقر الفَزَاري، تقدم أنه كثير المناكير، وهاشم بن القاسم أبو النضر الليثي، وتقدم أنه ثقة ثبت.

وروى عن زهير الوجه الثاني:

يحيى بن أبي بكير، والفضل بن دُكَيْنٍ، والحسن بن موسى، وعبد الله ابن محمد النُّفَيْلِيُّ، وعلي بن الجعد، وعمرو بن خالد الحَرَّانِيُّ، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وموسى بن مسعود النَّهْدِيُّ، وهم في الجملة ثقات تقدموا إلا:



ـ الحسن بن موسى الأشيب البغدادي، وهو ثقة[1].

ـ علي بن الجعد الجوهري البغدادي، وهو ثقة، تكلموا فيه من جهة البدعة[2].

وهذا الوجه أرجح عن زهير، ولعل أبا النضر هاشم بن القاسم سبق لسانه إلى ذكر جويرية لأنهم كانوا إذا رووا الحديث يقولون: عن عمرو بن الحارث أخي جويرية بنت الحارث، وقول الجماعة أصح.

٢ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الأول:

مؤمل بن إسماعيل، وتقدم أن فيه سوء حفظ، ونص الطبراني على تفرد مؤمل بهذا الإسناد عن إسرائيل.

وروى الوجه الثاني عن إسرائيل:

عبيد الله بن موسى، وتقدم مراراً، والحسين بن محمد السعدي، وهو ثقة[3]، فهذا هو المحفوظ عن إسرائيل، وقول المؤمل غلط لا سيما مع خلافه لعبيد الله بن موسى وهو أوثق من روى عن إسرائيل.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فيتبين مما سبق أن المحفوظ عنه هو

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/٣٢٨/ت١٢٧٧).

(٢) السابق (٢٠/٣٤١/ت٤٠٣٤).

(٣) السابق (٦/٤٦٩/ت١٣٣٢).

الوجه الثاني لأن الأول غير محفوظ عن زهير، وإسرائيل، وأما الثاني فهو المحفوظ عنهما، وعن سفيان الثَّوْري، وأبي الأحوص، ويونس بن أبي إسحاق.

ونص الدارقطني رحمه الله على تصويب الوجه الثاني، وهو ظاهر بما سبق بيانه.

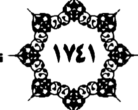
والحديث في إسناده عمرو بن الحارث الخُزَاعِيُّ المُصْطَلِقِيُّ رضي الله عنهما، أخي جويرية رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهو صحابي[1]، وفي رواية البخاري من طريق الثَّوْري تصريح أبي إسحاق بالسماع منه.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن الحارث الخُزَاعِيِّ رضي الله عنهما خرجه البخاري رحمه الله.



(١) «تهذيب الكمال» (٢١/٥٦٩/ت٤٣٤٠).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أم الحصين الأَحْمَسِيَّةِ رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: أنها رأته في حجة الوداع يخطب على المنبر، عليه برد له قد التفع به من تحت إبطه يقول: «يا أيها الناس، اتقوا [الله](١)، واسمعوا وأطيعوا، وإن أمّر عليكم عبد حبشي ما أقام لكم كتاب الله».

فقال: «.. ورواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، عن العَيْزار، واختلف عنه:

فرواه يوسف(٢) بن إسحاق بن أبي إسحاق، وعَنْبَسَةُ بنُ سعيد، عن أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن أم الحصين رضي الله عنها.

وكذلك قال النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل.

واختلف عن إسرائيل:

فقال عبيد الله بن موسى: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن يحيى ابن أم الحصين، عن جدته أم الحصين رضي الله عنها.

وكذلك قال وَرْقاء بن عمر، وحُدَيْج بن معاوية، وأبو بكر ابن عياش، واختلف عنه:

فرواه منصور بن أبي مزاحم، عن أبي بكر، عن أبي إسحاق، عن

---

(١) سقطت من المطبوع.

(٢) في الأصل: يونس وسياق الدارقطني الاسم يأباه.

العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، ويحي ابن أم الحصين [عن أم الحصين.

ورواه لوين، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن يحي بن أم الحصين]، عن أمه رضي الله عنها.

وكذلك قال إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل.

وكذلك قال محمد بن أبان، عن أبي إسحاق، عن العَيْزار، ويحي ـ جميعاً ـ عن أم الحصين رضي الله عنها.

والقولان محفوظان عن أبي إسحاق..»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن أم الحصين رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن يحيى بن أم الحصين، عن جدته أم الحصين رضي الله عنها.

٣ـ أبو إسحاق، عن العَيْزار، ويحيى، عن أم الحصين رضي الله عنها.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن أم الحصين رضي الله عنها.

علقه الدارقطني عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل، وعن يوسف بن

(١) «العلل/الدباسي» (٩/٣٦١/س٤٠٦٦)، وما بين المعقوفين من استدراك المحقق (٩/٤٩٥).



إسحاق، وعَنْبَسَةَ بنِ سعيد، ولم أقف عليها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن يحيى بن أم الحصين، عن جدته أم الحصين رضي الله عنها.

أخرجه أبو يوسف القاضي في كتاب «الخراج» (٩)،

وابن سعد (٣٠٥/٨)، وإسحاق (٢٣٩٣، ٢٣٩٨)، وعبد بن حميد (١٥٥٨) عن عبيد الله بن موسى،

والإمام أحمد (١٦٧٠٠، ٢٣٢٨٢، ٢٧٣٠٣) عن وكيع،

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٦/٢٥/ح٣٧٧) من طريق عبد الله ابن رجاء،

أربعتهم (أبو يوسف، وعبيد الله، ووكيع، وابن رجاء) عن إسرائيل.

وابن سعد (٣٠٥/٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٦/٢٥/ ح٣٧٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢١٩٦) من طريق زهير بن معاوية.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٥٧/٢٥/ح٣٧٩) من طريق أبي الأحوص.

واللالكائي (٢٢٩٤) من طريق وَرْقاء بن عمر.

والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٥٠/١) من طريق سليمان بن قَرْم.

خمستهم (إسرائيل، وزهير، وأبو الأحوص، ووَرْقاء، وسليمان) عنه



به، ولفظ أبي يوسف: عن أم الحصين رضي الله عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ ملتحفاً بثوبه، قد جعله تحت إبطه وهو يقول: «أيها الناس، اتقوا الله، واسمعوا وأطيعوا، وإن أمر عليكم عبد حبشي أجدع، فاسمعوا له وأطيعوا»، والباقون نحوه، وفي رواية إسرائيل زيادة، وأحال إسحاق بلفظ إسرائيل على لفظ طريق آخر وهو نحوه، وانفرد زهير بزيادة: «وحصينٌ في حِجْرِي» ذكره أبو نعيم بعد تخريجه.

وعلقه الدارقطني عن حُدَيْج بن معاوية، وعن لوين محمد بن سليمان، عن أبي بكر بن عياش، ولم أقف عليهما.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن العَيْزار، ويحيى، عن أم الحصين رضي الله عنها.

أخرجه ابن سعد (٢/ ١٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٥٧/ ح٣٨١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي الضَّبِّيِّ سعدويه، عن أبي بكر بن عياش.

والخُلْدِيُّ في «الفوائد» (٥٢/أ) عن القاسم بن محمد بن حماد الدلال، عن الهيثم بن عبد الله، عن عثمان.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٩٠٦) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل.

ثلاثتهم (أبو بكر، وعثمان، وإسرائيل) عنه به، أخصر منه وفي رواية



أبي بكر التصريح بسماع أبي إسحاق من العَيْزار، ويحيى.

وعلقه الدارقطني عن إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، وعن منصور ابن أبي مزاحم، عن أبي بكر بن عياش، وعن محمد بن أبان، ولم أقف عليها.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، **فالوجه الأول** علقه الدارقطني عن النضر بن شميل، عن إسرائيل، وعن يوسف بن إسحاق، وعَنْبَسَةَ بنِ سعيد، وتقدم أني لم أقف عليها.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وأبو الأحوص، وسليمان بن قَرْم، وكلهم عدا سليمان ثقات تقدموا، فهذا محفوظ عنه.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

- إسرائيل.

- أبو بكر بن عياش، تقدم أنه ضعيف إن حدث من حفظه، أما إذا حدث من كتابه فثقة، وسماعه من أبي إسحاق ليس بالقوي.

- ورواه القاسم بن محمد بن حماد الدلال، عن الهيثم بن عبد الله، عن

عثمان، والقاسم مرَّ أنه ضعيف[1]، وشيخه الهيثم ذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وأما عثمان فلم أتبينه، والرواية ضعيفة بالقاسم.

وقد صحح الدارقطني رحمه الله الوجهين عن أبي إسحاق، فإن كانت الطرق التي علقها الدارقطني محفوظة عمن علق عنهم فصحيح؛ لأن إسرائيل جمع بينهما، ولأن يوسف بن إسحاق، وعَنْبَسَةَ بنَ سعيد الأَسَدِيَّ تابعا إسرائيل على ذكر العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ.

ويحتمل لأبي إسحاق حمل الحديث بأسانيد لاتساعه رحمه الله في الرواية.

والحديث في إسناده يحيى بن الحصين الأَحْمَسِيُّ البَجَلِيُّ، وينسب إلى جدته أيضاً فيقال: يحيى ابن أم الحصين، وهو ثقة[3]، ولم أقف على سماع أبي إسحاق منه، ولم أرَ له كبير رواية عنه، والذي وقفت عليه من روايته عنه: هذا الحديث، وحديث آخر عن يحيى، عن جدّته في التأمين بعد الفاتحة، أخرجه إسحاق (٢٣٩٦) وغيره ولم يذكر سماعاً.

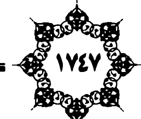
وأما الإسناد الثاني - إن صح - ففيه العَيْزارُ بنُ حُرَيْثٍ العَبْدِيُّ الكوفي،

---

(١) انظر: (ص٥٣٩).

(٢) (٢٣٦/٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣١/٢٧١/ت٦٨١٢).



وهو ثقة أيضاً[1]، وسماع أبي إسحاق منه معروف.

والحديث خرجه مسلم (١٢٩٨، ١٨٣٧، ١٨٣٨) من طرق عن يحيى ابن الحصين، عن جدّته رضي الله عنها.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن يحيى بن الحصين، عن جدته رضي الله عنها صحيح إن كان أبو إسحاق سمعه من يحيى، وخرجه مسلم من طرق عن يحيى، عن جدّته رضي الله عنها.

وأما حديثه عن العَيْزار، عن أم الحصين رضي الله عنها فصحيح.



(١) انظر: (ص١١٠٥).



المستدرك

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ: «ما من عبد أصبح صائماً إلا فتحت له أبواب السموات، وسبحت أعضاؤه.. إلى أن تتوارى بالحجاب..» الحديث بطوله.

فقال: «يرويه [السَّبِيْعِيُّ] واختلف عنه:

فرواه جرير بن أيوب البَجَلِيُّ، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبي إسحاق، [عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

وغيره يرويه عن أبي إسحاق]، عن مسروق»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها.

٢ـ أبو إسحاق، عن مسروق.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»(٧٧٤٩)، وفي «الصغير» (٨٤٠)،

(١)«العلل/الدباسي» (٩/١٣٨/س٣٨٩٦)، وما بين المعقوفات من استدراك المحقق (٩/٤٨٦).



والمزكي في «الفوائد المنتخبة» (١٦١) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٩٩/٢) ـ وابن عدي (١٢٣/٢)، والدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٦٣١٥)، وابن جُمَيْعٍ (٦٣) ـ ومن طريقه ابن الطيوري (١٣١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٣٢٠)، والذهبي في الميزان (٣٩١/١) ـ والشجري في «الأمالي» (٢٨/٢، ٢٧٦)، والبيهقي في «الشعب» أيضاً (٣٣٢٠) من طريق جرير بن أيوب[1]،

والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٨١٥/٢ـ٨١٦) من طريق نوح بن أبي مريم،

كلاهما (جرير، ونوح) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي إسحاق به، ولفظ الطبراني: «ما من عبد أصبح صائماً إلا فتحت له أبواب السماء، وسبّحت أعضاؤه، واستغفر له أهل السماء الدنيا، إلى أن توارى بالحجاب، فإن صلى ركعة أو ركعتين تطوعاً أضاءت له السماوات نوراً، وقلن أزواجه من الحور العين: اللهم اقبضه إلينا، فقد اشتقنا إلى رؤيته، وإن هو هلّل أو سبّح أو كبّر، تلقاه سبعون ألف ملك، يكتبونها إلى

---

(١) وقع في بعض الروايات: «عن الشعبي»، بدل أبي إسحاق، انظر مثلاً: «الكامل» (١٢٣/٢)، «ذخيرة الحفاظ» (٤٨٩١)، «الشعب» (٣٣١٩)، ولا أدري هذا من تخاليط جرير بن أيوب فالبلاء في هذا الحديث منه، أم تصحف: السَّبِيْعِيُّ إلى: الشعبي.

أن توارى بالحجاب».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مسروق.

علقه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق، فالوجه الأول مداره على جرير بن أيوب البَجَلِيِّ، وهو منكر الحديث، بل رماه أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ بوضع الحديث، ولما ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث قال: «هذا موضوع على ابن أبي ليلى»[1].

أما رواية نوح ففي سندها: أحيد بن جرير، وشيخه المسيب بن جرير الضَّبِّيُّ البَلْخِيُّ ولم أقف على ترجمتهما، ولو صح إليه فنوح بن أبي مريم المروزي، منكر الحديث، بل متهم[2]، ولا يبعد أنه سرق الحديث من جرير، فقد نص الدارقطني[3] على تفرد جرير به، وقال ابن جُمَيْعٍ فيما نقله الطيوري عنه: «هذا حديث غريب من حديث أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن

---

(١) «الميزان» (١/٣٩٢)، وانظر: «الكامل» (٢/١٢٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٠/٥٦/ت٦٤٩٥).

(٣) «أطراف الغرائب» (٦٣١٥).



أبي عائشة مسروق بن الأجدع، ما كتبناه عنه إلا بهذا الإسناد».

فهذا الوجه لا يثبت بحال.

وأما الوجه الثاني فعلقه ولم يسم أحداً من رواته، وقد بان لي من طريقة الدارقطني من مثل هذا السياق إذا قال: وغيره يقول كذا وكذا، فهذا المرجّح عنده وإن لم ينص عليه صراحة، وعلى كل حالٍ؛ إن صح هذا فالحديث مرسل، وإن لم يصح عن أبي إسحاق فالوجه الأول لا يصح.

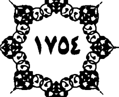
أما سماع أبي إسحاق من مسروق بن الأجدع فقد مضى الكلام عليه[1]، لكن روايته عنه قليلة، فلابد من تصريحه بالسماع في مثل هذا، ولم أقف على الرواية لينظر فيها.

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الموصول منكر، وأما الوجه الآخر فمرسل إن صح عن أبي إسحاق.



(١) انظر: (ح٥٦).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مالك بن نَضْلَةَ رضي الله عنه ـ والد أبي الأحوص ـ عن النبي ﷺ: قيل: يا رسول الله، مررت برجل فلم يضفني، ولم يقرني، أأَجزيه؟ قال: «بل أقره»، وفيه: «كل ما آتاك الله حلال لك، وموسيُّ اللهِ أحدُّ، وساعِدُهُ أشدُّ»، وفيه: «اليد العليا خير من السفلى».

فقال: «.. واختلف عن أبي إسحاق:

فرواه الثَّوْري، ويونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، والمَسْعُودِيُّ، ومعمر، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعبد الحميد بن الحسن، ومحمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه.

ورواه إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عنه:

فأسنده محمد بن يزيد الواسطي، عن إسماعيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه.

وأرسله يعلى بن عبيد، عن إسماعيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص قال: جاء أبي إلى رسول الله ﷺ.

وكذلك قال أبو الأحوص، عن أبي إسحاق.

وروى هذا الحديث ابن عون، عن رجل من أهل الكوفة لم يسمه،



عن الأحوص، أو أبي الأحوص، ولم يعمل شيئاً.

والقول قول الثَّوْري ومن تابعه.

ورواه أبو قرة، عن ابن جريج، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حَبَّة من كبر، العز إزاره، والكبرياء رداؤه»، ولم يزد على هذا، ما رواه عن ابن جريج غيرُهُ»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص مرسلاً.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه رضي الله عنه.

أخرجه معمر (٢٠٥١٣) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٥٩٢٨)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٠٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٢٧٦/ح٦٠٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٦)، وفي «الشعب» (٤٢٤٩) ـ.

(١) «العلل/الدباسي» (٨/٦٧/س٣٤٢٥).



ووكيع في «الزهد» (١٩٣) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٥٩٣٠)، والحربي في «إكرام الضيف» (٤٥) ـ والطبراني (٦٠٩) من طريق إسرائيل.

ووكيع في «الزهد» (١٩٣) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (١٥٩٣٠) ـ عن أبيه الجراح بن مليح.

والطيالسي (١٤٠٠)، وابن سعد (٢٨/٦)، والإمام أحمد (١٥٩٢٨، ١٥٩٣٢)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٦٣)، وفي «الشكر» (٥٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٢٦٣)، والحربي في «غريب الحديث» (٢٨/١)، والطبري (١٢٨٢٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣٠٤١)، وابن قانع (٤١/٣)، وابن حبان (٥٤١٦، ٥٦١٥)، والطبراني (٦٠٨)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٤٢)، والحاكم (٢٥/١) ـ وعنه البيهقي في «الأسماء» (٧٤٢) ـ والحاكم أيضاً في (١٨١/٤)، والبيهقي في الشعب (٧٧١٩) من طريق شعبة.

والبُرْجُلاني في «الكرم» (٥٨)، والإمام أحمد (١٧٢٧٠)، وهناد (٥١٣/٢)، والترمذي (٢٠٠٦)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢١٩٨)، والحربي (٤٤، ٤٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٦٠٠١) ـ وابن أبي عاصم (١٢٦٢)، والخرائطي في «المكارم» (٣٢٧)، وابن قانع (٤١/٣)، وابن حبان (٣٤١٠)، والطبراني (٦٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية»

(١٣٤/٧)، وفي «المعرفة» (٦٠٠١)، والخليلي (٥٥١/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٧٨٧)، والخطيب (٢٦٣/١)، والنَّرْسي في «فوائد الكوفيين» (١٩/ب) ـ ومن طريقه الذهبي في «التذكرة» (٤٠/٤) ـ وابن عساكر (٥٤/٦٦ـ٦٧) من طريق الثَّوْري.

والإمام أحمد (١٧٢٦٨، ١٧٢٧٠)، والطبراني (٦١١) من طريق شريك.

وأبو داود (٤٠٦٣) ـ ومن طريقه الخطيب في «الجامع» (٨٨٢) ـ والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٤٨٥)، وفي «المجتبى» (٥٢٢٤)، والطبراني (٦١٠) من طريق زهير.

والحربي في «إكرام الضيف» (٤٧) من طريق يوسف بن إسحاق.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٤٨٤)، وفي «المجتبى» (٥٢٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (٥٧٨٨، ٧٧١٨)، وفي «الآداب» (٤٨٧) من طريق أبي بكر بن عياش.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٤٨٦)، وفي «المجتبى» (٥٢٩٤)، والطبري (١٢٨٢٥)، وابن قانع (٤٢/٣)، والطبراني في «الكبير» (٦١٦)، وفي «الأوسط» (١٧٠٢) من طريق محمد بن يزيد الواسطي، عن إسماعيل ابن أبي خالد.

وابن أبي حاتم في «التفسير» (٦٨٥٥، ٦٨٩١) من طريق حُدَيْج بن معاوية.

والطبراني في «الكبير» (٦١٢)، وفي «الأوسط» (٧٤٨٧) من طريق الأجلح الكِنْدِيِّ.

وفي «الكبير» (٦١٤) من طريق أسد بن موسى، عن المَسْعُودِيِّ.

وفي (٦١٧) من طريق فطر بن خليفة.

وفي (٦١٩) من طريق أشعث بن سَوَّار.

وفي (٦٢٠) من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي.

وفي (٦٢١) عن الهيثم بن خالد المِصِّيْصِيِّ، عن داود بن منصور القاضي، عن جرير بن حازم.

كلهم (معمر، وإسرائيل، والجراح، وشعبة، والثَّوْري، وشريك، زهير، ويوسف، وأبو بكر، وإسماعيل، وحديج، والأجلح، والمَسْعُودِيُّ، وفطر، وأشعث، وعبد الحميد، وجرير) عنه به، وفي رواية شعبة عند ابن سعد، وأحمد، والطبري، والحاكم الثانية، التصريح بالسماع، ولفظ معمر: عن أبي الأحوص الجُشَمِيِّ، عن أبيه، قال: رآني رسول الله ﷺ علي أطمار، فقال: «هل لك مال»؟، قلت: نعم، قال: «من أيِّ المال»؟، قال: من كلٍّ قد آتاني الله؛ من الشاء، والإبل، قال: «فتُرِي نعمة الله وكرامته عليك»، ثم قال له النبي ﷺ: «هل تنتج إبلك وافية آذانها»، قال:

وهل تنتج إلا كذلك؟ ـ ولم يكن أسلم يومئذ ـ قال: «فلعلك تأخذ موساك فتقطع أذن بعضها، تقول: هذه بحر، وتشق أذن أخرى فتقول: هذه صِرْم»؟، قال: نعم، قال: «فلا تفعل، فإن كل مال آتاك الله لك حل، وإن موسي الله أحدُّ، وساعد الله أشدُّ»، قال: فقال: يا محمد، أرأيتَ إن مررتُ برجل فلم يَقرِني ولم يُضَيِّفْني، ثم مر بي بعد ذلك أَقْرِيْهِ أم أَجْزِيْهِ، فقال ﷺ: «بل أَقْرِهِ»، والباقون نحوه، واختصر أحمد اللفظ وأحال بباقيه على لفظ شعبة، وساق البيهقي في «الشعب» بعضه، ولفظ شعبة نحو لفظ معمر مطولاً إلا عند ابن سعد، وابن أبي الدنيا، والحربي، وابن قانع فمختصر في النعمة، وعند الطبري، وابن حبان الثانية، وابن منده مختصر في النتاج، وساق ابن أبي عاصم أوله.

ورواية إسرائيل، والثَّوْري إلا عند ابن أبي عاصم، والبيهقي، ورواية يوسف عند الحربي، وأبي بكر في الثانية عند البيهقي في «الشعب»، ورواية عبد الحميد مختصرة بالقطعة المتعلقة بالقِراء، وزاد ابن أبي عاصم، والبيهقي، عن الثَّوْري ذكر النعمة.

ورواية الجراح، وإسرائيل عند الجميع عدا الحربي، ورواية شريك، وزهير، وأبي بكر عدا الموضع الثاني في «الشعب»، ورواية إسماعيل عدا الطبري، وابن قانع، ورواية الأجلح، وفطر مختصرة بالقطعة المتعلقة

بالنعمة، زاد شريك وحده: «فغدوت عليه في حلة حمراء».

ورواية إسماعيل عند الطبري، وابن قانع، ورواية حُدَيْجٍ الأولى، وأشعث مختصرة بالقطعة المتعلقة بالنتاج، والنعمة.

ورواية المَسْعُودِيِّ مختصرة في النتاج وزاد فيها: «يا عوف بن مالك، غلامك الذي يطيعك ويتبع أمرك أحب إليك أم غلامك الذي لا يطيعك ولا يتبع أمرك»؟، قال: بل غلامي الذي يطيعني ويتبع أمري، قال: «فكذلكم أنتم عند ربكم تعالى».

ولفظ رواية حُدَيْجٍ الثانية: «أتيت رسول الله ﷺ فقرأ: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة﴾ فقال: وأما السائبة فهي التي يسيبون لآلهتهم، يذهبون إلى آلهتهم فيسيبونها».

وعلقه الدارقطني عن يونس، ومحمد بن جابر، ولم أقف عليهما.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص مرسلاً.

أخرجه الحربي في «إكرام الضيف» (٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٦١٣) من طريق أبي الأحوص، عنه به، وفيه ذكر النعمة والقراء، وأحال الحربي على لفظ يوسف.

وعلقه الدارقطني عن يعلى بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، ولم أقف عليه.



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبي إسحاق على وجهين:

فروى عنه الحفاظ من أصحابه: الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، ويوسف، وشريك وغيرهم فوصلوه، وخالفهم أبو الأحوص فأرسله، ولاشك أن وصله محفوظ، ورواية أبي الأحوص تقصير، أما قول إسماعيل إن صح المرسل عنه فقول الحفاظ مقدم، هذا مع أنه لم يثبت على قول، فتارة وافقهم في الوصل، وتارة أرسله كأبي الأحوص.

وبعض الروايات على الوجه الأول لم تصح عن أصحابها أو فيها ضعف وهي:

١ـ رواية أسد بن موسى، عن المَسْعُودِيِّ، لم يتميز لي سماع أسد منه قبل اختلاط المَسْعُودِيِّ أو بعده، وسبق أنه له زيادة في المتن تفرد بها.

٢ـ رواية جرير بن حازم فيها شيخ الطبراني: الهيثم بن خالد المِصِّيْصِيُّ، قال الدارقطني عنه: «الهيثم بن خالد بن عبد الله المِصِّيْصِيُّ، يعرف بالدمّل، ضعيف، يروي عن عبد الكبير بن المعافى وغيره»[1].

وشيخ أبي إسحاق: أبو الأحوص عوف بن مالك فثقة تقدم مراراً،

---

(١) سؤالات الحاكم (٢٣٨).

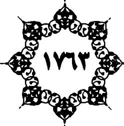
وفي رواية شعبة تصريح بالسماع منه.

وسبق التنبيه على زيادات أو روايات تفرد بها من ليس بالقوي في أبي إسحاق، وكلها غير محفوظة، عدا زيادة شريك فإنها حسنة.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن أبيه رضي الله عنه صحيح.





وسند الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عاصم، عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول في دبر الصلاة: «تم نورك ربنا فهديت فلك الحمد..» الحديث في دعاء طويل.

فقال: «يرويه الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق.

واختلف عن شعبة: فرواه غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ قولَهُ، ولم يذكر: علياً رضي الله عنه.

وخالفه أبو الوليد، عن شعبة فذكر فيه علياً رضي الله عنه كما قال الثَّوْري، وإسرائيل، وهو الصحيح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

١ ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه قوله.

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ قوله.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه قوله.

---

(١) «العلل» (٤/٥٩/س٤٣٠)، هذا الحديث كان في أصل الرسالة برقم (٣٩) وسقط، فاستدركته في آخر الدراسة حتى لا يشكل على الإحالات في الدراسة أو الفهارس.

أخرجه الضَّبِّيُّ في «الدعاء» (٦٩) عن حمزة الزيات.

وابن أبي شيبة (١٠/٢٢٩/ح٩٣٠٦)، والسَّرِي بن يحيى في «حديث الثَّوْري» (٣٤) من طريق الثَّوْري.

والطبراني في «الدعاء» (٧٣٤) ـ ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «أخبار الصلاة» (٤٠) ـ من طريق إسرائيل، وزهير بن معاوية، ومن طريق أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة.

خمستهم (حمزة، والثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، وشعبة) عنه به، ولفظ الضَّبِّيِّ: عن علي رضي الله عنه أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «تم نورك فهديت فلك الحمد، وعظم حلمك فعفوت فلك الحمد، وبسطت يدك فأعطيت، ربنا وجهك أكرم الوجوه، وجاهك خير الجاه، وعطيتك خير العطية وأهنؤها، تطاع ربنا فتشكر، وتعصى ربنا فتغفر لمن شئت، تجيب المضطر، وتكشف السوء، وتشفي السقيم، وتنجي من الكرب، وتغفر الذنب، وتقبل التوبة، لا يجزي بآلائك أحد، ولا يحصي نعمائك قول قائل»، والباقون مثله باختلاف يسير.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ قوله.

علقه الدارقطني عن غندر، عن شعبة ولم أقف عليه.



دراسة الاختلاف:

ذكر الدارقطني أن شعبة اختلف عليه في الحديث، فروى عنه أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي ـ وهو ثقة ثبت[1] ـ الحديث موقوفاً على علي رضي الله عنه.

وخالفه غندر فقصر به ولم يذكر علياً رضي الله عنه، ولم أقف على رواية غندر، فإن كانت محفوظة عنه ففيها ـ والله أعلم ـ احتمالان:

١ـ أن يكون غندر حدث به من حفظه فأخطأ، لأنه ثبت إذا حدث من كتابه، أما إذا حدّث من حفظه يخطئ.

٢ـ أن الاختلاف من شعبة فإذا أثبته ذكر علياً رضي الله عنه، وإذا شك فيه أو تهيبه قصّر به، وسلوك شعبة هذا النحو في الرواية معروف عنه[2].

والوجه الذي وصله الطيالسي عن شعبة تابعه عليه الثَّوْري، وإسرائيل، وزهير، وحمزة، وهؤلاء ثقات، وقال الدارقطني: «وهو الصحيح»، فهذا هو المحفوظ عن أبي إسحاق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٢٦/ت٦٥٨٤).

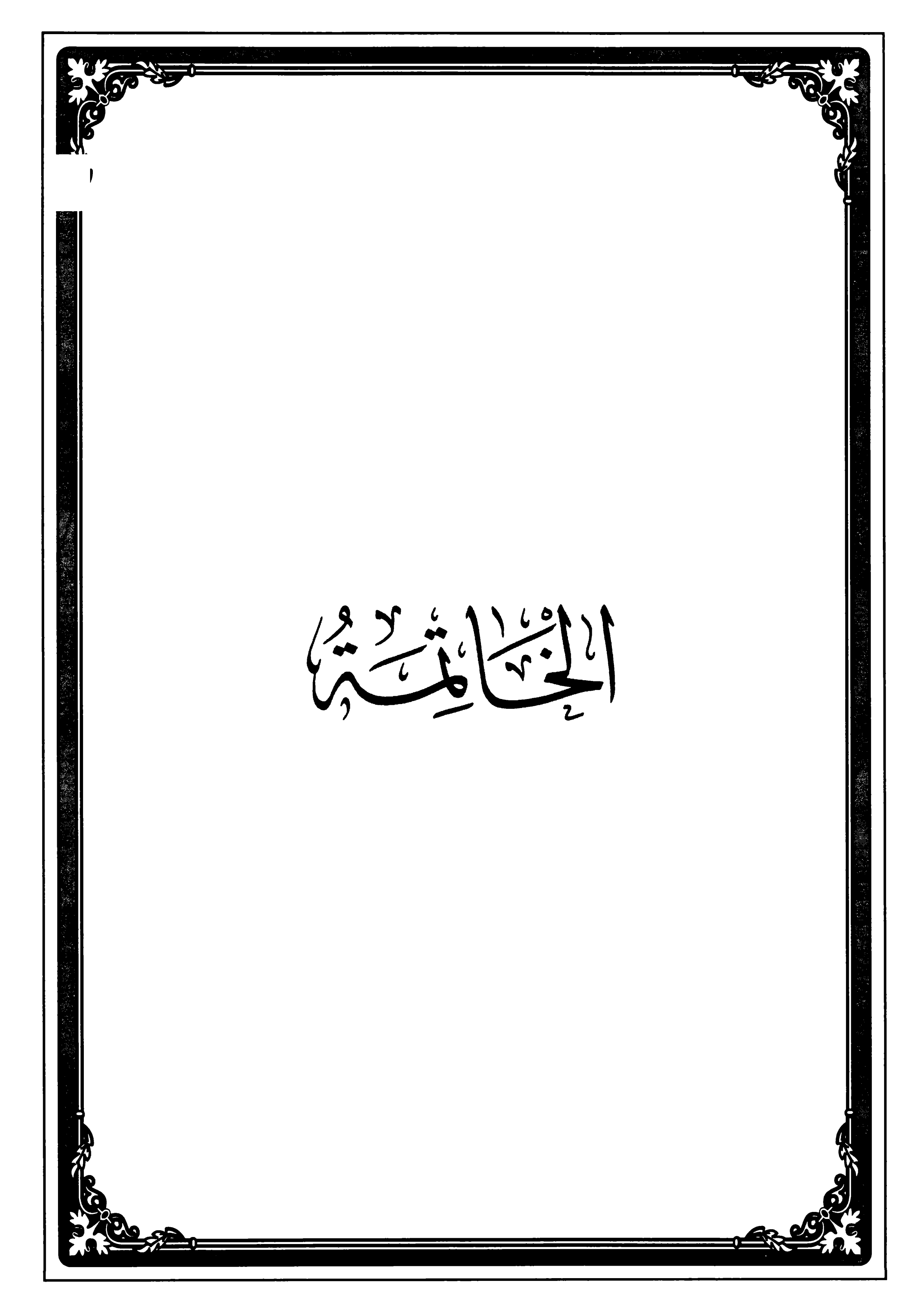
(٢) انظر على سبيل المثال: «العلل» للإمام أحمد (٣/٢١٥)، «العلل» للدارقطني (٣/٢٣٢، ٧/٢٤٨).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً حسن الإسناد.







الخَاتِمَةُ

الخاتمة

في خاتمة هذه الرسالة أحمد الله الكريم على واسع فضله، وكريم عطائه، فقد من سبحانه بإتمام هذا البحث، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

وأود أن أذكر بعض أهم النتائج التي توصلت إليها:

أ ـ نتائج ترجمة أبي إسحاق:

١ـ ترجح بالدارسة أن مولد أبي إسحاق كان سنة تسع وعشرين.

٢ـ أكثر رحلات أبي إسحاق كانت بسبب الجهاد في سبيل الله ﷻ.

٣ـ لا يصح نسبة أبي إسحاق إلى التشيع، ولا النصب، ولا الإرجاء وكان سليم الصدر للصحابة جميعاً رضي الله عنهم، منكفّاً عن الدماء، والخروج على الأمراء.

٤ـ صحت له رؤية لعلي رضي الله عنه، لكن لا يصح له سماع منه.

٥ـ بلغ عدد أصحاب أبي إسحاق الذين دارت عليهم أحاديث الرسالة ١٤٩ راوٍ.

٦ـ أوثق أصحاب أبي إسحاق من خلال أحاديث الدراسة: شعبة، والثَّوْري، وحفيداه إسرائيل، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وشريك



النَّخَعِيُّ إذا كانت الرواية عنه من قديم حديثه.

٧ـ تبين لي من خلال أحاديث الدراسة أن أبا إسحاق ليس كثير التدليس، وأن يعامل حديثه الذي لا يوقف على بيان سماعه فيه، أو المعنعن منه بتفصيل يعتمد على حال أبي إسحاق في الرواية عن شيخه، فإن كان مكثراً عنه فالرواية محمولة على الاتصال، وإن كان مقلاً عنه أو له عنه أحاديث معدودة فلابد من التصريح بالسماع وإلا توقف فيها، وهي محمولة على الانقطاع حتى يتبين الاتصال بسماع صحيح.

٨ـ وقوع التدليس من أبي إسحاق أو انتفاؤه له قرائن ذكرتها مفصلة في موضعها من المبحث التاسع.

٩ـ مراسيل أبي إسحاق ضعيفة.

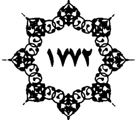
١٠ـ روايته عمن وصف بالجهالة كانت بسبب حبه للعلم وسماعه.

١١ـ تغير حفظ أبي إسحاق بأَخَرَةٍ، لكن لم يصل به الحال إلى الحكم عليه بالاختلاط الذي يرد به حديثه المتأخر.

١٢ـ توفي أبو إسحاق سنة ١٢٧، وعمره ٩٨ سنة.

ب ـ نتائج ترجمة الدارقطني:

١ـ الصحيح في ولادته أنها في سنة ٣٠٦.



٢ـ رحلات الدارقطني كانت محدودة.

٣ـ أدرك الدارقطني بعض كبار الحفاظ الذين لهم سن عال فعكف على الاشتغال عليهم، وهو في سن التاسعة، فأدرك بذلك أسانيد عالية.

٤ـ لا يصح نسبة الدارقطني إلى التشيع، بل هو إمام من أئمة السنة.

٥ـ فساد القول بأنه طلب المال على السماع، بل كان علمه مبذولاً لكل أحد، مجتهداً في نفع عامة الناس.

٦ـ ندرة تدليسه.

٧ـ بلغت مؤلفاته المطبوعة ٢٧ كتاباً.

٨ـ بلغت مؤلفاته غير المطبوعة ٢٩ كتاباً.

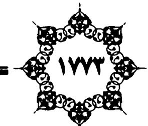
٩ـ بلغ جملة ما انتقاه أو انتخبه أو أعان على تأليفه ٥٠ كتاباً.

١٠ـ جملة المصنفات التي في نسبتها نظر ١٢ كتاباً.

ج ـ نتائج دراسة منهج الدارقطني:

١ـ توسع الدارقطني في استعمال صيغ التعليق الجازمة، فلا يلزم من التعليق بالجزم صحة الرواية عن المعلق عنه.

٢ـ التعليق بالتمريض كالمطرد في أحاديث الدراسة أنه لا يصح عن المعلق عنه.



٣ـ لم يظهر لي كبير فرق بين عقده الاختلاف بلفظ: واختلف عنه أو: واختلف عليه، والأولى أكثر استعمالاً.

٤ـ يعقد الدارقطني الاختلاف صريحاً على المدار، وإن لم يَنُصَّ عليه فكثيراً ما يفهم من سياقه للأوجه.

٥ـ يظهر من عمل الدارقطني في كثير من الاختلافات استقصاء رواتها.

٦ـ ربما اكتفى الدارقطني ببعض الرواة مع الإشارة تارة، وتارة بدونها.

٧ـ قد يغفل الدارقطني تسمية رواة بعض الأوجه، وكثيراً ما يكون هذا الوجه هو المرجح عنده في الاختلاف.

٨ـ قد يفوت على الدارقطني تسمية من هم أولى بالذكر في الاختلاف من بعض من سماهم، أو من يماثلهم.

٩ـ النزول في تسمية الرواة في الغالب لوقوع الاختلافات النازلة، وقد يفيد مجرد بيان التفرد.

١٠ـ أوجه الاختلاف يندر أن لا يصح الوجه بتمامه، نعم قد لا يصح عن بعض من علق عنهم أما عن جميعهم فقليل جداً.

١١ـ الأوجه المعلقة عند الدارقطني والتي لا يوقف على إسنادها انتهيت إلى أنه تغفل عند الدراسة، لأن الدارقطني لا يلتزم الصحة فيما يعلقه.

١٢- يقع للدارقطني أحياناً بعض التجوز في حكاية الأوجه.

١٣- الأوجه المستدركة فيها جملة ليست قليلة محفوظة عن أبي إسحاق بل قد تكون هي الأرجح في الاختلاف، فينبغي استيفاء الأوجه التي لم يذكرها الدارقطني.

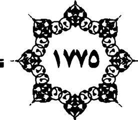
١٤- حددت احدى عشرة نقطة تبين منهج الدارقطني في التعليل والترجيح من خلال أحاديث الدراسة.

١٥- تلخصت جوانب المناقشة لطريقته في التعليل أو الترجيح في جوانب مختلفة، فمنها ما يتعلق بالمدار، أو الرواة عنه، أو وجوه الاختلاف، أو المتون، وأكثر ما انتهيت فيه إلى خلاف رأيه إما قول تبعت فيه إماماً قبله، وكان موقفي من اختلافهم الميل إلى أحد أقوالهم بناءً على ما شرح الله له صدري من القرائن، وإما بسبب وقوفي على طرق لم يذكرها الإمام أوجبت في نفسي الذهاب إلى غير ترجيحه، واعتمدت في الترجيح على القرائن التي تعلمتها من كلامه وكلام غيره من أئمة العلل.

١٦- لم أقف على شيء يدل على تأثره بيعقوب بن شيبة، إلى جانب استقلاليته في التعليل والترجيح فنادراً ما ينقل عمن سبقه.

١٧- وقفت على سبع عبارات يستعملها في الترجيح.

١٨- قد يصحح الدارقطني جزئياً في الخلاف على أحد الرواة عن



أبي إسحاق أو من دونهم، وقد يصحح نهائياً في الخلاف على أبي إسحاق نفسه.

١٩ـ استنبطت من خلال دراستي لترجيحاته جملة من قرائن الترجيح بعضها متعلق بالمدار، أو الرواة عنه، أو أوجه الخلاف نفسها.

هذا شيء من نتائج الدراسة، أسأل الله ﷻ أن ينفع بها، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.





الفهارس

وتحتوي على:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث على الأطراف.
- فهرس الأحاديث على المسانيد.
- فهرس المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع المخطوطة.
- فهرس المصادر والمرجع المطبوعة.
- فهرس الموضوعات.

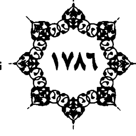
فهرس الآيات



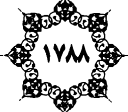
فهرس الأحاديث على الأطراف









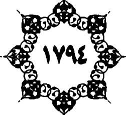




فهرس الأحاديث على المسانيد

اسم الراوي	الصفحة





اسم الراوي	الصفحة



اسم الراوي	الصفحة



اسم الراوي	الصفحة

أبو سعيد الخدري ﵁

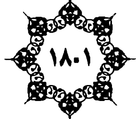
أبو قتادة الأنصاري ﵁

أبو مالك الأشعري ﵁

أبو موسى الأشعري ﵁

رجل من بني سليم ﵁





فهرس المترجم لهم

أولاً: الاسماء من الرجال:

م	الاسم	الصفحة
(١٦٥)	خالد بن عبد الرحمن المروذي	١٦٢٣
(١٦٦)	خالد بن كثير الهَمْدَانِيُّ	١٢٩
(١٦٧)	خالد بن ميمون الخراساني . .	١٢٩
(١٦٨)	خَضِر بن القواس . . .	٦٩٢
(١٦٩)	خلاد بن أسلم . .	٥٢٨
(١٧٠)	خلاد بن عيسى أبو مسلم الصفار العَبْدِيُّ . . .	١٧٢٣
(١٧١)	خلف بن الوليد العَتَكي.	٦٠١
(١٧٢)	خلف بن أيوب العَامِرِيُّ البَلْخِيُّ .	١٠٤٢
(١٧٣)	خلف بن تميم التميمي	٨١٦
(١٧٤)	خلف بن حَوْشب الكوفي.	١٢٩
(١٧٥)	خلف بن هشام البزار	٥٣٢
(١٧٦)	الخليل بن مرة الضُّبَعِيُّ البصري	١٣٠
(١٧٧)	داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم.	١٣٠
(١٧٨)	داود بن يحيى بن محمد بن بشير الكوفي . .	٨٩٠
(١٧٩)	الربيع بن نافع أبو توبة . .	١٠٧٦
(١٨٠)	الرُّحَيْلُ بن معاوية الجُعْفِيُّ الكوفي	١٣٠
(١٨١)	رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ العَبْدِيُّ .	١٣٠
(١٨٢)	روح بن عبادة القَيْسي	١٣٥٧
(١٨٣)	رَوْحُ بنُ مُسَافِرٍ البصري	١٣١
(١٨٤)	زائدة بن قدامة الثَّقَفِيُّ	١٣١
(١٨٥)	زكريا بن أبي زائدة خالد الهَمْدَانِيُّ . . .	١٣١









م	الاسم	الصفحة
(٥٠١)	محمد بن الحسين الحُنَيْني	٥٣٧
(٥٠٢)	محمد بن الحسين بن جعفر الخَثْعَمي	١٣٨٠
(٥٠٣)	محمد بن الحصين الأَصْبَحي	١٤٨٥
(٥٠٤)	محمد بن الزِّبْرِقَان الأَهْوازي	١٠٢٦
(٥٠٥)	محمد بن الصباح الجَرْجَرائي	١١٧٥
(٥٠٦)	محمد بن الطفيل النَّخَعِيُّ	١٠٥٥
(٥٠٧)	محمد بن العلاء أبو كريب	٦٠٢
(٥٠٨)	محمد بن الفرات التميمي	١٦٤
(٥٠٩)	محمد بن القاسم الأَسَدِيُّ	٦٧٤
(٥١٠)	محمد بن الليث الجوهري	٥٤٣
(٥١١)	محمد بن المتوكل أبي السَّرِي الهاشمي العسقلاني	٨٤٣
(٥١٢)	محمد بن المصفى	٥٣٠
(٥١٣)	محمد بن الوليد البُسْري	١٢٢٢
(٥١٤)	محمد بن بشر بن الفرافصة العَبْدِيُّ	٥٣٨
(٥١٥)	محمد بن بشر بن يوسف الأموي	١٤١٤
(٥١٦)	محمد بن بكر البُرْساني	١٥٣٣
(٥١٧)	محمد بن ثور الصنعاني	٥٧٣
(٥١٨)	محمد بن جابر بن سيار السُّحَيْمِيُّ	١٦١
(٥١٩)	محمد بن جُحادة الأَوْدِيُّ	١٦١
(٥٢٠)	محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري	٧١٣
(٥٢١)	محمد بن جعفر غندر	٧٤٢

م	الاسم	الصفحة
(٦٤٨)	يحيى بن آدم القرشي الكوفي	٨٨٨
(٦٤٩)	يحيى بن إسماعيل الخَوَّاص	١٢٤٨
(٦٥٠)	يحيى بن أكثم التميمي	١٣٠٩
(٦٥١)	يحيى بن الحصين الأَحْمَسِيُّ البَجَلِيُّ	١٧٤٧
(٦٥٢)	يحيى بن السكن البصري	١٢٩١
(٦٥٣)	يحيى بن العلاء البَجَلِيُّ	٧٩٣
(٦٥٤)	يحيى بن المنذر الكِنْدِيُّ	١٧٢٤
(٦٥٥)	يحيى بن اليمان العجلي	٦٧٥
(٦٥٦)	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	٦٠٣
(٦٥٧)	يحيى بن زياد الفراء	٥٨٥
(٦٥٨)	يحيى بن سعيد الأموي	١٠٧٥
(٦٥٩)	يحيى بن سعيد القطان	١٣٤٣
(٦٦٠)	يحيى بن سليمان الجُعْفِيُّ	٧٤٢
(٦٦١)	يحيى بن طلحة اليَرْبُوعي	٥٨٨
(٦٦٢)	يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ	٥٨٦
(٦٦٣)	يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزار	١٧٣
(٦٦٤)	يحيى بن كثير أبي النضر	٦٦١
(٦٦٥)	يحيى بن محمد بن يحيى الذُّهْلي	١١٧٢
(٦٦٦)	يحيى بن وثّاب الأَسَدِيُّ	١٥٩٦
(٦٦٧)	يحيى بن يحيى التميمي	١٠٧٦
(٦٦٨)	يحيى بن يزيد الأَهْوازي	١٢٧٢

ثانياً: الكنى من الرجال:

ثالثاً: الأسماء من النساء:





فهرس المصادر والمراجع المخطوطة

(أ)

(١) أحاديث أبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده - الظاهرية حديث ٣٥٧ (٨٨/ب - ٩٢/ب).

(٢) الأحاديث الإلاهيات - زاهر بن طاهر الشَّحَامي - مصورة أصل برلين برقم ١٢٩٧.

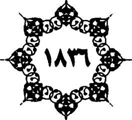
(٣) الأحاديث الألف السباعيات (ج١، ٢) - زاهر الشَّحَامي - العمرية ٨٩ (٢٥٨/أ - ٢٧٥/ب).

(٤) الأحاديث الألف السباعيات (ج٥، ٦، ٧، ٨) - زاهر الشَّحَامي - العمرية ١٩ (٧٨/أ - ٩٨/أ).

(٥) الأحاديث العوالي الصحاح والفوائد الحسان تخريج أبي العباس أحمد الظاهري من مسموعات أبي العباس أحمد بن عبد الدائم المقدسي - العمرية ١٠٨ (١٩٧/أ - ٢٥١/ب).

(٦) الأحاديث والأخبار والأشعار والحكايات (ج١) - أبو عبد الله محمد بن علي الدَّامَغَاني - العمرية ١٠٨ (١٠٠/أ - ١١٧/ب).

(٧) أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين معنى وفضيلة - جمع أبي بكر أحمد بن المقرب الكَرْخِيِّ - رواية أبي الحسن الريحاني - العمرية ٨٧ (٢١٩/أ - ٢٣٤/ب).



(٨) الأربعين ـ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري ـ رواية زاهر الشَّحَامي ـ العمرية ١١٣ (١٥٠/أ ـ ١٥٨/ب).

(٩) الأفراد الغرائب المخرجة من أصول أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن رزيق (ج٦) ـ تخريج خلف الواسطي ـ العمرية ٩٥ (٢٥٢/أ ـ ٢٦١/أ).

(١٠) أمالي أبي الحسن علي بن يحيى بن جعفر بن عبد كويه ـ العمرية ١٠٩ (٢١٥/أ ـ ٢٢٦/أ).

(١١) أمالي أبي الحسين محمد بن أحمد بن سمعون (ج١، ٢) ـ رواية أبي طالب العشاري ـ العمرية ١١٧ (١٦٧/أ ـ ٢٠٤/أ).

(١٢) أمالي أبي بكر أحمد بن سليمان النجاد (مجلس منها) ـ العمرية ١٠٦ (١٣/أ ـ ١٦/ب).

(١٣) أمالي أبي بكر يوسف بن القاسم بن يوسف المَيَانَجي ـ العمرية ٦٤ (١٣١/أ ـ ١٤٠/أ).

(١٤) أمالي أبي بكر يوسف بن يعقوب بن البُهلول ـ رواية ابن المتيم ـ العمرية ٣٨ (١/أ ـ ١٥/أ).

(١٥) أمالي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الجُرْجاني اليزدي (المجالس ٤، ٩ـ١٩، ٢٤ـ٣٣، ٣٥ـ٣٨، ٤٠، ٤١) ـ العمرية ٧٤ (١٠٦/أ ـ ١٩٨/أ).

(١٦) أمالي أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب (مجلس) ـ العمرية ١٠٤ (٢٥٨/أ ـ ٢٦٣/أ).

(١٧) أمالي أبي نعيم الأصبهاني (ثلاثة مجالس) ـ رواية أبي علي الحداد ـ العمرية ٣٧ (١٥٦/أ ـ ١٦٣/ب).



(١٨) أمالي الخطيب البغدادي بجامع دمشق (ج٥) ـ العمرية ٢٧ (٢٠٣/أ - ٢١٢/ب).

(١٩) أمالي المَحَامِلِيِّ (ج١ـ٥) ـ رواية ابن مهدي الفارسي ـ العمرية ٢٣ (١/أ ـ ٦٨/ب).

(٢٠) أمالي علي بن الحسن بن عساكر (المجلس ٢٨٠) ـ العمرية ٣ (٧٨/أ - ٨٤/ب).

(٢١) إثبات الحد لله ﷻ ـ محمود بن أبي القاسم الدشتي ـ العمرية ٦٨ (١١٧/أ ـ ١٤٦/أ)[1].

(٢٢) انتقاء أبي علي الحسن بن علي الوخشي على أبي نعيم الأصبهاني (ج٢) ـ العمرية ١٠٥ (١٩/ب ـ ٣٠/أ).

(٢٣) انتقاء أبي علي الحسن بن علي الوخشي على أبي نعيم الأصبهاني (ج٥) ـ العمرية ١٠٥ (٢١٠/أ ـ ٢١٩/ب).

(ت)

(٢٤) التاريخ الكبير ـ ابن أبي خيثمة ـ مصورة الجامعة برقم ١٨٣٠ عن أصل محفوظ بالمكتبة الكتانية.

(٢٥) تاريخ دمشق ـ علي بن الحسن بن عساكر ـ ترتيب: محمد بن رزق بن الطرهوني ـ مكتبة الدار ـ ١٤٠٧هـ ـ المدينة النبوية ـ السعودية.

---

(١) الإشارة إلى «العمرية» تعني: مجاميع المدرسة العمرية المحفوظة بالظاهرية، والرقم خارج القوسين يعني رقم المجموع، وما بداخل الأقواس يعني أرقام اللوحات.

(٢٦) تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق ـ علي بن بلبان الناصري ـ العمرية ١٢٤ (٤٥/أ ـ ٦٨/أ).

(٢٧) تفسير أبي محمد إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي (ت ٣٠٧) ـ من الكهف إلى طه مصورة أصل الجامعة برقم ٤٣٥٣.

(٢٨) تفسير القرآن العظيم (ج١، ٢، ٣، ٤، ٥) ـ ابن أبي حاتم ـ مصورة أصل دار الكتب المصرية برقم ١٥ تفسير.

(ج)

(٢٩) جزء فيه أحاديث أبي عمران موسى بن هارون البزاز، وفيه من حديث أبي الحسن علي بن محمد بن عامر وأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر المؤدب ـ أبو بكر بن لال ـ العمرية ٤٠ (٥٥/أ ـ ٦٧/أ).

(٣٠) جزء فيه أحاديث عن عشرة مشايخ من أصحاب أبي علي الحسن بن أحمد الحداد ـ تخريج يوسف بن خليل الآدمي ـ العمرية ١٢ (١٥٦/أ ـ ١٩٧/ب).

(٣١) جزء فيه العوالي الحسان ـ رواية أبي المظفر عبد الخالق الجوهري ـ انتقاء عبد الحق القضاعي ـ العمرية ٦٧ (١٥١/أ ـ ١٦٩/ب).

(٣٢) جزء فيه العوالي الموافقات ـ جمع أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل ـ رواية أبي المكارم المقرئ ـ العمرية ١٠٥ (١١٦/أ ـ ١٣٣/ب).

(٣٣) جزء فيه تعاليق وموافقات ـ تخريج إبراهيم بن محمد الصَّرِيْفِيْنِيِّ ـ مصورة أصل السليمانية برقم ٢١٦٩ (٨/أ ـ ٣٥/أ).

(٣٤) جزء فيه حديث أهل حُرْدَان ـ ابن عساكر ـ العمرية ٣٤ (١٨٦/أ ـ ١٩١/أ).



(٣٥) جزء فيه شيوخ شرف الدين الدمياطي ـ العمرية ٣٧ (١٤٠/أ ـ ١٥٥/أ).

(٣٦) جزء فيه عن أبي سعد أحمد بن محمد الماليني الهروي ـ العمرية ٢٦ (١٥٣/أ ـ ١٧٢/ب).

(٣٧) جزء فيه فوائد أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير الخُلْدِيِّ الخَوَّاص (ج١، ٢) ـ انتقاء ابن أبي السوي ـ العمرية ٤٥ (٣٢/أ ـ ٦٢/ب).

(٣٨) جزء فيه مجلسان من أمالي أبي الحسين علي بن محمد بن بَشْرَان ـ رواية ابن البطر ـ العمرية ٨٧ (٢٠٢/أ ـ ٢١١/ب).

(٣٩) جزء فيه مجلسان من أمالي أبي بكر أحمد الشِّيْرَازِيِّ وأبي بكر إسماعيل النيسابوري ـ رواية أبي بكر محمد الشَّهْرَزُورِيِّ ـ العمرية ٧٠ (١/أ ـ ١٣/ب).

(٤٠) جزء فيه مجلسان من أمالي أبي محمد الحسن بن علي الجوهري ـ رواية ابن السبط ـ العمرية ٧٩ (٩٤/أ ـ ٩٩/ب).

(٤١) جزء فيه مجلسان من أمالي أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد ـ رواية ابن الصَّيْدلاني ـ العمرية ٨٧ (٨٢/أ ـ ٩٠/أ).

(٤٢) جزء فيه من الفوائد الحسان من حديث أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ـ العمرية ٩٥ (١٥٤/أ ـ ١٧٠/أ).

(٤٣) جزء فيه من الفوائد المنتقاة العوالي عن الشيوخ الثقات ـ أبو سعد المظفر بن الحسن بن السبط ـ المحمودية برقم ٢٧٠٤ (١٢٢/أ ـ ١٤٣/أ).

(٤٤) جزء فيه من حديث أبي الحسن علي بن عمر الحربي عن شيوخه ـ رواية ابن الفراء ـ العمرية ١٠٥ (٣٣/أ ـ ٤١/أ).

(٤٥) جزء فيه من حديث أبي الحسن محمد بن محمد بن مخلد البزار عن شيوخه ـ رواية أبي القاسم المِصِّيْصِيِّ ـ المحمودية برقم ٢٧٠٤ (١٧١/أ ـ ١٨٣/ب).

(٤٦) جزء فيه من حديث أبي الحسن مسروق بن عبد الله الحُنَيْني ـ الظاهرية حديث ٣٨٧ (٥٨/أ ـ ٦٥/ب).

(٤٧) جزء فيه من حديث أبي الطاهر الحسن بن أحمد بن فيل البَالِسي ـ دار الكتب المصرية ١٥٥٨ (١/أ ـ ١٥/ب).

(٤٨) جزء فيه من حديث أبي بكر محمد بن جعفر الأَنْباري ـ رواية البَرْقَانِي ـ العمرية ٩٤ (٢١٠/أ ـ ٢١٨/ب).

(٤٩) جزء فيه من حديث أبي بكر يوسف بن يعقوب بن البُهلول ـ رواية ابن المتيم ـ العمرية ٨٧ (١١١/أ ـ ١٢٨/أ).

(٥٠) جزء فيه من حديث أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج ـ رواية أبي محمد يزداد بن عبد الرحمن البغدادي ـ العمرية ١٨ (٢١١/أ ـ ٢٢٤/أ).

(٥١) جزء فيه من حديث أبي علي إسماعيل بن محمد الصفار عن شيوخه ـ رواية الفارسي ـ العمرية ٣١ (٢١٥/أ ـ ٢٢٢/أ).

(٥٢) جزء فيه من حديث أبي محمد بن بامَوَيْه وغيره ـ رواية أبي الحسن علي بن محمد القصار عنهم ـ العمرية ٤١ (١٠٠/أ ـ ١١٢/أ).

(٥٣) جزء فيه من حديث أبي منصور محمد بن محمد السواق عن القَطِيْعي عن أبي شعيب الحَرَّانِيِّ وأحمد المنقري ـ العمرية ٧٥ (٩٧/أ ـ ١١٤/أ).

(٥٤) جـزء فيـه مـن حـديث أبـي نـصر العكـبري وأبـي بكـر النَّـصِيْبِيِّ وخيثمـة الأَطْرَابُلْـسي وصـفة الـنبي ﷺ وصـفة أخلاقـه وأدبـه وسـيرته وحديث عنبسة ابن سعيد ـ جمع الضياء المقدسي ـ العمرية ٤١ (١٧٩/أ ـ ١٨٩/أ).

(٥٥) جزء فيه منتخب من كتاب الأربعين في شعب الإيمان ـ أبو القاسم علي بن الحسن الصفار ـ رواية الجويني ـ العمرية ١٢٤ (٧٢/أ ـ ٧٧/أ).

(٥٦) جزء من أحاديث مشايخ أبي القاسم عبد الرحمن بن العباس الأصم ـ رواية أبي نعيم الأصبهاني ـ العمرية ٦٦ (١٨٠/أ ـ ٢١١/ب).

(٥٧) جزء من حديث أبي بكر أحمد بن طلحة بن هارون المنقي الواعظ ـ رواية ابن البطر ـ العمرية ٦٦ (١٦١/أ ـ ١٦٦/أ).

(٥٨) جزء من حديث أبي عبد الله الحسين بن يحيى القطان ـ رواية هلال بن محمد الحفار ـ العمرية ٣١ (١٦٩/أ ـ ١٨٢/ب).

(٥٩) جزء من حديث أبي عبد الله بن مروان وغيره ـ رواية أبي طاهر محمد بن محمد بن الصباغ القرشي ـ العمرية ٩٤ (٧٥/أ ـ ٧٩/أ).

(٦٠) جزء من حديث أبي عمر محمد بن العباس بن حَيُّوْيَهْ (ج٣، ٥، ٦) ـ تخريج الدارقطني ـ العمرية ٦٢ (١٢٦/أ ـ ١٣٢/ب).

(٦١) جزء من حديث محمد بن منده بن أبي الهيثم الأصفهاني (ج٩) ـ رواية إسماعيل الصفار ـ العمرية ٩٤ (١٧٦/أ ـ ١٨٣/أ).

(٦٢) جزء منتقى من حديث المخلص ـ العمرية ٢ (٨٤ـ٩٠).



(ح)

(٦٣) حديث أبي الحسن علي بن عمر الحربي (ج٤) ـ الظاهرية حديث ٣٤٨ (١/أ ـ ٥/ب).

(٦٤) حديث أبي الحسن محمد بن أحمد الإِخْمِيْمِيِّ (ج٢) ـ انتقاء عبد الغني الأَزْدِيِّ ـ العمرية ٨٥ (١/أ ـ ١٤/ب).

(٦٥) حديث أبي الدحداح التميمي عن عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأَشْجَعِيِّ الجوبري (منتقى من ج٢) ـ رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي الحديد السلمي ـ العمرية ١٠٤ (١٧٣/أ ـ ١٨٠/أ).

(٦٦) حديث أبي بكر عبد الله بن حبان الأَزْدِيِّ ـ العمرية ٢٤ (٩٨/أ ـ ١٠٧/ب).

(٦٧) حديث أبي بكر محمد بن جعفر بن الهيثم الأَنْباري (ج١) ـ رواية البَرْقَانِي ـ العمرية ٧٥ (١/أ ـ ٢٣/ب).

(٦٨) حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق بن السَّمَّاك (١ من ج٤) ـ رواية ابن شاذان ـ العمرية ٦٣ (٩١/أ ـ ١١٧/ب).

(٦٩) حديث أحمد بن سلمان بن حَذْلَمٍ عن شيوخه (ج١) ـ رواية ابن أبي نصر ـ العمرية ١٠١ (١٤٣/أ ـ ١٥٣/أ).

(٧٠) حديث الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب (ج ١) ـ أبو الحسين محمد ابن مكي الأَزْدِيُّ ـ العمرية ١٩ (١/أ ـ ١٨/ب).

(٧١) حديث حاجب بن أركين الفَرْغَاني (ج١، ٢) ـ محمد بن المُظَفَّرِ البزاز ـ العمرية ٥٦ (٢٤٤/أ ـ ٢٦٢/ب).



(٧٢) حديث شيبان بن فروخ وغيره (ج٦) ـ رواية أبي بكر محمد بن محمد البَاغَنْدي ـ العمرية ١١٥ (١٨٢/أ ـ ١٩٥/أ).

(٧٣) حديث عفان بن مسلم عن شيوخه (ج١) ـ رواية الحسن بن المثنى العَنْبَري ـ العمرية ٣١ (٢٢٥/أ ـ ٢٣٨/أ).

(٧٤) حديث محمد بن إسحاق السراج ـ جمع زاهر الشَّحَامي ـ العمرية ٨٤ (١/أ ـ ٢١١/ب).

(ز، ط، ع، غ)

(٧٥) الزيادات في كتاب المُزَنِيِّ ـ عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ـ مصورة مركز المخطوطات والتراث بالكويت برقم ١٢٠٥٨/٣ عن أصل جامعة كارل ماركس.

(٧٦) الطيوريات ـ المبارك بن عبد الجبار الطيوري ـ انتخاب السِّلَفِي ـ الظاهرية حديث ٣٢٩ (١/أ ـ ٢٨٦/ب).

(٧٧) العوالي المئة من مسموعات محمد بن الفضل الفراوي ـ العمرية ٣٣ (١/أ ـ ٣٤/ب).

(٧٨) غرائب حديث شعبة بن الحجاج ـ محمد بن المُظَفَّرِ البزار ـ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد الطالب: عبد الله بن عبد العزيز الغصن ـ جامعة الإمام ـ كلية أصول الدين ١٤٠٣هـ.

(ف)

(٧٩) فضائل القرآن (ج٨ ـ ج٢٣) ـ المستغفري ـ مصورة عن أصل محفوظ بتركيا.



(٨٠) فضائل عمر بن الخطاب (ج٢) ـ عبد الغني المقدسي ـ العمرية ٣٠ (٦٨/أ ـ ٨٣/أ).

(٨١) الفوائد ـ الحسين بن محمد الحِنَّائِيُّ ـ تخريج النَّخْشَبِيِّ ـ اعتناء محمود الحداد ـ ط١ـ١٤١١هـ ـ دار تيسير السنة ـ القاهرة ـ مصر.

(٨٢) فوائد أبي أحمد محمد بن محمد الحاكم ـ العمرية ٥٥ (٥٨/أ ـ ٧٣/أ).

(٨٣) فوائد أبي الحسين عبد الباقي بن قانع ـ الظاهرية حديث ٢٩٧ (١٥١/ب ـ ١٦٨/ب).

(٨٤) فوائد أبي الحسين محمد بن المُظَفَّرِ بن موسى الحافظ ـ الظاهرية حديث ٣٥٧ (٩٦/أ ـ ١٠٠/أ).

(٨٥) فوائد أبي بكر أحمد بن يوسف النَّصِيْبِيِّ ـ العمرية ٥٦ (٢١٢/أ ـ ٢٢٥/ب).

(٨٦) فوائد أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ (ج١) ـ رواية أبي طاهر الثَّقَفِيِّ ـ العمرية ٨٨ (٩٨/أ ـ ١١٧/ب).

(٨٧) فوائد أبي بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي (ج ٢) ـ العمرية ٤٥ (٦٦/أ ـ ٨٣/أ).

(٨٨) فوائد أبي زرعة عبد الرحمن بن عمر الدمشقي (ج١) ـ رواية ابن أبي العقب ـ مصورة أصل السليمانية برقم ٢١٦٩ (٤٧/أ ـ ٦٢/أ).

(٨٩) فوائد أبي عبد الله محمد بن فضيل بن نظيف الفراء ـ العمرية ١٢٠ (٩٢/أ ـ ١١١/ب).

(***) الفوائد أحمد بن عبد الله بن رزيق ـ انظر: الأفراد الغرائب المخرجة.



(٩٠) فوائد الحاج من حديث أبي عمرو محمد بن أحمد الحِيْرِيِّ عن شيوخ - رواية أبي سعد الكنجروذي - العمرية ٦٣ (٦٥/أ - ٧١/ب).

(٩١) الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات (ج١) - أبو بكر عبد الله بن محمد بن النَّقُّور - تخريج أبو محمد ابن الأخضر - العمرية ١٠٧ (٣٥/أ - ٦٤/أ).

(***) الفوائد الحسان لمحمد بن هارون الحضرمي - انظر: جزء فيه من الفوائد الحسان.

(***) فوائد الخُلْدِيِّ - انظر: جزء فيه فوائد أبي محمد جعفر بن محمد الخُلْدِيِّ.

(٩٢) الفوائد العوالي المنتقاة من أصول سماعات أبي صالح أحمد بن بهرام الحَرَمِيِّ (ج١٧) - العمرية ٦٤ (١٦٧/أ - ١٨٦/أ).

(٩٣) الفوائد المخرجة من مسموعات أبي عثمان سعيد بن محمد البَحِيْرِيُّ (ج ٢، ٣، ٤، ٥أو٦، ٧، ٨، ٩) - تخريج أبي سعد الشَّعْبِيُّ - العمرية ٧٤ (١/ب - ٦٣/أ).

(٩٤) الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات أبي محمد الحسن بن أحمد المَخْلَدِيِّ - انتخاب البحيري - العمرية ٨٤ (٢١٣/أ - ٣٠٧/أ).

(٩٥) الفوائد المنتقاة الأفراد عن الشيوخ الثقات (ج١) - أبو الحسن علي بن محمد الحلبي - تخريج خلف الواسطي - العمرية ٦٠ (١٥٤/أ - ١٧٢/ب).

(٩٦) الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب - علي بن الحسن الخِلَعِي - مصورة أصل المكتبة الأزهرية برقم ٦٥٩ حديث.

(٩٧) الفوائد المنتقاة العوالي الحسان والغرائب (ج٢) - الحسن بن أحمد بن شاذان الأَزْجي - انتخاب أبي القاسم عبد العزيز الأَزْجي - العمرية ٣١ (١٠١/أ - ١١٤/أ).



(٩٨) الفوائد المنتقاة الغرائب (بعض ج٥) ـ المخلص ـ انتقاء ابن أبي الفوارس، الظاهرية حديث ٣٨٧ (٢٤٧/أ ـ٢٦٥/ب).

(٩٩) الفوائد المنتقاة الغرائب (ج١، ٧، ٩، ١٠) ـ المخلص ـ انتقاء ابن أبي الفوارس ـ العمرية ٢١ (١٣٧/أ ـ ٢٥٨/أ).

(١٠٠) الفوائد المنتقاة الغرائب (ج٢ من ج٥) ـ المخلص ـ رواية علي بن أحمد البسري ـ العمرية ٤٦ (٢٤٢/أ ـ ٢٦٢/أ).

(١٠١) الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين ـ أبو الغنائم محمد بن علي النَّرْسي ـ العمرية ٧٨ (١٩/أ ـ ٢٦/ب).

(١٠٢) الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي ـ أبو الحسين محمد بن المُظَفَّرِ البزاز ـ العمرية ١٠ (١٣٧/أ ـ ١٤٤/ب).

(***) الفوائد المنتقاة لابن السبط ـ انظر: جزء فيه من الفوائد المنتقاة.

(١٠٣) الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان العوالي (ج١) ـ علي بن إبراهيم العيسوي ـ العمرية ٣٧ (٩٣/أ ـ ١١٤/ب).

(١٠٤) فوائد حسان ومقتل عثمان بن عفان ـ رواية أبي بكر أحمد بن كامل بن شجرة ـ العمرية ٧٢ (١/أ ـ ٧/ب).

(١٠٥) فوائد سمويه أبي بشر إسماعيل بن عبد الله العَبْدِيِّ (بعض ج٣) ـ (١٢/٢) ـ العمرية ١٢٤ (٣٤/أ ـ ٤٤/أ).

(١٠٦) فوائد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ج٢) ـ العمرية ٧ (٥٥/أ ـ ٦٧/ب).



(١٠٧) فوائد عبد الله بن علي الطَّامَذِيِّ ـ العمرية ١٣ (١٠٠/أ ـ ١١٢/ب).

(١٠٨) فوائد من حديث أبي محمد بن عبد الله الشافعي (ج٧٣) ـ انتقاء الدارقطني ـ العمرية ٩٢ (٢٤٠/أ ـ ٢٦١/أ).

(ك، ل)

(١٠٩) كتاب الجمعة وفضلها ـ أبو بكر أحمد بن علي المروزي ـ العمرية ٨٠ (١٧٣/ب ـ ١٨٧/أ).

(١١٠) كتاب صفة الجنة (ج٣) ـ الضياء المقدسي ـ العمرية ١٠٣ (٧٧/أ ـ ٩٠/ب).

(١١١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ـ أحمد بن محمد الثَّعْلَبِيُّ ـ مصورة أصل المحمودية برقم ٩٨ ـ ١٠٧ تفسير.

(١١٢) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف ـ أبو موسى المديني ـ مصورة أصل دار الكتب المصرية برقم ٢٠٨٦ ملحق الحديث.

(م، ن)

(١١٣) المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف (ج١٢ـ٢٢) ـ الخطيب البغدادي ـ مصورة أصل برلين برقم ١٠١٥٧.

(١١٤) ما أسند سفيان بن سعيد الثَّوْري (ج١) ـ محمد بن يوسف الفِرْيابي ـ رواية عبد الله بن أبي مريم ـ العمرية ٩٠ (٣٩/أ ـ ٤٧/ب).

(***) مجلس من أمالي إسماعيل النيسابوري ـ انظر جزء فيه مجلسان من أمالي أبي بكر أحمد.

(***) مجلسان من أمالي ابن بَشْرَان ـ انظر: جزء فيه مجلسان من أمالي أبي الحسين.

(١١٥) مسند البزار (قطعة من مسند أبي هريرة) ـ مصورة أصل كوبريلي برقم ٤٢٦.

(١١٦) مشايخ الإجازة (ج٣) ـ محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ـ العمرية ٤٦ (٢٦٥/أ ـ ٢٧٦/ب).

(١١٧) مشيخة أبي الفرج نجيب الدين عبد اللطيف بن عبد المنعم الحَرَّانِيِّ ـ تخريج أحمد بن محمد بن الظاهري ـ مصورة أصل الخزانة الملكية بالرباط برقم ٣٦٤٩، وفي الجامعة برقم ٨١٥٧.

(١١٨) مشيخة أبي المنجا عبد الله بن عمر بن علي بن اللَّتِّي البغدادي (ج١ـ٤) ـ تخريج البرزالي ـ تشستربتي برقم ٥٤٩٨.

(١١٩) مشيخة أبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن عموية السهروردي عن شيوخه ـ تخريج الحسن بن محمد الشيباني ـ تشستربتي ٣٤٩٥ (٨٤/أ ـ ٩٥/ب).

(***) مشيخة ابن النَّقُّور ـ انظر الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات.

(***) مشيخة ابن عساكر ـ انظر: معجم شيوخ علي بن الحسن بن عساكر.

(١٢٠) المشيخة البغدادية ـ السِّلَفِي ـ مصورة أصل الأسكوريال برقم ١٧٨٣، وفي جامعة الإمام برقم ٨٨٠٠ف.

(١٢١) المشيخة البغدادية (ج١) ـ أبو العباس أحمد بن المفرج الأموي ـ تخريج محمد البرزالي ـ الظاهرية عام ٤٥٠٥ (١/أ ـ ٣٤/ب).

(١٢٢) مشيخة القاضي دانيال بن منكلي الكركي الشافعي ـ تخريج علي بن بلبان ـ العمرية ٩ (١/أ ـ ٧٥/ب).

(١٢٣) مشيخة عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي (ج٦) ـ العمرية ٣ (١/أ ـ ٢٠/ب).



(***) مشيخة نجيب الدين الحَرَّانِيِّ ـ انظر: مشيخة أبي الفرج.

(١٢٤) معجم الشيخ أبي النون يونس بن إبراهيم الدَّبُّوسي ـ تخريج أبي الحسين أحمد بن أيبك الدمياطي ـ مصورة أصل شهيد علي باشا برقم ٥٤٦ (ج١ـ٤) (٥/أ ـ ٣٥/أ) (ج٦) (٤٩/أ ـ ٥٦/ب).

(١٢٥) معجم الصحابة ـ أبو القاسم البغوي ـ مصورة الجامعة برقم ١٨٠٣ عن أصل المكتبة العامة بالرباط.

(١٢٦) معجم شيوخ الشيخ أبي المعالي أحمد بن إسحاق الأَبَرْقُوهِيِّ (ج٤ـ١٣) ـ مكتبة الأزهر برقم ٩٠١٤/١٣٢ مصطلح.

(١٢٧) معجم شيوخ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ج٢ ـ ج٨) ـ مصورة الجامعة برقم ٤٧٨٠ عن أصل دار الكتب الوطنية بتونس.

(١٢٨) معجم شيوخ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ج٣) ـ مصورة أصل الأزهرية برقم ٣٢٦ مجاميع، وفي الجامعة برقم ٤٥٧.

(١٢٩) معجم شيوخ علي بن الحسن بن عساكر ـ مصورة أصل مكتبة مدينة بكوبريلي برقم ٣٣٧، وفي الجامعة مصورة برقم ٥٨١٠.

(١٣٠) مناقب الأسد الغالب ـ محمد بن الجَزَرِيِّ ـ مصورة أصل دار الكتب المصرية برقم ١٦١٩ حديث.

(١٣١) المناهي وعقوبات المعاصي ـ محمد بن إسحاق النيسابوري ـ الظاهرية عام ٤٥٨٥ (١/أ ـ ١٤٦/أ).

(***) المنتخب من الأربعين للصفار ـ انظر: جزء فيه منتخب من كتاب الأربعين.

(١٣٢) المنتخب من فوائد أبي محمد الحسن بن علويه القطان (ج١) ـ العمرية ٣٥ (١٦٣/أ ـ ١٧٣/أ).

(١٣٣) منتقى حديث أبي محمد الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي ـ العمرية ١١٥ (٣٣/أ ـ ٤٤/أ).

(١٣٤) منتقى من حديث أبي أحمد خلف بن أحمد وغيره ـ العمرية ٩٢ (٢٦٢/أ ـ ٢٦٨/ب).

(١٣٥) منتقى من سؤالات أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحِيْرِيِّ ـ مصورة أصل السليمانية برقم ٢١٦٩ (٩٤/أ ـ ١٠٠/ب).

(١٣٦) المنتقى من مرويات الضياء المقدسي بمرو ـ الظاهرية حديث ٣٤٤ (١/أ ـ ١٤٢/ب).

(***) المنتقى من مسموع مرو ـ انظر: المنتقى من مرويات الضياء.

(١٣٧) منهاج القاصدين في فضل الخلفاء الراشدين ـ ابن قدامة المقدسي ـ مصورة أصل عارف حكمت برقم ٢٥٣ تاريخ.

(١٣٨) نوادر الأصول (ج١، ٢) ـ الحكيم الترمذي ـ مصورة أصل جامعة الإمام برقم ٣٤٨٧خ.



فهرس المصادر والمراجع المطبوعة

(أ)

(١) الآثار - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري - تصحيح أبي الوفاء الأفغاني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٢) الآحاد والمثاني - أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم - تحقيق باسم الجوابرة - ط١-١٤١١هـ - دار الراية - الرياض - السعودية.

(٣) الآداب - أحمد بن الحسين البيهقي - تحقيق السعيد المندوه - ط١- ١٤٠٨هـ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.

(٤) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير - الحسين بن إبراهيم الجورقاني - تحقيق عبد الرحمن الفريوائي - ط١- ١٤٠٤هـ - المطبعة السلفية - الهند.

(٥) أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية - سعدي الهاشمي - ط١- ١٤٠٢هـ - الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية.

(٦) الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير - جمعاً ودراسة - من أول الجامع إلى آخر أبواب الزكاة - خالد بن محمد باسمح - ط١ - ١٤٣٢هـ - دار التوحيد للنشر - الرياض - السعودية.

(٧) أحاديث الشيوخ الثقات - قاضي المارستان أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري - تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني - ط١- ١٤٢٢ هـ - دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة - السعودية.



(٨) أحاديث الشيوخ الثقات ـ محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان ـ تحقيق حاتم بن عارف العوني ـ ط١ـ ١٤٢٢هـ ـ دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٩) أحكام القرآن ـ أحمد بن علي الجصاص ـ ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ سهيل أكدمي ـ لاهور ـ باكستان.

(١٠) أخبار الصلاة ـ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ـ تحقيق محمد عبد الرحمن النابلسي ـ ط١ـ ١٤١٦ هـ ـ دار السنابل ـ دمشق ـ سوريا.

(١١) أخبار مكة ـ محمد بن إسحاق الفاكهي ـ تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(١٢) أخلاق النبي ﷺ وآدابه ـ عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني ـ تحقيق صالح بن محمد الونيان ـ ط١ـ ١٤١٨هـ ـ دار المسلم ـ الرياض ـ السعودية.

(١٣) الأدب المفرد ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ ترتيب كمال يوسف الحوت ـ ط٢ـ ١٤٠٥هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤) الأربعون في الحث على الجهاد ـ علي بن الحسن بن عساكر ـ تحقيق عبد الله ابن يوسف ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ دار الخلفاء الإسلامي ـ الفحاحيل ـ الكويت.

(١٥) الأربعين ـ محمد بن أسلم الطوسي ـ تحقيق مشعل بن باني المطيري ـ ط١ـ ١٤٢١هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(١٦) الأربعين البلدانية ـ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ـ تحقيق محمد مطيع الحافظ ـ ط١ـ ١٤١٣هـ ـ دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.



(١٧) الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين ـ علي بن المفضل المقدسي ـ تحقيق محمد سالم العبادي ـ ط١ـ أضواء السلف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٨) الأربعين حديثاً ـ الحسن بن محمد البكري ـ تحقيق محمد محفوظ ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٩) الأربعين في فضل الدعاء والداعين ـ علي بن المفضل المقدسي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٠) الأسامي والكنى ـ أحمد بن حنبل الشيباني ـ تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة دار الأقصى ـ الكويت.

(٢١) أسباب النزول ـ علي بن أحمد الواحدي ـ تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار الإصلاح ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ـ يوسف بن عبد الله ابن عبد البر ـ تحقيق عبد الله السوالمة ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار ابن تيمية ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ علي بن محمد الجزري ـ تحقيق محمد البنا وآخرون ـ دار الشعب ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٤) الأسماء والصفات ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ مكتبة السوادي ـ جدة ـ السعودية.

(٢٥) الأشربة ـ أحمد بن محمد بن حنبل ـ تحقيق عبد الله بن حجاج ـ ط٢ـ ١٤٠٥هـ ـ مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٦) أطراف الغرائب والأفراد ـ محمد بن طاهر بن القيسراني المقدسي ـ تحقيق محمود نصار والسيد يوسف ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧) أطراف الغرائب والأفراد ـ محمد بن طاهر بن القيسراني المقدسي ـ تصحيح جابر بن عبد الله السريع ـ ط١ـ١٤٢٨هـ ـ دار التدمرية ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٨) الأفراد ـ عمر بن أحمد بن شاهين ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار ابن الأثير ـ الكويت.

(٢٩) الأفراد والغرائب (ج٢، ٣، ٤، ٦، ٨٣) ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تصحيح جابر بن عبد الله السريع ـ ط١ـ هـ ـ دار التدمرية ـ الرياض ـ السعودية.

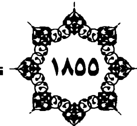
(٣٠) الأم ـ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ـ اعتناء محمد مطرجي ـ ط١ ـ ١٤١٣ هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١) الأمالي ـ يحيى بن الحسين الشجري ـ مطبعة الفجالة ـ مصر.

(٣٢) الأمالي (ج١) ـ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي ـ تحقيق عبد الرحيم بن محمد القشقري ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٣) الأمالي (ج١) ـ أبو القاسم عبد الملك بن بَشْرَان ـ ضبطه عادل بن يوسف العزازي ـ ط١ـ ١٤١٨هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٤) الأمالي (ج٢) ـ أبو القاسم عبد الملك بن بَشْرَان ـ ضبطه أحمد بن سليمان ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.



(٣٥) أمالي الباغندي ـ محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي الباغندي الكبير ـ تحقيق: أشرف صلاح علي ـ ط١ـ ١٤١٧ هـ ـ مؤسسة قرطبة ـ مصر.

(٣٦) الأمالي الحلبية ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق عواد الخلف ـ ط١ـ ١٤١٦هـ ـ مؤسسة الريان ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٧) أمالي المحاملي ـ الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي ـ تحقيق إبراهيم بن إبراهيم القَيْسي ـ ط١ ـ ١٤١٢ هـ ـ دار ابن القيم ـ الدمام ـ السعودية.

(٣٨) الأمالي المطلقة ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط١ـ ١٤١٦هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٩) الأمثال ـ أبو عبيد القاسم بن سلام ـ تحقيق عبد المجيد قطامش ـ ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٤٠) الأمثال ـ عبد الله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني ـ تحقيق عبد العلي عبد الحميد ـ ط١ ـ ١٤٠٢هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(٤١) الأموال ـ حميد بن زنجويه ـ تحقيق شاكر ذيب فياض ـ ط١ ـ ١٤٠٦ هـ ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٢) الأنساب ـ سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري ـ نسخة من مكتبة المصطفى الإلكترونية.

(٤٣) الأنساب ـ عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ـ تحقيق عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٠ هـ ـ محمد أمين دمج ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٤) أنساب الأشراف ـ أحمد بن يحيى البلاذري ـ تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٥) الأنوار في شمائل النبي المختار ـ الحسين بن مسعود البغوي ـ تحقيق إبراهيم اليعقوبي ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ دار الضياء ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٦) الأوائل ـ أبو عروبة الحسين بن أبي معشر محمد بن مودود الحراني ـ تحقيق مشعل بن باني الجبرين المطيري ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٧) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ـ محمد بن إبراهيم بن المنذر ـ تحقيق صغير أحمد بن محمد حنيف ـ ط١ ـ ١٤٠٥ هـ ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٨) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ـ عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ دار الراية ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٩) إتحاف الخيرة المهرة ـ أحمد بن أبي بكر البوصيري ـ حقق بإشراف أبي تميم ياسر ابن إبراهيم ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٥٠) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ـ محمد بن محمد الزبيدي ـ ط١ـ١٤٠٩هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٥١) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ـ الرياض ـ السعودية.

(٥٢) إثبات صفة العلو ـ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ الدار السلفية ـ حولي ـ الكويت.

(٥٣) إثبات عذاب القبر ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق شرف محمود القضاة ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الفرقان ـ عمان ـ الأردن.



(٥٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ـ علي بن بلبان الفارسي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٥٥) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ـ ياقوت بن عبد الله الحموي ـ تصحيح مرجليوث ـ دار إحياء التراث العربي.

(٥٦) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ـ نايف بن صلاح المنصوري ـ ط١ ـ ١٤٢٧هـ ـ دار الكيان ـ الرياض ـ السعودية.

(٥٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ـ الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي ـ تحقيق محمد سعيد إدريس ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٥٨) الإصابة في تمييز الصحابة ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق طه الزيني ـ ط١ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٥٩) إكرام الضيف ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي ـ تحقيق عبد الله بن عائض الغرازي ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة الصحابة ـ طنطا ـ مصر.

(٦٠) الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير ـ الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني ـ تحقيق محمد بن علي بن حسين الاكوع الحوالي ـ ط١ـ١٤١٠هـ مكتبة الجيل الجديد ـ صنعاء ـ اليمن.

(٦١) الإكمال ـ علي بن هبة الله بن ماكولا ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ محمد أمين دمج ـ بيروت ـ لبنان.

(٦٢) إكمال تهذيب الكمال ـ مغلطاي بن قليج البكجري ـ تحقيق عاد بن محمد وأسامة بن إبراهيم ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ مكتبة الفاروق الحديثة ـ القاهرة ـ مصر.

(٦٣) الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية ـ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ـ ط١ـ ١٤٢١هـ ـ دار الأندلس الخضراء ـ جدة ـ السعودية.

(٦٤) الإمامة والرد على الرافضة ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق علي ابن محمد الفقيهي ـ ط١ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية ـ السعودية.

(٦٥) الإيمان ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ نشر دار الأرقم ـ الكويت.

(٦٦) الإيمان ـ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ـ تحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي ـ ط١ـ١٤٠٧هـ ـ الدار السلفية ـ الكويت.

(***) ابن محرز ـ انظر: معرفة الرجال.

(٦٧) الإيناس في علم الأنساب ـ الحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي ـ تحقيق حمد الجاسر ـ ط١ـ ١٤٠٠هـ ـ دار اليمامة ـ الرياض ـ السعودية.

(٦٨) الاتصال والانقطاع ـ إبراهيم بن عبد الله اللاحم ـ ط١ ـ ١٤٢٦هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٦٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ يوسف بن عبد الله بن عبد البر ـ تحقيق طه الزيني ـ ط١ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(٧٠) الاشتقاق ـ محمد بن الحسن بن دريد ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ ط٣ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٧١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق أحمد ابن عصام الكاتب ـ ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان.



(٧٢) اعتلال القلوب ـ محمد بن جعفر الخرائطي ـ تحقيق حمدي الدمرداش ـ ط٢ ـ ١٤٢٠هـ ـ مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٧٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح ـ ابن دقيق العيد ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(ب)

(٧٤) بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم ـ يوسف بن حسن بن عبد الهادي ـ تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس ـ ط١ ـ ١٤٠٩ هـ ـ دار الراية ـ الرياض ـ السعودية.

(٧٥) بحر العلوم ـ نصر بن محمد السمرقندي ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٧٦) بحر الفوائد ـ محمد بن إبراهيم الكلاباذي ـ تحقيق وجيه كمال الدين زكي ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ ـ دار السلام ـ القاهرة ـ مصر.

(٧٧) البداية والنهاية ـ إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ تحقيق مجموعة ـ ط٤ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٧٨) بدائع الفوائد ـ محمد بن أبي بكر بن القيم الزرعي ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ مكتبة الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(***) البر والصلة ـ انظر: كتاب البر والصلة.

(٧٩) البعث والنشور ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عامر أحمد حيدر ـ ط١ـ ١٤٠٦ هـ ـ مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ـ بيروت ـ لبنان.



(٨٠) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ـ علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي ـ تحقيق حسين أحمد صالح الباكري ـ ط١ ـ ١٤١٣ هـ ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ السعودية.

(٨١) بغية الطلب في تاريخ حلب ـ عمر بن أحمد بن أبي جرادة بن العديم ـ تحقيق سهيل زكار ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٨٢) البلدانيات ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ تحقيق حسام بن محمد القطان ـ ط١ـ ١٤٢٢هـ ـ دار العطاء للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ السعودية.

(٨٣) بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه ـ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ـ تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ مصورة مؤسسة الكتب الثقافية عن الطبعة الأولى.

(٨٤) بيان الوهم والإيهام ـ علي بن محمد بن القطان الفاسي ـ تحقيق الحسين آيت سعيد ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.

(٨٥) البيتوتة ـ محمد بن إسحاق السراج ـ تحقيق حسن بن أمين الزهيري ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الريان للتراث ـ القاهرة ـ مصر.

(ت، ث)

(٨٦) تأويل مختلف الحديث ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة ـ تحقيق محمد محي الدين الأصفر ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٨٧) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول ـ صديق بن حسن خان القنوجي ـ تصحيح عبد الحكيم شرف الدين ـ ط٢ ـ ١٣٨٣هـ ـ المطبعة الهندية العربية ـ الهند.



(٨٨) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ـ تحقيق شكر الله ابن نعمة الله القوجاني ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ـ سوريا.

(٨٩) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق بشار عوّاد معروف ـ ط١ ـ ٢٠٠٣م ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٩٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق عمر عبد السلام تدمري ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٩١) تاريخ الأمم والملوك ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط٤ ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ مصر.

(٩٢) التاريخ الأوسط ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق تيسير بن سعد ويحيى الثمالي ـ ط١ ـ ١٤٢٦هـ ـ دار الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(***) تاريخ الدوري ـ انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ.

(٩٣) التاريخ الأوسط ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(٩٤) التاريخ الصغير ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ ط١ ـ ١٣٩٧هـ ـ دار الوعي ـ حلب ـ سوريا.

(***) تاريخ الطبري ـ انظر: تاريخ الأمم والملوك.

(٩٥) التاريخ الكبير ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ دار الباز ـ مكة المكرمة.

(٩٦) تاريخ المدينة - عمر بن شبه النميري - تحقيق فهيم محمد شلتوت - توزيع مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر.

(٩٧) تاريخ بغداد - أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٩٨) تاريخ جرجان - حمزة بن يوسف السهمي - اعتناء محمد عبد المعيد خان - ط٣- ١٤٠١هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان.

(٩٩) تاريخ دمشق - علي بن الحسن بن عساكر - عناية عمر بن غرامة العمروي - مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة - السعودية.

(١٠٠) تاريخ دمشق (ترجمة عثمان بن عفان) علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر - تحقيق سكينة الشهابي - مجمع اللغة العربية - دمشق - سوريا.

(١٠١) تاريخ دمشق (من عبد الله بن عمران - إلى عبد الله بن قيس) علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر - تحقيق سكينة الشهابي - ط١- ١٤١٤هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

(١٠٢) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم - محمد بن عبد الله بن زبر الدمشقي - تحقيق عبد الله بن أحمد الحمد - ط١ - ١٤١٠هـ - دار العاصمة - الرياض - السعودية.

(١٠٣) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ط٢ - ١٤٠٦هـ - الدار العلمية - دلهي - الهند.

(١٠٤) التتبع - علي بن عمر الدارقطني - تحقيق مقبل بن هادي الوادعي - ط٢- ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.



(١٠٥) تثبيت الإمامة والرد على الرافضة ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق علي بن محمد فقيهي ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة ـ السعودية.

(١٠٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ـ يوسف بن عبد الرحمن المزي ـ تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ ط١ـ دار الباز ـ مكة المكرمة.

(١٠٧) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ـ أحمد بن عبد الرحيم العراقي ـ تحقيق عبد الله نوارة ـ ط١ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٠٨) التحقيق في أحاديث الخلاف ـ عبد الحمن بن علي بن الجوزي ـ تحقيق مسعد ابن عبد الحميد السعدني ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٠٩) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ـ عبد الله بن يوسف الزيلعي ـ اعتناء سلطان الطبيشي ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار ابن خزيمة ـ الرياض ـ السعودية.

(١١٠) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ـ عبد الرحمن بن محمد السيوطي ـ تحقيق أحمد عمر هاشم ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(١١١) التدوين في أخبار قزوين ـ عبد الكريم بن محمد الرافعي ـ تحقيق عزيز الله العطاردي ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١١٢) تذكرة الحفاظ ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(١١٣) تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار ـ محمد أيوب المظاهري ـ مكتبة إشاعة العلوم ـ سهارنفور ـ الهند.

(***) ترتيب الثقات للعجلي ـ انظر: معرفة الثقات.

(١١٤) الترغيب في الدعاء ـ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ـ تحقيق فواز أحمد زمرلي ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(١١٥) الترغيب في فضائل الأعمال ـ عمر بن أحمد بن شاهين ـ تحقيق صالح بن أحمد الوعيل ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(١١٦) الترغيب والترهيب ـ إسماعيل بن محمد قوام السنة الأصبهاني ـ اعتناء أيمن ابن صالح بن شعبان ـ ط١ـ ١٤١٤هـ دار الحديث ـ القاهرة ـ مصر.

(١١٧) تركة النبي ﷺ ـ حماد بن إسحاق الأزدي ـ تحقيق أكرم ضياء العمري ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ.

(١١٨) تصحيفات المحدثين ـ الحسن بن عبد الله العسكري ـ تحقيق محمود أحمد ميره ـ ط١ـ ١٤٠٢هـ ـ المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ـ مصر.

(١١٩) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق إكرام الله إمداد الحق ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٠) التعديل والتجريح ـ سليمان بن خلف الباجي ـ تحقيق أبو لبابة حسين ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ دار اللواء ـ الرياض ـ السعودية.

(١٢١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق أحمد بن علي سير المباركي ـ ط١ـ ١٤١٣هـ.



(١٢٢) تعظيم قدر الصلاة ـ محمد بن نصر المروزي ـ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(١٢٣) تغليق التعليق ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٤) تفسير القرآن ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ـ تحقيق ـ مصطفى مسلم محمد ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٢٥) تفسير القرآن العظيم ـ إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ ١٤٠٥هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٦) تفسير القرآن العظيم ـ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي ـ تحقيق أسعد محمد الطيب ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(١٢٧) تقريب التهذيب ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق صغير أحمد شاغف ـ ط١ـ ١٤١٦هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(١٢٨) التقييد لرواة السنن والمسانيد ـ محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان.

(١٢٩) تقييد المهمل وتمييز المشكل ـ الحسين بن محمد الجياني ـ تحقيق علي العمران ومحمد عزيز شمس ـ ط١ـ ١٤٢١هـ ـ دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(١٣٠) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ـ ط٢ـ ١٤٠٥هـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان.



(١٣١) تكملة إكمال الإكمال ـ جمال الدين أبي حامد محمد بن الصابوني ـ تحقيق مصطفى جواد ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٣٢) تكملة الإكمال ـ محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة ـ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ مركز إحياء التراث ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(١٣٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق شعبان محمد إسماعيل ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(١٣٤) تلخيص المتشابه في الرسم ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق سكينة الشهابي ـ ط١ـ ١٩٨٥م ـ دار طلاس ـ دمشق ـ سوريا.

(١٣٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ـ يوسف بن عبد الله بن عبد البر ـ وزارة الأوقاف ـ الرباط ـ المغرب.

(١٣٦) التمييز ـ مسلم بن الحجاج القشيري ـ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ ط٣ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(١٣٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ـ محمد بن أحمد ابن عبد الهادي ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ المكتبة الحديثة ـ العين ـ الإمارات العربية المتحدة.

(١٣٨) التهجد وقيام الليل ـ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا ـ تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ـ مكتبة القرآن ـ القاهرة ـ مصر.

(١٣٩) تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب) ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق محمود بن محمد شاكر ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.



(١٤٠) تهذيب التهذيب ـ أحمد بن علي بن حجر ـ مصور الطبعة الهندية ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ مصر.

(١٤١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ يوسف بن عبد الرحمن المزي ـ تحقيق بشار عواد معروف ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٢) تهذيب مستمر الأوهام ـ علي بن هبة الله بن ماكولا ـ تحقيق سيد كسروي حسن ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٤٣) التوحيد ـ محمد بن إسحاق بن منده ـ تحقيق علي بن ناصر الفقيهي ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة ـ السعودية.

(١٤٤) التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ـ ط٥ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٤٥) الثقات ـ محمد بن حبان بن أحمد البستي ـ مراجعة محمد عبد المعيد خان ـ ١٣٩٣هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(***) ثقات ابن شاهين ـ انظر: تاريخ أسماء الثقات.

(١٤٦) ثلاثة مجالس من الأمالي ـ أحمد بن موسى بن مردويه ـ تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار علوم الحديث ـ الفجيرة ـ الإمارات.

(ج)

(١٤٧) جامع الآثار في السير ومولد المختار ـ محمد بن عبد الله ابن ناصر الدين ـ تحقيق نشأت كمال ـ ط١ ـ ١٤٣١هـ ـ دار الفلاح ـ مصر.

(١٤٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق محمود شاكر ـ دار المعارف ـ مصر.

(١٤٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ـ صلاح الدين بن خليل العلائي ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط٢ـ ١٤٠٧هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٥٠) جامع العلوم والحكم ـ عبد الرحمن بن رجب ـ تحقيق إبراهيم باجس ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(١٥١) جامع المسانيد والسنن ـ إسماعيل بن عمر ابن كثير ـ تحقيق عبد الملك ابن دهيش ـ ط٢ ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(***) جامع معمر بن راشد ـ انظر: المصنف لعبد الرزاق الصنعاني.

(١٥٢) الجامع في الجرح والتعديل ـ مجموعة مؤلفين ـ ط١ـ ١٤١٢هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(١٥٣) الجامع في الحديث ـ عبد الله بن وهب القرشي المصري ـ تحقيق مصطفى حسن أبو الخير ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(١٥٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق محمود الطحان ـ ١٤٠٣هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٥٥) الجرح والتعديل ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ ط١ـ ١٣٧١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.



(١٥٦) جزء الألف دينار ـ أحمد بن جعفر القَطِيْعي ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ـ ١٤١٤هـ ـ دار النفائس ـ حولي ـ الكويت.

(١٥٧) جزء القاضي الأُشْنَانِي ـ عمر بن الحسن الأُشْنَانِي ـ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ ـ دار ابن حزم — بيروت ـ لبنان.

(١٥٨) جزء فيه أحاديث عبد الله بن محمد أبي الشيخ ـ تحقيق بدر بن عبد الله البدر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٥٩) جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم وغيره ـ محمد بن إبراهيم ابن المقرئ ـ تحقيق أبو الفضل الحويني الأثري ـ ط١ـ ١٤١١هـ ـ دار الصحابة للتراث ـ طنطا ـ مصر.

(١٦٠) جزء فيه حديث أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي ـ تحقيق عبد الرحيم ابن محمد القشقري ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٦١) جزء فيه حديث سفيان بن عيينة ـ رواية زكريا المروزي ـ تحقيق أحمد بن عبد الرحمن الصويان ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة دار المنار ـ الخرج ـ السعودية.

(١٦٢) جزء فيه قراءات النبي ﷺ ـ حفص بن عمر الدوري ـ تحقيق حكمت بشير ياسين ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة ـ السعودية.

(١٦٣) جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه على أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق بدر البدر ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ مكتبة أضواء السلف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٦٤) جزء من حديث أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج ـ تحقيق إسماعيل بن محمد الجزائري ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ ـ دار المغني ـ الرياض ـ السعودية.

(***) الجعديات ـ انظر: مسند علي بن الجعد.

(١٦٥) جمهرة أنساب العرب ـ علي بن أحمد بن حزم ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ ط٥ ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ مصر.

(١٦٦) الجوع ـ عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ـ تحقيق محمد خير يوسف ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(***) الجوهر النقي ـ انظر: السنن الكبرى للبيهقي.

(ح)

(١٦٧) حجة الوداع ـ علي بن أحمد بن حزم ـ تحقيق أبي صهيب الكرمي ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ بيت الأفكار الدولية ـ الرياض ـ السعودية.

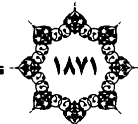
(١٦٨) الحجة على أهل المدينة ـ محمد بن الحسن الشيباني ـ تحقيق مهدي حسن الكيلاني ـ ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(***) حديث ابن السَّمَّاك ـ انظر: مجموع فيه عشرة أجزاء.

(١٦٩) حديث أبي يحيى بن أبي مسرة ـ عبد الله بن محمد الفاكهي ـ تحقيق محمد بن عبد الله الغباني ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(١٧٠) حديث الستة من التابعين ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق ـ محمد بن رزق الطرهوني ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار فواز ـ الأحساء ـ السعودية.

(١٧١) حديث سفيان بن سعيد الثَّوْري ـ سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣١) ـ رواية السَّرِي بن يحيى عن شيوخه عن الثوري ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.



(١٧٢) حديث شعبة ـ محمد بن المظفر البغدادي ـ تحقيق صالح عثمان اللحام ـ ط١ـ١٤٢٤هـ ـ الدار العثمانية ـ عمان ـ الأردن.

(١٧٣) حديث عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري ـ تحقيق حسن بن محمد البلوط ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ مكتبة أضواء السلف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٧٤) حسن الظن بالله ـ عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ـ تحقيق عبد الحميد شانوحه ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ـ أحمد بن عبد الله الأصفهاني ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ بيروت ـ لبنان.

(خ)

(***) الخراج لأبي يوسف القاضي ـ انظر: كتاب الخراج.

(***) الخراج ليحيى بن آدم ـ انظر: كتاب الخراج.

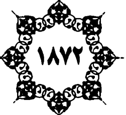
(١٧٦) الخلافيات ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق مشهور بن حسن سلمان ـ ط١ـ ١٤١٤هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(١٧٧) خلق أفعال العباد ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق عبد الرحمن عميره ـ ١٣٩٨هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(د، ذ)

(١٧٨) الدعاء ـ سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق محمد سعيد البخاري ـ ط١ـ ١٤٠٧هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٧٩) الدعاء ـ محمد بن فضيل الضبي ـ تحقيق عبد العزيز بن سليمان البعيمي ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.



(١٨٠) الدعوات الكبير ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت.

(***) الدقاق ـ انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال.

(١٨١) الدلائل في غريب الحديث ـ القاسم بن ثابت السرقسطي ـ تحقيق محمد بن عبد الله القناص ـ ط١ـ ١٤٢٢هـ ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ السعودية.

(١٨٢) دلائل النبوة ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ـ تحقيق عبد البر عباس ومحمد رواس قلعه جي ـ ط١ ـ ١٣٩٠هـ ـ دار ابن كثير ـ بيروت ـ لبنان.

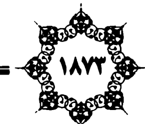
(١٨٣) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٨٤) دول الإسلام ـ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ـ تحقيق فهيم شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم ـ ١٩٧٤م ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ مصر.

(١٨٥) ذخيرة الحفاظ ـ محمد بن طاهر المقدسي ـ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار السلف ـ الرياض ـ السعودية.

(١٨٦) الذرية الطاهرة النبوية ـ محمد بن أحمد الدولابي ـ تحقيق سعد المبارك الحسن ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ الدار السلفية ـ حولي ـ الكويت.

(١٨٧) ذكر أخبار أصبهان ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ ط٢ـ ١٤٠٥هـ ـ الدار العلمية ـ دلهي ـ الهند.



(١٨٨) ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم البعض - عبد الله بن محمد أبو الشيخ الأصبهاني - تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني - ط١ - ١٤١٧هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(١٨٩) ذم الكلام وأهله - عبد الله بن محمد أبو إسماعيل الهروي - تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري - ط١ - ١٤١٩هـ - مكتبة الغرباء - المدينة - السعودية.

(١٩٠) ذيل مولد العلماء - عبد العزيز بن أحمد الكتاني - تحقيق عبد الله بن أحمد الحمد - ط١ - ١٤٠٩هـ - دار العاصمة - الرياض - السعودية.

(ر)

(١٩١) الرؤية - علي بن عمر الدارقطني - تحقيق إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي - ط١ - ١٤١١هـ - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.

(١٩٢) رؤية الله تبارك وتعالي - أحمد بن محمد بن الأعرابي - تحقيق محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي - ط١ - ١٤٠٧هـ - الدار العلمية - دلهي - الهند.

(١٩٣) رجال الحاكم في المستدرك - مقبل بن هادي الوادعي - ط٢ـ ١٤٢٥ هـ - مكتبة صنعاء الأثرية - صنعاء - اليمن.

(١٩٤) الرد على الجهمية - عثمان بن سعيد الدارمي - تحقيق زهير الشاويش - ط٤ - ١٤٠٢هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(١٩٥) الرد على الجهمية - محمد بن إسحاق بن منده - تحقيق علي بن محمد الفقيهي - ط٣ - ١٤١٤هـ - مكتبة الغرباء - المدينة - السعودية.

(١٩٦) الرد على بشر المريسي - عثمان بن سعيد الدارمي - تحقيق رشيد بن حسن الألمعي - ط١ - ١٤١٨هـ - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.



(١٩٧) الرسالة المستطرفة ـ محمد بن جعفر الكتاني ـ اعتناء محمد بن محمد الكتاني ـ ط٤ـ ١٤٠٦هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(١٩٨) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم ـ نايف بن صلاح المنصوري ـ ط١ـ ١٤٣٢هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(ز)

(١٩٩) الزهد ـ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ـ تحقيق محمد السعيد زغلول ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٠٠) الزهد ـ سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ـ تحقيق ضياء الحسن السلفي ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(٢٠١) الزهد ـ المعافى بن عمران الموصلي ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٠٢) الزهد ـ هناد بن السَّرِي الكوفي ـ تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الخلفاء ـ حولي ـ الكويت.

(٢٠٣) الزهد ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي ـ تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة ـ السعودية.

(س)

(٢٠٤) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد ـ تحقيق زياد بن محمد منصور ـ ط١ـ ١٤١٤هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(٢٠٥) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني ـ تحقيق محمد علي قاسم العمري ـ ط١ـ ١٤٠٣هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.



(٢٠٦) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني - تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي - ط١ - ١٤١٨هـ - مؤسسة الريان - بيروت - لبنان.

(٢٠٧) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين - تحقيق أحمد نور سيف - ط١ - ١٤٠٨هـ - مكتبة الدار - المدينة النبوية.

(***) سؤالات البرذعي - انظر: أبو زرعة الرازي وجهوده.

(٢٠٨) سؤالات البرقاني للدارقطني - تحقيق عبد الرحيم بن محمد القشقري - ط١ - ١٤٠٤هـ - لاهور - باكستان.

(٢٠٩) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني - تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر - ط١ - ١٤٠٤هـ - مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

(٢١٠) سؤالات السلمي للدارقطني - تحقيق سليمان آتش - ١٤٠٨هـ - دار العلوم - الرياض - السعودية.

(٢١١) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني - تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر - ط١ - ١٤٠٤هـ - مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

(٢١٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الدين الباني - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(٢١٣) السنة - أحمد بن محمد الخلال - تحقيق عطية الزهراني - ط١ - ١٤١٠هـ - دار الراية - الرياض - السعودية.

(٢١٤) السنة - عبد الله بن أحمد بن حنبل - تحقيق محمد بن سعيد القحطاني - ط١ - ١٤٠٦هـ - دار ابن القيم - الدمام - السعودية.



(٢١٥) السنة ـ عمرو بن الضحاك أبي عاصم النبيل الشيباني ـ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ـ ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١٦) السنن ـ أحمد بن شعيب بن علي النسائي ـ ترقيم عبد الفتاح أبو غدة ـ ط٢ـ ١٤٠٦هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١٧) السنن ـ سعيد بن منصور ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢١٨) السنن ـ سعيد بن منصور ـ تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(٢١٩) السنن ـ سليمان بن الأشعث السجستاني ـ تحقيق عزت الدعاس ـ ١٣٨٨هـ ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٠) السنن ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ تحقيق عبد الله هاشم اليماني ـ ١٤٠٤هـ ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(٢٢١) السنن ـ علي بن عمر الدارقطني ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(٢٢٢) السنن ـ محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ١٣٩٥هـ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٣) السنن الصغير ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان.

(٢٢٤) السنن الكبرى ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٥) السنن الكبرى ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.



(٢٢٦) السنن الكبرى ـ أحمد بن شعيب النسائي ـ تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ـ ط١ـ ١٤١١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٧) السنن المأثورة ـ محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٢٨) السنن الواردة في الفتن ـ عثمان بن سعيد الداني ـ تحقيق رضاء الدين المباركفوري ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٢٩) سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط ـ ط٤ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٠) سير السلف الصالحين ـ إسماعيل بن محمد قوام السنة الأصبهاني ـ تحقيق كرم بن حلمي بن فرحات ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الراية ـ الرياض ـ السعودية.

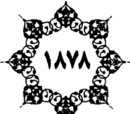
(٢٣١) السيرة ـ محمد بن إسحاق بن يسار ـ تحقيق محمد حميد الله ـ ١٤٠١هـ.

(ش)

(٢٣٢) الشجرة في أحوال الرجال ـ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ـ تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي ـ ط١ـ ١٤١١هـ ـ حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.

(٢٣٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي ـ تحقيق محمود الأرنؤوط ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ سوريا.

(٢٣٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ هبة الله بن الحسن اللالكائي ـ تحقيق أحمد ابن سعد حمدان ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.



(٢٣٥) شرح السنة ـ الحسين بن مسعود البغوي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط٢ـ ١٤٠٣هـ ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٦) شرح علل الترمذي ـ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ـ تحقيق همام عبد الرحيم سعيد ـ ط١ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة المنار ـ الزرقاء الأردن.

(٢٣٧) شرح قصيدة ابن القيم ـ أحمد بن إبراهيم بن عيسى ـ تحقيق زهير شاويش ـ ط٣ ـ ١٤٠٦هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٣٨) شرح مذاهب أهل السنة ـ عمر بن حفص بن شاهين ـ تحقيق عادل بن محمد ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مؤسسة قرطبة.

(٢٣٩) شرح مشكل الآثار ـ أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٠) شرح معاني الآثار ـ أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ـ تحقيق محمد زهري النجار ـ ط٢ـ ١٤٠٧هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤١) الشريعة ـ محمد بن الحسين الآجري ـ تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(***) شعب الإيمان ـ انظر: الجامع لشعب الإيمان.

(٢٤٢) الشعر والشعراء ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٤٣) الشمائل المحمدية ـ محمد بن عيسى الترمذي ـ تحقيق محمد عفيف الزعبي ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ دار المطبوعات الحديثة ـ جدة ـ السعودية.



(ص، ض)

(٢٤٤) الصبر والثواب عليه ـ عبد الله بن محمد أبو بكر ابن أبي الدنيا ـ تحقيق محمد خير رمضان يوسف ـ ط١ـ ١٤١٨هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٥) الصحاح ـ إسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ ط٤ـ ١٤٠٧ هـ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٦) الصحيح ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ ط١ـ ١٣٩٥هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٤٧) الصحيح ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط١ـ ١٣٧٤هـ ـ المكتبة الإسلامية ـ اسطنبول ـ تركيا.

(***) صحيح البخاري ـ انظر: فتح الباري.

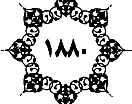
(٢٤٨) صفة الجنة ـ أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ تحقيق علي رضا عبد الله ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ دار المأمون ـ دمشق ـ سوريا.

(٢٤٩) صفة الجنة ـ عبد الله بن محمد ـ ابن أبي الدنيا ـ تحقيق عبد الرحيم أحمد العساسلة ـ ط١ـ ـ ١٤١٧هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥٠) صفة النار ـ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا ـ تحقيق محمد خير رمضان يوسف ـ ط١ـ ١٤١٧هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥١) الضعفاء الكبير ـ محمد بن عمرو العقيلي ـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٥٢) الضعفاء والمتروكون ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ـ ط١ـ ١٤٠٤هـ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.



(ط)

(٢٥٣) الطبقات ـ خليفة بن خياط العصفري ـ تحقيق أكرم ضياء العمري ـ ط٢ـ ١٤٠٢هـ ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٥٤) طبقات الأسماء المفردة ـ أحمد بن هارون البرديجي ـ تحقيق سكينة الشهابي ـ ط١ ـ ١٩٨٧م ـ دار طلاس ـ دمشق ـ سوريا.

(٢٥٥) طبقات الحفاظ ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ ط١ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥٦) طبقات الحنابلة ـ محمد بن الحسين بن أبي يعلى ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥٧) طبقات الشافعية الكبرى ـ عبد الوهاب بن علي السبكي ـ تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ـ دار إحياء التراث العربية ـ القاهرة ـ مصر.

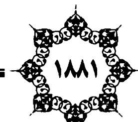
(٢٥٨) طبقات الفقهاء الشافعية ـ أبو عمرو عثمان بن الصلاح ـ تحقيق علي نجيب ـ ط١ـ ١٤١٣هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٥٩) الطبقات الكبرى ـ محمد بن سعد ـ ١٤٠٥هـ ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٠) الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ـ محمد بن سعد الزهري ـ تحقيق عبد العزيز السلومي ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ مكتبة الصديق ـ الطائف ـ السعودية.

(٢٦١) طبقات المحدثين بأصبهان ـ عبد الله بن محمد بن حبان أبو الشيخ الأصبهاني ـ تحقيق عبد الغفور البلوشي ـ ط١ـ ١٤٠٧هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٢) طبقات علماء الحديث ـ محمد بن عبد الهادي ـ تحقيق إبراهيم الزيبق ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.



(٢٦٣) الطهور ـ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ـ تحقيق مشهور حسن سلمان ـ ط١ـ ١٤١٤هـ ـ مكتبة الصحابة ـ جدة ـ السعودية.

(ع، غ)

(٢٦٤) العبر في خبر من غبر ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد زغلول ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٥) العلل ـ علي بن جعفر المديني ـ تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ ط٢ ـ ١٩٨٠م ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٦) علل الأحاديث في كتاب الصحيح ـ أبو الفضل بن عمار الشهيد ـ تحقيق علي حسن عبد الحميد ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ دار الهجرة ـ الثقبة ـ السعودية.

(٢٦٧) علل الحديث ـ عبد الرحمن بن محمد الرازي ـ تحقيق محب الدين الخطيب ـ ١٤٠٥هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٦٨) العلل الكبير ـ محمد بن عيسى الترمذي ـ ترتيب أبي طالب القيسي ـ تحقيق حمزة ديب مصطفى ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الأقصى ـ عمان ـ الأردن.

(٢٦٩) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ـ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ـ تحقيق إرشاد الحق الأثري ـ إدارة ترجمان السنة ـ لاهور ـ باكستان.

(٢٧٠) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٧١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ـ علي بن عمر الدارقطني ـ تحقيق محمد ابن صالح الدباسي ـ ط٣ـ ١٤٣٢هـ ـ دار الريان ـ بيروت ـ لبنان.



(٢٧٢) العلل ومعرفة الرجال ـ رواية عبد الله ـ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله عباس ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٣) العلو للعلي العظيم ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق عبد الله بن صالح البراك ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٧٤) علوم الحديث ـ عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ـ تحقيق نور الدين عتر ـ ط٣ـ ١٤٠٤هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٥) عمل اليوم والليلة ـ أحمد بن محمد بن السني الدينوري ـ تحقيق بشير محمد عيون ـ ط١ـ ١٤٠٧هـ ـ مكتبة دار البيان ـ دمشق ـ سوريا.

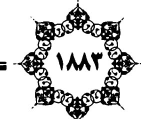
(***) عوالي حديث أبي الشيخ ـ انظر: جزء فيه أحاديث عبد الله بن محمد أبي الشيخ.

(٢٧٦) العيال ـ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا ـ تحقيق نجم عبد الرحمن خلف ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ دار ابن القيم ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٧٧) غاية النهاية في طبقات القراء ـ محمد بن محمد بن الجزري ـ تصحيح برجستراسر ـ ط٢ ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٧٨) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة ـ رشيد الدين يحيى بن علي القرشي النابلسي المصري العطار ـ تحقيق سعد بن عبد الله الحميد ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٧٩) غريب الحديث ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي ـ تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.



(٢٨٠) الغوامض والمبهمات ـ خلف بن عبد الملك بن بشكوال ـ تحقيق محمود المغراوي ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ دار الأندلس الخضراء ـ جدة ـ السعودية.

(***) الغيلانيات انظر: الفوائد الغيلانيات.

(ف، ق)

(٢٨١) فتح الباب في الكنى والألقاب ـ محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني ـ تحقيق تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ ط١ـ ١٤١٧هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٨٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق عبد العزيز ابن باز ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨٣) فتح الباقي على ألفية العراقي ـ زكريا بن محمد الأنصاري ـ تصحيح محمد بن الحسين العراقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٨٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ تحقيق علي حسين علي ـ ط٢ـ ١٤١٣هـ ـ دار الإمام الطبري.

(٢٨٥) فتوح البلدان ـ أحمد بن يحيى البلاذري ـ نشر صلاح الدين المنجد ـ ١٩٥٦م.

(٢٨٦) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية ـ محمد علي بن محمد علان البكري الصديقي ـ اعتناء صالح عثمان اللحام ـ ط١ـ ١٤٢٦هـ ـ الدار العثمانية بالأردن ودار ابن حزم بلبنان.

(٢٨٧) الفصل للوصل المدرج في النقل ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق محمد بن مطر الزهراني ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ دار الهجرة ـ الثقبة ـ السعودية.

(٢٨٨) فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ـ تحقيق صالح بن محمد العقيل ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار البخاري ـ المدينة ـ السعودية.

(٢٨٩) فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل الشيباني ـ تحقيق وصي الله بن محمد عباس ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ ـ مركز البحث بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٢٩٠) فضائل القرآن ـ أبو عبيد القاسم بن سلام ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ دار ابن كثير ـ بيروت ـ لبنان.

(٢٩١) فضائل القرآن ـ محمد بن أيوب بن الضريس ـ تحقيق غزوة بدير ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا.

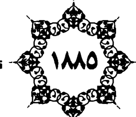
(٢٩٢) فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ تحقيق عبد الحق التركماني ـ ط١ـ ١٤١٧هـ ـ رمادي للنشر ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٩٣) الفقيه والمتفقه ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ـ تحقيق عادل بن يوسف العزازي ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٩٤) الفوائد ـ تمام بن محمد الرازي ـ حمدي عبد المجيد السلفي ـ ط٢ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٩٥) الفوائد ـ يحيى بن معين ـ تحقيق خالد السبيت ـ ط١ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(***) فوائد أبي علي حامد بن عبد الله الهروي ـ انظر: مجموع فيه ثلاثة أجزاء.



(٢٩٦) فوائد ابن أخي ميمي الدقاق محمد بن عبد الله البغدادي ـ تحقيق نبيل سعد الدين جرار ـ ط ـ ١٤٢٦هـ ـ أضواء السلف ـ الرياض ـ السعودية.

(٢٩٧) فوائد العراقيين ـ أبي سعيد النقاش ـ تحقيق مجدي السيد إبراهيم ـ مكتبة القرآن ـ القاهرة ـ مصر.

(٢٩٨) الفوائد الغيلانيات ـ أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ـ تحقيق حلمي كامل أسعد ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(٢٩٩) الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب ـ يوسف بن محمد المهرواني ـ تحقيق خليل ابن محمد العربي ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ دار الراية ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٠٠) الفوائد المنتقاة الأفراد عن الشيوخ الثقات (ج٦) ـ المؤمل بن أحمد الشيباني ـ تحقيق مجدي بن حمدي بن أحمد ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ.

(٣٠١) الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي ـ علي بن عمر الحربي ـ تحقيق تيسير بن سعد أبو حيمد ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الوطن للنشر ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٠٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ـ عبد الرؤوف المناوي ـ مصورة دار إحياء السنة النبوية.

(٣٠٣) القاموس المحيط ـ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ـ ط٢ ـ ١٤٠٧هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٠٤) القراءة خلف الإمام ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق سعيد زغلول ـ المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة.

(٣٠٥) القضاء والقدر ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٠٦) القند في ذكر علماء سمرقند ـ عمر بن محمد النسفي ـ ط١ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(ك، ل)

(٣٠٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب ـ ط١ـ ١٤١٣هـ ـ دار القبلة للثقافة ـ جدة ـ السعودية.

(٣٠٨) الكامل في ضعفاء الرجال ـ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ـ تحقيق سهيل زكار ـ ط٢ـ ١٤٠٥هـ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٠٩) كتاب الأفعال ـ محمد بن عمر ابن القوطية الأندلسي ـ تحقيق علي فوده ـ ط٢ـ ١٩٩٣م ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٣١٠) كتاب الإيمان ـ محمد بن إسحاق بن منده ـ تحقيق علي بن محمد الفقيهي ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١١) كتاب البر والصلة ـ الحسين بن الحسن المروزي ـ تحقيق محمد سعيد البخاري ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٣١٢) كتاب الخراج ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٣) كتاب الصلاة ـ أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي ـ تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ مكتبة الغرباء ـ المدينة ـ السعودية.

(٣١٤) كتاب الصمت وآداب اللسان ـ عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ـ تحقيق أبي إسحاق الحويني ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.



(٣١٥) كتاب الصيام ـ جعفر بن محمد الفريابي ـ تحقيق عبد الوكيل الندوي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(٣١٦) الكرم والجود وسخاء النفوس ـ محمد بن الحسين البُرْجُلاني ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط٢ـ ١٤١٢هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٧) كشف الأستار عن رجال معاني الآثار ـ رشد الله السندهي ـ مصورة الطبعة الهندية ١٣٤٩هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية ـ السعودية.

(٣١٨) كشف الأستار عن زوائد البزار ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط٢ـ ١٤٠٤هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣١٩) كشف الظنون ـ مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة ـ ١٤١٠هـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٠) كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى ـ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ـ تحقيق مجدي فتحي السيد ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ دار الصحابة ـ طنطا ـ مصر.

(٣٢١) الكشف والبيان ـ أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري ـ مراجعة نظير الساعدي ـ ط١ـ ١٤٢٢هـ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٢) الكفاية في علم الرواية ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ـ تحقيق أحمد عمر هاشم ـ ط٢ـ ١٤٠٦هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٣) الكنى والأسماء ـ محمد بن أحمد الدولابي ـ ط١ـ ١٤٢٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٤) الكنى والأسماء ـ محمد بن أحمد الدولابي ـ تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ ط١ـ ١٤٢١هـ ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٥) الكواكب النيرات ـ محمد بن أحمد بن الكيال ـ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ـ ط١ـ ١٤٠١هـ ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

(٣٢٦) اللباب في تهذيب الأنساب ـ علي بن محمد بن الأثير ـ ١٤٠٠هـ ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٢٧) لسان الميزان ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق غنيم بن عباس غنيم ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر.

(م)

(٣٢٨) المؤتلف والمختلف ـ علي بن عمر الدارقطني ـ موفق بن عبد القادر ـ ط٢ ـ ١٤٠٦ هـ ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

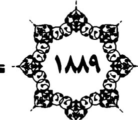
(٣٢٩) المؤتلف والمختلف ـ محمد بن طاهر بن القيسراني ـ تحقيق كمال يوسف الحوت ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٣٠) المتفق والمفترق ـ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب ـ تحقيق محمد صادق الحامدي ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار القادري ـ دمشق ـ سوريا.

(٣٣١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ـ محمد بن حبان بن أحمد البستي ـ اعتناء عزيز بك القادري ـ ١٣٩٠هـ ـ المطبعة العزيزة ـ حيدر آباد ـ الهند.

(٣٣٢) مجمع الأمثال ـ أحمد بن محمد الميداني ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٣٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ـ ط٣ـ ١٤٠٢هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.



(٣٣٤) مجموع فيه ثلاثة أجزاء - تحقيق نبيل سعد الدين جرار - ١٤٣١هـ - دار البشائر الاسلامية - بيروت - لبنان.

(٣٣٥) مجموع فيه عشرة أجزاء - تحقيق نبيل سعد الدين جرار - ١٤٢٢هـ - دار البشائر الاسلامية - بيروت - لبنان.

(٣٣٦) مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد بن عمرو البختري - تحقيق نبيل سعد الدين جرار - ط١ - ١٤٢٢هـ - دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.

(٣٣٧) مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحَمَّامي وأجزاء حديثية أخرى - تحقيق نبيل سعد الدين جرار - ط١- ١٤٢٥ هـ - مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية.

(٣٣٨) محجة القرب إلى محَبَّة العرب - عبد الرحيم بن الحسين العراقي - تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الزير - ط١ - ١٤٢٠هـ - دار العاصمة - الرياض - السعودية.

(٣٣٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي - الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي - تحقيق محمد عجاج الخطيب - ط٣- ١٤٠٤هـ - دار الفكر - بيروت - لبنان.

(٣٤٠) المحكم والمحيط الأعظم - علي بن إسماعيل بن سيده - تحقيق عبد الحميد هنداوي - ط١- ١٤٢١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٣٤١) المحلى - علي بن أحمد بن حزم - تحقيق أحمد شاكر - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان.

(٣٤٢) المختارة - محمد بن عبد الرحمن المقدسي - تحقيق عبد الملك بن دهيش - ط١- ١٤١٠هـ - مكتبة النهضة - مكة المكرمة.

(٣٤٣) مختصر الأحكام - الحسن بن علي الطوسي - تحقيق أنيس بن أحمد الأندونوسي - ط١ - ١٤١٥هـ - مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.

(٣٤٤) مختصر تاريخ دمشق - محمد بن مكرم بن منظور - تحقيق مجموعة - ط١ - ١٤٠٤هـ - دار الفكر - دمشق - سوريا.

(٣٤٥) مختصر زوائد مسند البزار - أحمد بن علي بن حجر - تحقيق صبري عبد الخالق - ط١ - ١٤١٢هـ - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.

(٣٤٦) مختصر سنن أبي داود - عبد العظيم بن عبد القوي المنذري - تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي - ١٤٠٠هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٣٤٧) المختصر في أخبار البشر - أبو الفداء إسماعيل بن علي الأيوبي - مكتبة المتنبي - القاهرة - مصر.

(٣٤٨) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر - محمد بن نصر المروزي - اختصار أحمد بن علي المقريزي - ط٢ - ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان.

(٣٤٩) المخزون في علم الحديث - محمد بن الحسين الأزدي - تحقيق حسين الجبوري - ط١ - ١٤٢٦هـ - دار الفارابي - دمشق - سوريا.

(٣٥٠) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي - أحمد بن الصديق الغماري - ط١ - ١٩٩٦م - المكتبة المكية.

(٣٥١) المدخل إلى السنن الكبرى - أحمد بن الحسين البيهقي - تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي - دار الخلفاء - حولي - الكويت.



(٣٥٢) المدخل إلى الصحيح ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٥٣) المدونة الكبرى عن مالك بن أنس ـ عبد السلام بن حبيب سحنون ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٥٤) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ـ عبد الله بن أسعد اليافعي ـ ط٢ـ ١٤١٣هـ ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٥٥) المراسيل ـ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ـ تعليق عصام الكاتب ـ ط١ـ ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٥٦) المرض والكفارات ـ عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ـ تحقيق عبد الوكيل الندوي ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.

(٣٥٧) مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي الفضل صالح بن أحمد ـ تحقيق فضل الرحمن بن محمد ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ الدار العلمية ـ الهند.

(٣٥٨) مسائل الإمام أحمد ـ رواية عبد الله بن أحمد ـ تحقيق علي بن سليمان المهنا ـ ط١ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(٣٥٩) مسائل الإمام أحمد وإسحاق لحرب بن إسماعيل الكرماني ـ تحقيق ناصر بن سعود السلامة ـ ط١ـ ١٤٢٥هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٦٠) مساوئ الأخلاق ومذمومها ـ محمد بن جعفر الخرائطي ـ تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ ـ مكتبة السوادي ـ جدة ـ السعودية.

(***) مستخرج الإسماعيلي ـ انظر: فتح الباري.



(***) مستخرج الطوسي ـ انظر: مختصر الأحكام.

(***) المستخرج لأبي نعيم ـ انظر: المسند المستخرج.

(٣٦١) المستدرك على الصحيحين ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٦٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ـ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ـ تحقيق عبد الرحمن عبد الحميد البر ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ دار الوفاء ـ المنصورة ـ مصر.

(٣٦٣) المستقصى في أمثال العرب ـ محمود بن عمر الزمخشري ـ ط٢ ـ ١٣٩٧هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٦٤) المسند ـ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٦٥) المسند ـ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ دار المأمون ـ دمشق ـ سوريا.

(٣٦٦) المسند ـ أحمد بن عمرو البزار ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة علوم القرآن ـ سوريا.

(٣٦٧) المسند ـ أحمد بن محمد بن حنبل ـ مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٦٨) المسند ـ إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ـ تحقيق عبد الغفور البلوشي ـ ط١ ـ ١٤١١هـ ـ مكتبة الإيمان ـ المدينة النبوية.

(٣٦٩) المسند ـ الهيثم بن كليب الشاشي ـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.



(٣٧٠) المسند ـ سليمان بن داود الطيالسي ـ تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار هجر ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٧١) المسند ـ عبد الله بن الزبير الحميدي ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط١ ـ ١٩٩٦م ـ دار السقا ـ دمشق ـ سوريا.

(٣٧٢) المسند ـ محمد بن هارون الروياني ـ تعليق أيمن علي أبو يماني مؤسسة ـ ط١ـ ١٤١٦هـ ـ مؤسسة قرطبة ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٧٣) مسند أبي بكر الصديق ـ أحمد بن علي المروزي ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ ط١ـ ١٣٩٩هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٧٤) مسند أبي حنيفة ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ـ تحقيق نظر محمد الفاريابي ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

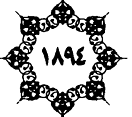
(***) مسند الحارث بن أبي أسامة ـ انظر: بغية الباحث.

(٣٧٥) مسند الشاميين ـ سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٧٦) مسند الشهاب ـ محمد بن سلامة القضاعي ـ تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٧٧) مسند الفاروق ـ إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ـ ١٤١١هـ ـ دار الوفاء ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٧٨) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ـ تحقيق محمد حسن الشافعي ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.



(٣٧٩) المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق زهير ابن ناصر الناصر ـ ط١ـ ١٤١٤هـ ـ دار ابن كثير ـ دمشق ـ سوريا.

(٣٨٠) مسند سعد بن أبي وقاص ـ أحمد بن إبراهيم الدورقي ـ تحقيق عامر حسن صبري ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٨١) مسند علي بن الجعد ـ عبد الله بن محمد البغوي ـ تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر.

(٣٨٢) المشيخة ـ إبراهيم بن طهمان ـ تحقيق محمد ظاهر مالك ـ ١٤٠٣هـ ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ـ سوريا.

(٣٨٣) المشيخة ـ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ـ تحقيق محمد بن محفوظ ـ ط٢ـ ١٤٠٠هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

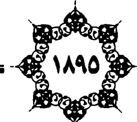
(٣٨٤) المشيخة ـ علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري المقدسي ـ تحقيق عوض عتقي الحازمي ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٣٨٥) المشيخة ـ محمد بن إبراهيم بن جماعه ـ تخريج علم الدين البرزالي ـ تحقيق موفق عبد القادر ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ دار الغرب ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٨٦) المشيخة ـ محمد بن أحمد الرازي ـ انتقاء أبي طاهر السِّلَفِي ـ تعليق حاتم بن عارف العوني ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ دار الهجرة ـ الثقبة ـ السعودية.

(***) مشيخة شهدة ـ انظر: العمدة من الفوائد.

(٣٨٧) المصاحف ـ عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ـ تحقيق محب الدين واعظ ـ ط٢١ ـ ١٤٢٣هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.



(٣٨٨) المصباح المنير ـ الفيومي ـ مصورة الطبعة الأميرية.

(٣٨٩) المصنف ـ الجزء المفقود ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ تحقيق عمر بن غرامه العمروي ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار عالم الكتب ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٩٠) المصنف ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٩١) المصنف في الأحاديث والآثار ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند[١].

(٣٩٢) المصنف في الأحاديث والآثار ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ تحقيق حمد الجمعة ومحمد اللحيدان ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٩٣) المصنف في الأحاديث والآثار ـ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ـ تحقيق محمد عوامة ـ ط١ ـ ١٤٢٧هـ ـ دار القبلة ـ جدة ـ السعودية.

(٣٩٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق مجموعة بتنسيق سعد بن ناصر الشثري ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٣٩٥) معالم التنزيل ـ الحسين بن مسعود البغوي ـ تحقيق محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية.

(١) هذه النسخة المعتمدة في العزو.



(٣٩٦) معاني القرآن ـ أحمد بن محمد بن النحاس ـ تحقيق محمد علي الصابوني ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ مركز التراث بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ السعودية.

(٣٩٧) معاني القرآن ـ يحيى بن زياد الفراء ـ تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرون ـ ط٢ـ ١٩٨٠م ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر.

(٣٩٨) المعجم ـ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ دار المأمون ـ بيروت ـ لبنان.

(٣٩٩) المعجم ـ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ـ تحقيق زياد منصور ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

(٤٠٠) المعجم ـ أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ـ تحقيق أحمد البلوشي ـ ط١ـ ١٤١٢هـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٠١) المعجم ـ أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ـ تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ـ ط١ـ ١٤١٨هـ ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.

(٤٠٢) المعجم ـ محمد بن إبراهيم بن المقرئ ـ تحقيق عادل بن سعد ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(***) معجم الأدباء ـ انظر : إرشاد الأريب.

(٤٠٣) المعجم الأوسط ـ سليمان بن أحمد الطبراني ـ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ دار الحرمين ـ القاهرة ـ مصر.

(٤٠٤) معجم البلدان ـ ياقوت بن عبد الله الحموي ـ تحقيق فريد عبد العزيز الجندي ـ ط١ـ ١٤١٠هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.



(٤٠٥) معجم السفر - أحمد بن محمد السِّلَفِي - تحقيق بشير محمد زمان - ط١ - ١٤٠٨هـ - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان.

(٤٠٦) معجم الشيوخ - محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي - تحقيق عمر بن عبد السلام تدمري - ط٢ - ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

(٤٠٧) معجم شيوخ الطبري - أكرم بن محمد الفالوجي - ط١ - ١٤٢٦هـ - الدار الأثرية - الأردن - دار ابن عفان - مصر.

(٤٠٨) معجم الشيوخ الكبير - محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد الحبيب الهيلة - ط١ - ١٤٠٨هـ - مكتبة الصديق - الطائف - السعودية.

(٤٠٩) معجم الصحابة - عبد الباقي بن قانع - ضبط صلاح بن سالم المصراتي - ط١ - ١٤١٨هـ - مكتبة الغرباء - المدينة - السعودية.

(٤١٠) معجم الصحابة - عبد الله بن محمد البغوي - تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني - ط١ - ١٤٢١ هـ - مكتبة دار البيان — الكويت.

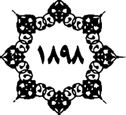
(٤١١) معجم الصدفي - محمد بن عبد الله القضاعي بن الأبار - ١٣٨٧هـ - دار الكتاب العربي - القاهرة - مصر.

(***) المعجم الصغير - انظر: الروض الداني.

(٤١٢) المعجم الكبير - سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي - ط٢ - مصورة طبعة وزارة الأوقاف العراقية.

(٤١٣) معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - ط١ - ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤١٤) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - عبد الله بن عبد العزيز البكري - تحقيق مصطفى السقا - ط٣ - ١٤٠٣هـ - عالم الكتب - بيروت - لبنان.



(٤١٥) معجم مقاييس اللغة ـ أحمد بن فارس بن زكريا ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار الكتب العلمية ـ قم ـ إيران.

(٤١٦) معرفة أسامي أرداف النبي ـ يحيى بن عبد الوهاب بن منده ـ تحقيق يحيى مختار غزاوي ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ مؤسسة الريان ـ بيروت ـ لبنان.

(٤١٧) معرفة الثقات ـ أحمد بن عبد الله العجلي ـ ترتيب السبكي والهيثمي ـ تحقيق عبد العليم البستوي ـ ط١ـ ١٤٠٥هـ ـ مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

(٤١٨) معرفة الرجال ـ أحمد بن محمد بن محرز ـ تحقيق محمد كامل القصار ـ ١٤٠٥هـ ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ـ سوريا.

(٤١٩) معرفة السنن والآثار ـ أحمد بن الحسين البيهقي ـ تحقيق عبد المعطي قلعجي ـ ط١ـ ١٤١٢هـ ـ دار الوفاء ـ القاهرة ـ مصر.

(٤٢٠) معرفة الصحابة ـ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ـ تحقيق عادل بن يوسف العزازي ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ ـ دار الوطن ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٢١) معرفة القراء الكبار ـ محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق طيار آلتي قولاج ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ ـ مركز البحوث الإسلامية ـ استنبول ـ تركيا.

(٤٢٢) معرفة علوم الحديث ـ محمد بن عبد الله الحاكم ـ اعتناء معظم حسين ـ ط٢ـ ١٣٩٧هـ ـ المكتبة العلمية ـ المدينة النبوية.

(٤٢٣) المعرفة والتاريخ ـ يعقوب بن سفيان الفسوي ـ تحقيق أكرم ضياء العمري ـ ١٣٩٤هـ مكتبة الإرشاد ـ بغداد ـ العراق.

(٤٢٤) مغاني الأخيار فى شرح رجال معانى الآثار ـ محمود بن أحمد العيني ـ تحقيق أسعد محمد الطيب ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية.



(٤٢٥) المغني - عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو - ط١ - ١٤٠٦هـ - دار هجر - القاهرة - مصر.

(٤٢٦) المغني في الضعفاء - محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق نور الدين عتر - إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر.

(٤٢٧) المقاصد الحسنة - محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق محمد عثمان الخشت - ط٢ - ١٤١٤هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

(٤٢٨) مكارم الأخلاق ومعاليها - محمد بن جعفر الخرائطي - تحقيق سعاد سليمان الخندقاوي - ط١ - ١٤١١هـ مطبعة المدني القاهرة - مصر.

(٤٢٩) ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة - محمد بن عمر بن رشيد - تحقيق محمد الحبيب الخوجه - ط١ - ١٤٠٨هـ - دار الغرب - بيروت - لبنان.

(٤٣٠) من فضائل سورة الإخلاص وما لقارئها - الحسن بن محمد الخلال - تحقيق محمد بن رزق الطرهوني - ط١ - ١٤٠٩هـ - دار ابن القيم - الدمام - السعودية.

(٤٣١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان - تحقيق أحمد محمد نور سيف - جامعة الملك عبد العزيز - مكة الكرمة.

(٤٣٢) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه - علي بن محمد الواسطي ابن المَغَازِلِيِّ - تحقيق تركي بن عبد الله الوادعي - ط١ - ١٤٢٤هـ - دار الآثار - صنعاء - اليمن.

(٤٣٣) المنتخب في ذكر أنساب قبائل العرب - عبد الرحمن بن حمد المغيري - تحقيق إبراهيم الزيد - ط٢ - ١٤٠٥هـ - بدون معلومات للناشر.



(٤٣٤) المنتخب من مسند عبد بن حميد - عبد بن حميد الكشي - تحقيق مصطفى العدوي - ط١ - ١٤٠٥ هـ - دار الأرقم - حولي - الكويت.

(٤٣٥) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك - عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - تحقيق محمد عبد القادر عطا وغيره - ط١ - ١٤١٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(***) منتقى ابن الجارود - انظر: غوث المكدود.

(٤٣٦) المنتقى من الفوائد الحسان - يوسف بن عبد الرحمن المزي - تحقيق سامي بن أنور جاهين - ط١ - ١٤١٨هـ - مكتبة الغرباء - المدينة - السعودية.

(٤٣٧) المنفردات والوحدان - مسلم بن الحجاج النيسابوري - تحقيق عبد الغفار البنداري - ط١ - ١٤٠٨ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٤٣٨) منهاج السنة - أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - ط١ - ١٤٠٦هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - السعودية.

(٤٣٩) منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء - كيلاني محمد خليفة - ط١- ١٤٣١هـ دار المحدثين - القاهرة - مصر.

(٤٤٠) المهذب في اختصار السنن الكبير- محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق ياسر بن إبراهيم - ط١ - ١٤٢٢هـ - دار الوطن - الرياض - السعودية.

(٤٤١) موجبات الجنة - معمر بن عبد الواحد ابن الفاخر الأصبهاني - تحقيق ناصر بن أحمد بن النجار الدمياطي - ط١- ١٤٢٣هـ - مكتبة عباد الرحمن - مصر.



(٤٤٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق - أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - ط٢ - ١٤٠٥ هـ - دار الفكر الإسلامي - بيروت - لبنان.

(٤٤٣) الموضوعات - عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي - تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - ط٢ - ١٤٠٧ هـ - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر.

(٤٤٤) الموطأ - عبد الله بن وهب المصري - تحقيق هشام بن إسماعيل الصيني - ط٢ - ١٤٢٠هـ - دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية.

(٤٤٥) الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني) - مالك بن أنس - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٤٤٦) ميزان الاعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق علي بن محمد البجاوي - ١٣٨٢هـ - دار المعرفة - القاهرة - مصر.

(ن)

(٤٤٧) الناسخ والمنسوخ - أحمد بن محمد بن النحاس - تحقيق سليمان بن إبراهيم اللاحم - ط١ - ١٤١٢هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

(٤٤٨) الناسخ والمنسوخ في الحديث - عمر بن أحمد بن شاهين - تحقيق سمير الزهيري - ط١ - ١٤٠٨هـ - مكتبة المنار - عمان - الأردن.

(٤٤٩) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - يوسف بن تغري بردي - مصورة المؤسسة العامة للتأليف والترجمة - القاهرة - مصر.

(٤٥٠) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثر ـ محمود بن أحمد العيني ـ تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ ـ دار النوادر ـ دمشق ـ سوريا.

(٤٥١) نزهة الألباب في الألقاب ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق عبد العزيز بن محمد السديري ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٥٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ ١٤٠٦هـ ـ مكتبة جدة ـ السعودية.

(٤٥٣) نسب عدنان وقحطان ـ محمد بن يزيد المبرد ـ تصحيح عبد العزيز الميمني ـ ط١ـ ١٤٢٨هـ ـ دار الوراق ـ بغداد ـ العراق.

(٤٥٤) نسب معد واليمن الكبير ـ هشام بن محمد بن السائب الكلبي ـ تحقيق ناجي حسن ـ ط١ـ ١٤٠٨هـ ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٥٥) نصب الراية لأحاديث الهداية ـ عبد الله بن يوسف الزيلعي ـ دار الحديث.

(٤٥٦) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ـ محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري ـ تحقيق أحمد معبد عبد الكريم ـ ط١ـ ١٤٠٩هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٥٧) النكت الظراف على الأطراف (مع التحفة) ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تصحيح عبد الصمد شرف الدين ـ مكتبة الباز ـ مكة المكرمة.

(٤٥٨) النكت على ابن الصلاح ـ أحمد بن علي بن حجر ـ تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ـ ط١ـ ١٤٠٤هـ ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.



(هـ، و، ي)

(***) هدي الساري ـ انظر: فتح الباري.

(٤٥٩) الوافي بالوفيات ـ خليل بن أيبك الصفدي ـ تحقيق مجموعة ـ جمعية المستشرقين الألمانية.

(***) الوتر ـ انظر: مختصر قيام الليل.

(٤٦٠) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ـ علي بن أحمد الواحدي ـ تحقيق مجموعة ـ ط١ـ ١٤١٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٦١) الوفيات ـ محمد بن رافع السلامي ـ تحقيق صالح مهدي عباس ـ ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٦٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ أحمد بن خلكان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.

(٤٦٣) وفيات المصريين ـ إبراهيم بن سعيد الحبال ـ تحقيق محمود بن محمد الحداد ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية.

(٤٦٤) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ـ يحيى بن معين الغطفاني ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ ط١ـ ١٣٩٩هـ ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ مكة المكرمة.



فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة



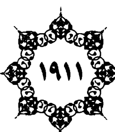
المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة



المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة



المحتوى	الصفحة



المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

تم بحمد الله



